

منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الطقه تأليف الامام
الحافظ المحقق ناصر السنة وقامع البدعة
أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
الشافعي قدس الله روحه ونور
ضريحه ونظمنابه
آمين

م

(رحمته متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)
(رحمه الله تعالى)

* (فهرسة منهاج الطالبين) *

٢	(كتاب الطهارة) * ٣ باب أسباب الحدث	٢٤	فصل ان اتخذ نوع المشاشية الخ
٤	فصل في آداب دخول الخلاء ٤ باب الوضوء	٢٥	باب زكاة النيات ٢٥ باب زكاة النقد
٥	باب مسح الخف ٥ باب الغسل	٢٦	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٥	باب النجاسة ٦ باب التيمم	٢٦	فصل شرط زكاة التجارة الحول
٦	فصل يتيم بكل تراب طاهر الخ ٧ باب الحيض	٢٦	باب زكاة الفطر
٧	فصل رأيت لسن الحيض أقله	٢٧	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
٧	(كتاب الصلاة)	٢٧	فصل تجب الزكاة على الفور
٨	فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ	٢٨	فصل لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب الخ
٨	فصل الأذان والإقامة الخ	٢٨	(كتاب الصيام) ٢٨ فصل النية شرط للصوم الخ
٨	فصل استقبال القبلة شرط الخ	٢٩	فصل شرط الصوم الامساك عن الجماع الخ
٩	باب صفة الصلاة	٢٩	فصل شرط الصوم الاسلام والعقل الخ
١١	باب شروط الصلاة خمسة الخ	٢٩	فصل شرط وجوب صوم رمضان الخ
١٢	فصل تبطل الخ ١٢ باب سجود السهو	٣٠	فصل من فاتته ثبتي من رمضان
١٣	باب تسنن سجدة التلاوة	٣٠	فصل تجب الكفارة الخ ٣٠ باب صوم التطوع
١٣	باب صلاة النفل ١٤ (كتاب صلاة الجماعة	٣٠	(كتاب الاعتكاف)
١٤	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته الخ	٣١	فصل اذا نذر مدة متتابعة لمزمه
١٥	فصل لا ية تقدم على امامه في الموقف الخ	٣١	(كتاب الحج) ٣٢ باب المواقيت
١٥	فصل شرط القدوة الخ	٣٢	باب الاحرام ٣٢ فصل الحرم ينوي ويلبي
١٥	فصل تجب متابعة الامام	٣٣	باب دخول مكة
١٦	فصل خرج الامام من صلاته	٣٣	فصل للطواف أنواعه واجبات وسنن
١٦	باب صلاة المسافرين	٣٣	فصل يستلم الحجر الخ
١٦	فصل طویل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية	٣٤	فصل يستحب للامام أو منصوبه الخ
١٧	فصل في جواز جمع التقديم والتأخير	٣٤	فصل ويبيتون بمزدلفة الخ
١٧	باب صلاة الجمعة ١٨ فصل يسن الغسل لحاضرها	٣٤	فصل اذا عاد الى منى الخ
١٨	فصل من أدرك ركوع الثانية	٣٥	فصل أركان الحج خمسة
١٩	باب صلاة الخوف	٣٥	باب محرمات الاحرام
١٩	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير	٣٥	باب الاحصار والفوات
٢٠	باب صلاة العيدين	٣٦	(كتاب البيع) ٣٦ باب الربا
٢٠	فصل يتنب التكبير بغروب الشمس	٣٧	باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
٢٠	باب صلاة الكسوفين		عسب الفعل الخ
٢٠	باب صلاة الاستسقاء	٣٧	فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل لرجوعه الخ
٢١	باب ان ترك الصلاة باحدا وجوبها كفر الخ	٣٨	فصل باع خلا وخرا الخ ٣٨ باب الخيار
٢١	(كتاب الجنائز) ٢٢ فصل يكفن بماله لبسه حيا	٣٨	فصل لهما ولا حد هما شرط الخيار الخ
٢٢	فصل لصلاته أركان	٣٨	فصل للمشتري الخيار بفاه ورعيب قديم
٢٣	فصل أقل القبر حفرة الخ	٣٩	فصل التصرية حرام الخ
٢٤	(كتاب الزكاة) ٢٤ باب زكاة الحيوان	٣٩	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع

باب التولية والائتمان والمرابحة	٤٠	(كتاب الشفعة)	٥٧
باب الاصول والتمار	٤٠	فصل ان اشترى بمثل الخ	٥٨
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه الخ	٤١	(كتاب القراض)	٥٩
باب اختلاف المتبايعين	٤٢	فصل يشترط ايجاب وقبول	٥٩
باب العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه الخ	٤٢	فصل لكل فسخه ٦٠ (كتاب المساقاة)	٥٩
٤٢		فصل يشترط تخصيص الثمر بهما الخ	٦٠
فصل يشترط كون المسلم فيه	٤٣	(كتاب الاجارة)	٦٠
فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه الخ	٤٣	فصل يشترط كون المنفعة معلومة	٦١
فصل الاقراض مندوب ٤٤ (كتاب الرهن)	٤٣	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد	٦١
فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٤٤	فصل يجب تسليم ملحق الاداري المكثري	٦١
فصل اذ لم الرهن الخ	٤٥	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً	٦٢
فصل جنى المرهون قدم الجنى عليه الخ	٤٥	فصل لا تنفسخ الاجارة بعذر	٦٢
فصل اختلاف في الرهن أو قدره	٤٥	(كتاب احياء الموات)	٦٣
فصل من مات وعليه دين الخ	٤٦	فصل منفعة الشارع المرور	٦٣
(كتاب التفليس)	٤٦	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج الخ	٦٣
فصل يبادر القاضى الخ	٤٦	(كتاب الوقف)	٦٤
فصل من باع ولم يقبض الثمن ٤٧ باب الحجر	٤٧	فصل قوله وقفت على أولادى	٦٤
فصل ولي المبي أبو الخ ٤٨ باب الصلح	٤٨	فصل الاظهر أن الملك في رقبه الموقوف الخ	٦٤
فصل الطاريق النافذ الخ	٤٨	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه الخ	٦٥
باب الحوالة ٥٠ باب الضمان	٤٩	(كتاب الهبة) ٦٥ (كتاب اللقطة)	٦٥
فصل المذهب صحة كفالة البدن	٥٠	فصل الحيوان المملوك الخ	٦٥
فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظاً يشعر بالتزام	٥٠	فصل ويذكر بعض أوصافها	٦٦
(كتاب الشركة) ٥١ كتاب الوكالة	٥١	فصل اذا عرفت سنة الخ ٦٦ (كتاب اللقيط)	٦٦
فصل الوكيل بالبيع الخ	٥٢	فصل اذا وجد لقيط بداو الاسلام الخ	٦٧
فصل قال بيع لشخص معين الخ	٥٢	فصل اذا لم يقر اللقيط بقر الخ	٦٧
فصل الوكالة جائرة من الجانبين	٥٢	(كتاب الجمالة) ٦٧ (كتاب الفرائض)	٦٧
كتاب الاقرار	٥٣	فصل الفروض المقدرة الخ	٦٨
فصل قوله لزيد كذا صيغة اقرار	٥٣	فصل الاب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد الخ	٦٨
فصل يشترط في المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر	٥٤	فصل الاب يرث بقرض الخ	٦٨
فصل قال له عندي سيف الخ	٥٤	فصل الاخوة والاخوان لا يورثون الخ	٦٩
فصل أقرب بنسب الخ ٥٥ (كتاب العارية)	٥٥	فصل من لا عصبه له بنسب وله معتق الخ	٦٩
فصل لكل منهما رد العارية	٥٥	فصل اجتمع جد واخوة الخ	٦٩
(كتاب الغصب)	٥٦	فصل لا يتوارث مسلم وكافر	٦٩
فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته	٥٦	فصل ان كانت الورثة عصبان	٧٠
فصل ادعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب	٥٧	(كتاب الوصايا) *	٧١
بيمينه		فصل ينبغي أن لا وصى بأكثر من ثلث ماله	٧١
فصل زيادة المغصوب ان كانت أثراً محضاً الخ	٥٧	فصل اذا طنتنا المرض مخوفاً لم ينفذ تبرع الخ	٧٢

٧٢	فصل أوصى بشاة الخ	٨٥	فصل الفرقة بالمظ الحاخ طلاق
٧٢	فصل تصح بمنافع عبدودار الخ	٨٥	فصل قال أنت طالق وعليك الخ
٧٣	فصل له الرجوع عن الوصية	٨٦	فصل ادعت خلعاً الخ ٨٦ (كتاب الطلاق)
٧٣	فصل يسن الايصاء بقضاء الدين الخ	٨٦	فصل له تفويض طلاقها اليها
٧٣	(كتاب الوديعة)	٨٧	فصل مر بلسان نائم طلاق لغا
٧٤	(كتاب قسم التي هو الغنيمة)	٨٧	فصل خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو
٧٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار الخ	٨٧	فصل قال طاعتك أو أنت طالق ونوى عددا
٧٥	(كتاب قسم الصدقات)		وقع الخ
٧٥	فصل من طالبز كافة علم الامام استحقاقه الخ	٨٨	فصل يصح الاستثناء بشرط اتصاله
٧٦	فصل يجب امتنعاب الاصناف	٨٨	فصل شك في طلاق فلا الخ
٧٦	فصل صدقة التطاوع سنة	٨٨	فصل الطلاق سني وبدعي
٧٦	(كتاب النكاح)	٨٩	فصل قال أنت طالق في شهر كذا
٧٦	فصل تحل خطبة خالية عن نكاح الخ	٨٩	فصل علق بحمل الخ
٧٧	فصل انما يصح النكاح بايجاب	٨٩	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث
٧٧	فصل لا تزوج امرأة نفسها	٩٠	فصل علق بأكل رغيغ
٧٧	فصل لا ولاية للزفيق وصي الخ	٩٠	(كتاب الرجعة) ٩٠ (كتاب الایلاء)
٧٨	فصل زوجها الولي غير كف برضاها الخ	٩١	فصل عهل أربعة أشهر الخ
٧٩	فصل لا يزوج مجنون صغير الخ	٩١	(كتاب الطهار)
٧٩	باب ما يحرم من النكاح	٩٢	فصل على المظاهر كفارة الخ
٧٩	فصل لا ينكح من علمكها أو بعضها	٩٢	(كتاب الكفاة) ٩٣ (كتاب اللعان)
٨٠	فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها	٩٣	فصل له قذف زوجة علم زناها
٨٠	باب نكاح المشرك	٩٣	فصل اللعان قوله أربع مرار
٨٠	فصل أسلم وتحتة أكثر من أربع	٩٤	فصل له اللعان انفي ولدا الخ
٨٠	فصل أسلم معها استمرت النفقة	٩٤	(كتاب العدد) ٩٤ فصل عدة الحامل بوضعه
٨٠	باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد	٩٤	فصل لزمها عددنا شخص الخ
٨١	فصل يلزم الولد اعفاف الاب الخ	٩٥	فصل عاشرها كزوج الخ
٨١	فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ	٩٥	فصل عدة حرة حائل لوفاة الخ
٨٢	(كتاب الصداق)	٩٥	فصل نجب سكنى لمعدة طلاق الخ
٨٢	فصل نكحها بنجهر أو حر الخ	٩٦	باب الاستبراء ٩٦ كتاب الرضاع
٨٢	فصل قالت رشيدة زوجتي بلامهر	٩٧	فصل تحته صغيرة فأرضعتها أمه
٨٣	فصل مهر المثل ما رغب به	٩٧	فصل قال هند بنتي الخ ٩٧ كتاب النفقات
٨٣	فصل الفرقة قبل وطء منها	٩٨	فصل الجديد أنما يجب بالتمكين
٨٣	فصل لمطاعة قبل وطء ممتعة	٩٨	فصل أعسرهم الخ
٨٣	فصل اختلاف في قدر مهر	٩٩	فصل يلزمه نفقة الولد وان علا
٨٤	فصل وليمة العرس سنة	٩٩	فصل الحضنة ١٠٠ فصل عليه كفاية رقيقه
٨٤	كتاب القسم والنشوز	١٠٠	(كتاب الجراح)
٨٤	فصل ظهر أمارات نشوزها	١٠١	فصل وجد من شخصين
٨٥	(كتاب الخلع)		

١٠١	فصل قتل مسلماً الخ ١٠١	فصل جرح حربياً الخ ١١٩	فصل يسن أن يعق عن غلام (كتاب الاطعمة) ١١٩
١٠٢	فصل يشترط لقصاص الطرف	١٢٠	(كتاب المسابقة والمناضلة) ١٢٠
١٠٢	باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه	١٢١	(كتاب الايمان) ١٢١
١٠٣	فصل قدمافوفالخ	١٢١	فصل يتخير في كفارة اليمين
١٠٣	فصل الصحيح ثبوته لكل وارث	١٢٢	فصل حلف لا يسكنها الخ
١٠٣	فصل موجب العمد القود والدية بدل عند سقوطه ١٠٤	١٢٢	فصل حلف لا يأت كل الرأس
١٠٤	فصل في موضحة الرأس الخ	١٢٣	فصل حلف لا يأت كل هذه الثمرة
١٠٥	فصل تجب الحكومة الخ	١٢٣	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري (كتاب النذر) ١٢٤
١٠٥	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	١٢٤	فصل نذر المثنى الى بيت الله (كتاب القضاء) ١٢٥
١٠٦	فصل اصطداما الخ	١٢٥	فصل جن قاض أو أنمى عليه
١٠٦	فصل دية الخطأ وشبه العبد تلزم العاقلة	١٢٥	فصل لا يكتب الامام لمن يوليه
١٠٧	فصل مال جنابة العبد يتعلق برفقته	١٢٦	فصل ليسو بين الخصمين
١٠٧	فصل في الجنين غرة	١٢٧	باب القضاء على الغائب
١٠٧	فصل يجب بالقتل كفارة	١٢٧	فصل ادعى عينا غائبة
١٠٧	كتاب دعوى الدم والقسامة	١٢٧	فصل الغائب الذي تسمع البيعة عليه الخ
١٠٨	فصل انما يثبت موجب القصاص (كتاب البغاة) ١٠٨	١٢٨	باب القسمة ١٢٨ (كتاب الشهادات) ١٢٩
١٠٩	فصل شرط الامام كونه مسلماً	١٢٩	فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ
١٠٩	(كتاب الردة) ١٠٩ (كتاب الزنا)	١٣٠	فصل تحمل الشهادة فرض كفاية
١١٠	(كتاب حد القذف)	١٣٠	فصل تقبل الشهادة على الشهادة
١١٠	(كتاب قطع السرقة)	١٣١	فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم الخ
١١١	فصل يقطع مؤجر الحر زنا الخ	١٣١	(كتاب الدعوى والبيانات) *
١١١	فصل لا يقطع صبي ومجنون	١٣٢	فصل أصر المدعى عليه على السكوت الخ
١١٢	باب قاطع الطريق ١١٢	١٣٢	فصل تغا طعين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال الخ ١٣٣
١١٢	(كتاب الاشربة)	١٣٣	فصل قال آجرتك البيت
١١٢	فصل يعزرفي كل معصية	١٣٤	فصل شرط القائف مسلم
١١٢	(كتاب الصيال وضمان الولاية)	١٣٤	(كتاب العتق) ١٣٤
١١٣	فصل من كان مع دابة ١١٣ (كتاب السير)	١٣٥	فصل أعتق في مرض موته عبدا
١١٤	فصل يكره غزو بغير اذن الامام	١٣٥	فصل من عتق عليه رقيق
١١٤	فصل نساء الكفار وصبيانهم	١٣٦	(كتاب التدبير) ١٣٦
١١٥	فصل يصح من كل مسلم مكاف مختاراً أمان حربي الخ ١١٥ (كتاب الجزية)	١٣٦	(كتاب الكتابة) ١٣٧
١١٦	فصل أقل الجزية دينار	١٣٧	فصل الكتابة لازمة من جهة السيد
١١٦	فصل يلزمنا الكف عنهم ١١٧	١٣٨	فصل الكتابة الفاسدة
١١٧	(كتاب الصيد والذبائح)	١٣٨	(كتاب أمهات الاولاد) ١٣٨
١١٨	فصل يحل ذبح مقدور عليه		
١١٩	فصل يملك الصيد بضبطه		
١١٩	(كتاب الاضحية)		

* (فهرسة متن المنهج الشيخ الاسلام زكريا الانصاري) *

٢٢	باب صلاة الكسوفين سنة	٢	(كتاب الطهارة)
٢٢	باب صلاة الاستسقاء سنة	٣	باب الاحداث
٢٣	باب من أخرج مكتوبة كسلا	٣	فصل سن لغاضي الحاجة
٢٣	(كتاب الجنائز)	٣	باب الوضوء
٢٤	فصل يكفن بماله لبسه	٤	باب مسح الخفين
٢٤	فصل لصلاته أركان	٤	باب الغسل
٢٦	فصل أقل القبر حفرة تمنع رائحة	٥	باب النجاسة مسكرا الخ
٢٦	(كتاب الزكاة)	٥	باب التيمم
٢٦	باب زكاة المشيمة	٦	فصل يتيم يتراب طهور الخ
٢٨	باب زكاة النبات	٧	باب الحيض
٢٨	باب زكاة النقد	٧	فصل رأيت ولو حاملا الخ
٢٨	باب زكاة المعدن والر كازو التجارة	٧	(كتاب الصلاة)
٢٩	باب زكاة الفطر	٧	باب أوقاتها
٣٠	باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه	٨	فصل انما تجب على مسلم الخ
٣٠	باب أداء زكاة المال	٨	باب سن أذان واقامة الخ
٣٠	باب تعجيل الزكاة	٩	باب التوجه شرط لصلاة قادر الخ
٣١	(كتاب الصوم)	٩	باب صفة الصلاة
٣١	فصل أركانه نية لكل يوم	١٢	باب شروط الصلاة معرفة وقت الخ
٣٢	فصل شرط وجوبه اسلام	١٣	باب سجود السهو سنة
٣٢	فصل من فاته صوم واجب	١٤	باب تسن - سجدة تلاوة
٣٢	باب صوم التطوع	١٤	باب صلاة النفل قسمان
٣٣	(كتاب الاعتكاف)	١٥	باب صلاة الجماعة فرض كفاية
٣٣	فصل نذر مدة وشرط تتابعها الزمه	١٥	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعتق بطلان صلاته
٣٣	(كتاب الحج والعمرة)	١٦	فصل للاقتداء شروط
٣٤	باب المواقيت	١٧	فصل تنة طاع قدوة بخروج امامه
٣٤	باب الاحرام	١٧	باب صلاة المسافر
٣٥	باب صفة النسل	١٨	فصل للقصر شروط
٣٥	فصل واجبات الطواف ستر	١٨	فصل يجوز جمع عصرين
٣٦	فصل سن للامام أن يخطب بمكة	١٩	باب صلاة الجمعة
٣٦	فصل يجب مبيت لحفلة بمزدلفة	٢٠	فصل سن غسل
٣٧	فصل يجب مبيت بمكة	٢٠	فصل من أدرك ركعة ولو لمفقة لم تفته الجمعة
٣٧	فصل أركان الحج احرام	٢٠	باب صلاة الخوف أنواع
٣٧	باب ما حرم بالاحرام	٢١	فصل حرم على رجل وخنثى استعمال حرير
٣٨	باب الاحصار والفوات	٢١	باب صلاة العيدين سنة

٢٧ (كتاب البيع) ٢٩ باب الربا	٦٠ فصل يأخذ في مثلي بمثله ٦١ كتاب القراض
٤٠ باب من حصى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل	٦١ فصل قارض العامل ٦٢ فصل لكل فسخته
٤٠ فصل من المنهى ما لا يبطل بالنهاي	٦٢ كتاب المساقاة ٦٣ فصل هي لازمة
٤٠ فصل باع حلاو حراما صح في الحل	٦٣ كتاب الاجارة ٦٤ فصل عايه تسليم مفتاح دار
٤١ باب الخيار	٦٤ فصل تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا
٤١ لهما شرط خيار الخ	٦٤ فصل تنطسخ بتلف مستوفي منه
٤١ فصل لمشتري جاهل خيار بتغرير فاعلى	٦٥ كتاب احياء الموات
٤٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع	٦٥ فصل منفعة الشارع مرور
٤٣ باب التولية والاشراك والمرابحة والمخاطة	٦٥ فصل المعدن الظاهر ما خرج بلا علاج
٤٣ باب الاصول والثمار	٦٦ كتاب الوقف ٦٦ فصل الواو لا تسوية
٤٤ فصل جاز بيع غمران بدا اصلاحه	٦٧ فصل الموقوف ملك لله تعالى
٤٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٦٧ فصل ان شرط واقف النظر ابيع
٤٥ باب الرقيق لا يصح تصرفه في مالى	٦٧ كتاب الهبة ٦٧ كتاب اللقطة
٤٥ باب السلم	٦٨ فصل الحيوان المملوك الممتنع من صفار السباع
٤٦ فصل صح أن يؤدى عن مسلم فيه أجود	٦٨ كتاب اللقيط ٦٩ فصل اللقيط مسلم
٤٦ فصل الاقراض سنة ٤٦ كتاب الرهن	٦٩ فصل اللقيط ح ٦٩ كتاب الجمالة
٤٨ فصل اذ لم فاليه للمرتهن	٦٩ (كتاب القراض) ٦٩ فصل الفروض في كتاب الله نصف الخ
٤٩ فصل اختلاف في رهن تبرع	٧٠ فصل لا يحب أبوان
٤٩ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٧١ فصل لابن فأكثر التركة
٤٩ كتاب التفليس	٧١ فصل الاب يرث بغيره مع فرع ذ كوارث
٤٩ فصل يبادر قاض ببيع ماله	٧١ فصل ولد أبوين كولد
٥٠ فصل له فسخ معاوضة محضة	٧١ فصل من لا عصب له بنسب
٥٠ باب الحجر بجنون وصبا وسفه	٧١ فصل لجد مع ولد أبوين
٥١ فصل ولي صبي أب فأبوه	٧١ فصل الكافران يتوارثان
٥١ باب الصلح	٧٢ فصل ان كانت الورثة عصبات قسم المتروك بينهم
٥١ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بيناء	٧٣ كتاب الوصية ٧٤ فصل ينبغي أن لا يوصى الخ
٥٢ باب الحوالة ٥٣ كتاب الضمان	٧٤ فصل تبرع في مرض مخوف ومات
٥٣ كتاب الشركة ٥٤ كتاب الوكالة	٧٤ فصل يتناول شاة وبعير غيره ذلة وفصيل
٥٤ فصل الوكيل بالبيع مطلنا كالشريك	٧٥ فصل تصح بمنافع
٥٥ فصل أمره ببيع لعين ٥٥ فصل الوكالة جائرة	٧٥ فصل له رجوع فهو نقض
٥٥ كتاب الاقرار	٧٥ فصل في الايضاء ٧٦ كتاب الوديعة
٥٦ فصل قال له عندى سيف أو خف في طرف	٧٧ كتاب قسم النى والغنيمة
٥٧ فصل أقر بنسب ٥٧ كتاب العارية	٧٧ فصل الغنيمة نحو مال حصل من الحربين
٥٨ فصل لكل رجوع الخ ٥٨ كتاب الغصب	٧٧ كتاب قسم الزكاة
٥٨ فصل يضمن مغصوب متقوم تلف بأقصى قيمه	٧٨ فصل من علم الدافع حاله عمل بعلمه
٥٩ فصل يخلف غاصب في تلفه وقيمة	٧٨ فصل يجب تعميم الاصناف
٥٩ فصل زيادة المغصوب ٦٠ كتاب الشفعة	

٧٨	فصل الصدقة سنة ٧٩ (كتاب النكاح)	٩٥	كتاب الظهار ٩٦ فصل على مظاهر عاذ كفارة
٧٩	فصل تحمل خطبة خلية ٧٩ فصل أركان زوج	٩٦	كتاب الكفارة ٩٧ كتاب اللعان والقذف
٨٠	فصل لا تعقد امرأته نكاحا	٩٧	فصل له قذف زوجة علم زناها أو ظنه
٨٠	فصل يمنع الولاية رق	٩٧	فصل لعانه قوله أربعا أشهد بالله الخ
٨٠	فصل زوجها غير كفء برضاها	٩٨	كتاب العدد
٨١	فصل لا يزوج مجنون	٩٩	فصل لزمها عدتا شخص من جنس
٨١	باب ما يحرم من النكاح	٩٩	فصل عاشرة لمارق رجعية
٨٢	فصل لا ينكح من يملكه أو بهضه	٩٩	فصل تجب بوفاة زوج عدته
٨٢	فصل لا يحل نكاح كافرة	٩٩	فصل تجب سكنى لمعدته فرقة
٨٢	باب نكاح المشرک	١٠٠	باب الاستبراء ١٠٠ كتاب الرضاع
٨٢	فصل أسلم على أكثر من مباح له	١٠١	فصل تحته صغيرة
٨٢	فصل أسلم معا	١٠١	فصل أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا
٨٢	باب الخيار والاعفاف ونكاح الرقيق	١٠١	كتاب النفقات
٨٤	فصل لزم موسرا أقرب فوارثا اعفاف أصل	١٠٢	فصل تجب المؤن ولو على صغير لا لصغيرة
٨٤	فصل لا يضمن سيد باذنه في نكاح	١٠٣	بالتمكن ١٠٣ فصل أعسر مالا وكسبا
٨٤	كتاب الصداق	١٠٣	فصل لزمه موسرا ولو بكسب
٨٥	فصل نكحه بما لا يملكه	١٠٣	فصل الحضانة تربية من لا يستقل
٨٥	فصل صح تفويض وشيدة	١٠٤	فصل عليه كفاية رقيقه
٨٦	فصل الفراق قبل وطء بسببها	١٠٤	(كتاب الجنابة)
٨٦	فصل لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط متعة	١٠٥	فصل وجد من اثنين معا فعلا
٨٦	فصل اختلعا أو وارانها ما	١٠٥	فصل أركان القود في النفس قبل
٨٧	فصل الوليمة سنة ٨٧ كتاب القسم والنشور	١٠٦	فصل جرح عبده
٨٧	فصل ظهر أمانة نشورها ٨٨ كتاب الخلع	١٠٦	فصل كالنفس فيما مر غيرها
٨٨	فصل قال طلة تلتك بكذا	١٠٦	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه
٨٩	فصل ادعت خلعا ٨٩ كتاب الطلاق	١٠٧	فصل قد شخص أو زعم موته
٩٠	فصل تفويض طلاقها المتجزأ إليها	١٠٧	فصل القود للورثة
٩٠	فصل نوى عدد ابصر رج	١٠٨	فصل موجب العمدة قود ١٠٨ كتاب الديات
٩١	فصل يصح استثناء بشرطه السابق	١٠٨	فصل في موضة رأس أو وجه الخ
٩١	فصل شك في طلاق فلا	١٠٩	فصل في أذنين ولو بإيأس دية
٩٢	فصل طلاق موطوءة تعتد باقراء سني	١٠٩	فصل تجب دية في عقل
٩٢	فصل قال أنت طالق في شهر كذا	١١٠	فصل تجب حكومة فيما لا مقدرفيه
٩٣	فصل علق بحمل	١١٠	باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق
٩٣	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين	١١٠	والغرة والكفارة ١١٠ فصل اصطدم حوان
٩٤	فصل علق بأكل رمانة	١١١	فصل عاقلة جان عصبته
٩٤	كتاب الرجعة ٩٥ كتاب الإيلاء	١١١	فصل مال جنابة رقيق يتعلق برقيقته
٩٥	فصل يهمل بلا فاض أربعة أشهر	١١١	فصل في كل جنين انفصل الخ

فصل حلف لا يفعل كذا الخ	١٢٦	فصل على غير حرب الخ	١١١
(كتاب النذر)	١٢٦	باب دعوى الدم والقسامة	١١٢
فصل نذراتيان الحرم	١٢٧	فصل انما يثبت قتل بسحر باقرار	١١٢
(كتاب القضاء)	١٢٧	كتاب البغاة	١١٢
فصل زالت أهليته بنحو جنون	١٢٨	فصل شرط الامام كونه أهلاً للقضاء	١١٣
فصل تثبت التولية بشاهدين	١٢٨	كتاب الردة	١١٣
فصل تجب تسوية بين الخصمين في الاكرام	١٢٩	كتاب حد القذف	١١٤
باب القضاء على الغائب	١٢٩	كتاب السرقة	١١٤
فصل ادعى عينا غائبة	١٣٠	فصل يقطع مؤجر حر زوجه	١١٥
فصل الغائب الذي تسمع الجنب ويحكم عليه	١٣٠	فصل تثبت السرقة بيمين رد	١١٦
كتاب القسمة	١٣٠	باب قاطع الطريق	١١٦
كتاب الشهادات	١٣١	فصل من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه	١١٦
فصل لا يكفي لغيره لال رمضان شاهد	١٣٢	كتاب الاشربة	١١٦
فصل تحمل الشهادة وكتابة الصك فرضا كفاية	١٣٢	فصل عزز لعصية لاحد فيها	١١٦
فصل تقبل شهادة على شهادة	١٣٣	كتاب الصيال وضمن الولاية وغيرهم والحنن	١١٦
فصل رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع	١٣٣	فصل صحب دابة ضمن ما أتلفته	١١٧
(كتاب الدعوى والبيانات)	١٣٣	(كتاب الجهاد)	١١٧
فصل أصر على سكوته عن جواب الدعوى	١٣٣	فصل كره غزو بلا اذن امام	١١٨
فصل سن تغليظ يمين	١٣٤	فصل ترف ذراري كفار	١١٨
فصل نكل كأن قال الخ	١٣٤	فصل لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان	١١٩
فصل ادعى كل منهما شيئا	١٣٤	كتاب الجزية	١١٩
فصل اختلها في قدر مكترى	١٣٥	فصل لزمن الكف طلقا	١٢٠
فصل شرط القائف أهلية الشهادات	١٣٥	كتاب الهدنة	١٢٠
(كتاب الاعتاق)	١٣٥	(كتاب الصيد والذبايح)	١٢١
فصل ملك حر بعضه عتق	١٣٦	فصل يملك صيد بابطال منفعة	١٢١
فصل أعتق في مرض موته عبدا	١٣٦	كتاب الاضيحة	١٢٢
فصل من عتق عليه من به رق	١٣٧	فصل سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعتق عنه	١٢٢
كتاب التدبير	١٣٧	كتاب الاطعمة	١٢٣
فصل حل من دبرت حاملا مدبر	١٣٧	(كتاب المسابقة)	١٢٣
كتاب الكتابة	١٣٧	(كتاب الايمان)	١٢٤
فصل لزم السيد في صحبة قبل عتق حط مأمول	١٣٨	فصل خير في كفارة عين بين اعتاق الخ	١٢٥
فصل الكتابة لازمة للسيد	١٣٨	فصل حلف لا يسكن	١٢٥
فصل الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة	١٣٩	فصل حلف لا يأكل رؤسا حنث برؤس نعم	١٢٥
كتاب أمهات الاولاد	١٣٩	فصل حلف لا يأكل كل ذى النمرة الخ	١٢٦

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله) الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهدى لولا أن هدانا الله والصلاة
والسلام على محمد وآله وصحبه الطاهرين من
الله بعلاه (وبعد) فهذا مختصر في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه اختصرت فيه مختصر الامام أبي
زكريا النووي المسمى بمناهج الطالبين
وضممت اليه ما يسر مع ابدال غير المعتبر به
بالفاظ مبين وحذفت منه الخلاف روما
لتيسيره على الراغبين (وسميته) بمنهج
الطلاب راجيا من الله أن يتطوع به أولو
الالباب وأسأله التوفيق للصواب والفوز
يوم الحساب

(كتاب الطهارة)

انما يطهر من مائع ماء مطلق وهو ما يسمى
ماء بلا قيد فتغير بمخالط طاهر مستغنى عنه
تغير اجمع الاسم غير مطهر لا تراب وملح ماء
وان طر حقيقه وكره شديد حر وبرد
ومتشمس بشروطه والمستعمل في فرض
غير مطهر ان قل ولا تجس قلنا ماء وهما
نحسب ان طر بلا قيد يقر ببلقاء
نجس فان غيره فنجس فان زال تغيره بنفسه
أو بماء طهور ودونهما ينجس كطبخ غيره
ببلقائه لا ببلقائه ميتة لا يسيل دمه ولم
تطرح ونجس لا يدركه طرف ونحو ذلك
فان بلغهما بماء ولا تغير فطهور والتغير
المؤثر تغير طعم أو لون أو ريح ولو اشتبه طاهر
أو طهور بغيره اجتهد ان بقيا واستعمل
ما ظنه طاهرا أو طهورا لا ماء وبل بل يتيم
بعد تلف ولا ماء وماء ورد بل يتوضأ بكل مرة
واذا نطن طهارة أحدهما من اراقة الآخر
فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني بل يتيم
ولا يعيد ولو أخبره بنجسه عدل رواية مبينة
للسبب أو فقهاسا موافقا لعمده ويحصل
استعمال واتخاذ كل اناء طاهر الا اناء كله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر الجواد الذي جلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد المان بالاعان والارشاد
الهادي الى سبيل الرشاد الموفق للتفقه في الدين من لطفه واختاره من العباد أحده أبلغ
جدوا كماله وأزكاه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الغفار وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا ليه *(أما بعد)* فان
الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما أنفق فيه نفائس الاوقات وقد كثرت أصحابنا
رحمهم الله من التصنيفات والمبسوطات والمختصرات وأتقن مختصر الحرر للامام أبي القاسم
الرافعي رحمه الله تعالى ذى التحقيقات وهو كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب معتمدا للمفتي
وغديره من أولى الرغبات وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص على ما صححه معظم الاصحاب
ووفى بما التزمه وهو من أهم وأهم المطالبات لكن في حجه كبير يحجز عن حفظه أكثر
أهل العصر الابعض أهل العناية فرأيت اختصاره في نحو نصف حجه ليسهل حفظه مع
ما أضمه اليه ان شاء الله تعالى من النفائس المستجدات منها التنبيه على قيود في بعض المسائل
هي من الاصل بمحذوفات ومنها مواضع بسيرة ذكرها في الحرر على خلاف المختار في المذهب
كما سترها ان شاء الله تعالى وانحلت ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا أو موهما
بخلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارة جليات ومنها بيان القولين والوجهين
والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات فحيث أقول في الاظهر أو المشهور
فمن القولين أو الاقوال فان قوى الخلاف قلت الاظهر والاقل المشهور وحيث أقول الاصح
أو الاصح من الوجهين أو الواجه فان قوى الخلاف قلت الاصح والاقل الصريح وحيث أقول
المذهب من الطريقين أو الطرق وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون
هناك وجه ضعيف أو قول مخرج وحيث أقول الجسد بد فالقديم بخلافه أو القديم أوفى

حاجة فإن كانت صغيرة لغير حاجة أو كبيرة لها كره
ويحل نحو نجاسة مؤهبة لا عكسه إن لم
يحصل من ذلك شيء بالناظر فيهما

* (باب الأحداث) *

هي خروج غير منه من فرج أو ثقب تحت
معدة والفرج منسد وزوال عقل لابلوم
ممكناً مع عدمه وتلاقى بشرى ذكروا نقي
بكبر لا يحرم ومن فرج آدمي أو عمل قطعه
يبطن كف وحرم به ماصلة وطواف ومن
مصحف وورقه وجلده وظرفه وهو فيه وما
كتب عليه قرآن لدرسه وحل جملة في متاع
إن لم يقصد وتفسيراً أكثر وقلب ورقه يعود
ولا يجب منع صبي ممزقاً كز ولا يرتفع
يقين طهر أو حدث بظن ضده فلو تيقنهما
وجهل السابق فصدما قبلهما لا ضد الطهر
إن لم يعتد بتجديده

* (فصل) * سن لقاضي الحاجة أن يقدم
يساراً لمكان قضائها ويعينه لا نصرافه
ويغني ما عليه من عظم ويعتمد يساره ولا
يستقبل القبلة ولا يستديرها يساراً ويحرم
بدونه في غير معدو يعدو يستتر ويستكر
ولا يقضي في ماء راكد أو بحر أو مهب ريح
ومتحدث وطريق وتحت ما يثر ولا يستنجي
بماء في مكانه إن لم يعد ويستبرئ من بوله
ويقول عند وصوله بسم الله اللهم إني أعوذ
بك من الخبث والنجاسة وانصرافه غفرانك
الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني
(ويجب) استنجاء من خارج ملوث لا مني
بماء أو بجامد طاهر قانع غير محترم بجلد
دبغ بشرط أن يخرج من فرج ولا يجف
ولا يجاوز صفحة وحشة ولا ينقطع ولا
ينتقل ولا يطرأ أجني ويصنع ثلاثاً ويم كل
مرتة وينقي وسن إيتاراً أن يبدأ بالأول من
مقدم صليحة يعني اليسار ثم بالثاني من يسرى
كذلك ثم بالثالث على الجميع واستنجاء
يساراً وجمع ماء وجامد

* (باب الوضوء) *

فروضه نية رفع حدث لغير دأبه أو وضوء
لوجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت

قول قديم فالجديد خلافه وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح
خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه ومنها مسائل نفيسة أضربها إليه ينبغي أن
لا يخلى الكتاب منها وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم وما وجدته من زيادة لفظة
وتحويها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها وكذا ما وجدته من الإذكار في الفلاس في المحرر
وغيره من كتب الفقه فاعتمده فإني حققته من كتب الحديث المعتمدة وقد أقدم بعض مسائل
الفصل لمناسبة أو اختصار أو بما قدمت فصلاً للمناسبة وأرجو أن تم هذا المختصر أن يكون
في معنى الشرح للمحرر فإني لأحذف منه شيئاً من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان
واهيامع ما أشرت إليه من النقائص وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة الشرح
لذا فائق هذا المختصر ومقصودي به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر وفي
الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة ونحو ذلك وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها
وعلى الله الكريم اعتمادى وإليه تفويضى واستنادى وأسأله التطلع به إلى ولسائر المسلمين
ورضوانه عني وعن أحبائي وجميع المؤمنين

* (كتاب الطهارة) *

قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً بشرط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق وهو
ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير يستغنى عنه كزهفران تغيراً يمنع إطلاق اسم الماء غير
طهور ولا يضرب تغيراً يمنع الاسم ولا متغير بمكث وطين وطعاب وما في مقروم وممره وكذا متغير
بمعاور كعود ودهن أو بتراب طرح فيه في الأظهر ويكره الشمس والمستعمل في فرض
الطهارة قبل ونظماً غير طهور في الجسد فإن جمع قلتي فطهور في الأصح ولا تنجس قلته الماء
بإلقاء تنجس فإن غيره فنجس فإن زال تغيره بنفسه أو بماء طهر أو بمسك وزعفران فلا وكذا
تراب وجص في الأظهر ودونهم ما ينجس بالملافة فإن بلغهم بماء ولا تغير به فطهور ولو كثر
بأراده طهوراً فلم يبلغهم لم يطهر وقيل طاهر لا طهور ويستثنى مية لادم لها مسائل فلا تنجس
مائه على المشهور وكذا في قول نجس لا يدر كره طرف (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم
والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس بلا تغير والقلتان خسمائثر طل بغدادى تقر بيباقى
الأصح والتغير المؤثر بظاهر أو نجس طم أولون أو ريح ولو اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهد
وأظهر بما ظن طهارته وقيل إن قدر على طاهر بيقين فلا ولا على كصير في الأظهر أو ماء
و بول لم يجتهد على الصحيح بل بخاطان ثم ينيم أو ماء ورد توشاً بكل مرة وقيل له الاجتهاد
وإذا استعمل ما ظنه أراق الأخر فإن تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص بل ينيم بلا
إعادة في الأصح ولو أخبره بنجسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقهما موافقاً عتمده
ويحل استعمال كل ماء طاهر إلا ذهباً وفضة فيحرم وكذا اتخاذ في الأصح ويحل المموه في
الأصح والنفيس كيباقوت في الأظهر وما ضرب بذهب أو فضة وضبة كبيرة لزيئة حرم
أو صغيرة بقدر الحاجة فلا أو صغيرة لزيئة أو كبيرة للحاجة جاز في الأصح وضبة موضع
الاستعمال كغيره في الأصح (قلت) المذهب تجريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم

* (باب أسباب الحدث) *

هي أربعة أحدها خروج شيء من قبله أو دبره إلا المني ولو انسد مخرجاه وانفخ تحت معدته
نفخ المعتاد نقض وكذا نادركد وفي الأظهر أو فوقها وهو منسد أو تحتها وهو منفخ فلا
في الأظهر * الثاني زوال العقل الانوم ممكناً مع عدمه * الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة إلا
أو استباحة مفتقر إليه مقرونة بأول غسل الوجه وله تغير يقه على أعضائه ونية تبردها وغسل

وبعضها وغير من رجل أو غسل يديه بكل مرفق فان قطع بعض يده وجب ما بقي أو من مرفقه فرأس عضده أو فوقه سن باقي عضده ومسح بعض بشر رأسه أو شعر في حده وله غسله وبه وغسل رجله بكل كعب وترتيبه هكذا ولو انغمس بمحدث أجزاءه وسن استنابك وعرضنا بخشن لأصبعه وكره الصائم بعد زوال الوضوء كدفي مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم وسن لوضوء تسمية أوله فان تركه ففي أثنااته فغسل كفيه فان شك في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل قبل غسلهما ثلاثا فمضمضة فاستنشاق وجههما وبثلاث غرف أفضل ومباغاة فيهما بالمطهر وتثليث يميننا ومسح كل رأسه أو يتم على نحو عمامته فأذنيه وتخليل شعره يكتفي بغسل ظاهره وأصابعه وتبين لحد وأقطع مطلقا ولا غيره في يديه ورجليه وإطالة غمرته وتجب عليه وولاه وترك استعانة في صب ونفض وتشفيف والذ كرام المشهور عقه

(باب مسح الخفين)

يجوز في الوضوء لمسافر سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن وغيره يوما وليلة من آخر حدث بعد لبس لكن دائم حدث ومتميم لا يفقد ماء اغتيا مسحان لما يحل لو بقي طهرهما فان مسح حضرا فمسافر أو عكس لم يكمل مدة سفر وشروط الخف لبسه بعد طهر سائر محل فرض لا من أعلى طاهر يمنع ماء من غير محل خرز ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته ولو محترما أو غير جلد أو شد بشرج ولا يجزئ جرم وقوف قوي إلا أن يصله ماء لا يقصد الجرم وقفا وسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاوي يكتفي مسح في محل الفرض بظاهره أعلى الخف ولا مسح لشالك في بقاء المدة وللمن لزمه غسل ومن فسد خطه أو بدا شيء مما ستر به أو انقضت المدة وهو بطهر المسح لزمه غسل قدميه

(باب الغسل)

موجب موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشلة أو تدرها فراجا بخروج منية أو لامن معتاد أو تحت

كل

بحر ما في الاظهر والمأموس كلاما في الاظهر ولا تنقض صغيرة وشعر وسن وظفر في الاصح * الرابع مسح قبل الأذى بطن الكف وكذا في الجسد حلقه دبره لا فرج بهيمة وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الاشل وباليد اليسرى في الاصح ولا ينقض رأس الاصابع وما بينهما ويعزم بالحدث الصلاة والطواف وحل المصحف ومس ورقه وكذا جلده على الصحيح ونحو بطاوة صندوق فيها مصحف وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح والاصح حل حله في أمتعة وتفسير ودنانير لاقاب ورقه يعود وأن الصبي المحدث لا يمنع (قلت) الاصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم ومن يتيقن طهرا أو حدثا وشك في ضده عمل بيقينه فلو يتيقنهما أو جهل السابق فمدا قبلهما في الاصح

(فصل) يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكر الله تعالى ويعمد بالسار يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ويحرم أن يصبر أو يعبد ويستتر ولا يقول في ماء راكدا ويخرج مبرج ومتحدثا وطريق وتحت ثمرة ولا يتكلم ولا يستنجي بماء في مجلسه ويستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويجب استنجاء بماء أو حجر وجعهما أفضل وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترق وجلد دبغ دون غيره في الاظهر وشروط الحجر أن لا يحجب النجس ولا ينتقل ولا يطرأ أجني ولون يدر أو انتشار فوق العادة ولم يجاوز صفحته وحشته جازا الحجر في الاظهر ويجب ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر فان لم ينق وجب الانقاء وسن الايتار وكل حجر لكل محله وقبل يوزن على لانيه والوسطا ويسن الاستنجاء بيساره ولا استنجاء بالودود وبمر بالاول في الاظهر

(باب الوضوء)

فرضه ستة أحدها نية رفع حدث أو استباحة مفترقا إلى طهر أو أداء فرض الوضوء ومن دام حدثه كاستحاضة كفاه نية الاستباحة دون الرفع على الصحيح فيهما ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جاز على الصحيح أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الاصح ويجب قرنه بأول الوجه وقيل يكتفي بسنة قبله وله تطريقها على أعضائه في الاصح * الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه غالباً ومنتهى الحية وما بين أذنيه فنه موضع الغم وكذا التخذيف في الاصح لا التزعتان وهما بياضان يكتنفان الناصبة (قلت) صحح الجمهور أن موضع التخذيف من الرأس والله أعلم ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وخد وعنفقة وشعرا وبشر أو قيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة والحية ان خفت كهذب والا فليغسل ظاهرها وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه * الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان قطع بعضه وجب غسل ما بقي أو من مرفقيه فرأس عظام العضد على المشهور أو فوقه ندب باقي عضده * الرابع مسح مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعر في حده والاصح جواز غسله ووضع اليد بلا مد * الخامس غسل رجله مع كعبيه * السادس ترتيبه هكذا فلو اغتسل بمحدث فالاصح انه ان أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكس صح والا فلا (قلت) الاصح الصلاة بلامكث والله أعلم وستة السوال عراضا بكل خشن لا أصبعه في الاصح ويسن للصلاة وتغير الفم ولا يكره الا للصائم بعد الزوال والتسمية أوله فان ترك ففي أثنااته وغسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الاناء قبل غسلهما والمضمضة والاستنشاق والاظهر أن فصلهما أفضل ثم الاصح يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا ويبالغ فيها غير الصائم (قلت) الاظهر تفضيل الجمع بثلاث غرف يتمضمض من

بيض جافاً فان فطرت فلا غسل وجرمهم ما حرم
بحدث ومكث مسلم بمسجد وقراءته لقرآن
بقصده وأثله نية رفع حدث أو نحو جنابة
أو استباحة مفتقر إليه أو أداءه أو فرض
غسل مقرونة بأوله وتعميم ظاهر يده
وأكله إزالة قسذر فتسكنى غسله لتجس
وحدث ثم وضوء ثم تعهد معاطفه وتحليل
شعر رأسه ولحيته ثم إفاضة الماء على رأسه
ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتثليث
وولاء وان تتبع غير محدة انزعجوا حبضاً
مسكافطياً فطهروا وان لا ينقص ماء وضوءه
عن مد وغسل عن صاع ولا يسن تجديده
بخلاف وضوء صلى به ومن اغتسل للفرض
ونفل حصلاً أو لأحدهما حصل فقط ومن
أحدث وأجنب كفاه غسل

(باب)

النجاسة مسكر مائع وكاب وخنزير وفرع
كل ومنهامة وميتة غير بشر وميتة وجراد
ودم وقيح وقي وروث وبول ومذي وودي
ولبن مالا يؤكل غير بشر وميتة من حي
كيتته الانحوشة شعراً كقول فطاهر كعاقبة
ومضغعة ورطوبة فرج من طاهر والذي
يطهر من نجس العين خثر تخلت بلا عين
بطنها وجلد نجس بالموت باندباغته بما ينزع
فضوله ويصير كثوب نجس وما نجس ولو
معضاب شئ من نحو كلب غسل سبعاً
أحدها في غير تراب بتراب طهور أو ببول
صبي لم يطعم غير لبن للتغذي نضج أو بغيرهما
وكان حكمها كقي جرى ماء أو عينا رجب
إزالة صفاته الامعسر من لون أوريج
كتنجس بهما وشروط ورود ماء قل وغسالة
قليلة منفضلة بلا تغريز ياد وقد طهر المحل
طاهرة ولو تنجس مانع تعذر تطهيره

(باب التيمم)

يتيمم محدث ومأمور بغسل العجز وأسبابه
فقد ماء فان تيقنه تيمم بلا طاب ولا طلبة
لكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله
ورفته ثم نظر حواله ان كان بمشتو ولا

كل ثم يستنشق والله أعلم وتثليث الغسل والمسح وبأخذ الشاك باليمين ومسح كل رأسه
ثم أذنيه فان عسر رفع العمامة كمل بالمسح عليها وتحليل اللحية الكثة وأصابعه وتقديم اليمنى
وطالة غترته وتحجيله والموااة أو وجبها القديم وترك الاستعانة والنفض وكذا التنشيف في
الاصح ويقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن
لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك وحذفت دعاء الاعضاء اذ لا أصل له

(باب مسح الخف)

يجوز في الوضوء للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة بليلتين المان الحدث بعد لبس فان مسح حضرا
ثم سافر أو عكس لم يستوف مدة سفر وشروطه أن يلبس بعد كمال طهر سائر محل فرضه طاهراً
يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجته قبل وحالاً ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء في الاصح
ولا جرمه وان في الاظهر ويجوز مشقوق قدم شدي في الاصح ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاً
ويكتفي بمسح يحاذي الفرض الأسفل الرجل وعقبها فلا على المذهب (قلت) حرفه
كأسفله والله أعلم ولا مسح لشاك في بقاء المدة فان أجنب وجب تجديده لبس ومن نزع وهو
بطاهر المسح غسل قدميه وفي قول يتوضأ

(باب الغسل)

موجبه موت وحيض ونفاس وكذا ولادة بلال في الاصح وجنابة بدخول حشفة أو قدرها
فرجاو بخروج منى من طريقه المعتاد وغيره ويعرف بتدفقه أولاده بخروج أوريج عجين رطباً
وبياض بيض جافاً فان فطرت الصفات فلا غسل والمرأة كرجل ويجرمهم ما حرم بالحدث
والمكث بالمسجد لا عبور والقرآن وتحلل أذكاره لا بقصد قرآن وأقله نية رفع جنابة أو
استباحة مفتقر إليه أو أداء فرض الغسل مقرونة بأول فرض وتعميم شعره وبشره ولا تجب
مضمضة واستنشاق وأكله إزالة القذر ثم الوضوء وفي قول يؤخر غسل قدميه ثم تعهد معاطفه
ثم يفيض الماء على رأسه ويغسله ثم شقه الأيمن ثم الأيسر بذلك ويتبع حبض أثره
مسكاً والافحوه ولا يسن تجديده بخلاف الوضوء ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد
والغسل عن صاع ولا حمله ومن به نجس يغسله ثم يغتسل ولا تكتفي له ما غسله وكذا في الوضوء
(قلت) الاصح تكليفه والله أعلم ومن اغتسل للجنابة وجعه حصلاً أو لأحدهما حصل (قلت)
ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفي الغسل على المذهب والله أعلم

(باب النجاسة)

هي كل مسكر مائع وكاب وخنزير وفرعه ما وميتة غير آدمي والسمك والجراد ودم وقيح
وقي وروث وبول ومذي وودي وكذا مني غير آدمي في الاصح (قلت) الاصح طهارة مني
غير الكاب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم ولبن مالا يؤكل غير آدمي والجزء المنفصل
من الحي كيتته الاشعر المأكول فطاهر وليست العلقمة والمضغعة ورطوبة الفرج بنجس في
الاصح ولا يطهر نجس العين الا خثر تخلت وكذا ان نفلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح
فان تخلت بطرح شئ فلا وجلد نجس بالموت فيطهر بدبغه ظاهره وكذا باطنه على المشهور
والدبغ نزع فضوله بحري لا شمس وتراب ولا يجب الماء في أنثائه في الاصح والمدبوغ
كثوب نجس وما نجس بملاقاة شئ من كلب غسل سبعاً أحدها في تراب والاطهر تعين التراب
وان الخنزير ككلب ولا يكتفي تراب نجس ولا مزوج بمائع في الاصح وما تنجس ببول صبي لم

ترددان أمن الى حد غوث فان لم يجد تيمم فلو علم ماء بصله مسافر لحاجته وجب عليه ان أمن غير حاجة خاص وما لا يجب بذله لماء طهارته فان كان

فوق ذلك تيم فلو تيقنه آخر الوقت فانتزاه الوقت شراؤه بمن مثله الآن يحتاجه ليدنيه أو مؤنة محترمه واقتراض الماء واتهابه واستعاره آتته ولو نسيه أو أضله في رحله فقيم أعاد وحاجته له عطش محترمه ولو ما لا ونحوه محذور من استعماله كمرض وباء برء وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر وإذا امتنع استعماله في عضو وجب تيم وغسل صحيح ومسح كل الساتر إن لم يجب نزعه بقاء لا ترتيب لنحو جنب أو عضوين فقيم إن ومن تيم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسل ومسحا

(فصل) يتيم بتراب طهور له غبار ولو برمل لا يلبق لا يستعمل وهو ما بقي بعضوه أو تناثر منه أو أركانه نقل تراب ولو من وجهه يدفله سفته ربح عليه فردده ونوى لم يكف ولو عيم بأذنه صح ونية استباحة مقتدر إليه مقرونة بنقل ومستدامة إلى مسح فان نوى فرضاً أو نفلاً فله نفل وصلاة جنازاً أو نفلاً أو الصلاة فغير فرض عيين ومسح وجهه ثم يديه برفقيه لا مثبت شعره ويجب نقلتان لا ترتيبهما وسن تسمية ولاء وتقدير عينه وأعلى وجهه وتخفيف غبار وتفريق أصابعه أول كل وزرع خاتمه في الأولى ويجب في الثانية ومن تيم لفقد ماء فجوزه لا في صلاة بطل بلامانع أو وجده فيها ولم تسقط به بطات والأفلا وقطعها أفضل وحرم في فرض ضاق وقته والمتنفل إن نوى قدراً أتمه والافركتين ولا يؤدى به من فروض عينية غير واحد ولو نذر الاتمكين حليل ومن نسي إحدى الخمس كفاه لهن تيم أو ختلتين صلى كلاً بتيم أو أربعاً بغيره أو بغيره ليس منها ما بدأ بها آخر أو متفتتين أو شك فأنس مرتين بتيم ولا يتيم لمؤقت قبل وقته وعلى فاقد الطهورين أن يصلى الفرض ويعيد ويغسل ميم لبرد والمقد ماء يندر ولا يدر في سفر معصية للمرض يمنع الماء طاقاً أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا سائر أو سائر ووضع على طهر في غير عضو تيم والاقتضى ويجب نزعه إن أمن

يطام غير لبن نضج وما تنجس بغيرهما إن لم تكن عين كفى جرى الماء وإن كانت وجب إزالة الطم ولا يضر بقاؤه أو ربح عسر زواله وفي الريح قول (قلت) فان بقيه معاضر على الصحيح والله أعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الأصح والظاهر طهارة غسله تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل ولو نجس مائع تعذر تطهيره وقيل يطهر الدهن بنفسه

(باب التيم)

يتيم المحدث والجنب لاسباب أحدها فقد الماء فان تيقن المسافر فقد تيم بلا طلب وإن توهه طلبه من رحله ورفقته ونظر حواله إن كان يستوفى احتاج إلى تردد تردد نظرته فان لم يجد تيم فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر ونفس أو مال فان كان فوق ذلك تيم ولو تيقنه آخر الوقت فانتزاه أفضل أو ظنه فقتجيل التيم أفضل في الاظهر ولو وجد ماء لا يكتفيه فالأظهر وجوب استعماله ويكون قبل التيم ويجب شراؤه بمن مثله الآن يحتاج إليه لمن مستغرق أو وثقة سفره أو نفقة حبه وإن محترمه ولو وهب له ماء أو أهدى له ولو أوجب القبول في الأصح ولو وهب ثمنه فلا ولو نسيه في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد الطلب فقيم قضى في الاظهر ولو أضل رحله في رحال فلا يقضى * الثاني أن يحتاج إليه لعطش محترمه ولو ما لا * الثالث مرض يخاف معه من استعماله على منفعة عضو وكذا إبطاء البرء أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد كمرض وإذا امتنع استعماله في عضوان لم يكن عليه ساتر وجب التيم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما للجنب فان كان محدثاً فالأصح اشتراط التيم وقت غسل العليل فان جرح عضواً فقيم إن وإن كان كجيرة لا يمكن نزعه غسل الصحيح وتيم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء وقيل ببعضها فاذا تيم لفرض ثان ولم يحدث لم يعد الجنب غسلًا ويعيد المحدث ما بعد عليه وقيل يستأنفان وقيل المحدث بجنب قلت هذا الثالث أصح والله أعلم

*(فصل) * يتيم بكل تراب طاهر حتى ما يدوى به وبرمل فيه غباراً لا ماء معدن ومحاقة خرف ومخاطما بدقيق ونحوه وقيل إن قل الخلية طاهر ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضوه وكذا ما تناثر في الأصح ويشترط قصده فلو سفته ربح عليه فردده ونوى لم يجزى ولو عيم بأذنه جاز وقيل بشرط عذروا ركانه نقل التراب فلو نقل من وجهه إلى يد أو عكس كفى في الأصح ونسيه استباحة الصلاة لا رفع الحدث ولو نوى فرض التيم لم يكف في الأصح ويجب قرنهما بالنقل وكذا استدامتهما إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح فان نوى فرضاً ونفلاً أبجاً أو فرضاً فله النفل على المذهب أو نفلاً أو الصلاة تنفل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا يجب إيصاله مثبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز وتندب التسمية ومسح وجهه ويديه بضميرتين (قلت) الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها والله أعلم ويقدم عينه وأعلى وجهه ويخفف الغبار ومراعاة التيم كالوضوء (قلت) وكذا الغسل ويندب تفريق أصابعه أولاً ويجب زرع خاتمه في الثانية والله أعلم ومن تيم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل إن لم يقرن بمائع كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطات على المشهور وإن أسقطها فلا وقيل يبطل النفل والأصح أن قطعها بالتوضأ أفضل وإن المتنفل لا يجاوز ركعتين إلا من نوى عددًا فقيم ولا يصلى بتيم غير فرض ويتنفل ماشاء والنذر كفرض في الاظهر والأصح صحة جناز مع فرض وإن من نسي إحدى الخمس كفاه تيم لهن وإن نسي ختلتين صلى كل صلاة بتيم

(باب الحيض) أقل سنة تسع سنين تقريبا وأقله يوم وليلة (٧)

وأكثره خمسة عشر يوما بلبا لها كآقل طهر بين

وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أو بعاولا وبالثاني أو بعالمس منها التي بدأ بها أو منفقتين صلى الخس مرتين بتيممين ولا تيمم لفرض قبل وقت فعله وكذا النفل الموقت في الاصح ومن لم يجد ماء ولا ترابا لزمه في الجسد أن يصلى الفرض ويعيد ويقتضى التيمم لفقد الماء لا المسافر الا العاصي بسفره في الاصح ومن تيمم لبرد قضي في الاطهر أو لم يرض يمنع الماء مطلقا أو في عضو ولا سائر فلا الا أن يكون بجرحه دم كثير وان كان سائر لم يقض في الاطهر ان وضع على طهر فان وضع على حدث وجب نزعه فان تعذر قضي على المشهور

(باب الحيض)

أقل سنة تسع سنين وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر بلبا لها وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر ولا حدا لكثرة ويجرم به ما حرم بالجنابة وعبور المسجد خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة وما بين سرتها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء فاذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم كسلس فلا تمنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه وتوضأ وقت الصلاة وتبادر بها فلما أخت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار جماعة لم يضر ولا يضر على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا تجديد العصابة في الاصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت وسع زمن الانقطاع وضوء أو الصلاة وجب الوضوء

(فصل) رأت لسن الحيض أقله ولم يعبر أكثره فكله حيض والصورة والمكدره حيض في الاصح فان عبره فان كانت مبتدأة بميرة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا يعبر أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل الطهر أو مبتدأة لا بميرة بأن رآته بصفة أو فقدت شرط تيمم يرفا لا طهر أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد اليها ما قدر أو وقتا وثبت بميرة في الاصح ويحكم للمعتادة الميرة بالتيمم يرفا لا العادة في الاصح أو معتادة بأن نسيت عادتها قدرا ووثقت في قول كبتدأة أو المشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطء ومس المحض والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض أبدا وكذا النفل في الاصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيحصل من كل شهر أربعين يوما يصوم يومين في الشهر ثمانية عشر ثلاثة أو لها ثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفت شيئا قلبه بين حكمه وهي في المحتمل كخائض في الوطء وطاهر في العبادات وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والاطهر أن دم الحامل والنقاء بين أقل الحيض حيض وأقل النفاس لحظة وأكثره ستون وغالبه أربعون ويجرم به ما حرم بالحيض وعبوره ستين كعبوره أكثر

(كتاب الصلاة)

المكتوبان خمس الظهر وأول وقته زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب والاختيار أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الا جري القديم في الجسد يدي ينقض بمضي قدر وضوءه وستره ورواذان واقامة وخمس ركعات ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق الا جري على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء بغياب الشفق ويبقى الى الفجر والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول نصفه والصبح بالفجر الصادق وهو

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء فصر الى غروب والاختيار الى مصير الظل مثلين فغرب الى مغيب شفق فغشاء الى فجر صادق والاختيار الى

حيضتين ولا حدا لكثرة وحرم به وبه نفاس ما حرم بجنابة وعبور مسجد خافت تلويثه وطهر من حدث وصوم ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وطلاق بشرطه واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنع الحيض فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتخشوه فتعصبه بشرطهما فتطهر لكل فرض وقته وتبادر به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كستر وانتظار جماعة ويجب طهر ان انقطع دمها بدمه أو فيه لان عادق ريبا

(فصل) رأت ولو حاملا لا مع طلق دما لزم من حيض قدره ولم يعبر أكثره فهو مع نساء تخلله حيض فان عبره وكانت مبتدأة بميرة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا يعبر أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل طهر ولا أولاميرة أو فقدت شرطها ذ كرخضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد اليها ما وثبت العادة ان لم تختلف بميرة ويحكم للمعتادة بميرة بغيره لا عادة ولم يقل أقل طهر معتادة فان نسيت عادتها قدرا ووثقتا فكخائض لافي طلاق وعبادة تفقر لنية وتغسل لكل فرض ان جهات وقت انقطاع وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيبقى يومان ان لم تعتد الانقطاع ليلاة تصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة أو لها ثلاثة آخرها ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع عشر وان ذكرت أحدهما فلهين حكمه وهي في المحتمل كخائض لهما وأقل النفاس بميرة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون وعبوره ستين كعبوره الحيض أكثر

(كتاب الصلاة)

(باب أو فاتها) وقت طهر بين زوال

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء فصر الى غروب والاختيار الى مصير الظل مثلين فغرب الى مغيب شفق فغشاء الى فجر صادق والاختيار الى

خير وسن تجبيل صلاة لا قول وقتها باشتغال
بأسبابها وارباد ينظر لشدتها ببلد سار
اصل جماعة يصلي يا قوته بشقة ومن وقع من
صلاته في وقتها ركعة فالكل اداء والاقضاء
ومن جهل الوقت اجتهد بخو ورد فان علم
صلاته قبل وقتها أعاد ويبادر بفائت وسن
ترتيبه وتقديسه على حاضرة لم يخف فوتها
وكره في غير حرم مكة صلاة عند استواء الايام
جمعة وطاوع شمس وبعد صبح حتى ترتفع
كريح وبعد عصر وعند اسفار حتى تغرب
السبب غير متأخر كفائته لم يقصد
تأخيرها اليها وكسوف وتجبيل لم يدخل بينها
فقط وسجدة شكر

(فصل) انما تجب على مسلم مكلف طاهر
فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويوم
بها يميز لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم
اطاقه ولا ذى جنون أو نحوه بل اتعد في غير
ردة ونحو سكر بعد ولا حائض ونفساء ولو
زالت الموانع وبقي قدر تحرم وخلافتها
قدرا الطهر والصلاة لزم مع فرض قبلها
ان صلح لجمعة معها وخلا قدره ولو بلغ فيها
أتمها وأخرانه أو بعدها فلا إعادة ولو طرأ
مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر
لا يقدم لزم

(باب)

سن أذان واقامة للرجل ولو منفردا
لمكتوبة ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير
مصلى أقيمت فيه جماعة وذهبوا وعدمه فيه
واقامة لغيره وأن يقال في نحو عبد الصلاة
جماعة ويؤذن للاولى فقط من صلوات
والاها ومعظم الاذان مثنى واقامة فرادى
وشرط فيها ترتيب وولاء وجماعة جهر
وعدم بناء غير ودخول وقت الأذان صبح
فمن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم اسلام
وتمييز ولغير نساء ذكورة وسن ادراجها
ونحفضها وترتيله وترجييع فيه وتثويب
في صبح وقيام فيها ولقبلة وأن يلتفت بعنقه
فيهما ينام في حى على الصلاة وشمالا مرة في حى على الفلاح ويكون كل عدلا صبيحا حسن الصوت وكرها من فاسق

المتضرر ومعه مترضا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار
(قلت) يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة والنوم قبلها والحديث بعدها الا في خير والله
أعلم ويسن تجبيل الصلاة لاول الوقت وفي قول تأخير العشاء أفضل ويسن الاراد بالظاهر
في شدة الحر والاصح اختصاصه ببلد سار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد ومن وقع بعض
صلاته في الوقت فالاصح أنه ان وقع ركعة فالجميع أداء والاقضاء ومن جهل الوقت اجتهد
بورد ونحوه فان تبين صلاته قبل الوقت قضى في الاظهر والا فلا ويبادر بالفائت ويسن
ترتيبه وتقديسه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وتكره الصلاة عند استواء الايام الجمعة
وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كريح والعصر حتى تغرب الا لسبب كفائته وكسوف وتجبيل
وسجدة شكر والا في حرم مكة على الصبح

*(فصل) انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر الا المرتد ولا
الصبي ويومر بها لسبع ويضرب عليها العشر ولا ذى جنون أو غماء بخلاف
السكر ولو زالت هذه الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجبت الصلاة وفي قول بشرط ركعة
والاظهر وجوب الظاهر بادرالك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها أتمها
وأخراته على الصبح أو بعدها فلا إعادة على الصبح ولو حاضت أو جن أول الوقت وجبت تلك
ان أدرك قدر الفرض والا فلا

*(فصل) الاذان والاقامة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشرعان لمكتوبة ويقال في العيد
ونحوه الصلاة جماعة والجديد ندبه للمنفرد ويرفع صوته بالاعسجد وقعت فيه جماعة ويقوم
للثامنة ولا يؤذن في الجديد (قلت) القديم أظهر والله أعلم فان كان فوائت لم يؤذن لغير
الاولى ويندب لجماعة النساء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان مثنى والاقامة فرادى
الالفاظ الاقامة ويسن ادراجها وترتيله وترجييع فيه والتثويب في الصبح وأن يؤذن قائما
للقبلة ويشترط ترتيبه وموالاته وفي قول لا يضركلام وسكون طويلان وشرط المؤذن
الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والمغضب أشد والاقامة أغلاظ ويسن صيت
حسن الصوت عدل والامامة أفضل منه في الاصح (قلت) الاصح انه أفضل منه والله أعلم
وشرطه الوقت الا الصبح فمن نصف الليل ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر
وآخر بعده ويسن لسا معه مثل قوله الا في جميعه فيقول لاحول ولا قوة الا بالله (قلت)
والا في التثويب فيقول صدقت وبررت والله أعلم ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد فراغه ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت بحمد الوسيلة والفضيلة
وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته

*(فصل) استقبال القبلة بشرط اصابة القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر فلا مسافر التنفل
راكبا وما شيا ولا يشترط طول سفره على المشهور فان أمكن استقبال الراكب في مرة ودوام
ركوعه وسجوده لزمه والا فالاصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا ويختص بالتحريم وقيل
يشترط في السلام أيضا يحرم انحرا فنه عن طريقه الا الى القبلة ويومئ بركوعه وسجوده
أنحفض والاظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها وفي احرامه ولا يمشي الا في
قيامه وتشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز أو سائرة
فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردودا أو ملتوحا مع ارتطاع عتبة ثلثي
ذراع أو على سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق جاز ومن أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد

وآخر بعده واسامهما مثل قولهما لا في
جميعات وتثويب وكلتي اقامة فيحلق
ويقول صدقت وبررت وأقامها الله وأدامها
وجعاني من صالحى أهلها ولكل أن يصلى
ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد
فراغ ثم اللهم رب هذه المدينة الخ

(باب)

التوجه شرط لصلاة قادر الا في شدة خوف
ونفل سفر مباح لقاصد معين فليست تنفل
راكباً وما شياً فان سهل توجهه راكب غير
ملاحمة وقد وانما الاركان لزمه والا فلا الا
توجهه في تحرمه ان سهل ولا ينحرف الا لقلبة
ويكفيه ايماء بركوعه وسجوده انخفض
والماشي يتهمها ويتوجه فيها وفي تحرمه
والمولود بين سجودته ولو صلى فرضاً على دابة
واقفة وتوجهه وأتمه جاز والا فلا ومن صلى في
الكعبة أو على سطحها وتوجهه شامخاً منها
ثلاث ذراع تقريبا جاز ومن أمكها ولا
حائل لم يعمل بغيره والا فمقدته ينفي بر عن
علم فان فقدته وأمكنه اجتهاد اجتهاد لكل
فرض ان لم يذ كر الدليل فان ضاق وقت أو
تخير صلى وأعاد فان عجز عنه كأمي فلا رتبة
عارفاً ومن أمكنه تعلم أدائها لزمه وهو فرض
عين لسفر وكفاية لحضر ومن صلى باجتهاد
فتيقن خطأ معيناً أعاد فلو تيقنه فيها استأنفها
وان تغير اجتهاده عمل بالشأن ولا إعادة فلو
صلى أربع ركعات لأربع جهات به فلا إعادة

(باب صفة الصلاة)

أركانها ثمانية بقلب لفظها مع تعيين ذات
وقت أو سبب ومع نية فرض فيه وسن نية
نفلي، وإضافة لله وتعلق قبيل التكبير
وصح أداء نية قضاء وعكسه لعذر وتكبير
تحريم مقرؤا به النية وتعين فيه الله أكبر
ولا يضمر الا بفتح الاسم كالله الأكبر لا أكبر
الله ومن عجز ترجم ولزمه تعلم ان قدروسن
لامام جهر بتكبيره ولم يصل رفع كفيه مع
ابتداء تحريمه حذو منكبيه وقيام في فرض

والاجتهاد والأخذ بقول ثقة يخبر عن علم فان فقد وأمكن الاجتهاد حرم التقليد فان تحبى لم
يقاد في الاظهر وصلى كيف كان وقضى ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح
ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كأمي فلا ثقة عارفاً وان قدر فالاصح وجوب التعلم فيحرم
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ قضى في الاظهر فلو تيقنه فيه أوجب استئذاناً فيها وان
تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء
(باب صفة الصلاة)

أركانها ثلاثة عشر النية فان صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية الفرضية
دون الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه والنفل ذو الوقت أو السبب
كالقصر فيما سبق وفي نية النفاية وجهان (قات) الصحيح لا تشترط نية النفاية والله أعلم
ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالقاب ويندب التعلق قبيل التكبير الثاني
تكبيرة الاحرام ويتعين على القادر الله أكبر ولا تضرب زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر وكذا الله
الجليل أكبر في الاصح لا أكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجم ووجب التعلم ان قدر ويسن رفع
يديه في تكبيره حذو منكبيه والاصح رفعه مع ابتداءه ويجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي
بأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصب فقامه فان وقف مخضياً أو ما لا بحيث
لا يسمى قائماً لم يصح فان لم يطق انتصاباً صار كراكم فالصحيح انه يقف كذلك ويزيد انحناءه
لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلهما بقدر ما كانه ولو عجز
عن القيام فقد كيف شاء واكثره أفضل من تركه في الاظهر ويكره الاقواء بأن يجلس على
وركبيه ناصباً ركبتيه ثم ينحني لركوعه بحيث تحاذي جهته ما قدام ركبتيه والا كمل أن يحاذي
موضع سجوده فان عجز عن القعود صلى جنبه الا عين فان عجز فساقياً ولا قادر التنفل فاعدا
وكذا مضطجاً في الاصح الرابع القراءة ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ وبسرهما
ويتعوذ في كل ركعة على المذهب والاولى آكد وتتبع الفاتحة كل ركعة الا ركعة مسبوق
والسبعة منها أو تسديدها ولو أبطل ضابطاً لم يصح في الاصح يجب ترتيبها وموازاة الفاتحة
تخلل ذكر قطع الموالاة فان تعاقب بالصلاة كسأمة لقراءة امامه وفتح عليه فلا في الاصح
ويقطع السكوت الطويل وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الاصح فان جهل الفاتحة فسبغ
آيات متوالية فان عجز فمتفرقة (قات) الاصح المصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالية
والله أعلم فان عجز أن يذ كر ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن
شيأ وقف قدر الفاتحة ويسن عقب الفاتحة آمين خفيفة الميم بالمد ويجوز القصر ويؤمن مع
تأمين امامه ويجهز يدي الاظهر وتسن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر
(قات) فان سبقهم ما قرأها فقام على النص والله أعلم ولا سورة للامام ومبل يستمع فان بعد
أو كانت سرية قرأ في الاصح ويسن للصبح والظاهر طوال المفصل والعصر والعشاء أو ساطه
وللمغرب قصاره واصح الجماعة في الاولى الم تنزيل وفي الثانية هل أتى الخامس الركوع وأقله
أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه بطمأنينة بحيث يفصل رفعه عن هويبه ولا يقصد به غيره
فلو هوى لثلاوة فجعله ركوعاً يكف وأكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه
بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة ويكبر في ابتداء هويبه ورفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربى
العظيم ثلاثاً ولا يزيد الامام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وكن آمنت ولك أسلمت خشع لك
سمي وبصري وعظمي وعصبي واستغاث به قدسى السادس الاعتدال قائماً مطمئناً

تحدى جهته ما أمام ركبتيه وأكمله أن
تعاذو محل سجوده فان عجزاً طبع وسن
على الاعين ثم اتفقوا فاعادوا له ولقادر
نفل فاعادوا مضطجعه او قراعة الفاتحة كل
ركعة الاربعة - بوق والبسملة منها ونجب
رعابه حروفها وتشديد انحرافها واولها
فية طاعتها تخل ذكر وسكون طال بالاعذر
أو قصد به قطع القراءة فان عجز عن جميعها
فسبغ آيات ولوه متفرقة لاتقص حروفها
عنها سبعة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك
فوقه قدر الفاتحة وسن عقب تحريم دعاء
افتتاح فتعوذ كل ركعة والاولى أكد
واسرارهم ما عقب الفاتحة آمين مخففاً
بعد وقوفه في جهرة بجهرة وان يؤمن
مع تأمين امامه ثم يقرأ غيره سورة في أوليين
لا هو بل يستمع فان لم يسمع قرأ فان سبق
بهم اقرأ أو يعطّل قراءة أولى على ثانية وسن في
صبح طول الفصل وظهر قريب منها وعصر
وعشاء أو ساطع برضا محصورين ومغرب
قصاره وصبح جمعة الم تنزيل وفي ثانية هل
أتى ركوعه وأقله انحناء بحيث تنال راحته
معتدل خلفه ركبتيه بطمأنينة تفصل رفعه
عن هويته ولا يقصد به غيره كظاير أو أكمله
تسوية ظهر وعق وأمن نصب ركبتيه
مفترقين وبأخذهما بكفيه ويفرق
أصابعه للقبلة ويكبر ويرفع كفيه كتحريمه
ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويؤيد
منفرداً وامام محصورين راضين اللهم لك
ركعتي وكن آمنت الخ واعتدل بعد ولده
بطمأنينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع
رأسه فائلا سمع الله لمن حده وبعد عوده
وبنالا الحمد للسموات ومل الأرض
ومل ما شئت من شيء بعد ويريد من مرأه
الشاء والمجد الخ ثم قنوت في اعتدال آخره صبح
مطلقاً وسائر المكتوبات للنازلة ووتر نصف
ثان من رمضان كاللهم اهدني فيمن هديت
الخ وامام بالفظ جميع ويريد من مرأه
اناسه عيّنك ونستغفر الخ ثم صلاة وسلام

ولا يقصد غيره فلو رفع فزع من شيء لم يكف ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه فائلا سمع الله
لمن حده فاذا انتصب قائم بنالا الحمد للسموات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء
بعد ويريد المنفرد أهـ ل الشاء والمجد الخ ما قال العبد وكانك عبد لا مانع لما أعطيت ولا
معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجدم من الجدو يسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم
اهدني فيمن هديت الى آخره والامام بالفظ الجمع والصبح سن الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم في آخره ورفع يديه ولا يمسح وجهه وان الامام يجهر به وانه يؤمن المأموم للدعاء
ويقول الشاء فان لم يسمع فقت وشرع القنوت في سائر المكتوبات للنازلة لا مطلقاً على
المشهور السابغ السجود وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه فان سجد على متصل به جاز أن لم
يحرك بركته ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله
أعلم ويجب أن يطأ من وينال مسجده ثقل رأسه وأن لا يهوى غيره فلو سقط لوجهه وجب العود
الى الاعتدال وأن ترتفع أسافله على أعاليه في الاصح وأكمله يكبر لهو به بل ارفع ويضع ركبتيه
ثم يديه ثم جهته رأفه ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً ويريد المنفرد اللهم لك سجدت وكن
آمنت ولأن أسأت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعي وبصري تبارك الله أحسن
الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة ويفرق ركبتيه ويرفع
بطنه عن نخديه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم المرأة والخنثى الثامن الجلوس
بين سجدتيه طمأنينة ويجب أن لا يقصد برفع غيره وأن لا يطاوله ولا الاعتدال وأكمله يكبر
ويجلس مفترساً واضع يديه قرياً من ركبتيه وينشر أصابعه فائلا رابغفر لي وارحمني
واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يسجد الثانية كالاولى والمشهور وسن جلسة
خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد
وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتشهد وقعوده ان عقبها سلام ركعتين والا
فستتان وكيف تعدد جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه وينصب عنائه
ويضع أطراف أصابعه للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من
جهة يمينه ويأق ركه بالأرض والاصح يفترش المسبوق والساق ويضع فيه ما يسراه على
طرف ركبتيه منشورة الاصابع بلا ضم (قلت) الاصح الضم وانه أعلم ويقبض من عنائه
الخنصر والبصر وكذا الوسطى في الاظهر ويرسل المسجدة ويرفعها عند قوله الا لله ولا يحركها
والاظهر ضم الابهام اليها كعاقدة ثلاثة وخسين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض
في التشهد الاخير والاظهر سنه في الاول ولا تسن على الا في الاول على الصحيح وتسن في
الاخر وقيل تجب وأكمل التشهد مشهور أقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله
وقيل يحذف وبركاته والصالحين ويقول وأن محمداً رسوله (قلت) الاصح وأن محمداً رسول
الله ونبت في صحيح مسلم والله أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على
محمد وآله والزيادة الى جديد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده وما توره أفعّل ومنه اللهم اغفر
لي ما قدمت وما أخرت الى آخره ويسن أن لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن عجز عنهما ترجم للدعاء والذكر المندوب المأجول القادر في الاصح
الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والاصح جواً وسلام عليكم (قلت) الاصح المنصوص
لا يجزئه والله أعلم وأنه لا تجب نية انحر وج وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرتين بتمامه ولو على محموله لم يتحرك بحركته وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه (١١) ويجب وضع خضه من ركبتيه وباطن كفيه وأصابع

قدميه وأن ينال مسجده ثقل رأسه ويرفع
أسانله على أعاليه وأكمل له أن يكبرها وبه
بلا رفع ويضع ركبتيه مفرقتين ثم كفيه
حذو منكبتيه ناشر أصابعه مضومة للقبلة ثم
جهته وأنفه ويفرق قدميه ويبرزهما من
ذيله ويحافى الرجل فيه وفي ركوعه ويضم
غيره ويقول سبحان ربى الأعلى ثلاثين
من مر اللهم لك سجدة الخ والدعاء فيه
وجاوس بين سجدة بتمامه لا يطوله ولا
الاعتدال وسن أن يكبر ويحس مفترشا
واضعا كفيه قريبان ركبتيه ناشر أصابعه
فأثرب اغفرلى الخ وبعد ثانية يقوم عنها
جلسة خفيفة وأن يعتمد فى قيامه من سجود
وقعود على كفيه ونشده ودعوة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده وقعودهما ولا سلام
ان عقبهما سلام والافسنة كصلاة على
الآل فى آخر وكيف قد جاز وسن فى غير
آخر لا يعقبه سجود افتراض بأن يجلس
على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع
أطراف أصابعه للقبلة وفى الآخر تورك
وهو كفتش لكن يخرج يسراه من جهة
عماء يلقى وركه بالأرض وان يضع فى
تشهديه يديه على طرف ركبتيه ناشر
أصابع يسراه يضم قابضها من عماء الا
المسجدة ويرفعها عند قوله الا الله ولا يحركها
والأفضل قبض الايهام بجنبها أو أكمل
التشهد مشهور وأقله التحيمات لله سلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله أو عبده
ورسوله وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم
صل على محمد وآله وأكمل اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد الى آخره وهو سنة فى آخر
كدعاء بعده مؤثوره أفضل ومنه اللهم اغفر
لى ما قدمت الى آخره وأن لا يزيد امام على
قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن يحز عنها أو عن دعاء ذكر

وشه لا ملتفتا فى الاولى حتى يرى تحسده الايمن وفى الثانية الايسر ناويا السلام على من عن
يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوى الامام السلام على المقتدين وهم الرد عليه
* الثالث عشر ترتيب الاركان كما ذكرنا فان تركه عدا بأن سجود قبل ركوعه بطات صلاته وان
سها فباعد المتروك لغو فان تذكر قبل بلوغ مثله فعليه والاعتكبه ركعتيه وتدارك الباقي فلو
تيقن فى آخر صلاته ترك سجدة من الاخرة سجدها وأعاد تشهد أو من غيرهما تركه ركعة وكذا
ان شك فيهما وان علم فى قيام ثانية ترك سجدة فان كان جالس بعد سجدة سجدة وقبل ان جالس
بنية الاستراحة لم يكفه والا فليجاس معاشنا ثم يسجد وقبل يسجد فقط وان علم فى آخر ركعة
ترك سجدة ثنتين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان أو أربع فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو
ست فثلاث أو سبع فسجدة ثم ثلاث (قلت) بسن ادامة نظره الى وضع سجوده وقيل يكبره
تغميض عينيه وعندى لا يكبره ان لم يخف ضررا او الخشوع وتبذر القرآن والذكر ودخول
الصلاة بنشاط وفراغ قاب وجهه يديه تحت صدره أخذ ابمينه يساره والدعاء فى سجوده وان
يعتمد فى قيامه من السجود والقعود على يديه وتطويل قراءة الاولى على الثانية فى الاصح
والذكر بعده وان ينتقل للنفل من موضع فرضه وأفضله الى بيته واذا صلى وراءهم نساء
مكوا حتى ينصرفن وأن ينصرفن فى جهة حاجته والا فيمينه وتنعضى القدوة بسلام الامام
فلما موم أن يشغل بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم تنتين والله أعلم

* (باب) شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت والاستقبال وسر العورة وعورة الرجل ما بين
سرتة وركبته وكذا الامنة فى الاصح والحرمة ما سوى الوجه والكفين وشروط مانع ادراك لون
البشرة ولو طين وماء كدرو الاصح وجوب التطين على فاقد الثوب ويجب ستر أعلاه وجوانبه
لا أسفلها فلوريت عورته من جيبه فى ركوع أو غيره لم يكف فليزله أو يشد وسطه وله ستر
بعضها بيده فى الاصح فان وجد كفى سواء تيمع اهما أو احدهما قبله وقيل دبره وقيل
يتخير وطهارة الحدث فان سبقة بطات وفى القديم يميني ويجريان فى كل منافض عرض بلا
تقصير وتعذر دفعه فى الحال فان أمكن بأن كشفتم ريج فستر فى الحال لم تبطل وان قصر بأن
فرغت مدة خف فيها بطات وطهارة النجس فى الثوب والبدن والمكان ولو اشتبه طاهر ونجس
اجتمد ولو نجس بعض ثوب أو بدن وجهه لم يجب غسله ولو ظن طرفا لم يكف
غسله على الصحيح ولو غسل نصف نجس ثم باقيه فلاصح أنه ان غسل مع باقيه مجاوره طهر كله
والا فغير المنتصف ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته ولا قابض
طرف شئ على نجس ان تحرك وكذا ان لم يتحرك فى الاصح فالوجه له تحت رجله صحت مطلقا
ولا يضرب نجس يحاذى صدره فى الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل عظامه بنجس لفقد
الطاهر فعذوروا لوجب نزعه ان لم يخف ضررا طاهرا قبل وان خاف فان مات لم يترع على
الصحيح ويعنى عن محمل استجماره ولو غسل مستحجرا بطلت فى الاصح وطيب الشارع المتيقن
نجاسته يعنى منه عمالية عذرا لاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن
وعن قليل دم البراغيث وونيم الذباب والاصح لا يعنى عن كثيره ولا ذليل انتشار يعرف وتعرف
الكثرة بالعادة (قلت) الاصح عند المحققين العفو طافوا الله أعلم ودم البثرات كالبراغيث
وقيل ان عصره فلا والدم اميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالبثرات والاصح ان
كان مثله يدوم غالباً فلا كالاستحاضة والافسكدم الاجنبى فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله (قلت)
الاصح أنها كالبثرات والاظهر العفو عن قليل دم الاجنبى والله أعلم والقبح والصديد كالدم

مأثور ومن ترجمه سلام وأقله السلام عليكم أو عكسه أو أكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يميناً شملاً لا ملتفتاً فيهما حتى يرى تحسده ناويا

سلم عليه وسنة خروج وترتيب كما ذكر
فان تعد تركه بفعل أو سلام بطات أو
سها فساد متركه لغوفان تذكره قبل فعل
مثله فعله ولا أجزاء وتدارك الباقي فلو لم
في آخر صلاته ترك سجدة من أخيرة سجدة ثم
تشهد أو من غيرها أو شك في ركعة أو علم
في قيام ثالثة ترك سجدة فان كان جلس
بعد سجدة سجدة أو لا فاجلس معاشا ثم
يسجد أو في آخر باعية ~~سجدة~~ سجدة أو
ثلاث جهل محلها وجب ركعتان أو أربع
فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست فثلاث
أو سبع فسجدة ثم ثلاث ولا يكره تعويض
بينه ان لم يخف ضررا وسن اقامة تقار محل
سجوده وخشوع وتدبر قراءة وذكر
ودخول صلاته بنشاط وفراغ قلب وقبض
بيمين كوع يسار تحت صدره وذكر ودعاء
بعدها وانتقال الصلاة من محل آخرى وانفل
في بيته أفضل ومكث رجال لينصرف غيرهم
وانصرف لجهة حاجة والاقبى بن وتنعضي
قدوة بسلام امام فلأمام أن يشتغل بدعاء
ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم
ثنتين ولو مكث فالأفضل جعل يمينه اليهم
(باب) *

شروط الصلاة معرفة وقت وتوجه وستر
عورة فيما يجتمع ادراك لونه من أعلى وجوانب
ولو بطين ونحوهما كدر وعور رجل ومن
بهم ارف ما بين سرة وركبة وحرة غير وجهه
وكفين وخدني كائني وله ستر بعضهما بيد
فان وجد كاهبه قدم سواء تبه ثم قبله وعلم
بكيفيتهها وطهر حدث فان سبقه بطلت
وتبطل بخلاف عرض لا بلاء تصير ودفعه
حالا وطهر نجس في محمول وبدن وملاقيهما
ولو نجس بعض شيء منها وجهه وجب غسله
كاهه ولو غسل بعض نجس ثم ياتيه فان غسل
مع مجاوزه وطهر والا فغير الجاورة ولا تصح
صلاة نحو قابض طرف متصل بنجس ولا
يفتر نجس يحاذيه ولو وصل فانهما الحاجة
بنجس لا يصلح غيره عذر والاوجب نزعها أن أمر ضررا يبع التيمم ولم يمت وعنى عن محل استجماره في دقة وعما عسر الاحتراز منه حال

وكذا ما علم القروح والمنتفط الذي له ربح وكذا بالاربح في الاظهر (قلت) المذهب طهارته
والله أعلم ولو صلى بنجس لم يعلم وجب القضاء في الجسد يدوان علم ثم نسي وجب القضاء على
المذهب * (فصل) * تبطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم وكذا مدة بدخرف في الاصح
والاصح أن التخصض والضحك والبكاء والانيز والنفخ ان طهر به حرفات بطات والافلا ويعذر
في سير الكلام ان سبق لسانه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه ان قرب عنه سجدة بالاسلام
لا كثيره في الاصح وفي التخصض ونحوه للغلبة وتعد ذرا القراءة لا الجهر في الاصح ولو أكره على
الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بنظام القرآن بقصد التفهيم كما يحكي هذا الكتاب ان قصد
معه قراءة لم تبطل والابطال ولا تبطل بالذكر والدعاء الآن بخاطب كقوله لعاطس برحمتك
الله ولو سكت طويلا بلا لغرض لم تبطل في الاصح ويسن لمن ياتيه شيء كتبت به امامه واذنه
لداخل وانذاره أعمى أن يسجد وتصفق المرأة بضرب اليدين على ظهرها اليسار ولو فعل في صلاته
غيرها ان كان من جنسها بطلت الا أن ينسى والاقبطل بكثيره لا قليله والكثرة بالعرف
فانخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث كثيران تواتر وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات
الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجدة أو حرك في الاصح وسهو الفعل الكثير كعمده في
الاصح وتبطل بقليل الا كل (قلت) الا أن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم فلو كان
بفهمه سجدة فباع ذوبها بطلت في الاصح ويسن للمصلي الى جدار أو سارية أو عصا مفروزة أو
بسما مصلى أو خط قبله دفع المار والاصح تحريم المار وحينئذ (قلت) يكره الالتفات
لا الحاجة ورفع بصره الى السماء وكف شعره أو ثوبه ووضع يده على فمه لا حاجة والقيام على
رجل والصلاة حقا أو حاقنا أو بحضرة طعماء يتوق اليه وأن يبصق قبل وجهه أو عن يمينه
ووضع يده على خصره والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والماريق
والمرزلة والكنيسة وعطن الابل والمقبرة الطاهرة والله أعلم

* (باب سجود السهو) * سنة عنه ترك ما موره أو فعل منهي عنه فالاول ان كان ركعا
وجب تداركه وقد يشرع السجود لزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في الترتيب أو بعضا
وهو القنوت أو قيامه أو التشهد الاول أو قعوده وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
في الاظهر سجدة وقيل ان ترك عمدا فلا (قلت) وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم
ولا تجبر سائر السنن والثاني ان لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهو والاصح
ان لم تبطل بسهو ككلام كثير في الاصح وتطويل الركن القسري يبطل عمده في الاصح
فيسجد لسهو فلا اعتدال قصير وهذا الجالس بين السجدة تين في الاصح ولو نقل ركعا
قوليا كفاتحة في ركوع أو تشهد لم تبطل عمده في الاصح ويسجد لسهو وهو في الاصح
وعلى هذا استثنى هذه الصورة من قولنا ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو ولو نسي التشهد
الاول فذكره بداءته لم يعد له فان عاد عالمنا بغيره بطلت أو ناسيا فلا ويسجد لسهو أو
جاهلا فكذا في الاصح وللمأموم العود لما تبعه امامه في الاصح (قلت) الاصح وجوبه والله
أعلم ولو نذر قبل انتصابه عادالتشهد ويسجد ان كان صار الى القيام أقرب ولو نفض
عدا فعدا بطلت ان كان الى القيام أقرب ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله عاد
ويسجد لسهو وان بلغ حد الركن ولو شك في ترك بعض سجدة أو ارتكاب شيء فلا ولو سها
وشك هل سجدة في سجدة ولو شك أصلي ثلاثا ثم أربعا أتى بركعة وسجدوا في الاصح أنه يسجد وان
زال شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصليه مترددا واحتمل كونه زائدا ولا يسجد لما يجب بكل

حال اذا زال شكك مثاله شك في الثالثة اثنان هي أم رابعة فتد كرفه الم يسجد أو في الرابعة
سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور وسهوه حال قدوته بحمله امامه فلو
ظن سلامه وسلم فيان خلافة سلم معه ولا سجود ولو ذكر في شهده ترك ركن غير النية والتكبير
قام بعد سلام امامه الى ركعة ولا يسجد وسهوه بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام
امامه بنى وسجد ولحقه سهو امامه فان سجد لزمه متابعتة والافيسجد على النص ولو اقتدى
مسبوق بمن سجد بعد اقدائه وكذا قبله في الاصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلاته
فان لم يسجد الا امام سجد آخر صلاة نفسه على النص وسجد السهو وان كثر سجدتان كمسجد
الصلاة والجديد أن يحل بين تشهد وسلامه فان سلم بعد اذان في الاصح وسهوا واطال الفصل
فان في الجديد والافلا على النص واذا سجد صار عائد الى الصلاة في الاصح ولو سها امام الجمعة
وسجد واقبان فوثما اتوا اظهر او سجدوا ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح
(باب) تسن سجدات التلاوة وهن في الجديد أربع عشرة منها سجدتان الحلي لاص بل هي
سجدة شكر تسجد في غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح وتسن للقارئ والسميع وتتنأكد
له بسجود القارئ (قلت) وتسن للسامع والله أعلم وان قرأ في الصلاة سجدة الامام والمفرد
لقراءته فقط والمأموم لسجدة امامه فان سجد امامه فتخلف أو انعكس بطلت صلاته ومن سجد
خارج الصلاة نوى وكبر لا احرام رافعا يديه ثم لا هو بل ارفع وسجد كمسجدة الصلاة ورفع مكبرا
وسلم وتكبير الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر وتشرط شروط الصلاة ومن
سجد فيها كبر لا هو بل ارفع ولا يرفع يديه (قلت) ولا يجاس للاستراحة والله أعلم ويقول
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعي وبصري بحوله وقوته ولو كرر آية في مجلسين
سجد لكل وكذا المجاس في الاصح وركعة كعاس وركعتان كعاسين فان لم يسجد وطال
الفصل لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة وتسن لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤية
مبتلى أو عاص ويظهرها للعاصي لا للمجتبى وهي كمسجدة التلاوة والاصح جوازها على
الراحلة للمسافر فان سجد لتلاوة صلاة جاز عليها قطعها
(باب) صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهو ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر وكذا بعدهما وبعد المغرب والعشاء وقيل لاراتب للعشاء وقيل أربع قبل
الظهر وقيل وأربع بعدها وقيل أربع قبل العصر والجميع سنة وانما الخلاف في الراتب
المؤكد وركعتان خفيفتان قبل المغرب (قلت) هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري
الاصح ما بعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم ومنه الوزر وأقله ركعة وأكثره
احدى عشرة وقيل ثلاث عشرة لمن زاد على ركعة الفصل وهو أفضل والوصل يشهد أو
تشهد من في الاخرتين ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر وقيل شرط الا يتار بركعة سبق
نفل بعد العشاء يسن جهله آخر صلاة الليل فان أوتر ثم تسجد لم بعده وقيل يشفعه بركعة ثم
يعيده ويندب القنوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كقنوت
الصبح ويقول قبله اللهم انا نستعينك ونستغفر لك الى آخره (قلت) الاصح بعده وأن الجماعة
تندب في الوتر عقب التراويح جماعة والله أعلم ومنه الضحى وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا
عشرة وتحية المسجد ركعتان وتحصل بفرض أو نفل آخر بركعة على الصحيح (قلت) وكذا
الجنائز وسجدة التلاوة والشكر وتتكرر بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله أعلم
ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بفعله ويخرج النواع
عود فان لم يتلبس به عاد وسجدان قارب القيام أو بلغ حد الركوع ولو تعمده غير مأموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ عامر ولو شك ان بعد

ذباب لان كثر بفعله وقيل دم أجنبي لا نحو
كباب وكالدلم قصب وصيد وما قروح ومتنقفا
له ريج ولو صلى بنجس لم يعلم أو نسي وجبت
العادة وترك تنطق فتبطل بحرفين ولو في نحو
تخضع وبحرف مفهم أو ممدود ولو مكرها
لا بقبيل كلام ناسيا لها أو سبق لسانه أو
جهل تحريمه وقرب اسلامه أو بعد عن
العلماء ولا يتخضع لتعذر ركن قولي ولا قبيل
نحوه الغلبة ولا بد كروءاء الا أن يخاطب
بهم ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة
ولا بسكوت طويل وسن لرجل تسبيح وغيره
تصفيق لا يطمئن على بطن ان نام - مائى
وترك زيادة ركن فعلى عمد او ترك فعل
خش أو كثر من غير جنسها عرفا ولا علان
خف أو أوشمة وجرب وترك مفطار أو كل
كثير أو باكر أو سن أن يصلى لنحو جدار
ثم عصاه فروضة ثم يبسط مصلى ثم يخط امامه
وطولها ثلاث اذراع وبينه - مائى ثلاثة أذرع
فأقل فيسن دفع مارو حرم مرور وكره التفات
وتعاطية فم وقيام على رجل لا الحاجة أو انظر
نحو سماء وكف شعر أو ثوب وبقى أماما
وبينا واختصار وخفض رأس في ركوع
وصلاة بدافعة حدث وبحضرة طعام يتوق
اليه وبحمام وطريق ونحو مربة وكهيئة
وعطن ابل وبخبرة
(باب) سجود السهو سنة لترك بعض وهو تشهد
أول وقعود وقنوت راتب وقيامه وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما وعلى
الآل بعد الآخر والقنوت والسهو ما يبطل
عمده فقط كتنطويل ركن قصير وهو
اعتدال وجالوس بين سجدتين ونقل قولي
غير مبطل والشك في ترك بعض معين لاني
منهى الا فيما احتمل زيادة ولو شك أصلي
ثلاثا ثم أربعا أتى بركعة وسجد ولو سها وشك
أسجد سجد ولو نسي تشهد أول أو قنوتا
وتأبس بفرض فان عاد بطلت لاناسيا
أو جاهلا لكانه يسجد ولا مأوم ما بل عليه
عود فان لم يتلبس به عاد وسجدان قارب القيام أو بلغ حد الركوع ولو تعمده غير مأموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ عامر ولو شك ان بعد

سجد ولو ذكر في تشهد ترك ركعتين غير مأمور
أبى بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد ولو لم يركع
سهو امامه فان سجد تابعه ثم يركع مسجود
آخر صلاته ولا يسجد المأمور آخر صلاته
وسجد السهو وان أكثر سجدتان قبيل
سلامه كسجود الصلاة فان سلم بعد أو طالع
فصل فات ولا يسجد وصار عائدا الى الصلاة
ولو سجد امام جمعة وسجد وافبان فوثها أعوا
ظهر أو سجدوا ولوطن سهو وافبان عدمه
سجد

(باب)

يسن سجدات تلاوة قارئ وسماع قراءة
مشروعة وتأت كدله بسجود القارئ وهي
أربع عشرة ليس منها سجدة ص بل هي
سجدة شكر تسن في غير صلاة ويسجد
مصل لقراءته الامام أو مصل سجدة امامه فان
تخلف أو سجد دونه بطأت ويكبر كغيره
لهوى ورفع بالرفع يد ولا يجلس لاستراحة
وأركانها الغير مصل تحرم وسجود وسلام
وسن رفع يديه في تحريم وسجودها كصلاة
وأن لا يعاول فصل وهي كسجدتها وتتكرر
بتكرار الآية وسجدة الشكر لا تدخل
الصلاة وتسلم بعد نعمة أو اندفاع نقمة
أو رؤية مبتلى أو فاسق معان ويظهرها
لأنه ان خاف ولا مبتلى وهي كسجدة التلاوة
ولسا فرعاهما ككافة

(باب)

صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة
كالرواتب والمؤكد منها ركعتان قبل صبح
وظهر وبعده وبعده غروب وعشاء ووتر
بعدها وغيره زيادة ركعتين قبل ظهور وبعده
وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل
مغرب وجمعة كظهور ويدخل وقت الراتب
قبل الفرض بدخول وقتها وبعده بغيره
ويخرجان بخروج وقتها وأفضاها للوتر وأقله
ركعة وأكثرها إحدى عشرة ولمن زاد على
وسجدة الوصل تشهد أو تشهدين في

الاجرة والفصل أفضل وسن تأخيرها عن صلاة الليل ولا يعاد عن أوله لمن وثق بيقظته ليل أو جماعة في وتر رمضان

بخروج وقت الفرض ولو فات النفل المؤقت ندب قضاءه في الاظهر وقسم بسن جماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسن جماعة لكن الاصح تفضيل الراتب على
التراديع وأن الجماعة تسن في الترايع ولا حصر للنفل المطلق فالحرم بأكثر من ركعة فله
الشهادة في كل ركعتين وفي كل ركعة (فات) الصبح منه في كل ركعة والله أعلم وإذا نوى عددا
فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلها ما والاقتبطل فلو نوى ركعتين فقام الى ثالثة سهوا
فلا يصح أنه يقدم ثم يقوم لازيادة ان شاء (فات) نفل الليل أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وأن
يسلم من كل ركعتين ويسن التمسجد ويكره قيام كل الليل دائما وتخصيص ليله للجمعة بقيام وترك
تسجد اعتاده والله أعلم

(كتاب صلاة الجماعة)

هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية للرجال فوجب بحديث يظهر الشعار
في القرية فان امتنعوا كلها لم تؤت ولا يأت كذا الذنب للنساء تأكده للرجال في الاصح (فات)
الاصح المنصوص أنهم افرض كفاية وقيل عين والله أعلم * وفي المسجد لغير المرأة أفضل وما
كتر جمعه أفضل الا بدعة امامه أو تعطل مسجد قريب لغيره وادراك تكبيرة الاحرام فضيلة
وانما تحصل بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم امامه وقيل بادرارك بعض القيام وقيل بأول ركوع
والاصح ادراك الجماعة مالم يسلم ولينحذف الامام مع فعل الابعاض والهيئات الا أن يرضى
بتطاوله محصورون ويكره التطويل ليحلق آخرون ولو أحس في الركوع أو التشهد الأخير
بداءه لم يكره انتقاره في الاظهر ان لم يباغ فيه ولم يفرق بين الداخلين (فات) المذهب
استحباب انتقاره والله أعلم ولا ينتظر في غيرهما ويسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الاصح
اعادتها مع جماعة يدركها أو فرضه الاولى في الجديد والاصح انه ينوي بالثانية الفرض ولا رخصة
في تركها وان قلنا سنة الا بهذر عام كطرا أو يريح عاصف بالليل وكذا وحل شدد على الصبح
أو خاص كعرض وحرور شديد وجوع وعطش ظاهرين ومدافعة حدث وخوف ظالم
على نفس أو مال ولازمة غريم معسرا وقوبة يرجى تركها ان تغيب أياما وعري وتأهب
لسفر مع رفقة ترحل أو كل ذي ربح كربه وحضور قريب محتضر أو مريض بلامته أو
يأنس به * (فصل) لا يصح اقتداء بغير يعلم بطلان صلاته أو يعتقد كجهل من اختفا
في القبلة أو اناء من فان تعددا اظاهر فالاصح الهمة مالم يتبين اناء الامام للجماعة فان ظن طهارة
اناء غيره اقتدى به قطعا فلو اشتبهه خسه فيها نجس على خسه فظن كل طهارة اناء فتوضأ به وأم
كل في صلاة في الاصح يمدون العشاء الامامه فيعيد المغرب ولو اقتدى شافعي بخنفي مس
فرجه أو اقتصد فالاصح الهمة في الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى ولا تصح قدوة بمقتد
ولا بمن تلزمه إعادة كقيم تيم ولا قارئ بأح في الجديد وهو من يحل بحرف أو ثلث جديدة من
الفاتحة ومنه أن يدغم في غير موضعه وأن يغيب بدل حرف بحرف وتصح بئله وتكره بالانتماء
والفاعة واللاح فان غيره معنى كأن نعمت بضم أو كسر أطل صلاة من أمكنه التعلم فان عجز
لسانه أو لم يصح زمن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكأن في الاقتصص صلاته والقدوة ولا
تصح قدوة بحل ولا خنفي بامر أو لا خنفي وتصح للمتنوعي بالتميم وبما سمع الخلف والاقسام
بالقاعد والمضطجع ولا يكامل بالاصح والعبء والاعى والبصير سواء على النص والاصح صحة
قدوة السام بالاساس والظاهر باستحضار غير المشيرة ولو بان امامه امرأة أو كافر امكنه ان يقيم
أو يخفيها وجبت الاعادة لاجنبها واذن خاصة خفية (فات) الاصح المنصوص هو قول الجمهور وان
خنفي الكفر هنا كعلمه والله أعلم والاصح لو اقتدى بخنفي فبان رجلا لم يسقط

مسجد لداخله وتحصل بركعتين وقسم تسن له
كعبه وكسوف واسعة سقاء وتراويح وقت
وتر وهو أفضل لكن الرتبة أفضل من
التراويح وسن قضاء نفل مؤثرت لا حصر
لمطلق فان نوى فوق ركعة تشهد آخر أو
وكل ركعتين فأكثروا قدرافله زيادة
ونقص ان نوى بالابطال فان قام لزيد
سهم واقع ثم قام له ان شاء وهو بليد
وبأوسطه أفضل ثم آخره وسن سلام من
كل ركعتين وتكبير واحد وكره كراهته
وقيام بليد يضر وتخصيص ليلة الجمعة بقيام
(باب)

صلاة الجماعة فرض كفاية لرجال أحرار
مقيمين لا تراه في أداء مكتوبة لاجتماع
بحيث يظهر شهادتهم على إقامتها فان
امتنعوا وقتلوا وهي غيرهم سنة وبمسجد
لذلك أفضل وكذا ما كثر جمعه بالانحوا
بدعة امامه أو تعمال مسجد لغيبته وتترك
فضيلة تحرم بحضوره واشتغاله به عقب
تحريم امامه وجماعة مالم يسلم وسن تخفيف
امام مع فعل أبعاض وهي أن ذكره تطويل
لان رضو المحصورين ولو أحس في وكوع
أو تشهد آخر بداخل من انتظاره لله ان لم
يبالغ ولم يميزه الا كره وسن اعادتها مع غير
في لوقت بنبة فرض والفرض الاولى
ورخص تركها بعد ركعة طرودة ريج
بليد ووحل وحرور ودوجوع وعطش
بحضرة طعام ومشقة مرض ومدافعة
حدث وثوف على معصوم ومن غير له
وبه اعسار يعسر اثباته وعقوبة بر جو
العفو بغيبته وتخلف عن رفقة وفقد لباس
لائق وكل ذي ريج كره يعسر ازالته
وحضور مريض بلامتنعه أو كان نحو
قريب محتضرا أو يأنس به

(فصل) لا يصح اقتداء بغيره بمقتضى بطلان
صلاته كشافي بخفي مس فرجه لان
اقتداء وكثرت دين اختلاف في اداءه فان
تعدد الطاهر صح ما لم يتعين اداء امام لجماعة
فلا يشبهه خمسة فيها نجس على حجة فظن كل طهارة اداء فتوضأ به وأتم في صلاة أعاد ما تم فيه

القضاء في الاظهر والعديل أولى من الفاسق والاصح أن الافقه أولى من الاقرأ والادرع
ويقدم الافقه والاقرأ على الاسن النسيب والجديد تقديم الاسن على النسيب فان استويا
فبنظافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها ومستحق المنفعة بذلك ونحوه
أولى فان لم يكن أهله التقديم ويقدم على عبده الساكن لا مكاتبه في ملكه والاصح
تقديم المكثرى على المكرى والمعبر على المستعبر والوالى في محل ولايته أولى من الافقه
والمالك *(فصل)* لا يتقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت في الجديد ولا تضر
مساوراته ويندب تخلفه قليلا والاعتبار بالعقب ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة
ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح وكذا الوقوف في الكعبة واختافت
جهتها وما يقف الذكر عن عيونه فان حضرا آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
وهو أفضل ولو حضرا رجلان أو رجل وصبي صفا خلفه وكذا امرأة أو نسوة ويقف خلفه
الرجال ثم الصبيان ثم النساء وتقف امامتهن وسطهن ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل
الصف ان وجد سعة والا فليجرت شخص بعد الاحرام وليساعده الجرو ويشرط علمه بالانتقالات
الامام بان يراه أو يسمع صف أو يسمعه أو مباغوا إذا جمعهم امام مسجد صح الاقتداء وان بعدت
المسافة وحالت أبنية ولو كانا بمضاء شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريرا
وقبل تحديد فان تلاحق شخصان أو صفان اعتبر المسافة بين الاخير والاول وسواء القضاء
الامام لو الوقوف والمبعض ولا يضر الشارع المطروق والنهر المروج الى سباحة على الصحيح فان
كان في بناء من كعب وصفة أو بيت فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم عينا أو شيئا لا
وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ولا تضر فرجة لا تسع واقفا في الاصح وان كان
خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين أكثر من ثلاثة أذرع
والطريق الثاني لا يشترط الا اقرب كالفضاء ان لم يكن حائل أو حال باب نافذ فان حال ما منع
المرور لا الرؤية فوجهان أو جدار بطات باتفاق الطريقتين (قلت) الطريق الثاني أصح
والله أعلم وإذا صح اقتداء في بناء آخر صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام
ولو وقف في دلو امامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه ولو وقف في موان
وامامه في مسجد فان لم يحل شيء فالشرط التقارب معتبرا من آخر المسجد وقيل من آخر صف
وان حال جدار أو باب مغلق منع وكذا الباب المردود والشباك في الاصح (قلت) يكره
ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجة فيسحب ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
ولا يبتدى نغلا بعد شروعه فيها فان كان فيها أتمه ان لم يحش فوف الجماعة والله أعلم

(فصل) شرط القدوة أن ينوى المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها
على الصحيح فان ترك هذه النية وتابع في الافعال بطلت صلاته على الصحيح ولا يجب تعيين الامام
فان هبنا وأخطأ بطلت صلاته ولا يشترط للامام نية الامامة وتسحب فلو أخذ في تعيين تابعه
لم يضر وتصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتنفل وفي الظاهر بالعصر وبالكوس وكذا
الظهور بالصبح والمغرب وهو كالسبوق ولا يضر متابعة الامام في القنوت والجلوس الا خفي
المغرب وله فراقا اذا اشغل بهما ويجوز الصبح خلف الظهور في الاظهر فاذا قام للثالثة فان شاء
فارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه (قلت) انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في
الثانية قننت والترك له فراقه ليقنت فان اختاف فعلمها مكثوبة وكسوف أو جنازة لم
يصح على الصحيح *(فصل)* يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله
فلا يشبهه خمسة فيها نجس على حجة فظن كل طهارة اداء فتوضأ به وأتم في صلاة أعاد ما تم فيه

يدل حرفان أمكنه تعلم تصد صلته والا
صحت كقدراته بمثل وكه بخواتمه ولا حن
فان غير معنى في الفاتحة ولم يحسنها فكأن
أوغر بها صحت صلته وقد وقبه عاجز أو
بجاهل أو ناسي أو لو بان امامه كافرا ولو حجبها
وجبت إعادة الاذا حدث ونجاسة خفية
وعدل أولى من فاسق وقدم وال يعمل ولايته
فامام راتب فساكن بحق لا على معبر وسيد
وغيره كاتبله فافقه فأقرأ فأورع فأقدم
هجرة فأحسن فأناب فأقف فابو بدنا
وصنعة فأحسن صوتا فصوره وأعنى كبصير
وعبد فقيه كمر غير فقيه ولغد يمكن تقديم
* (فصل) * للاقتداء شروط عدم تقدمه
في المكان على امامه وسن أن يقف امام
خلف المقام عند الكعبة ويستدير واحولها
ولا يضركونهم أقرب اليها في غير جهة
الامام كولو وقفا فيها واختلاف جهة وأن
يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قبله لان جاء آخر
أحرم عن يساره ثم يقدم الامام أو يتأخران
في قيام وهو أفضل ان أمكن ويصطف
ذكر ان خلفه كمرأة فأكثر ويقف خلفه
رجال فصييان فخنثى ففساء وامامتهن
وساطون وكمرءا موم انفراد بل يدخل الصف
ان وجد سعة والا أحرم ثم يخرج من صفه
مساعده وعلمه بالانتقالات الامام برؤية أو
نحوها واجتماعهما مكان فان كانا بمسجد
صح الاقتداء وان حالت أبنية نافذة أو غيره
شروط في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين
كل صفين أو شخصين على ثلاثمائة ذراع
تقريباً وفي بناء مع ما مر عدم حائل أو وقوف
واحد حذاء من خلفه فيصح اقتداء من
خلفه أو بجانبه كولو كان أحدهما بمسجد
والآخر خارجه وهو والمسجد كصفين ولا
يضر شارع ونهر وكراهة ارتفاع على امامه
وكسبه الحاجة فيسن كقيام غيره قيم
بعد فراغ إقامة وكراهة ابتداء نفل بعد
شروعه فيها فان كان فيه أتم ان لم يتخش
فوت جماعة وتوبة اقتداء أو جماعة وفي جمع مع

عن ابتدائه ويتقدم على فراغه منه فان قارنه لم يضر الاتكبية احرام وان تخاف بركن بأن
فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح أو بركنين بأن فرغ منهما وهو فيما قبلهما
فان لم يكن عذر بطالت وان كان بأن أسرع قراءته وركع قبل ان تمام المأموم الفاتحة فقبل
يتبعه وتسقط البقية والصحيح يتبعها ويسمي خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة
وهي الطويلة فان سبق بأكثر فقبل بفارقه والاصح يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام
الامام ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمذورهذا كله في الموافق فأمام سبق ركع الامام
في فاتحته فالاصح أنه ان لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته وركع وهو مدرك للركعة
والالزمة قراءة قدره ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاتحة الا أن يعلم ادراكها ولو
علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو علم
أو شك وقد ركع الامام ولم يركع هو قراها هو متخاف بهذر وقبل يركع ويتدارك بعد سلام
الامام ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد أو بالفاتحة أو بالشهادتين بضره ويجزئه وقيل تجب اعادته
ولو تقدم بفعل كركوع وسجود ان كان بركنين بطالت والا فلا وقبل تبطل بركن
* (فصل) * خروج الامام من صلته انقطعت القدوة وان لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي
قول لا يجوز الا بعد زيارته في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام أو تركه سنة مقصودة
كتشهيد ولو أحرم منفرد ثم نوى القدوة في خلال صلته جاز في الظهور وان كان في ركعة أخرى
ثم يتبعه فانما كان أو قاعدا فان قرع الامام أو لافه وكسبوق أو هو فان شاء فارقه وان شاء
انفرد ليسلم معه وما أدركه المسبوق فاول صلته فيعبد في الباقي القنوت ولو أدرك ركعة من
المغرب تشهد في ثابته وان أدركه راكعاً أدرك الركعة (قلت) بشرط أن يعلم من قبل
ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراك الحد الاجزاء لم تحسب ركعته في
الظهور ويكبر للاحرام ثم لا ركوع فان نواهما بشكيرة لم تنعقد وقبل تنعقد فقلان لم ينوبها
شيأ لم تنعقد على الصحيح ولو أدركه في اعتداله فما بعده انتقل معه مكبرا والاصح أنه يوافق في
التشهد والتسبيحات وان من أدركه في سجدة لم يكبر لان انتقال اليها اذا سلم الامام قام المسبوق
مكبراً ان كان موضع جلوسه والا فلا في الاصح * (باب صلاة المسافر) *
انما تقصر رباعية مؤداة في السفر الطويل المباح لا فائتة الحضر ولو قضى فائتة السفر فلا يظهر
قصره في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فأول سفره مجاوزة سورها فان كان وراءه
عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح (قلت) الاصح لا يشترط والله أعلم فان لم يكن سور فأوله
مجاوزة العمران لا الخراب والبساتين والقرية كبلدة وأول سفره ساكن الخيام مجاوزة
الحلة واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع
انقطع سفره بوضوله ولا يحسب منها يوم ادخله وخروجه على الصحيح ولو أقام ببلد بنيسة أن
يرحل اذا حصلت حاجة يتوقفها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وقبل أربعة وفي قول أبداً
وقيل الخلاف في خائف القتال لا التاجر نحوه ولو علم بقاء هامة طويلة فلا قصر على المذهب
* (فصل) * طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية (قلت) وهي مرحلتان بسير
الانقال والبحر كالبير فلو قطع الاميال فيه في ساعة قصر والله أعلم ويشترط قصد موضع معين
أولا فلا قصر للهاثم وان طال تردده ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجد ولا يعلم موضعه ولو
كان المقصد طريقاً طويلاً وقصيراً فلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر والا فلا في
الظهور ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر

فلو نوى المسافة العصر قصر الجندى دونها ومن قصد سطر أطول يفسر ثم نوى رجوعا انقطع فان سار فسفر جدي ولا يترخص العاصي بسفوره كما بقي وناشزة فلو أنشأ ما حاتم جعله معصية فلا ترخص في الاصح ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فأنشأ السفر من حين التوبة ولو اقتدى بتم لحقة لزمه الاتمام ولو عرف الامام المسافر واستخاف متمما ثم المقتدون وكذا لو عاد الامام واقتدى به ولو لزم الاتمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا ثم ولو اقتدى بمن ظنهم مسافرا فبان مقيما أو بمن جهل سفره أتم ولو علمه مسافرا أو شك في نيته قصر ولو شك فيها فقال ان قصر قصرت والا أتمت قصر في الاصح ويشترط للقصر نية في الاحرام والحرز عن مناهيها واما لو أحرم قاصرا ثم تردد في انه يهصر أو يتم أو في أنه نوى القصر أو قام امامه لثلاثة شك هل هو متم أم ساه أتم ولو قام القاصر لثلاثة عمد ابلا موجب للاتمام بطالت صلاته وان كان سهوا عاد وجب له وسلم فان أراد أن يتم عاد ثم خص متما يشترط كونه مسافرا في جميع صلاته ولو نوى الإقامة فيها أو بلغت سفينة دار إقامة أتم والقصر أفضل من الاتمام على المشهور وإذا بلغ ثلاث مراحل والصوم أفضل من الفطر ان لم يضر به * (فصل -)

يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديما وتأخيرا والمغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائر وقت الاولى فتأخيرها أفضل والا فمكسه وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالاولى فلو صلاهما قبل سادها فسدت الثانية ونية الجمع ومحالها اول الاولى ونحوه في أثناءهما في الاظهر والموا لا بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعد وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف وللمتيم الجمع على الصحيح ولا يضر تخالط طلب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلنا ويعيدهما جامعا ومن الثانية فان لم يبطل تدارك والا فباطلة ولا جمع ولو جهل أعادهم الوقتين ما اذا أخر الاولى لم يجب الترتيب والموا لونية الجمع على الصحيح ويجب كون التأخير بنية الجمع والافصى وتكون قضاء ولو جمع تقديم قاصر بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية بعد الا يبطل في الاصح أو تأخيرا فأقام بعد فراغهم الم يؤثر وقبله يجعل الاولى قضاء ويجوز الجمع بالمعارة تقديمها والجديد منه تأخيرها وشرط التقديم وجوده أولهما والاصح اشتراطه عند سلام الاولى والثلج والبرد كماران ذابا والاولا ظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمجرد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه * (باب صلاة الجمعة) * انما تعين على كل مكاف حوز كر

مقيم بالمرض ونحوه ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعضه رقيق على الصحيح ومن صحت ظهره صحت جمعه وله أن ينصرف من الجامع الى المریض ونحوه فيحرم انصرافه ان دخل الوقت الا أن يزيد ضرره بانتظاره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدنا مركبا ولم يشق الركوب والاعشى يجد قائد أو أهل القرية ان كان فيه هم جمع تصح به الجمعة أو بلغهم صوت عال في هدق من طرف يلهم لبلاد الجمعة لزمهم والا فلا يحرم على من لزمه السفر بعد الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة وقبل الزوال كبعد في الجديان كان سفر امبا حوان كان طاعة حاز (قات) الاصح ان الطاعة كالمباح والله أعلم ومن لا جمعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الاصح ويخفون ان خفي عذرهم ويندب لمن أمكن زوال عذره تأخير ظهره الى الأيسر من الجمعة ولغيره كالمرأة والزمن تجب لها الصلوات مع شرط غير هاتر شرط أحدها وقت الظهر فلا تقضى جمعة فلو ضاق عنها صلاوا ظهرها ولو خرج وهم فيها وجب الظهر بناء في قول استئنافا والمسبوق كغيره وقيل يتيمها جمعة الثاني أن تمام

نظام صلاتيهما فلا يصح مع اختلافه كسكوبة وكسوف أو جنازة أو يصح إزدة بقاض ومفترض يستغل وفي طويلة بصيرة وبالعكس والمقتدى في نحو ظهر بصيح أو مغرب كسبوق والافضل متابعته في قنوت وتشهد آخر وفي عكس ذلك اذا أتم فارقته والافضل انتظاره في صحيح ويقتن ان أمكنه والتركه وله فراقه ليقتن وموافقة في سنن تفحش مخالفة فيها وتبعية بان يتأخر تحريمه ولا يسبقه بركنين فعيلين عامدا عالما ولا يخاف به مابلا عذر فان خالف بطالت صلاته والعذر كان أمر ع امام قراءته وركع قبل الاتمام موافق الفاتحة فتيها وبسعي خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة والاتباع ثم تدارك بعد سلام فان لم يتمها الشغل بسنة فمعدوم كما هو علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أنه ترك الفاتحة في ركوعها وبسعي كاسر وان كان بعد همال بعد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام وسن المسبوق ان لا يشغل بسنة بل بالفاتحة الا أن يظن ادراكها واذا ركع امامه ولم يقرأها فان لم يشغل بسنة تبعه وأجزأه والاقرأ بقدرها

(فصل) تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته وله قطعها وكره الاله سذكرض ونطويل امام وتركه سنة معصودة ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز وتبعه فان فرغ امامه أو لا فكم مسبوق أو هو فانتظاره أفضل وما أدركه مسبوق فأول صلاته في عدي ثانية صحيح القنوت ومغرب التشهد وان أدركه في ركوع محسوب واطمأن يقينا قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك الركعة ويكبر لتحريم ثم لركوع فلو كبر واحدة فان نوى بها التحريم فقط انعدت والا فلا ولو أدركه في اعتداله فما بعده وفاقه فيه وفي ذكره وذكراته قاله عنه لا اليه واذا سلم امامه كبر لقيامه أو بدله ان كان محصل

ومع عرض وادومها ومعد اعتدات
ويأتي بالوجه بعد أسفر من وطنه أو
موضع ونوى قبل وهو مستقل أقامته
مطلقاً أو أربعة أيام صحاح وباقائه وعلم
ان ار به لا يفتى فيها وان توفعه كل وقت
قصر ثمانية عشر يوم وبنيته رجوعه ما كنا
لا الى غير وطنه لحاجة

(فصل) للقصر شرط سفر طويل اغرض
ولم يعدل اليه أو عدل اغرض غير القصر
وهو ثمانية وأربعون ميلاً لا شاعية ذهاباً
وهي مرحلتان وجواز فلا قصر كغيره
لعماس به فان تاب فأوله محل توبته وقصد
محل مع لوم أو لا فلا قصر لها ثم ولا مسافر
اعرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة
وجندي قبل مرحلتين ان لم يعرفوا أن
متبوعهم يقطعهما فلو نوه ما قصر
الجندي ان لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل
سفره أو يتم فلو اقتدى به أو بمن طه
مسافر اقبان مقيم فقط أو ثم محدثاً ثم ولو
استخلف قاصر ممثلاً أتم المقتدون كالامام
ان اقتدى به ولو طه مسافر أو شاك في نيته
قصران قصر ونيته في تحريم وتحرز عن
مناقبها دوماً فلو شك هل نوى القصر أو
تردد في أنه يقصر أتم ولو قام امامه لثلاثة
فشك أهو متم أتم أو قام لها قاصر بلا
وجوب لانجام بطالت صلاته لاسأها أو
جاهلاً فابعد ويسجد للسجود ان أراد أن يتم
عادته قام متماد ودام سفره في صلاته فلو
انتهى فيها وشك أتم وعلم بجوازه فلو قصر
جاهلاً به لم تصح صلاته والافضل صوم لم يضر
وقصران بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف
في قصره

(فصل) يجوز جمع عصرين ومغربين
تقدماً أو تأخيراً في سفر قصر والافضل
لا اثر وقت أولى تأخير ولغيره تقديم وشرط
له ترتيب ونية جمع في أولى وولاء عرفاً ولو
ذكر بعدهم اترك ركن من أولى أعادهما

وله جمعها أو من نائية ولم يطل فصل تدارك ولا يطل ولا يجمع ولو جهل أعادهما بالجمع تقديم ودوام سفره الى

في خدمة أبنية أو طان المجمعين ولولا لم أهل الخيام الصحراء أبداً فلا جمعة في الاظهر الثالث
أن لا يسببها ولا يقارن جمعة في بلدتها الا اذا كبرت وعسرا جمعة في مكان وقيل لا تستثنى
هذه الصور وقيل ان حالهم عظيم بين شعبيها كانوا كبلدين وقيل ان كانت قري فانتصت
تعددت الجمعة بعددها فلو سبقتها الجمعة السابقة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية
فهى الجمعة والمعتبر سبق التحرم وقيل التحلل وقيل بأول الخطبة فلو وقعنا معاً أو شاك
استؤنفت الجمعة وان سبقت احدهما ولم تتعين أو تعينت ونسبت لظاهر أو في قول جمعة
الرابع الجماعة وشرطها كغيرها وأن تقام بأربعين مكافحاً إذا كرامستوطننا لياض شتاء
ولا صيفاً للحاجة والصحيح انعقادها بالرضى وأن الامام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو
انقض الاربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز البناء على ما مضى
ان عاد وقبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما فان عادوا بعد طوله
وجب الاستئنف في الاظهر وان انقضوا في الصلاة بطالت وفي قول لا ان بقى اثنتان وتصح خلاف
العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام جنباً أو محدثاً صححت جمعهم في
الاظهر ان تم العدد بغيره والا فلا ومن لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح
الخامس خطبتان قبل الصلاة وأركانها خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم واقطاعها ممتنعين والوصية بالنفوى ولا يتعين لها على الصحيح وهذه الثلاثة أركان
في الخطبتين والرابع قراءة آية في احدها ما وقيل في الاولى وقيل فيها ما وقيل لا تجب
والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط كونه اعرابية مرتبة
الاركان الثلاثة الاولى وبعد الزوال والقيام فيهما ان قدرا والجلوس بينهما واسماع أربعين
كاملين والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ويسن الانصات (قلت) الاصح أن ترتيب الاركان
ليس بشرط والله أعلم والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والخبث والستر وتسنى على
منبر أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم
يؤذن وأن تكون بليغة مفهومة قصيرة ولا يلتفت عينا وشمالاً في شيء منها أو يعتمد على سيف
أو عصا ونحوه ويكون جلوسه بينهم نحو سورة الاخلاص واذا فرغ شرع المؤذن في الإقامة
وبادوا الامام ليبلغ المحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين جهراً

(فصل) يسن الغسل لحاضر هار قبل لكل أحد ووقته من الغبر وتقر به من ذهاب أفضل
فان عجز تيمم في الاصح ومن المسنون غسل العبد والكسوف والاسنساء ولغسل الميت
والجنون والمغنى عليه اذا أفاق الكافر اذا أسلم وأغسل الحجج وأكدها غسل الميت
ثم الجمعة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا أظهر ورجه الاكثر وأحاديثه صحيحة كثيرة
وليس الجديد حديث صحيح والله أعلم ويسن التكبير البها مشياً بسكينة وان يشغل في طريقه
وحضوره بقراءة أو ذكر ولا يخطى وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب وازالة الفطر والريح
(قلت) وأن يقرأ الكهف يومها وليتها ويكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب
فان باع صح ويكره قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم (فصل) من أدرك ركوع
الثانية أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان أدركه بعده فاتته فيتم بعد سلامه نظراً
أربعاً والاصح أنه ينوي في اقتدائه الجمعة واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها يحدث أو غيره
جاز لا اختلاف في الاظهر ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه ولا يشترط كونه حاضر

قد رر ركعة والاھمی وكانت قضاء و دوام سفره
الى تمامهما فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء
ويجوز جمع بنحو مطرقة بعبارة غير
الاخير وأن يصلي جماعة على بعد يتأذى
بذلك في طريقه وأن يوجد ذلك عند تحريمه
بهما وتحله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تتبعين على حذر بلا عذر ترك الجماعة
مقيم بعمل جمعة أو مستوباغ فيه معتدل
سمع صوت عال عادة في هدوء من طرف محلها
الذي يليه أو مسافره من محلها وتلزم أعمى
وجد قائد أوهما وزمنا وجد مرابا لا يشق
ركوبه ومن صح ظهره ممن لا تلزمه جمعة
صححت وله أن ينصرف قبل إجماعه الا نحو
مريض أن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانظاره
أو أقيمت الصلاة وبغير حرم على من تلزمه
سفر تفوت به لان خشى ضررا وسن غيره
جماعة في ظهره وانحفاؤها ان خفي عذره
ولن يجرى زوال عذره تأخير ظهره الى فوت
الجمعة ولغيره تعجيلها او اجتماع شرط غيرها
شروط ان تقع وقت ظهر فلو ضاق أو شل
وجب ظهره أو خرج وهم فيها وجب بناء
كسبوق وبأينية مجتمعة فلا تصح من أهل
خيام وأن لا يسبقها بتحريم ولا يقارنم فيه
جمعة بجمعها لان كبر أهله وعسر اجتماعهم
يمكن فلو وقعت تمامها أو شل استؤنفت أو
التبست صلاوا ظهرا وأن تقع جماعة
وبأر بعين مكافأ حراذ كرامتوطنا ولو
نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن
فعل حال نقصهم فان عادوا قريبا جاز بناء
والاوجب استئناف كنقصهم بينهم أو تصح
خلف عبد وصبي ومسافر ومن بان محدثان
تم العدد بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان
وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بافظها ما ووصية بتقوى
في كل وقراءة آية مفهومة وفي أولى أولى
ودعاء لاهوتهين بأخروي في ثانية وشرط
كونه ماعر بينةين وفي الوقت وولاه وظهر
على

الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فيهما ثم ان كان أدرك الاولى تمت جمعهم والافتتم اهم دونه
في الاصح ويراعى المسبوق نظم المستخاف فاذا صلى ركعة تشهد وأشار اليهم اي فارقوه
أو ينتظروا ولا يلزمهم استئناف نية القدوة في الاصح ومن رجم عن السجود فأكفكه على
انسان فعلى والا فالاصح أنه ينتظر ولا يؤتى به ثم ان تمكن قبل ركوع امامه سجد فان رفع
والامام قائم فقرأ أو ركع فالاصح ركع وهو كسبوق فان كان امامه فرغ من الركوع ولم
يسلم وافقه فيها هو فيه ثم صلى ركعة بعده وان كان سلم فالت الجماعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع
الامام ففي قول يراعى نظم نفسه والظاهر أنه ركع معه وبحسب ركوعه الاول في الاصح فركعته
ملفظة من ركوع الاولى وسجود الثانية وتذكر بها الجماعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه
علما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته وان نسي أو جهل لم يحسب سجوده الاول فاذا سجد ثانيا
حسب والاصح ادراك الجماعة به هذه الركعة اذا كانت السجودتان قبل سلام الامام ولو تخلف
بالسجود ثانيا حتى ركع الامام للثانية ركع معه على المذهب *(باب صلاة الخوف)*

هي أنواع الاقل يكون العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم فاذا سجد سجد
معه صف سجدت به وحرس صف فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من
حرس أولا وحرس الاخرين فاذا اجلس سجد من حرس وتشهد بالصفتين وسلم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم به فمات ولو حرس فيه ما فرقتا صف جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني
يكون في غيرهما فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل
أو تقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فاذا أقام للثانية فارقتهم وأثمت وذهبت الى وجهه وجاء
الواقفون فاقتدوا به فصلى بهم الثانية فاذا اجلس للثانية قاموا فأتوا ثانياتهم ولحقوه وسلم
بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفاع والاصح أنها أفضل من بطن نخل
ويقرأ الامام في انتظاره الثانية ويتشهد وفي قول يؤخر التحية فان صلى مغربا بفرقة ركعتين
وبالثانية ركعة هو أفضل من عكسه في الاظهر وينظر في تشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل
في الاصح أو رباعية فبكل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صححت صلاة الجميع في الاظهر وسهوا
كل فرقة تجوز في أولاهم وكذا ثمانية الثانية في الاصح لثانية الاولى وسهوا في الاولى يلحق
الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولين ويسن حل السباح في هذه الافواع وفي قول يجب الرابع
أن يتحتم القتال أو يشتد الخوف فيصلي كيف أمكن راكبا ومشيا أو بعد في ترك القبلة وكذا
الاعمال الكثيرة الحاجة في الاصح لا يصح ويأبى السلاح اذا دعى فان عجز أمسه ولا قضاء في
الاظهر وان عجز عن ركوع وسجود أو مأ والسجود أخفض وله ذال النوع في كل قتال وهزيمة
مباحين وهرب من حريق وسيل وسبع وغيره عند الاعسار وخوف جسمه والاصح منعه
لحرم خاف فوث الحج ولو صلا السواد ظنوه عدوا قبان غيره فوضوا في الاظهر

(فصل) يحرم على الرجل اسلحة مال الحرير بالمرش وغيره ويحل للمرأة لبسه والاصح
تحريم اقترانها وأن للولي المباشه الصبي (قلت) الاصح حل اقترانها وبه قطع العراقيون
وغيرهم والله أعلم ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرب ودمه كمين أو لجأه حرب ولم يجد غيره
وللعاجزة كحرب وحكة ودفع قتل والقتال كدبياح لا يقوم غيره مقامه ويحرم المراكب من
ابريسم وغيره ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه وكذا ان اسلحتوا في الاصح ويحل ما طرز
أو طرف بحر بر قدر العادة وبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها لا جلد كلب وخنزير
الا ضرورة كفجأة قتال وكذا جلد الميتة في الاصح ويحل الاسلحة صباغ بالدهن النجس على
وستر وقيام قادر وجالوس بينهم باعانة ميتة واسماع الاربعين أركانهم ما وسن ترتيبها وانصاف فيها ما وكونهم ما على منبر فترفع وان يسلم على

من عنده فيقبل عليهم اذا صعدوا وسلم ثم يجلس

(٢٠)

فيؤذن واحد وتكون بالبيعة فهو مقنن وسقط ولا ياتلف ويشغل يسراه

بنحو سيف وينما بحرف المنبر ويكون
جالوسه بينهما بقدر سورة الاخلاص ويقيم
بعد فراغه وؤذن ويبدأ وهو ليبلغ الحراب
مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة والثانية
المنافقين جهرا

(فصل) سن غسل قبله لم يدها بعد فجر
وقربه من ذهابه أفضل ومن المستنون
اغسال حج وغسل عبء وكسوف واستسقاء
ولغسل ميت ولجنون ومعنى عليه أفاقا
وكفر أسلم وآكدها غسل جمعة ثم غسل
ميت وسن بكور غير امام من فجر وذهاب
في طريق طويل ماشيا بسكينة ورجوع
في قصر لانه ذروا اشتغال في طريقه وحضوره
بقراءة أو ذكر وتزين بأحسن ثيابه
والبيض أولى ويتطيب وبار الله تحو ظفر
ورج واذكروا دعاء وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وقراءة الكهف يومها ولبثها
وكره نخط الامام ومن وجد فرجة لا يصلها
الا بنحطى واحدا أو اثنين أو لم يرج سداها
وحرم على من تلزمه اشتغال بنحو يسع بعد
شروع في أذان خطبة فان عده صح وكره
قبل الاذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ما فقه لم تفته
الجمعة فصلى بعد زوال قدره ركعة أو
دونها فاته فيتم ظهرا وينوي في اقتدائه
جمعة واذا بطلت صلاة امام خلفه مقتديه
قبل بطلانها جاز وكذا غيره في غير جمعة ان لم
يخالف امامه ثم ان أدرك الاولى تمت جمعتهم
والا فتم لهم لاله ويراعى المسبوق نظام الامام
فاذا تشهد أشار وانتظارهم أفضل ومن
تخلف لغيره عن سجود فأمكنه على شئ لزمه
والا فليستظر فان تمكن قبل ركوع امامه
سجدا فان وجده قائما أو راكعا فكمه سبوق
والا وافقه ثم صلى ركعة بعده فان وجده سلم
فانته الجمعة أو تمكن فيه فليركع معه ويحسب
ركوعه الاول فركعته ما فقه فان سجد على
ترتيب نفسه عامدا عالما بطلت صلاته والا فلا

المشهور

(باب صلاة العيدين)

هي سنة وقيل فرض كفاية وتشرع جماعة وللمنفرد والعبد والمرأ والمساقر ووقتها بين
طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم من حائث يأتي بدعاء
الافتتاح ثم سبع تكبيرات يقف بين كل اثنين كآية معسدة ليليل ويكبر ويحد ويحسن
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثم يقرأ ويقرأ ويكبر في الثانية خمس قبل القراءة
ويرفع يديه في الجميع وسن فرضا ولا يعضا ولو نسبها وشروع في القراءة فالت في القديم يكبر
مالم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى وفي الثانية اقربتك بكاملها مجهر او يسن بعدها
خطبتان أركنهما ما كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطر الفطرة والاخصى يفتتح الاولى
بثبع تكبيرات والثانية بسبع ولاعو يندب الغسل ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر
والتطيب والتزين كجمعة وقهها بالمسجد أفضل وقيل بالصبر الا العذر ويستخاف من يصلي
بالضعفة ويذهب في طريق ويرجع في أخرى ويكبر الناس ويحضر الامام وقت صلاته
ويجلى في الاخصى (قلت) ويأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويسكن في الاخصى ويذهب
ماشيا بسكينة ولا يكره النفل قبلها لغير الامام والله أعلم *(فصل) يندب التكبير بغروب
الشمس ليلتي العيدين في المنازل والطرف والمساجد والاسواق برفع الصوت والاطهر ادا مته حتى
يحرم الامام صلاة العيدين ولا يكبر الحاج ليله الاخصى بل يلبي ولا يسن ليله الفطر عقب الصلوات
في الاصح ويكبر الحاج من ظهر الحر ويختتم بصبح آخر التشريق وغيره كهو في الاظهر وفي
قول من مغرب ليله الحر وفي قول من صبح عرفة ويختتم بعصر آخر التشريق والعمل على هذا
والاظهر أنه يكبر في هذه الايام للفاتحة والراتبة والنافلة وصيغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويستحب أن يزيد كبير او الحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصلا ولوشهد وايوم الثلاثاءين قبل الزوال برؤية الهلال ليلة الماضية
أفطارنا وصلينا العيدين وان شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة أو بين الزوال والغروب أفطارنا
وفاتت الصلاة ويشروع قضاؤها متى شاء في الاظهر وقبل في قول صلى من الغداة

(باب صلاة الكسوفين)

هي سنة فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم
يعتدل ثم يسجد فله ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز زيادته وكوع ثالث أمادي
الكسوف ولا ينقصه لا لاجتماع في الاصح والا كمل أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة
وفي الثاني كما تتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين والرابع مائة تقريبا ويسجد في الركوع
اول قدر مائة من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ولا يطول
السجودات في الاصح (قلت) الصحيح تطويلها ثبت في الصحيحين ونص في البيهقي أنه يطولها
نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم وتسن جماعة ويحجر بقراءة كسوف القمر لا الشمس
ثم يخطب الامام خطبتين بأركانها في الجمعة ويبحث على التوبة والخير ومن أدرك الامام في
ركوع أول أدرك الركعة أو في ثلث أو قيام ثلث في الاظهر وتغيب صلاة الشمس بالانحلاء
وبغيرها كاستسقاء والقمر بالانحلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجديد ولا يغرو به خاسفا
ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الغرض ان خفي فوته والا فلا ظهر تقديم
الكسوف ثم يخطب الجمعة متعرضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد وكسوف
وجنزة قدمت الجنزة

(باب صلاة الاستسقاء)

ولا يحجب سجود فان سجد ثانيا بحسب فان كمل قبل سلام الامام أدرك الجمعة *(باب) صلاة الخوف أنواع صلاة عسكان هي

وهي والعدوى اقبلة والمسلمون كثير ولا سائر ان يصلي الامام بهم فيسجد بصف (٢١) أول ويجرح ثانيا فاذا قاموا انجد من حرق وحلقه

وسجد معه بعد تقدمه وتاخر الاول في الثانية وحس الاخرن فاذا جاس سجدا وتشهد وسلم بالجيع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقة جاز ويطن نخل وهي والعدوى في غيرها أو ثم سائر ان يصلي مرتين كل مرة بفرقة وذات الرفاع وهي والعدوى وكذلك أن تقف فرقة في وجهه ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق وتم وتقف في وجهه ونجى تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلقه ويسلم بها ويقرأ أو يشهد في انتظاره والثالثة بفرقة ركعتين والثانية ركعة وهو أفضل من عكسه ويتنظر في تشهد هذه أو قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة وهذه أفضل من الاولين وسهو كل فرقة تجوز لاولى في ثانیها وسهو في الاولى يلحق السك في الثانية لا يلحق الاولى وسن في هذه الانواع حل سلاح لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرو وشدة خوف وهي أن يصلي كل فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبله لعدو وعمل كثير لحاجة لا صياح وله امساك سلاح نجس لحاجة وقضى وله تلك في كل مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو ما لهما فلهما عدوا أو أكثر فبان خلافة قضا

(فصل) حرم على رجل وخنث استعمال حرير وما أكثر منه زنة لا لضرورة الحر وبرد مضرين وخفاء حرب ولم يجدا غيره أو حاجة للحرب وقتال ولم يجدا ما يغني عنه ولولي الباسه صبي أو حل ما طر زقد أربع أصابع أو طرف به قدر عادة واستباح بدهن نجس لادهن نجس كلب ولبس متنجس لانتجس الا ضرورة

(باب) صلاة العبد سنة ولولا فرد ومسافر الحاج بمنى جماعة بين طلوع شمس وزوال وسن تأخيرها لترفع كرم وهي ركعتان والاكمل أن يكبر رادعا يديه في

هي سنة عند الحاجة وتعاد ثانيا والثالث لم يسقوا فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر ولدعاء ويصلون على الصحيح ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بذلة وتخشع ويخرجون الصبيان والشيوخ وكذا البهايم في الاصح ولا يمنع أهل النعمة الحضور ولا يختلطون بنا وهي ركعتان كالعبد لكن قبل يقرأ في الثانية أنا أرسلنا نوحا ولا تختص بوقت العبد في الاصح ويخاطب كالعبد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدا فاجعلنا اسما طيبا قداما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا ممدرا واراد يستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية ويبالغ في الدعاء سر او جهرا ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ويحول الناس مثله (قلت) ويترك محولا حتى ينزع الثياب ولو ترك الامام الاستسقاء فعله الناس ولو خطب قبل الصلاة جاز ويسن أن يبرؤا لقل مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ويسجد عند الرد والبرق ولا يتبع بصره البرق ويقول هذا المطر اللهم صيبنا نافعا ويدرعو بمشاهو بعده مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطر نابوء كذا وسب الرجم ولو تضرروا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه اللهم حو البنا ولا علينا ولا يصلي لذلك والله أعلم

(باب) ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر أو كسلا قتل حدا والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط اخراجهما عن وقت الضرورة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل نجس بحديدة حتى يصلي أو يموت يغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره *(كتاب الجنائز)* ليكثر ذكر الموت ويستمد بالتوبة ورد المظالم والمريض آكد ويضجع المحتضر لجنبه الا عين الى القبلة على الصحيح فان تعذر لضيق مكان ونحوه ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة ويلقن الشهادة بلا الحاح ويقرأ عنده يس ويحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى فاذا مات غرض وشده لحياء بعصاة ولينت مفاصله وترجم بدنه بثوب خفيف ووضع على بطنه شئ ثقيل ووضع على سريره ونحوه ونزع ثيابه ووجهه للقبلة كاحتضروا ويتولى ذلك أرفق محارمه ويبادر بغسله اذا تيقن موته وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس ولا تجب نية الغسل في الاصح فيكفي غرقه أو غسل كافر (قلت) الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم والاكمل وضعه بموضع خال مسطور على لوح ويغسل في قميص بماء بارد ويجلسه الغاسل على المغسل مائلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امرارا بليغا يخرج ما فيه ثم يضعه لقفاه ويغسل يساره وعلما خرقه سواتيه ثم ياف أخرى ويدخل أصابعه فيه ويمر بها على أسنانه ويزيل ما في منخر به من أذى ويوضئه كالحنى ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه ويسرحهما بمشط واسع الاسنان برفق ويرد الميت الى وجهه ويغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يجره الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن بماء يلى القفا والظهر الى القدم ثم يجره الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه غسله ويستحب ثيابه ثالثة وأن يستعان في الاولى بسدر أو خطمي ثم يصب ماء قراح من فرقه الى قدمه بعدد والاسدر وأن يجعل في كل غسلة قائل كافور ولو خرج بعده نجس وجب ازالته نقطا وقيل مع الغسل ان يخرج من الفرج وقيل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ويغسل أمته وزوجته وهي زوجها بالمان خوقة

أولى بعد افتتاح سبعها وثانية قبل تهودخسا وهلل ويكبر ويعد بين كل اثنين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو ترك التكبير

فقرأ لم يعد اليه ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى والثانية (٢٣) اقربت أو الاعلى والغاشية جهر اوسن خطبتان بعدهما الجمعة كجمعة في أركان

وسنن وأن يعلم في فطر الفطرة وأضحى
الاخمية ويفتتح الاولى بتسعة تكبيرات
والثانية بسبع ولا يغسل ووقته من نصف
ليل وتزين ويكبر وأن يحضر امام وقت
صلاته ويجعل في أضحى وفعلها بسجد
أفضل الاله ذروا ذنوبكم واستخلف فيه
ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في
فطار ويسكن في أضحى ولا يكبره نفل قبلها
لقبر امامه وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت
من أول ليلتي عبد إلى محرم امام وعقب كل
صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر
تشرى وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب
صبح آخره وقبل ذلك إلى وصيفته المحبوبة
معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين
ثم ان كانت قبل زوال صلي العيد حيث أداء
والافضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب)

صلاة الكسوفين سنة وأقوالها ركعتان
وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة ركوع كل
ركعة ولا ينقص ركوعا لا سجدة ولا يزيد
لعدمه وأعلامه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام
أول البقرة وثان كآتي آية منها وثالث كآية
خمسین واربعة كآية ويسجد في ركوع
وسجود أول كآية من البقرة وثان كثمانين
وثالث كسبعين واربعة كخمسين وسن
جهر بقراءة كسوف فمرو فعلها بسجد
بلا عذر وخطبتان كعبدايكن لا يكبر وحث
على خير وتذكر ركعة ركوع أول وتغوث
صلاة شمس بفروهم أو انجلاء وقربه
وبطالوعها ولو اجتمع عبدا وكسوف
وجناسة قدمت أو كسوف وفرض الجمعة
قدم ان ضاق وقته والا فالكسوف ثم
يتخطب للجمعة متعزضه ثم يصليها

(باب) صلاة الاستسقاء سنة لحاجة
واستزادة وتكرار حتى يسقوا فان سقوا
قلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا وسن أن
يأمرهم الامام بصوم أربعة أيام ويبر
ويخرجهم إلى صحراء في الرابع في ثياب بذلة وتخشع متعزضين وبأجراح صبيان وشيوخ وغير ذوات هياتهم ولا يمنع

ولامس فان لم يحضر الأجنبي أو أجنبي عمة عم في الاصح وأول الرجال به أولاهم بالصلاة وبها
قربانها ويقدم على زوج في الاصح وأولاهن ذات محرمية ثم الاجنبية ثم رجال القرابة
كترتيب صلاتهم (قلت) الابن العم ونحوه فكالاجنبى والله أعلم ويقدم عليهم الزوج في
الاصح ولا يقرب المحرم طيبا ولا يئوخ ذشعره وطفره وتطيب المعدة في الاصح والجديد أنه
لا يكبره في غير المحرم أخذ نظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه (قلت) الاظهر كراهته والله أعلم
(فصل) يكفن بماله لبسه حيا وأقله ثوب ولا تنفذ وصيته باسقاطه والافضل للرجل ثلاثة
ويجوز رابع وخامس ولها خمسة ومن كفن منهما بثلاثة فهي لفائف وان كفن في خمسة
زيد قبض وعمامة تحتين وان كفن في خمسة فازار وخمار وقبض ولفافتان وفي قول ثلاث
لفائف وازار وخمار ويسن الابيض ويحمله أصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح وبسط أحسن اللفائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا
الثالثة وينذر على كل واحدة حنوط ويضع الميت فوقها مستلقيا وعليه حنوط وكانور ويشد
ألياه ويجعل على مناديل يده فغان ويألف عليه اللفائف وتشد فاذا وضع في قبره نزع الشداد
ولا يلبس المحرم الذي كرمحطا ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة وحمل الجنائز بين العمودين
أفضل من الترابيع في الاصح وهو أن يضع الخشبتين المقدمتين على عاتقيه ورأسه بينهما
ويحمل المؤخرتين رجلاان والاربعة أن يتقدم رجلاان ويتأخر آخرا والمشي أمامها بقرعها
أفضل ولا يسرع بعمال لم يخف تغيره *(فصل)* اصلاته أركان أحدها النية ووقتها
كغيرها وتكفي نية الفرض وقبل تشترط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت فان عين
وأخطأ بآيات وان حضر موت فواهم الثاني أربع تكبيرات فان خسر لم تبطل في الاصح ولو
خسر امامه لم يتابعه في الاصح بل يسلم أو ينتظره يسلم معه الثالث السلام كغيرها الرابع
قراءة الفاتحة بعد الاولى (قلت) تجزى الفاتحة بعد غير الاولى والله أعلم الخامس الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والاصح أن الصلاة على الرسول لا تجب السادس
الدعاء للميت بعد الثالثة لسابع القيام على المذهب ان قدر ويسن رفع يديه في التكبيرات
واسرار القراءة وقبل يجهر ليل الا الاصح يدب التعوذ دون الافتتاح ويقول في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره ويقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنت انا اللهم من أحبيته منا فأحبهه على الاسلام ومن قوتيته منا فتوفه
على الايمان ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط الابويه وسلفا وذخرا وعظما
واعتبارا وشفيعا ونقلا به موازينهما وأفرغ الصبر على تلويهما وفي الرابعة اللهم لا تخرمنا
أجره ولا تقننا بعده ولتختلف المقتضى بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته
ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في
الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة تركها أو تابعه في الاصح وإذا سلم
الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها وفي قول لا يشترط الاذكار ويشترط
شروط الصلاة الجماعة ويسقط فرضها لو احدى وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة ولا
يسقط بالنساء وهناك رجال في الاصح يصلي على الغائب عن البلد ويجب تقديمها على الدفن
وتصح بعده والاصح تخصيص الصلوة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال *(فرع)* الجديد أن الولي أولى بامامته من الوالي فيقدم
الاب ثم الجد وان علم الابن ثم ابنه ثم الاخ والاظهر تقديم الاخ لابي بن علي الاخ لا ب ثم ابن

الاخ

الاخ

الخطبة ان قبلها ويدل تكبيرهم بما استغفار
ويقول في الاولى اللهم اسقنا غيثا مغنيا الخ
ويتوجه من نحو ثلث الثانية وحجبا نذ يبالغ
في الدعاء سرا وجهرا ويجعل بين رداؤه
يساره وعكسه ويفعل الناس مثله ويترك
حتى تنزع الثياب ولوترك الاستسقاء فعلمه
الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة
ويكشف غير عورته ويغسل أو يتوضأ
في سيل ويسجل عدو برق ولا يتبعه بعمره
ويقول عند مطر اللهم صيبا نافعا يدعو
بما شاء وأثره مطر بفضل الله ورحمته وكره
مطر نابذ سوء كذا وسب ربح وسن ان
تضروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا
ولا علينا بالصلاة

(باب) من أخرج مكنوبة كسلا ولو
جعة عن أو فأنه اقلل حدا بعد استنابة ثم له
حكم المسلم *(كتاب الجنائز)*
ايستعمل الموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره
ومريض آكد ويتداوى وكره اكرامه
عليه وتغنى موت اضروسن لفتنة دين وأن
يلقن محتضر الشهادة بلا الحاح ثم يوجهه
باجتماع جنب أعيان فأيسر فاستلقاء ويقرأ
عنده يس ويحسن طنه بربه فاذا مات فمخض
وشد لحياه بعصاة ولين مفاصله وفزع
ثيابه ثم ستر بثوب خفيف وتقل بطنه بغير
مصحف ورفع عن أرض ووجهه كحضر
وسن أن يتولى ذلك أرفق بحارمه ويسادر
بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته اذا تبين
موته وتجهيزه فرض كفاية وأقل غسله
تعميم يده فيكفي غسل كافر لا غرق وأكمله
أن يغسل في خلوة وقبص على مرتفع عما
بارد الحاجة ويحمله الغاسل مائلا الى
ورائه ويضع يمينه على كتفه واهما بشفرة
قفاه ويسند ظهره لكتفه اليمنى ويبر يساره
على بطنه بمالغة ثم يضعه لقفاه ويغسل
بحرقه على يساره سواتيه ثم ياف أخرى
وينظف أسنانه ومنخره ثم يوضؤه ثم يغسل
رأسه فحليته بنحو سدر ويسرحهما بمشط

الاخ لا يوين ثم لابس ثم العصبه على ترتيب الارث ثم ذوو الارحام ولو اجتمعوا في درجة فلا سن
العدل أو في على النص ويقدم الحر البعيد على العبد القريب ويقف عند رأس الرجل
وعجزها ونحو زعي الجنائز صلاة وتحرم على الكافر ولا يجب غسله والاصح وجوب تكفين
الذبح ودفنه ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه والسقط ان اسهل أو بكي ككبير والا فان
ظهرت أماراة الحياة كاختلاج صلى عليه في الاظهر وان لم تظهر ولم يبلغ أو بعسة أشهر لم يصل
عليه وكذا ان بلغها في الاظهر ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وهو من مات في قتال الكفار
بسببه فان مات بعد انقضائه أو في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر وكذا في القتال لاسبابه على
المذهب ولو استشهد جنب فلا يصح انه لا يغسل وانه تزال نجاسته غير الدم ويكفي في ثيابه
الملطخة بالدم فان لم يكن ثوبه سابعانم *(فصل)* أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع
ويندب أن يوسع ويعمق فامة وبسطة والهدأ أفضل من الشق ان صابت الارض ويوضع
رأسه عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه برفق ويدخله القبر الرجال وأولاهم الاحق بالصلاة
(قلت) الا أن تكون امرأ ضرورية فأولاهم الزوج والله أعلم ويكونون وترأ وضع في
الهدأ على عينه للقبلة ويسند وجهه الى جداره وظهره بلبنة ونحوها ويسد فم القبر بالين
ويحشون من دنانير ثلاث حبات تراب ثم يمال بالمساحي ويرفع القبر شبرا فقط والصحح أن تسطحه
أولى من تسليمه ولا يدفن اثنان في قبر الا ضرورية فيقدم أحدهما ولا يجلس على القبر ولا يوطأ
ويقرب زائرته كتر به منه حيا والتعزية سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة أيام ويعزى المسلم بالمسلم
أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر ليلتك والكافر أعظم الله أجرك وصبرك والكافر
بالمسلم غفر الله ليلتك وأحسن عزاءك ويجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده ويحرم النسيب
بتعديده ما ناله والنوح والجزع يضرب صدره ونحوه *(قلت هـ ذمه مسائل منثورة)*
يباد برفضة دين الميت ووصيته ويكره تغنى الموت لضر نزل به لافتنه دين ويسن التداوى ويكره
اكرامه عليه ويجوز لاهل الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام بموته للصلاة
وغيره بخلاف نعي الجاهلية ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة ومن
تعذر غسله عم يغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة واذا ما غسله الا غسل واحد فقط
وليكن الغاسل أمين فان رأى خيرا ذكره او غيره حرم ذكره الا صلحة ولو تنازع أخوان أو
زوجتان أقرعه والكافر أقرق بقرية الكافر ويكره الكفن المعصر والمغلاة فيه والمفسول
أولى من الجسد ويدو الصبي كالبغ في تكفينه بأقواب والخطوط مستحب وقيل واجب ولا يحمل
الجنائز الا الرجال وان كانت أنثى ويحرم حملها على هيئة ضرورية وهيئة يخاف منها سعة وطها
ويندب للمرأة ما يسترها ثيابا ولا يكره الركب في الرجوع منها ولا بأس باتباع المسلم
جنائز قريبه الكافر ويكره اللط في الجنائز واتباعها بنار ولو اختلفا مسلمون بكفار وجب
غسل الجميع والصلاة فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين وهو الافضل والمنصوص أو على
واحد فواحدنا بالصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما ويشترط
لحمية الصلاة تقدم غسله وتكره قبل تكفينه فلو مات بهدم ونحوه وتعذر اخراجه وغسله لم
يصل عليه ويشترط أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة ولا القبر على المذهب فيها ونحوه
الصلاة عليه في المسجد ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى
ومن صلى لا يعبد على الصحيح ولا تؤخر لزيادة صلين وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة ولو
فوى الامام صلاة غائب والماموم صلاة حاضر أو عكس جاز والدفن بالمقبرة أفضل ويكره الميت

واسع الاستسنان برفق ويرد الساقط اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه اليه فيغسل شقه الايمن ثم الايسر

كذلك منسوبة علينا في ذلك بخوسد رثم بزيه
 ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده نجس
 وجب ازالته فقط ولا ينظر غاسل من غير
 عورته الا قدر حاجة ويكون أميناً فان
 رأى شيئاً من ذلك فذكره أو ضمه حرم الاصلحة
 ومن تعذر غسله يعم ولا يكره الخوجنب
 غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة بالمرأة
 وله غسل حائلته وزوجة غسل زوجهما
 بلا مسرفان لم يحضر الا اجنبي أو اجنبية يعم
 والاولى به الاولى بالصلاة عليه درجة وجهها
 قريباتها واولاهن ذات محرمية فذات ولاء
 ذاجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب
 صلاتهم فان تنازع مسألة من أقرع
 والكافر أحق بقر يمينه الكافر وتطيب
 محدة وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب
 ابقاء أثر احرام ولحق أهل ميت تقبيل وجهه
 ولا بأس باعلام بموته بخلاف نعي جاهلية
 (فصل) يكفن بماله لبسه وكره مغالاة فيه
 ولان نفي نحو معصفر وأقله ثوب يستر عورته
 ولو أوصى بأسقاطه أو كماله كثر ثلاثة
 وجاز أن يراد تحتها قبض وعمامة والغبرة
 ازاره قميص غمار فلها فتان ومن كف
 بثلاثة فهي لفائف وشن أبيض
 ومغسول وأن يسقط أحسن اللقائف
 وأوسرها والباقي فوقها ويذر على كل
 والميت حنوط ويوضع فوقها مساقية أو تشد
 ألياه ويجعل على منافذ قنات وتلف عليه
 اللقائف وتشد ويحل الشداد في القبر
 وحمل تجهيزه تركه الا زوجه وخادمها على
 زوج غنى عليه نفقة لها على من عليه نفقته
 من قريب وسيد فبیت مال في اسير المسلمين
 وحل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على
 عاتقيه ويجعل المؤخرين رجالاً أفضل من
 التريبع بأن يتقدم رجلاً ولا يتأخر
 آخران ولا يحملها الرجال وحرم حملها
 بمشيئة من رية أو يخاف منها سقوطها
 والمشي وبأمامها وقر بها أفضل وشن
 اسراع بها أن أمن تغبيره والغبرة كثر

بما من فرقه الى قدمه ثم يعم به بما قرأ فيه قليل كافور وهذه غسلة وشن

بها ويندب ستر القبر بثوب وان كان رجلاً وأن يقول بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرش تحت شيء ولا تحدة ويكره دفنه في نابوت الا في أرض ندية أو رخوة ويجوز الدفن ليلاً ووقت كراهة الصلاة اذ لم يحضره وغيرهما أفضل ويكره تحميم القبر والبناء والكفاية عليه ولو بنى في مقبرة مسجلة هدم ويندب ان يرش القبر بما وضع عليه حصي وعند رأسه حجر أو خشبة وجع الا قارب في موضع رزارة القبور للرجال وتكره للنساء وقبل تحرم وقيل تباح ويسلم الزائر ويرأى ويدعو ويحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل يكره الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه وينبش بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا لضرورة بأن دفن بلا غسل أو في أرض أو ثوب مغموص بين أو وقع فيه مال أو دفن لغير القبلة لا للتكفين في الاصح ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت والحيوان الله أهله تهينة طعام يشبعهم يومهم وليعلمهم ويلع عليهم في الاكل ويحرم تهينته للأنثى والله أعلم
 * (كتاب الزكاة) * * (باب زكاة الحيوان) *

انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم والخيول والرقبي والمتولد من غنم وطبشاء ولا شيء في الابل حتى تبلغ خسا ففهم اشارة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمس وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت المخاض لها سنة واللبون سنتان والحقة ثلاث والجذعة أربع والشاة جذعة ضأن لها سنة وقيل ستة أشهر أو ثمانية معز لها سنتان وقيل سنة والاصح انه مخير بينهما ما ولا يتعين غالب غنم البلد وانه يجزئ الذكور وكذا بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين فان عدم بنت المخاض فابن لبون والمعيبة كعدمه ولا يكاف كريمة لكن تمنع ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحلق عن بنت مخاض لابون في الاصح ولو اتفق فرضان كإثني بعير فالذهب لا يتعين أربع حقات بل هن أو خمس بنات لبون فان وجد بماله أحدهما أخذوا والا فله تحصيل ماشاء وقيل يجب الاغبط للفقراء وان وجدتهما فالاصح تعين الاغبط ولا يجزئ غيره ان دلل أو قصر الساعي والافيجزى والاصح وجوب قدر النفاوت ويجوز اخراجه دراهم وقيل يتعين تحصيل شقص به ومن لزمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً أو بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهماً أو حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهماً والخيول في الشاتين والدرهم لدفعها وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح الا أن تكون ابلة معيبة وله معوود درجتين وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعذر درجة في الاصح ولا يجوز أخذ جبرائيل مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين (قلت) الاصح عند الجمهور والجواز والله أعلم ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم وتجزئ شاتان وعشرون جبرائيل ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع ابن سنة ثم في كل ثلاثين تبيع وكل أربعين مسنة لها سنتان ولا الغنم حتى تبلغ أربعين فثلاثة جذعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة * (فصل) * ان اتخذ نوع الماشية أخذ الفرض منه فلو أخذ من ضأن معزاً أو عكسه جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة وان اختلف كضأن ومعز في قول يؤخذ من الاكثر فان استوى فلا غبط ولا يظهر انه يخرج ماشية مقطاع عليها بالقيمة فاذا كان ثلاثون عزاً وعشر فنجح أخذ عزاً أو نجمة بقيمة ثلاثة أو باع عزاً أو ربع نجمة ولا تؤخذ

مريضة ولا معيبة الامن مثلها ولا ذكرا الا اذا وجب وكذا لو تمعت ذكورا في الاصح وفي الصغار - غير في الجديد ولاري وأكولة وحامل وخيار الارضا المالك ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل وكذا لو خلط بمجاورة بشرط أن لا يتميز في المشرع والمسرحة والمراح وموضع الحلب وكذا الرعي والفعل في الاصح لانيصة الخلطة في الاصح والاطهر تأخير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة بشرط أن لا يتميز الناظر والجرب والديكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها ولوجوب زكاة الماشية شرطان مضي الحول في ملكه لكن مانع من نصاب يزكي بحوله ولا يضم المملوك بشرائه وغيره في الحول فلو ادعى النتاج بعد الحول صدق فان اتهم حلف ولو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثل له استأنف وكونه سائما فان علفت معظم الحول فلا زكاة والا فالاصح ان علفت قدر اتعش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا ولو ساءت بنفسها أو اعتلفت السائنة أو كانت عوامل في حوث ونضع ونحوه فلا زكاة في الاصح واذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده والافنديوت أهلها ويصدق المالك في عددها ان كان ثقة والافتد عند مضيق والله أعلم

تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس والقرطم والعسل ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلاثان (قلت) الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح أن رطل بغداد مائة وعثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بالأسباع وقيل وثلاثون والله أعلم ويعتبر تمرا أوزبيكان وتمر ترتب والافرطباوعنيا والحب مصفى من تبينه وما ادخر في قشره كالارز والعسل فحشرة أوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع الى النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر أخرج الوسط ويضم العسل الى الحنطة لانه نوع منها والسلت جنس مستقل وقيل شعير وقيل حنطة ولا يضم تمر عام وزرعه الى آخره يضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد جداد الاول لم يضم وزرعا العام يضم الى الاظهر اعتبارا ووقوع حصاديهما في سنة واحدة واجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقر به من الماء من تمر وزرع العشر وما سقى ينضج أو دولا ب أو بماء اشترائه نصفه والقنوات كالطرق على الصبيح وما سقى بمساة أو ثلاثة أرباعه فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو والاطهر يقسطا باعتبار عيش الزرع وغنائه وقيل بعدد السقيات وتجب بيد صلاح الثمر واشتداد الحب ويسن خوص الثمر اذا بدا صلاحه على مالكه والمشهور اذ خال جميعه في الخرص وانه يكفي خرص وشرطه العدالة وكذا الحرية والذكورة في الاصح فاذا خرس فالاطهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس الخرص فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع الخرص بيده وغيره ولو ادعى هلاك الخرص بسبب خفي كسرقة أو ظاهري عرف صدق بيمينه فان لم يعرف الظاهر طواب بيمينه على الصحيح ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ولو ادعى خيف الخرص أو غلطه بما يعدمه يقبل أو يجهل قبل في الاصح

(باب زكاة النقد) نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاتها ربع عشر ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلط اناء منهما وجعل أكثرهما زكيا الاكثر ذهباً وفضة أو ميز وزكيا المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر في المحرم الاناء

(فصل) آكل القبر حفرة تمنع رائحة وسبعا
وسن أن يوسع ويعمق قامه وبسطه وولد
في صابئة أفضل من شق ووضع رأسه
عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه مرفق
ويدهله الا حق بالصلاة عليه درجة تسكن
الاحق في أنى زوج فمحرم فعبداها
فممسوح فمحبوب فخصي فعصبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وترا وسترا القبر بثوب
وهو لا يذكر آكدو يقول بسم الله
وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على عينية ويوجع وجوبا
ويستدوجه الى جداره وظهره نحو القبلة
ويستدفئه نحو ابن وكره فرش ومخدة
ومندوق لم يتجسس اليه وجاز دفنه ليلا ووقت
كرامة صلاة لم يتجره والسنة غيرهما ودفن
بعمرة أفضل وكره ميتهم او دفن اثنين من
جنس بقبر الا ضرورة فيقدم أفضلهما
لا فرع على أصل ولا يصبي على رجل وسن
لمن دفن ثلاث حبات تراب فانهم ال بمساح
فتمكث جماعة يسألون له التثبيت ويرفع
القبر شرا بدارنا وتسابعه أولى من تسنيمة
وكره جلوس روطه عليه بلا حاجة وتخصيصه
وكتابة وبناء عليه وحرم غسله وسن رشه
بماء ووضع حصي عليه وحجر أو خشبة عند
رأسه وجسع أهله بموضع وزبارة
قبول رجل وغيره مكرهه وأن يسلم زائر
ويقرأ ويدهو ويقرب كقربه منه حيا وحرم
نقله الى أبعد من مقبرة محل موته الامن
بقرب مكة والمدينة وايامه ونشبه بعد دفنه
الا لضرورة كدفن بلا طهر أو توجيهه ولم
يتغير أو في مغصوب أو وقع فيه مال وسن
تعز به نحو أهله وبعد دفنه أولى ثلاثة أيام
تقربا فيعزى مسلم مسلم أعظم الله أجرك
وأحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر أعظم
الله أجرك وصبرك وكافر يحترم مسلم غفر الله
لميتك وأحسن عزاءك وجاز بكاء عليه
لانذب ونوح وجرع ونحو ضرب صدر وسن
لنحو جيران أهله تهيئة طعام يشبعهم يوما
وليلة وأن يلج عليه في أكل وحرم لنحو نائحة

والسوار والخلخال للباس الرجل فلو اتخذ سوارا بلا قصد أو بقصد اجارته لمن له استعماله فلا
ركانة في الاصح وكذا الوانكسر الحلى وقصد اصلاحه ويحرم على الرجل حلى الذهب الا الانف
والاغلة والاسن لا الاصبع ويحرم سن الخاتم على الصبي ويجعل له من الفضة الخاتم وحلية
آلان الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج والعمامة في الاصح وليس للمرأة
حلية آله الحرب ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة وكذا ما نسج به ما في الاصح والاصح
تحريم المبالغة في السرف كخطال وزنه ما تتاد ينسار وكذا السرافة في آله الحرب وجواز تحلية
المصنف بفضة وكذا للمرأة بذهب بشرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه مبيع
عشره وفي قول الخس وفي قول ان حصل ببيع ربع عشره والافقه مبيع بشرط النصاب
لا الحول على المذهب فيه ما يضمن بعضه الى بعض ان تتابع العمل ولا يشترط اتصال النبل
على الجديد واذا انقطع العمل بعذر ضمن والا فلا يضمن الاول الى الثاني ويضمن الثاني الى الاول كما
يضمنه الى مامله بغير المعدن في كمال النصاب وفي الركاز الخس يصرف مصرف الزكاة على
المشهور بشرطه النصاب والنقد على المذهب لا الحول وهو الموجود الجاهلي فان وجد اسلامي
علم مالكة فله والا فاقطع وكذا ان لم يعلم من أى الضربين هو وانما علمه الواجد وتلزمه الزكاة
اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد في مسجد أو شارع فاقطع على المذهب أو في ملك
شخص فلا لشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الى المحي ولو تنازعه بائع ومشتري
أو مكر ومكتر أو معير ومستعير صدق ذواليد بيمينه *(فصل)* شرط زكاة التجارة الحول
والنصاب معتبرا بآخر الحول وفي قول بطرفيه وفي قول بجمعيه فعلى الاظهر لورد الى النقد في
خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويبتدأ حولها من
شراؤها ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فالاصح انه يبتدأ حول ويصل الاول بصير
عرض التجارة للقنية بنيتها وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه بمعاوضة كشرائه
وكذا المهر وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب والاسترداد بعيب واذا ملكه بنقد
نصاب فحوله من حين ملك النقد أو دونه أو بعرض قنية فن الشراء وقبل ان ملكه بنصاب ساعة
بنى على حوله او يضمن الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض لان نص في الاظهر والاصح ان ولد
العرض وغيره مال تجارة وأن حوله حول الاصل وواجب مبيع عشر القيمة فان ملك بنقد
قوم به ان ملك بنصاب وكذا دونه في الاصح أو بعرض فغالب نقد البلد فان غلب نقدان
وباع بأحد هما نصابا قوم به فان بلغ به ما قوم بالانفع للفقراء وقبل يخير المالك وان ملك بنقد
وعرض قوم ما قابل النقصد به والباقي بالغالب وتجب فمارة بعبد التجارة معز كانهما ولو كان
العرض ساعة فان كمل نصاب احدى الزكاتين فقط وجبت أو نصابهما فزكاة العين في الجديد
فعلى هذا الوسبق حول التجارة بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب ساعة فالاصح وجوب زكاة
التجارة انما حولها ثم يفتتح حول الزكاة العين أبدا واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح
بالظهور فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجهما من مال القراض حسبت من الربح في الاصح
وان قلنا يملك بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح والمذهب انه يلزم
العامل زكاة حصته

(باب زكاة الفطر) تجب بأول ليلة العيد في الاظهر فتخرج عن مات بعد الغروب دون من
ولدو يسن أن لا تؤخر عن صلاته ويحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على كافر الا في عبده وقرينه

ونصابا وأوله في ابل خمس ففي كل خمس الى عشرين شاة ولو ذكرا ويجزى بعير (٢٧) الزكاة وخمس وعشرين بنت مخاض لها سنة وست

وثلاثين بنت لبون لها سنتان وست وأربعين
حقة لها ثلاث واحد وستين جذعة لها
أربع وست وسبعين بنتا لبون واحد
وتسعين حقتان ومائة واحد وعشرين
ثلاث بنات لبون وتسعين ثم كل عشر
يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون
وكل خمسين حقة وفي بقرة ثلاثون ففي كل
ثلاثين تباع له سنة وكل أربعين مسنة لها
سنتان وفي غنم أربعون ففيها شاة وفي مائة
واحد وعشرين شاتان ومائتين واحدة
ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة
والشاة جذعة ضأن لها سنة أو أجذعت أو
ثنية معز لها سنتان من غنم البلاد أو مثاها
فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فإن لبون
أوحق ولا يكلف كرمية لكن تمنع ابن
لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الاغبط
ان وجد اجماله وأجزأ غيره بلا تقصير وجبر
التفاوت بنقد أو جرم من الاغبط وان وجد
أحدهما أخذ والا فله تحصيل ماشاء ولن
عدم واجبا من ابل أن يصعدوا بأخذ جبرانا
وابله سليمة أو ينزل ويعطيه وهو شاتان أو
عشرون درهما بخيرة الدافع وله سهود
ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران
عند عدم القربى في جهة المخرجة ولا ببعض
جبران المال كرضى ويجزى نوع عن
آخر برعاية القيمة ففي ثلاثين عزرا وعشر
نجمات عزرا أو نجمة بقيمة ثلاثة أو باع عزرا
وربع نجمة وفي عكسه عكسه ولا يؤخذ
ناقص في غير ما مر الا من مثله فان اختلف
ماله نقصا فكل برعاية القيمة وان لم يوف
تم بنقص ولا بخيار الا برضا مالكيها ومضى
حول في ملكه ولنتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النجاة بعده صدق
فإن اتهم سن تحليفه واسامة مالكها كل
الحول اسكن لو علمها قدر اتعش بدونه بلا
ضرر بين ولم يقصده قطع سوم لم يضر ولا
زكاة في عوامل وتؤخذ زكاة ساعة عند
ورودها ماء والا فبيوت أهلها ويصدق
مخرجها في عدد هالن كل ثمة والافتقد والاسهل هدم مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب أو في أقل واحد

المسلم في الاصح ولا رقيق وفي المكاتب وجه ومن بعضه حر يلزمه بقسطه ولا معسر فمن لم يفضل
عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شي فمعسر ويشترط كونه فاضلا عن مسكن
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن لزمه فطرته لزمه فطرته من تلزمه نفقته لكن لا يلزم المسلم فطرة
العبد والقريب والزوجة الكفار ولا العبد فطرة زوجته ولا الابن فطرة زوجته أبيه وفي الابن
وجه ولو أعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها وكذا سيد الأمة
(قلت) الاصح المنصوص لا يلزم الحرة والله أعلم ولو انقطع خبره فالذهب وجوب اخراج
فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لا شيء والاصح أن من أيسر ببعض صاع يلزمه وأنه لو
وجد بعض الصيعان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الام ثم الكبير وهى صاع
وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (قلت) الاصح ستمائة وخمسة وخمسون
درهما وخمسة أسباع درهم لماسبق في زكاة النبات والله أعلم وجنسه القوت المعسر وكذا
الافط في الاظهر وتجب من قوت بلده وقيل قوته وقيل يتخير بين الاقوات ويجزى الاعلى عن
الادنى ولا عكس والاعتبار بزيادة القيمة في وجهه وبزيادة الاقليات في الاصح فالبر خير من
التمر والارز والاصح أن الشعير خير من التمر وأن التمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن نفسه
من قوته وعن قريبه أعلى منه ولا ببعض الصاع ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها يتخير
والافضل أن سرقها ولو كان عبده ببلد آخر فلاصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد (قلت)
الواجب الحب السليم ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كأجنبي أذن بخلاف
الكبير ولو اشترك موسر ومعسر في الموسر نصف صاع ولو أيسر واختلف واجبهما
أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله أعلم

* (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) * شرط وجوب زكاة المال الاسلام والحرية وتلزم
المرتدان أبقينا ملكه دون المكاتب وتجب في مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر
نصابا في الاصح وفي المغصوب والضال والمجهود في الاظهر ولا يجب دفعها حتى يعود والمشتري
قبل قبضه وقيل فيه القولان وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه والا فكف مغصوب والدين
ان كان ماشية أو غير لازم كمال مكتوبة فلا زكاة أو عرضا أو نقدا فكذا في القديم وفي الجديان
كان حالاً أو مذكراً أخذ لا عسار وغيره فكف مغصوب وان تيسر وجبت تركته في الحال أو
مؤجلا فالذهب أنه كف مغصوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه ولا يمنع الدين وجوبها في اظهر
الاقوال والثالث يمنع في المال الباطن وهو التقدر والعرض فعلى الاول لو جرع عليه لدين حال
الحول في الجرف فكف مغصوب ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه قدمت وفي قول الدين وفي
قول يستويان والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغانمون غلها ومضى بعده حول والجيع
صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو بالغه المجموع في موضع ثبوت الخاطئة وجبت
زكاتها الا فلا ولو أصدقها نصاب ساعة معينا لمهاز كانه اذا تم حول من الاصداف ولو أكرى
دارا أربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الا زكاة ما استقر
فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة وعشرين
استثنى ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة وعشرين وثلاث سنين ولتمام الرابعة زكاة ستين
لسنة وعشرين لاربع والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة ثمانين * (فصل) * تجب الزكاة
على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال والاصناف وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن
وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والاظهر أن الصرف الى الامام

مخرجها في عدد هالن كل ثمة والافتقد والاسهل هدم مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب أو في أقل واحد

لا حالب واناء ونية خاطئة
(باب زكاة النابت) تختص بقوت اختيارا
من رطب وعنب وحب كبير وأرز وعدس
ونصابه خمسة أوسق وهي بالرطل البغدادي
ألف وستة مائة وهو مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم وبالدمشق
ثلاثمائة واثنا عشر درهما وستة أسباع
ويعتبر جافا أن تحفف غير ردي عوالا فربا
ويقطع باذن كلوا ضرا أصله والحب مصفى
وما دخرف قشره من أرز وعدس فعشرة
أوسق غالبا ويكمل نوع بآخر كبير بعاس
ويخرج من كل بقسطه فان عسر فوسط ولا
يضم غرام وزرعه الى آخره ويضم بعض كل
الى بعض ان اتحد في العام قطع وفيما شرب
يعرفه أو بفخوم طر عشر وفيما شرب بنضع
أو نحوه نصه وفيما شرب به ما يقسط
باعتبار المدة ونجب بيد صلاح غمر واشتداد
حب أو بعضهما وسن نخص كل غمر بدا
صلاحه على مالك لتضمن وشرط عالم به
أهل للشهادات وتضمن لنخرج وقبول فله
تصرف في الجيع ولو ادعى تلفا فكوديع
لكن اليمين سنة أو حيف خالص أو غلطه
بما يبعد لم يصدق ويخط في الثانية المحتمل
أو به بعد تلف صدق يمينه ان اتهم
(باب زكاة النقد) يجب في عشرين
مثقالا ذهباً أو مائتي درهم فضة فأكثر بوزن
مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط اناء منهما
وجهل زكي كالألا كثر أو يوزن كالحرم
ومكرو ولا حل مباح علمه ولم ينو كثره ولو
انكسر ان قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ
ومما يحرم سوار وخلخال للباس وجعل
وخنثي وحرم عليه ما أصبع وحلى ذهب
وسن خاتم منه لأنف وأغلة وسن وخاتم فضة
ولرجل منها حليلة آلة حرب بلا سرف
كسيف وروح لا مالا يابس كسرج ولجام
ولامرأة ثياب حليلة ما وما نزعها ما لان
بالغت في سرف ولكل تحلية معصية بفضة
ولها نذهب

أفضل الآن يكون جائرا ونجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي
ونحوهما ولا يكفي هذا فرض مالي وكذا الصدقة في الأصح ولا يجب تعيين المال ولو عين لم يقع
عن غيره ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون وتكفي نية الموكل عند الصرف الى
الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند التطريق أيضا ولو دفع الى السلطان كفت
النية عنده فان لم ينو لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا
أخذ زكاة الممتنع وان نية تكفي *(فصل)* لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز
قبل الحول ولا تعجل لعمام في الأصح وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منه قبله وأنه
لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده ويجوز بهما ما شرط
اجزاء المجل بقاء المالك أهلا للوجوب الى آخر الحول وكون القايض في آخر الحول
مستحقا وقيل ان خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ولا يضر غناه بالزكاة وإذا لم يقع
المجل زكاة استردان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع والأصح أنه لو قال هذو كاني
للمجلة فقط استردوانه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القايض لم يستردوا وأنه لو اختلط في مثبت
الاسترداد صدق القايض بيمينه ومتى ثبت والمجل تالف وجب ضمانه والأصح اعتباره بقيمة
يوم القبض وأنه لو وجد ناقصا فلا رش وأنه لا يسترد زيادة منفصلة وتأخير الزكاة بعد التمكن
يوجب الضمان وان تالف المال ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلا ظهر أنه يغرم قسطا
مابق وان ألتفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة وهي تتعلق بالمال تعالى شركة وفي
قول تعالى الرهن وفي قول بالذمة فلا باع فيه قبل اخراجها فلا يظهر بطلانه في قدرها وصحته في
الباقى

(كتاب الصيام)

يجب صوم رمضان بكل شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال وثبوت رؤيته بعدل وفي قول عدلان
وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لا عبدا وامرأة واذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد ثلاثين
أفطرنا في الأصح وان كانت السماء معصية واذا روى ببلد لم يحكمه البلد القريب دون البعيد
في الأصح مسافة والبعيد مسافة القصر وقيل باختلاف المطالع (قلت) هذا أصح والله
أعلم واذا لم يوجب على البلد الآخر فسافر اليه من بلد الرؤية فالأصح أنه يوافقهم في الصوم
آخر ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عيدهم ومقضى يوم ما ومن أصبح معيدا
فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يصلي بقية اليوم *(فصل)* النية
شرط للصوم ويشترط لفرضه التيبب والصحيح أنه لا يشترط النصف الا تخمّن الليل وأنه
لا يضر الا كل والجماع بعده وأنه لا يجب التجديد اذا نام ثم تنبسه ويصح النفل بنية قبل
الزوال وكذا بعده في قول والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار ويجب التعيين
في الفرض وكاله في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله
تعالى وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور وفي الصلاة والصحيح أنه
لا يشترط تعيين السنة ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه
فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا وامرأة أو صبيان وشهداء
ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزاء كان منه ولو اشتبه
صام شهرا بالاجتهاد فان وافق ما بعد رمضان أجزاء وهو قضاء على الأصح فلو نقص وكان
رمضان تاما لزمه يوم آخر ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب
القضاء ولو نوى الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صام ان تم لها في الليل أكثر

لبعض ان اتحد معدن وانمل غمل أو قطعه لعذرو الافلايضم أول لثان (٢٩) في اكمال نصاب ويضم ثانيا المسامكة وفي ركلا من ذلك

الحيض وكذا قدر العادة في الاصح * (فصل) * شرط الصوم الامسالك عن الجماع والاستقامة والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شي الى جوفه بطل وان غلبه التي فلا بأس وكذا لو اقلع نخامة ولفظها في الاصح فلوزلت من دماغه وحصات في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها واجمعها فان تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الاصح وعن وصول العين الى ما يسمى جوفاً وقبل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحبيل الغذاء والدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء والمنازمة بفطر بالاستسماط أو الاكل أو الحقنة أو الوصول من حائفة أو أمومة ونحوهما والتقطير في باطن الاذن والاحليل مفطر في الاصح وشرط الوصل كونه من منقذ مفتوح فلا يضر وصول الدهن بتشرب المسام ولا الاكتمال وان وجد طعمه بحلقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غلبة الدقيق لم يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه أو بل خيطا بريقه وورده الى فيه وعليه وطوبى تنفصل أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره أو متنجسا أفطر ولو جرح ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه فالذهب عنه ان بالغ أفطر والا فلا ولو بقي طعام بين أسنانه فغري به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجعله ولو أوجر مكرهه لم يفطر وان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر (قلت) الاظهر لا يفطر والله أعلم وان أكل ناسيا لم يفطر الا أن يكثر في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله أعلم والجماع كالا كل على المذهب وعن الاستسماة فيفطر به وكذا خروج المنى بالمس وقبلة ومضاجعة لا فطر ونظر بشهوة وتكره القبلة لمن حركت شهوته والاولى لغيره تركها (قلت) هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم ولا يفطر بالفصد والحجامة والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا بيقين ويحل بالاجتهاد في الاصح ويجوز اذا ظن بقاء الليل (قلت) وكذا الوشك والله أعلم ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخره وبان الغلط بقال صومه أو بلا ظن ولم يبين الحال صح ان وقع في أوله وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فافطه صومومه وكذا لو كان مجامعا فزنع في الحال فان مكث بطل

* (فصل) * شرط الصوم الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس جميع النهار ولا يضر النوم المستغرق على الصحيح والانهاء لا يضر اذا أفان لحظة من نهاره ولا يصح صوم العبد وكذا التشريق في الجديد ولا يحل التطوع يوم الشك بلا سبب فلو صام لم يصح في الاصح وله صومه عن القضاء والنذر وكذا الوفاق عادة تعاقبه وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس بزيته أو شهدهم اصبيان أو عبيد أو فسقة وليس اطباق الغيم يشك ويسن تعجيل الفطر على غمر والافشاء وتأخير السحور ما لم يقع في شك وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات ويستحب أن يغتسل عن الجنابة قبل الفجر وأن يحترق عن الحجامة والقبلة وذوق الطعام والعلك وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وأن يعتكف لاسيما في العشر الاخر منه

* (فصل) * شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ وطاقته ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق ويباح تركه للمريض اذا وجده ضررا شديدا والمسافر سفر طويلا مباحا ولو أصبح صائما فمرض أفطر وان سافر فلا ولو أصبح المسافر والمريض صائما ثم أراد الفطر جاز فلا وأما وشي حرم الفطر على الصحيح واذا أفطر المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض والمفطر بلا عذر وتارك النية ويجب قضاء ما فات بالانغماء والردة دون الكفر الاصلي والصبي والجنون واذا باع بالنهار صائما وجب انما به بلا قضاء ولو بلغ فيه مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في ما يخرج به ولو كان الزوج معسر الزم سبب الامانة فطرته الا الحرة ومن أبسر بعض صاع لزمه أو صبيعان قدم نفسه فزوجه فولد الصغير

نفس حاله يصرف كعدن مصرف الزكاة وهو دين جاهلي فان وجدته عوات أو ملك أحياء زكاه أو وجدته مسجد أو شارع أو وجدته سلاحي وعلم مال كفه فله أو جهل فلقطة كل وجهل حال الدين أو بلاك شخص فله ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى المحي ولو ادعاه اثنان فلهن صدقة المالك أو بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير حلف ذواليدان أمكن والواجب فيما ملك بمعاوضة بنينة تجارة كسراه واصل ادا ربع عشر قيمته ما لم ينو القنية بشرط حول ونصاب معتبرا بآخره فلو رد في أثنائه الى نقدية أو مبه آخره وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابتدئ حول واذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله والا فبن ملكه ويضم ربح لاصل في الحول ان لم ينض بمائة قوم به واذا ملكه بنقد قوم به أو بغيره فبغالب نقد البلد أو بهما قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب فان غلب نقدان وبلغ نصابا بأحد هما قوم به أو بهما خير وتجب فطرة رفيق تجارة مع زكاه ولو كان مما تجب الزكاة في عينه وكل نصاب احدى الزكاتين وجبت أو نصابا من زكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاهها واقتنع حولان زكاة العين أبدا وزكاة مال قراض على مالكه فان أخرجهما منه حسبت من الربح

* (باب زكاة الفطر) * يجب بأول ليلة شهر وأخرها قبله على حر ومبعض بقضاءه حيث لا مهياة عن مسلم عونه حينئذ لا عن حليلة أبيه ولا رفيق بيت مال ومسجد ورفيق موقوف وسن اخراجها قبل صلاة عيد وحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم يفضل عن قوته وقوت نمونه يومه وليلته وما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه

وأقوا ونحوه وتجب من غالب قوت محل المؤدى عنه فان كان به أقوات لا غالب فيها خير والا فضل أعلاها ويجزئ أعلى عن أدنى والعبرة بزيادة الاقنيات فالبر خير من التمر والارز والشعير وهو خير من التمر والتمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن واحد من قوت وعن آخر أعلى منه ولا يعض الصاع من جنسين عن واحد ولا صل أن يخرج من ماله زكاة موليه الغني ولو اشترك وسران أو موسر ومعسر في رقيق لزم كل موسر قدر حصته

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه) تلزم مساحرا أو مبعضا وتوقف في مرتد وتجب في مال محجور ومغصوب وضال ونجود وغائب ولو ملك به قبل قبضه ودين لازم ان نقد وعرض تجارة وغنيمة قبل قبضه ان غلبها الغافلون ثم مضى حول وهي صنف زكوى وبلغ بدون الخس نصابا أو بالغه نصيب لكل ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه قدمت

(باب أداء زكاة المال) تجب فور اذا تمكن بحضور مال وأخذو بحفاف وتنقية وخلو مالك من مهم وبقدرة على غائب فار أحوال ووزوال هجر فإفس وتقررت أجرة قبضت لأصدق فان أخر وتلف المال ضمن وله أدائها المستحقها الا ان طلبها امام عن ظاهر ولا امام وهو أفضل ان كان عادلا وتجب نية كهذا زكاة أو فرض صدقة ولا يكفي فرض مالي ولا صدقة مالي ولا يجب تعيين مال فان عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولي عن محجوره وتسكنى عند عزلها وبعده وعند دفعها لامام أو وكيل والافضل ان ينوب عنه تطريقا أيضا وله أن يوكل فيها ولا تسكنى نية امام بلا اذن الا ان تمتنع وتلزمه *(باب تجهيل الزكاة)* صح تجهيل العام فيما انعقد حوله والفقرة في رمضان لا تثبت قبل وجوبها وشرط كون المالك والمستحق أهلا وقت وجوبها ولا يضر غناهما وان لم يجز المجمل استرده أو بدله والعبرة بقيمة وقت قبض بلا زيادة منفصلة فلا

الاصح ولا يلزمهم امساك بقيمة النهار في الاصح ويلزم من تعدى بالفطر أو نسي النية لا مسافرا ومريضاً زال عنه درهم بعد الفطر ولو زال قبل أن يأكل أو لم ينو بالالفطر كذا في المذهب والاطهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان وامساك بقيمة اليوم من نحو اصر رمضان بخلاف النذر والقضاء *(فصل)* من فاته شيء من رمضان فمات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم وان مات بعد التمكن لم يصم عنه ولبه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام وكذا النذر والكفارة (قلت) القديم هنا أظهر والولي كل قريب على المختار ولو صام أجنبي باذن الولي صح لامتة فلا في الاصح ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف قول والله أعلم والاطهر وجوب المدعى من أفطار لكبير أو أم الحامل والمرضع فان أفطرا نكحوا على نفسهما وجوب القضاء بلا فدية أو على الولد لزمتهما الفدية في الاطهر والاصح أنه يلحق بالمرضع من أفطرا لا نقاذ مشرف على هلاكه لا المتعدى بطهر رمضان بغير جناح ومن أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد والاصح تكرره بتكرار السنين وأنه لو أخر القضاء مع امكانه فمات أخرج من تركه لكل يوم مدان مد للفوات ومد للثأخير ومصرف الفدية الفقراء والمساكين وله صرف أمداد الى شخص واحد وجنسه اجنس الفطرة *(فصل)* تجب الكفارة بأفساد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسبب الصوم فلا كفارة على ناسر ولا مفسد غير رمضان أو بغير الجماع ولا مسافر جامع بنية الترخص وكذا بغيره هاهنا الاصح ولا على من ظن الليل فبان نهارا ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا وظن أنه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه ولا من زنى ناسيا ولا مسافرا أفطرا بالزام ترخصا والكفارة على الزوج عنه وفي قول عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة أخرى وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه ومن جامع في يومين لزمه كفارتان وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب ويجب معها قضاء يوم الافساد على الصحيح وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاطهر فاذا قدر على خصلة فعلها أو الاصح ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة العلة وأنه لا يجوز لافقر صرف كفارته الى عباده *(باب صوم التطوع)* يسن صوم الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وستة من شوال وتتابعها أفضل ويكره افراد الجمعة وافراد السبت وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومسحب لغيره ومن تلبس بصوم تطوع أو صلته فله قطعها ولا قضاء ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعها ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر *(كتاب الاعتكاف)* هو مسحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله الى أنها ليلة الحادى أو الثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى والجديد انه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المستلزم للمبها للصلاة ولوعين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاطهر ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكفا وقيل يكفي مرور بلاليت وقيل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة كلس وقبلة تبطل ان أنزل والا

تعلق شركة فلو بابه أو بعضه قبل إخراجها
بطل في قدرها الامال تجارة بلا مابة

(كتاب الصوم) يجب صوم رمضان
بكل شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال أو
ثبوتها بعد دل شهادة وإذا صمنا بها ثلاثين
أفطرنا وان روى بعمل لزم حكمه بخلافه
وهو باتحاد المطالع فلو سافر إلى بعيد من
محل رؤيته وافق أهله في الصوم آخره فلو
عبدتم أدركهم أمسك أو بعكسه عبد
وقضى يومان صام ثمانية وعشرين ولا أثر
لرؤيته ثم ارا *(فصل)* أركانه نية
لكل يوم ويجب الفرضه تبينها وتعيينه
وتصح وان أتى بمناف أو نام أو انقطع نحو
حيض بعدها لا وتم فيه أكثره أو قدر
العادة وتصح لنقل قبل زواله ان لم يسبقها
مناف وكما لها أن ينوي صوم غد عن أداء
فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ولو نوى
ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان وكان
منه صح في أخوه لا قوله الا ان ظن انه منه
بقول من يثق به ولو اشتبهه صام بغيره فان
وقع فيه فاداء وبعده قضاء فيتم عدده أو
قبله وأدركه صامه والاقضاء وترك جماع
واستقاء غير جاهل معذور إذا كرر اختار
لا قاع نخامة ومجها ولو زلت في حد ظاهر فم
بخرت بنفسها وقدر على مجها أفطر ووصول
عين في منفذ مفتوح جوف من مر فلا يصح
وصول دهن أو كحل يشرب مسام أو ريق
طاهر صرف من معدنه أو ذباب أو بعوض
أو غبار طري أو غر بله دقيق جوفه
لاسبق ماء اليه بمكره كالبغلة مضمة أو
استنشاق واستمنائه ولو نحو لمس بالاحائل
لا بنظر وفكر وحرم نحو لمس حرك شهوة
والافتراكه أولى وحل افطار بخر واليقين
أحوط وتصح ولو بشك في بقاء ليل فلو
أفطر أو نحر بخر وبان غلطه بطل صومه
أو بلا بخر ولم يبن الحال صح في تصهره ولو
طلع بخر وفي فيه طعام فلم يبلع شيئا منه أو
كان مجاهدا فزاع حاله صومه وصام

فلا ولو جامع ناسيا فكهما الصائم ولا يضر التطيب والتزين والفطر بل يصح اعتكاف
الليل وحده لو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا
لزمه والاصح وجوب جمعهما ويشترط نية الاعتكاف وينوي في النذر الفرضية وإذا أطلق
كلمته نيته وان طال مكثه لكن لو خرج وعاد احتاج إلى الاستئناف ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد
فان خرج لغبر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف أولها فلا وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف
وقيل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع لم يجب استئناف النية
وقيل ان خرج لغبر حاجة وغسل الجنابة وجب بشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن
الحيض والجنابة ولو اراد المعتكف أو سكر بطل والمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما
المتتابع ولو طرأ جنون أو غشاء لم يبطل ماضى ان لم يخرج ويحسب زمن الانغماس من
الاعتكاف دون الجنون أو الحيض وجب الخروج وكذا اجنبية ان تعذر الغسل في المسجد فلو
أمكن جازا لخروج ولا يلزم ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة *(فصل)* إذا نذر مدة
متتابعة لزمه والاصح انه لا يجب التتابع وفاته لزمه التتابع في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه
لوعين مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته لزمه التتابع في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه
في القضاء وإذا ذكر التتابع بشرط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر والزمان
المصروف اليه لا يجب مذاكره ان عين المدة كهذا الشهر والافيجب وينقطع التتابع بالخروج
بلا عذر ولا يضر اخراج بعض الاعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة ولا يجب فعلها في غير داره
ولا يضر بعدها الا أن يفحص فيض في الاصح ولو عاد مريضاً في طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه أو
يعدل عن طريقه ولا ينقطع التتابع بمجرد جوع الى الخروج ولا يحسب ان طالت مدة
الاعتكاف فان كانت بحيث تحولت منه انقطع في الاظهر ولا بخروج ناسيا على المذهب
ولا بخروج مؤذن راتب الى منارة منفصلة عن المسجد لا إذا ن في الاصح ويجب قضاء أوقات
الخروج بالاعداد الا وقت قضاء الحاجة

(كتاب الحج) هو فرض وكذا العمر في الاظهر بشرط صحته الاسلام فالولي أن يحرم
عن الصبي الذي لا يميز والمجنون وانما تصح مباشرة من المسلم المميز وانما يقع عن حجة الاسلام
بالمباشرة اذا باشره المكاف الحر فيجزي حج الفقه بدون الصبي والعبد بشرط وجوبه الاسلام
والتكليف والحرية والاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة وله شروط أحدها
وجود الزاد وأوعيته وثبته ذهابه وإيابه وقيل ان لم يكن له بيلده أهل وعشيرة لم تشترط
نفقة الا ياب فلو كان يكتب كل يوم ما بقي برزاده وسفره طويل لم يكف الحج وان قصر وهو
يكسب في يوم كفاية أيام كاف الثاني وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فان لحقه
بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل واشترط شريك يجاس في الشق الآخر ومن بينه
وبينها دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج فان ضعف فكالبعبس وبشرط كون
الزاد والراحلة فاضلين عن دينه وثبته من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه والاصح اشتراط كونه
فاضلا عن مسكنه وبدي يحتاج اليه لخدمته وانه يلزمه صرف مال تجارته اليه ما الثالث أمن
الطريق فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو عذراً أو وصداً بالاطريق سواء لم يجب الحج
والاظهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة وانه يلزمه أجرة البذرق وبشرط وجود
الماء والزاد في المواضع المعتاد حله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان
وعلف الدابة في كل مرحلة وفي المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة نقات والاصح

وبشرطه اسلام وعقل ونقاء كل اليوم ولا يضر نومه وانما أو سكر بعضه وبشرط الصوم

يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس وفطر بتمر فشاء وترك خش وشهوة ونحو حجم وذوق وذلك وان يغسل عن حدث أكبر لا ولا يقول عقب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافا لاسيما العشر الاخير * (فصل) * شرط وجوبه اسلام وتكليف وطاقة وبياح تركه لمرض يضر معه صوم وسفر قصر لان طرا أو زالا ويجب قضاء ما فات ولو بعد زلا بكثر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كلو بلغ صائما ويجب اتمامه أو مفطرا أو أفاق أو أسلم وسن له - م واريض ومسافر زال بذره ما فطر من أسلم في رمضان ويلزم من أن يطعمه * (فصل) * من فاته صوم واجب فبات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك ولا إثم ان فات بعد ذر أو بعده أخرج من تركه لكل يوم مدم من جنس فطرة أو صام عنه فريته مطلقا أو أجنبي باذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب المدا فلا قضاء على من أفطار بعد لا ير جزوا له وبقضاء على غير متبرة أفطار لا نقاد آدمي مشرف على هلاك أو تلوف ذات ولد عليه كن آخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخره يتكرر بتكرار السنين فلو أخر القضاء المذكور فبات أخرج من تركه لكل يوم مذان ان لم يصم عنه والمصرف فقير ومساكين وله صرف أمداد واحد ويجب مع قضاء كفارة على واطى بأفساد صومه يوما من رمضان بوطه اثم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم أو صوم غيره أو صومه في غير رمضان أو بغير وطء ومن ظن ليلا أو شاك فيه فبات ثم أكل أو أكل ناسيا أو ظن انه أفطار به ثم وطئ ومسافر وطئ زنا أو لم ينوتر خصا وتكرر بتكرار الانسداد وحدوث سفر أو مرض بعد وطء لا يستقماها * (باب صوم التلوع) * سن صوم عرفة لغير مسافر وحاج وعاشوراء وناسوعا واثنين وخمس وأيام بيض وستة من شوال واتصالها أفضل ودهر غير عيد وتشرى ان لم يخف ضررا أو فوت

(٢٢)

برؤيته أو شهر ربهاء - ددريد وسن تمكرونا خبره وتجبيل فطران تبين

انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن وأنه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابه الرابع أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الاعى الحج ان وجد قاندا وهو كالحرم في حق المرأة والمحجور عليه لفسفه كغيره لكن لا يدفع المال اليه بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصه النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب الاجتاج عنه من تركه والمضروب العاجز عن الحج بنفسه ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه وبشرط كونهم أفاضلة عن الحاجات المذكورة فحين حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا أو بياح ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح ولو بذل الولد الطاعة وجب قبوله وكذا الأجنبي في الأصح * (باب المواقيت) * وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجه فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح وجميع السنة وقت للاحرام العمرة والميقات المسكن للعج في حق من بمكة نفس مكة وقيل كل الحرم وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحجة ومن تهامة اليمن يلزم نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والافضل أن يحرم من أول الميقات ويجوز من آخره ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما وان لم يحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيبقائه مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مردي نساكم أراد فيبقائه موضعها وان بلغه مريدا لم تجز تجاوزته بغير احرام فان فعل لزمه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا فان لم يعد لزمه دم وان أحرم ثم عاد فالأصح انه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم والا فلا والافضل أن يحرم من ديرة أهله وفي قول من الميقات (قلت) الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم وميقات العمرة من هو خارج الحرم بميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أخراته في الاظهر وعليه دم فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم على المذهب وأفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التعميم ثم الحديبية

* (باب الاحرام) * ينعدم عينا بان ينوى سجاء أو عمرة أو كاهما ومطلقا بان لا يزيد على نفس الاحرام والتعيين أفضل وفي قول الاطلاق فان أحرم مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ماشاء من التمكن أو اليه ماشاء اشتغل بالأعمال وان أطلق في غير أشهره فالأصح انه عقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره وله أن يحرم كاحرام زيدا فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا وقبل ان علم عدم احرام زيد لم ينعدم وان كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه فان تعذر معرفة احرامه بموته جعل نفسه قارنا وعمل أعمال النساكين * (فصل) * المحرم ينوي ويلبى فان لبى بلا نية لم ينعدم احرامه وان نوى ولم يلب انعقد على الصحيح ويسن الغسل للاحرام فان عجز تيمم ولتخلو مكة والوقوف بعرفة وبمزدلفة غداة النحر وفي أيام التشريق للرى وأن يطيب بدنه للاحرام وكذا نوى في الأصح ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه الهدية في الأصح وان تخضب المرأة للاحرام يديها أو يجرد الرجل للاحرامه عن خيط الثياب ويلبس ازار أو رداء أبيضين ونعلين ويصلى ركعتين ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعثت به راحلته أو توجه لطر يقه ماشيا وفي قول يحرم عقب الصلاة ويستحب اكثار التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفة ولا تسحب في طواف القدوم وفي القديم تسحب فيه بلا جهر

وافضاها

وتاسوعا واثنين وخمس وأيام بيض وستة من شوال واتصالها أفضل ودهر غير عيد وتشرى ان لم يخف ضررا أو فوت

ولفظه البينك اللهم لبينك لبينك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا رأى ما يجبه قال لبينك ان العيش عيش الآخرة واذا فرغ من تليته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستغاضه من النار

(باب دخول مكة) الافضل دخولها قبل الوقوف وأن يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء ويقول اذا أبصر البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته من حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وقمظيما وبر اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويندئ بطواف القدوم ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة لانسك استحب له أن يحرم بحج أو عمرة وفي قول يجب إلا أن يتكرر دخوله كطواف وصياد ***(فصل)*** للطواف بأنواعه واجبات وسنن أما الواجبات فيشترط ستر العورة وطهارة الحدث والنجس فلا أحدث فيه نوضا وبني وفي قول يستأنف وأن يجعل البيت عن يساره مبتدئا بالجحر الاسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلا يبدأ بالجحر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداء آمنه ولومشي على الشاذروان أو مس الجدار في موازاته أو دخل من إحدى فحتى الجحر وخرج من الأخرى لم تصح طوافه وفي مس مثله المس وجوه وأن يطوف سبعة ادخل المسجد وأما السنن فان يطوف ماشيا ويستلم الجحر أول طوافه يقبله ويضع وجهه عليه فان عجز استلم فان عجز أشار بيده ويراعى ذلك في كل طوفة ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا يستلمهما ويستلم اليافى ولا يقبله وأن يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماننا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بينك والحرم حولك والامن أمنا وهذا مقام العائذ بك من النار وبين اليمانيين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء وما أنور الدعاء أفضل من القراءة وهي أفضل من غيره ما أنوره وأن يرمل في الاشواط الثلاثة الأولى بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الباقي ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم وليقبل فيه اللهم اجعله حجاما وبرورا وذنابا مهورا وسعياما مشكورا وأن يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفه على الايسر ولا ترمي المرأة ولا تضطبع وأن يقر ب من البيت فلا طوافات الرمل بالقرب لرجة فالرمل مع بعد أولى إلا أن يخاف صدم النساء فالقرب بالرمل أولى وان يوالى طوافه ويصلي بعده ركعتين خلف المقام يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويجهر ليلا وفي قول تجب الموالاة والصلاة ولو حل الحلال محرما وطاف به حسب للحمول وكذا الوجه له محرم قد طاف عن نفسه والا فلا صح انه ان قصد للحمول فله وان قصد لنفسه أو لهما فلا حائل فقط

(فصل) يستلم الجحر بعد الطواف وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي بشرطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعي سبع اذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى وأن يسعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما ما الوقوف بعرفة ومن سعى بعد قدوم لم بعده ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر فامة فاذا رقى قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء دينيا ودنيا (قلت) ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا والله أعلم وان يمشى أول المسعى وآخره ويدعو في الوسط وموضع النوعين

يشترط ضرره بها وعديل بحاس وشرط كونه
فاضلا عن مؤنة عباده وغيرها في العبادة
لأن مال تجارة وأمن طريق نكسوا بضعها
ومالا يلزم ركوب بحر تعين وغلبت سلامة
وجود دماء وزاد جمال يعتاد حاتم مامن
بمن مثل زمانا ومكانا وعلف دابة كل مرحلة
وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات
معها ولو بأجرة كفاذا أعمى وثبت على
مركوب بلا ضرر شديد وزمن يسع سيرا
معهود النسل ولا يدفع مال لمجور بسفه
بل يصعبه ولي واستطاعة بغيره فوجب اناية
عن ميت عليه نسل من تركته ومعضوب
بينه وبين مكة مرحلتان بأجرة مثل فضلت
عما غيره مؤنة عباده سفرا أو بطبيع بنسك
بشرطه لا بطبيع عمال

(باب المواقيت) زمانها الحج من
شوال إلى فجر نحر دلو أحرم حلال في غيره
انعتد عمرة ولها الأبد لا للحاج قبل نظر
ومكانها الهان بحرم حل وأفضله الجعرانة
فالتعميم فالخديبة فان لم يخرج وأتى بها
أجزأته وعليه دم فان خرج بعد إحرامه
فقط فلا دم والحج إن بكته هي ونسك لتوجه
من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر
والغرب الحجة ومن تهامة اليمن يلم ومن
نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات
عرف والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه
ومن أوله لمن لا ميقات بطريقه إن حاذاه
محاذاته أو ميقاتين محاذاة أقربهما إليه
والأفرحلستان من مكة ومن دون ميقات
لم يجاوزه مريد نسك ثم أراد عمله ومن جاوز
ميقاته مريد نسك بالأحرام لزمه عودا
لهذر فان لم يعد أو عاد بعد تلبسه بعمل نسك
لزمه مع الإثم دم *(باب الأحرام)*
الأفضل تعيين بان ينوي حجا أو عمرة أو
كاهما فان أطلق في أشهر حج صرفه بنية لما
شاه ثم أتى بعمله وله أن يحرم كاحرام زيد
فإنه قد عاقتان لم يصح إحرام زيد والا
فكاحرامه فان تعذر معرفة إحرامه نوى قرانا
ثم أتى بعمله وسن نطق بنية فتلبس لافي طواف وسى وطهر لأحرام ولادخول مكة وبذى طوى لما بها أفضل ولو قوف بعرفة

معروف *(فصل)* يستحب للإمام أو من صوبه أن يخاطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد
صلاة الظهر خطبة فردية أمر فيها بالعدو إلى منى ويعلمهم ما أمامهم من المناسك ويخرج بهم
من العدو إلى منى ويبستون بها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات (قلت) ولا يدخلون سابل
يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخاطب الإمام بعد الزوال خطبتين
ثم يصلى بالناس الظهر والعصر جمعا ويقفوا بعرفة إلى الغروب ويذكروا الله تعالى ويدعوه
ويكبروا والتهايل فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة وأنحروا المغرب ليصلوها مع العشاء
بمزدلفة جمعا وواجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات وإن كان مارا في طلب آبق
ونحوه بشرط كونه أهلا للعبادة لا مغمى عليه ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من الزوال يوم
عرفة والصبح بقاءه إلى الفجر يوم النحر ولو وقف ثم أرا ثم غرق عرفة قبل الغروب ولم يعد
أراق دما استحب ما يوفى قول يجب وإن عاد فكان بها عند الغروب فلا دم وكذا إن عاد ليلة في
الأصح ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا أجزأهم إلا أن يقولوا على خلاف المادة فيقضون في
الأصح وإن وقفوا في الثامن وعلوا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وإن علوا بعده
وجب القضاء في الأصح *(فصل)* ويبستون بمزدلفة ومن دفع منها بعد نصف الليل أو
قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني أراق دما وفي وجوبه
القولان ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح
مغسلين ثم يذهبون إلى منى ويأخذون من مزدلفة حصي الرمي فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا
ودعوا إلى الأسفار ثم يسبرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمى كل شخص حينئذ سبع
حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي ويكبر مع كل حصاة ثم يذبح من معه
هدى ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل وتقصر المرأة والحلق نسك على المشهور وأثله ثلاث
شعرات حلقا أو تقصيرا أو تنقفا أو حرقا أو قصا ومن لا شعر برأسه يستحب أمر المولى
عليه فاذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى إن لم يكن سعى ثم يعود إلى منى
وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كذا كرنا ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر
ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ولا يختص الذبح بزمن (قلت) الصحيح اختصاصه بوقت
الافحسية وسبأ في آخر باب محرمان الأحرام على الصواب والله أعلم والحلق والطواف
والسعى لا آخرونها وإذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل
التحلل الأول وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد النكاح في الأظهر (قلت)
الأظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات
(فصل) إذا عاد إلى منى بات بها الباقي التشرية ورمى كل يوم إلى الجمرات الثلاث كل جرة
سبع حصيات فاذا رمى اليوم الثاني فأراد النحر قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة
الثالثة ورمى يومها فان لم ينفر حتى غربت وجب مبيتها ورمى العدو ويدخل رمي التشرية بزوال
الشمس ويخرج بغروبها وقيل يبقى إلى الفجر ويشترط رمي السبع واحدة واحدة وترتيب
الجرات وكون الرمي حجرا وإن سمي رميا فلا يكتفى الوضع والسنة أن يرمى بقدر حصي الخذف
ولا يشترط بقائه بالحرفي الرمي ولا كون الرمي خارجا عن الجرة ومن عجز عن الرمي استناب وإذا
ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام على الأظهر ولادم والافعليه دم والمذهب تكميل النسم في
ثلاث حصيات رمي وإذا أراد الخروج من مكة طاف للوداع ولا يكتفى بعده وهو واجب يجب
تركه بدم وفي قول سنة لا يجبر فان أوجبنا نخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر سقط المسم

و يجب تجرد رجله عن محيطه وسن لبسه
ازار او رداء أبيضين ونعابين وصلاته وكعتين
لاحرام والافضل أن يحرم اذا توجه الطريقه
وسن اكثار تلبيه ورفع وجهه لهما في دوام
احرامه وعند تغاير أحوال آكد وللفظها
ليكن اللهم ليكن الخ ولين رأى ما ينجبه أو
يكرهه ليكن ان العيش عيش الآخرة ثم
يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
ويسأل الله الجنة ورضوانه ويستعيذه
من النار * (باب صفة النسك) *
الافضل دخول مكة قبل وقوف ومن ثنية
كداء وأن يقول عند لقاء الكعبة رافعا
يديه واغفا اللهم زد هذا البيت تشريفاتي
آخره اللهم أنت السلام الى آخره فيدخل
المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف
قدوم الاله ذر ويختص به حلال وحاج
يدخل مكة قبل وقوف ومن قصد الحرم
لانسك سن احرام به * (فصل) * واجبات
الطواف ستر وطهر فلوز الاقيه جدد وبني
وجعله البيت عن يساره مارا تلقاه وجهه
ويدو بالبحر الاسود ويحاذيه أو لجزئه يبدنه
فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه سبيعا وفي
المسجد ونيته ان استقل وعدم صرفه وسن
أن يمشي في كاهو ويسلم الحجر أول طوافه
ويقبله ويسجد عليه فان عجز استلم يده
فبحو عود ثم قبل فلأشار يسده فيما فيها
ويسلم اليماني ويقول أول طوافه بسم
الله والله أكبر اللهم ايمانك الخ وقبالة
الباب اللهم ان البيت بيتك الخ وبين
اليمانيين بنا آتينا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
وأقوره أفضل فقراءة تغير ما نور وراعى
ذلك كل طوفة ويرمل ذك في الثلاث
الاول من طواف بعده سعي مطلوب بأن
يسرع مشيا مقاربا خطاه ويقول فيه اللهم
اجعله حجاجا مبرورا الخ ويضطبع في طوافه
فيه رمل وفي سعي بأن يجعل وسطا ودائه
تحف منكبه الايمن وطرفيه على الايسر

أو بعدها فلا على الصحيح والعائض النظر بلا وداع وبسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج * (فصل) * أركان الحج خمسة الاحرام والوقوف
والطواف والسعي والخطا اذا جعلناه نسكا ولا تجبر وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضا
ويؤدى النسك على وجه أحدها الا فراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المسكوي بأن
بعماله الثاني القران بأن يحرم بهم ما من الميقات ويعمل على الحج فيحصلان ولو أحرم بالعمرة
في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا ولا يجوز عكسه في الجسدي الثالث التمتع بأن
يحرم بالعمرة من ميقات باده ويخرج منها ثم يتشئ بحاج من مكة وأفضلها الافراد ثم التمتع ثم
القران وفي قول التمتع أفضل من الافراد وعلى التمتع دم بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام وحاضرو من دون مرحلتين من مكة (فصل) الاصح من الحرم والله أعلم وان
تقع عمرته في أشهر الحج من سنته وأن لا يعود لاحرام الحج الى الميقات ووقت وجوب الدم
احرامه بالحج والافضل ذبحه يوم النحر فان عجز عنه في موضعه صام عشرة أيام ثلاثة في الحج
تستحب قبل يوم عرفه وسبعة اذا رجع الى أهله في الاظهر ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة
ولو فاتت الثلاثة في الحج فلا تظهر أنه يلزمه أن يفرق في فضاها بينهما وبين السبعة وعلى القارن
دم كدم التمتع (فصل) بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم
* (باب محرمات الاحرام) * أحدها ستر بعض رأس الرجل بما يعد ساترا للحاجة وليس
الخطا أو المنسوج أو المعقود في سائر بدنه الا اذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراسه ولها لبس
الخطا الا القزاز في الاظهر الثاني استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه ودهن شعر الرأس أو اللحية
ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطامى الثالث ازالة الشعر أو الظفر وتكمل الغدي في ثلاث
شعرات أو ثلاثة أظفار الاظهر أن في الشعرة مد طعام وفي الشعرتين مدين وللمعذور أن
يخطو ويفدى الرابع الجماع وتفسده العمرة وكذا الحج قبل التحلل الأول ويجب بدنه
والمضي في فاسده والقضاء وان كان نسكه تعاوفا والاصح أنه على الفور الخامس اصطداد كل
ما كول برى * (فصل) وكذا المتولد منه ومن غيره والله أعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال
فان أتلف صيدا ضمنه ففي النعمة بدنه وفي بقر الوحش وحماره بقرة والغزال عنز والارنب
عناق والبربوع جفرة وما لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان وفيما لا مثل له القيسية ويحرم قطع
نبات الحرم الذي لا يستنبت والاظهر تعلق الضمان به وبقطع أشجاره ففي الشجرة الكبيرة
بقرة والصغيرة شاة (فصل) والمستنبت كغيره على المذهب ويحسب الاذخر وكذا الذلول
كالعوسج وغيره عند الجمهور والاصح حل أخذ نباته لعلف البهائم وللدواء والله أعلم وصيد
المدينة حرام ولا يضمن في الجديد ويخبر في الصيد المثلث بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين
الحرم وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري به طعاما لهم أو يصوم عن كل مد يوما وغير المثلثي
يتصدق بقرعته طعاما أو يصوم ويخبر في ذبيه الحلق بين ذبح شاة والتصدق بثلاثة أصع لسته
مساكين وصوم ثلاثة أيام والاصح أن الدم في ترك المأمور كلاحرام من الميقات دم ترتيب
فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما أو تصدق به فان عجز صام عن كل مد يوما دم الفوات كدم
التمتع ويذبح في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص
بزمان ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر ويجب صرف لحمه الى مساكينه وأفضل بقعة للذبح
المعتمر المروءة والحاج منى وكذا حكم ما ساقا من هدى مكانا ووقته وثبت الاضحية على الصحيح
والله أعلم * (باب الاحصاء والفوات) *

و يقرب من البيت فلو فات رمل بقرب وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة بعد ووالى كل طوافه ويصلى بعد ركعتين وخلف المقام أولى في الحجر

ففي المسجد في الحرم خيبت شاعر بنوري
ودخل وقت طوافه وطاف به ولم ينو
لنفسه أولهما وقع للحمول الا ان أطلق
وكان كالحمول فله وسن أن يستلم الحجر
بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب
الصفا إلى شطره أن يبدأ بالصفا ويختم
بالمروة ويسعى سبعاً ذهابه من كل لائحه
في المسعى مرة وبعد طواف ركن أو تدوم
ولا يتخللها الوقوف ولا تسن إعادة سعي
وسن للذكر أن يرفى على الصفا والمروة
قائمة ويقول كل الله أكبر ثلاثاً والله الحمد
إلى آخره ثم يدعو بما شاء ويثا الذكر
والدعاء ويمشي أول السعي وآخره ويدعو
الذكر في الوسط ويحلم ما يعرف

(فصل) سن للإمام أن يخطب بمكة
سابع الحجة بعد ظهر أو جمعة شامة بأمر
فيها بالاعتدال إلى متى ويعلمهم المناسك ويخرج
بهم من غدا بعد صبح إلى منى ويبيتوا بها
ويقصدوا رفة إذا أثمرت الشمس على ثبير
ويقسموا بقرها بنمرة إلى الزوال ثم يذهب
بهم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين
ثم يجتمع بهم العصرين تقديموا يقفوا
بعرفة ويكثروا الدعاء إلى الغروب
ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعوا بها المغرب
والعشاء تأخيراً واجب الوقوف حضوره
وهو أهل للعبادة بعرفة بين زوال وجفرت
ولو فارتها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
وقفوا العاشرة غلظا ولم يقلوا آخرهم

(فصل) يجب مبيت لحفنة بمزدلفة من
نصف ثمان فن لم يكن بها فيه لزمه دم وسن
أن يأخذوا منها حصى رمي نحو ويقدم نساء
وضمعة بعد نصف إلى منى ويبقى غيرهم
حتى يصلوا الصبح بفلس ثم يقصدوا منى فإذا
بلغوا المشعر الحرام استقبلوا ووقفوا وهو
أفضل وذكروا ودعوا إلى أسفار ثم يسبوا
ويدخلوا منى بعد طلوع شمس فيرمي كل
سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية
عند ابتداء نحو رمي ويكبر مع كل رمية وحلق
وعقبه ويذبح من معه هدى ويحلق أو

يقصر والحاق أفضل للذكور والتقصير لغيره وأقله ثلاث شعرات من رأس وسن لمن لا شعر برأسه امرأه موسى عليه ويدخل مكة بالبد

من أحصر تحال وقيل لا تحلل الشريعة ولا تحلل بالمرض فان شرطه تحلل به على المشهور ومن
تحال ذبح شاة حيث أحصر (قلت) انما يحصل للتحلل بالذبح ونية التحال وكذا الخلق ان
جعلناه نسكاً فان فقد الدم فالأظهر أنه بدلاؤه طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مد يوم
وله التحال في الحال في الأظهر والله أعلم وإذا أحرم العبد بدلاؤه فليس بدله تحال له وللزوج
تحالها من حج تطوع لم يأذن فيه وكذا من الفرض في الأظهر ولا قضاء على المحصر المتطوع
فان كان فرضاً مستقراً بقي في ذمته أو غير مستقراً عتبرت الاستطاعة بعد ومن فاته الوقوف
تحلل بطواف وسعي وحلق وفيها قول وعليه دم والقضاء *(كتاب البيع)*

شرطه الإيجاب كبعثتك وملكك والقبول كاشتريت وملكك وقبالت ويجوز تقديم الغضا
المشترى ولو قال بعني فقال بعتك انعقد في الأظهر وينعقد بالكتابة كجماعته لك بكذا في الأصح
وبشرط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما وأن يقبل على وفق الإيجاب ولو قال بعتك بألف
مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح وإشارة الآخر بالعقد كالنطق بشرط العاقد الرشيد
(قلت) وعدم الإكراه بغير حق ولا يصح شراء الكافر المحض والمسلم في الأظهر إلا أن يعتق
عليه فيصح في الأصح ولا الحربي سلاحا والله أعلم والمبيع شروط طهارة عينه فلا يصح بيع
الكب والخنزير والمنتجس الذي لا يمكن تطهيره كالحل والمين وكذا الدهن في الأصح الثاني النفع
فلا يصح بيع الحشرات وكل سبع لا ينفع ولا حيتي الحنطة ونحوها وآلة الله وقيل تصح الآلة
ان عذر ضاعتها ما لا يصح بيع المساء على الشط والتراب بالصرا في الأصح الثالث امكان
تسليمه فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب فان باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح
ولا يصح بيع نصف معين من الأناة والسيف ونحوهما يصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه
في الأصح ولا المراهون بغير إذن مرتبه ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر ولا يضر تعلقه
بذمته وكذا اتفاق القصاص في الأظهر الرابع الملك لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل وفي
القديم موقوف ان أجاز مالكه نفذ ولا فلا ولو باع مال مورثه فلان حياته وكان ميتا صح في
الأظهر الخامس العلم به فيبيع أحد الثوبين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغتها
وكذا ان جهات في الأصح ولو باع على هذا البيت حنطة أو برنة هذه الحصة ذهباً أو بمبايعه
فلان فرسه أو بألف درهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقود في البلد نفذ غالب تعيين أو نقدان لم
يغلب أحدهما بشرط التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغتان كل صاع بدرهم ولو باعها
بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والأفلا على الصحيح ومتى كان العوض معيناً
كلفت معاينته والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت الخيار عند الرؤية
وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما يتغير غالباً وتكفي رؤية
بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر الصبرة وأنموذج المتماثل أو كان صواباً للباقي خلقة كقشر
المان والبيض والقشرة السفلى للوز واللوز تعتبر رؤية كل شيء على ما يابى به والأصح أن
وصفه بصفة السلم لا يكفي ويصح سلم الاعى وقيل ان عى قبل تميزه فلا

(باب الربا) إذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا اشترط الحلول والمائالة والتقابض
قبل التفريق أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض والطعام
ما قصد للطعام أتماً أو تفكها أو تداء أو أدقة الاصول المختلفة الجنس ونحوها ولو أدهاها
أجناس والعموم والالابان كذلك في الأظهر والمائالة تعتبر في المكمل كبالا والموزون وزما
والمعتبر غالب عادة أهل الجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جهل برأى فيه عادة

كأذ كرو يذخل وقتها الا الذبح بنصف ايله نحر لمن وقف قبله ويبقى وقت الرمي الاختياري الى آخر يومه ولا آخولفت الحلق والطواف وسبأ في وقت الذبح وحل باثنين من رمي نحر وحلق وطواف غير نسكاح ووطء ومقدماته وبالثلث الباقي

(فصل) يجب مبيت بئى ليل الى تشرىق معظم ليل ورمى كل يوم بعد زوال الى الجرات فان نحر في الثاني بعد رميه جاز وسقطا مبيت الثالثة ورمى يومها وشرط لارمى ترتيب وكونه سهوا ويدا وبجحر وقصد المرمى وتحقق اصابته وسن أن يرى بقدر حصي الخذف ومن عجز أناب ولوترك ومباذرا كفى باقى تشرىق أداء والا لزمه دم بثلاث رميات ويجب على غيره نحو حائض طواف وداع بفراق مكة وبجحر كهدم فان عاد قبل مسافة قصر وطاف فلا دم وان مكث بعده لا صلاة أقيمت أو شغل سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) أركان الحج أحرام ووقوف وطواف وسعى وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تجبر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤدى بان بافرا دبان يحج ثم يعتمر ويتنع بأن يعكس ويقران بأن يحرم مما وبعمرة ثم يحج قبل شروع فى طواف ثم يعمل عمله ويمتنع عكسه وأفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والقارن دم ان لم يكونا من حاضر، الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع فى أشهر حج عامه ولم يعد لأحرام الحج الى ميقات ووقت وجوب الدم احرامه بالحج والا فضل ذبحه يوم نحر فان عجز بحرم صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة وسبعة فى وطنه ولو فاته الثلاثة لزمه أن يفرق فى قضائها بينه وبين السبعة بقدر تفريق الاداء وسن تتابع كل

(باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يعد ساترا وليس يحيط بخياطة أو نسج أو عقد فى باقى بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها وليس قفاز

بالدبيع وقيل الكبل وقيل الوزن وقيل يتخير وقيل ان كان له أصل اعتبر والنقد بالنقد كطعام يطعم ولو باع جزا تخميناً لم يصح وان خر جاسوا وتمتبر بالمائلة وقت الجفاف وقد يعتبر الكبل أولاً فلا يباع رطب برطب ولا بتمر ولا عنب بعنب ولا بزبيب وما لا جفاف له كالعشاء والعنب الذى لا يزرع لا يباع أصلاً وفى قول تسكنى مماثلته وطبا ولا تسكنى مماثلة الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المائلة فى الحبوب حباً وفى حبوب الدهن كالسمسم حباً أو دهناً وفى العنب زبيباً أو دخل عنب وكذا العصبير فى الأصم وفى اللبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صافياً ولا تسكنى المائلة فى سائر أحواله كالجنين والافط ولا تسكنى مماثلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلى أو الشئ ولا يضرب تأثير تميز كالعسل والسمن وإذا جفت الصفة فقه بربو يامن الجانبين واختلف الجنس منهما كدعجوة ودورهم عدو درهم وكدو درهم ممددين أو درهمين أو النوع كصباح ومكسر قه ما أو بأحد هما فباطلة ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره فى الاظهر

(باب) نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفعل وهو ضرابه ويقال مائة ويقال أجرة ضرابه فيحرم ثمن مائه وكذا أجره فى الأصح وعن حبلى الحبلية وهو نتاج النخاج بأن يبيع نتاج النخاج أو ثمن الى نتاج النخاج وعن الملايح وهو ما فى البطون والمضامين وهى ما فى أصلاب المعول والملايسة بأن يلبس ثوباً مطوياً ثم يشتر به على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا المسنة نقد بعته كالمناذبة بأن يجعل النذيباً وبيع الحصاة بأن يقول بعثت من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمي بيعاً أو بعثت ذلك الخيار الى رميها وعن بيعتين فى بيعه بأن يقول بعثت بألف تمدا أو ألفين الى سنة أو بعثت ذلك العبد بألف على أن تبيعنى دارك بكذا وعن بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو قرض ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع أو ثوباً بخياطه فلا يصح بطالانه ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الشعر والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن فى الذمة والاشهاد ولا يشترط تعيين الشهود فى الأصح فان لم يرهن أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار ولو باع عبداً بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق وأنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تديره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر لم يصح البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرديع أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا أصح ولو شرط وصفاً بقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبواصع وله الخيار ان أخلف وفى قول يهمل العقد فى الدابة ولو قال بعثتها وجعلها باطل فى الأصح ولا يصح بيع الحبل وحده ولا الحامل دونه ولا الحامل بحر ولو باع حاملاً مطلقاً دخل الحبل فى البيع

(فصل) ومن المنهى عنه ما لا يبطل الرجوع الى معنى يقترب به كبيع حاضر لباد بان يقدم غريب بمتاع نعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول بلدى اتركه عندى لا يبيعه على الذريع باغلى وتلقى الركن بان يتلقى طائفة يحملون متاعاً الى البلد فيشتر به قبل قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغبن والسوم على سوم غيره وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن والبيع على بيع غيره قبل لزومه بان يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله وان شرا على الشراء بان يأمر البائع بالفسخ ايشر به والنجش بأن يزيد فى الثمن لا لرغبة بل لخدع غيره والأصح أنه لا خيار وبيع الرطب والعنب لعاصر الجرو يحرم التفريق بين الام والولد حتى يميز وفى قول حتى يبلغ وإذا فرق ببيع أو هبة بطال فى الاظهر ولا يصح بيع

الا الحاجة وعلى كل تطيب لبدنه أو ملبوسه بما تفقدوا تحته ولا يكره غسله بنحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحينه أو إزالة شعره أو طفره الا لعدو

وفي شهرة أو ظهروا اثنين مدان ان اختار دما (٣٨) وثلاثة ولا فدية ووطع ومقدماته بشهرة ويسد به حج قبل الخليلين ومهره مفردة

وتجب به بدنة على الرجل ومضى في فاسدهما
واعادة قورا وتعرض بالأكول يرى وحشى
ومتولد منه ومن غيره كلال بحرم فان تاف
ضمنه ففي نعامة بدنة وواحد من بقرة وحش
وجمار بقره وطبي تيس وطبيعة عزو غزال
معز صغير وأرب عناق وبريوع ووبر جفرة
وحمام شاة ومالانقل فيه يحكم بثله عدلان
كقيمة الماثل له منه وحرم تعرض لنات
حرمي مما لا يستنبث ومن شجر لا أخذه
لبهائم ولدواء ولا أخذا ذخروا وذوي ضمن
به ففي شجرة كبيرة بقره وماتارت سبعة
شاة وحرم المدبنة ووجح كرم مكة في حومة فقه
وفي مثلي ذبح مثله وتصدق به على مساكين
الحرم أو أعطاهم بقيمة طعاما أو صوم
لكل مدبوم أو غير مثلي تصدق بقيمة طعاما
أو صوم فان انكسر مدصام يوم أو في فدية
ما يحرم غير مفسد وصيد ونات ذبح أو
تصدق بثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم
ثلاثة أيام ودم وترك ما مور كدم تمنع وكذا
دم قوائن ويذبح في حجة الاعادة ودم الجبران
لا يختص زمن ويختص بالحرم وصرفه
كبدله لمساكينه وأفضل بقعة للذبح معتبر غير
قارن المروءة والحاج منى وكذا الهدي مكانا
ووقته وقت أضحية

(باب الإحصار والقوات) لمحصر تحال
كحرم مريض شرطه بذبح حيث عذر لحاق
بينه فيهما بشرط ذبح من نحو مريض
فان عجز فطعام بقيمة فصوص لكل مد
يوم أو له تحلل حالا ولو أحره رقيق أو زوجة
بلاذن فلما لك أمره تحال له ولا اعادة على
محصر فان كان فرضا في ذمته ان استقر
عليه والاعتبرت استطاعته بعد وعلى من
فاته وقوف تحال بعمل عرة ودم واعادة
(كتاب البيع) أو كنه عقد ومعهود
عليه وصيغة ولو كتابة يجب كبتك
وما كنتا واشترى وبكلمته لك بكذا وقول
كاشترى وتملك وقفات وان تقدم
كبهني وشرط فيهما أن لا يتخلل كلام أجنبي
ولا سكوت طويل وان يتروا فقامني فلا واجب بألف مكسرة تقبل بصيغة لم يصح وعدم تعليق وتأقيت وفي العاقد اطلاق

العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة والافهة
(فصل) باع خلا وجر أو عبده وحر أو عبده غيره أو مشتر كباغ غير اذن الآخر صح في
ملكه في الاظهر في تخيير المشتري ان جهل فان أجاز فخصته من المسمى باعتبار قيمتهما وفي
قول بجمعه ولا خيار للبائع ولو باع عبديه فتألف أحدهما قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على
المذهب بل يتخير فان أجاز فبالخاصة قطعاً ولو جمع في صفقة فاختار في الحكم كالجارية وبيع أو سلم
صح في الاظهر ووزع المسمى على قيمتهما أو ببيع ونكاح صح النكاح وفي البيع والصدقات
القولان وتعدد الصفقة بنفصل الثمن كبتك ذابكذا وذابكذا أو بتعدد البائع وكذا بتعدد
المشتري في الاظهر ولو وكلاهما أو وكلاهما لا صح اعتبار الوكيل

(باب الخيار) يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف والطعام بطعام والسلم
والتولية والتشريك وطلع المعاوضة ولو اشترى من يثق عليه فان قلنا الملك في زمن الخيار
للبيع أو وقوف فلهما الخيار وان قلنا للمشتري تخير البائع دون ولا خيار في الإبراء والنكاح
والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة والأجارة والمساقاة والصدقات في الأصح وينقطع
بالخيار بأن يتخار الزومه فلا يختار أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر وبالتفرق بينهما
فلو طال مكنتهما أو فاما وتماشى بامنازل دام خيارهما ويعتبر في التفرق العرف ولومات في
المجلس أو جن فالأصح انتقاله الى الوارث والولي ولو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله صدق
النافي *(فصل)* لهم ما ولا أحدهما شرط الخيار في أنواع البيع الآن يشترط القبض
في المجلس كبري وسلم وانما يجوز في مدته مائة لا تزيد على ثلاثة أيام ونحسب من العقد وقبل
من التمسرف والاظهار انه ان كان الخيار للبائع فلك المبيع له وان كان للمشتري فله وان كان
لهما فوقف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والاذل للبائع ويحصل الفسخ
والاجارة بلفظ يدل عليه كفسخت البيع ورفعتني واسترجعت المبيع وفي الاجارة أجرته
وأضيت ووطع البائع واعاقه ففسخ وكذا بيعه واجارته وتزوج به في الأصح والأصح ان هذه
التصرفات من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا
اجازة من المشتري *(فصل)* للمشتري الخيار بظهور عيب قديم تكصاه رقيق وزناه
وسرقته وابقه وبوله بالفرش وبخروصانه وجراح الدابة وعضاها وكل ما ينقص العين أو
القيمة نقضا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد أم حدث
قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار الا أن يستند الى سبب مقدم كقطع بجناية سابقة فيثبت
الرد في الأصح بخلافه وانه بمعرض سابق في الأصح ولو قبل ردته سابقة ضمنه البائع في
الأصح ولو باع بشرط براءة من العيوب فلا يظهر أنه يسرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه
دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو بشرط البراءة عما يحدث لم
يصح في الأصح ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب وجع بالارش وهو جرحه
من غمه نسبته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة ولو كان سليما والأصح اعتبار أقل قيمة من
يوم البيع الى القبض ولو تاف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن أو قيمته ولو علم العيب
بعد زوال ملكه الى غيره فلا أرش في الأصح فان عاد الملك فله الرد وقبل ان عاد غير الرد بعيب فلا
رد والرد على الفور فإيداعه على العادة فلو علمه وهو يصلي أو يأكل فله تأخير به حتى يفرغ
أوليا حتى يصح فان كان البائع بالبدل رده عليه بنفسه أو وكيله أو وليه وكيله ولو تركه ووقع
الامر الى الحاكم فهو أكدر وان كان غائبا رفع الى الحاكم والأصح انه يلزمه الاشهاد على

تصرف وعدم اكراه بغير حق واسلام من يشتري له مصحف أو نحو أو مسلم (٢٩) أو من تدل باعتق عليه وعدم حراية من يشتري له عدة

حرب وفي المعقود عليه طهر أو أمكان بغسل
فلا يصح بيع نجس ولا متنجس لا يمكن طهره
ولو دهن أو نفع ولو ماء أو زابا بعد من ماء فلا يصح
بيع حشرات وسباع لا تنفع ونحو حتى
بروالة لهو وإن تقول رضاها وقدرة تسلمه
فلا يصح بيع نحو ضال إن لا يقدر على رده
ولا جزء معين ينقص فصله ولا مرهون على
ما يأتي ولا جان تعلق برقبته مال قبل اختيار
فداء ولا به فلا يصح عقد فضولي ويصح
مال غيره إن بان له وعلم ويصح بيع صاع من
صبرة وإن جهلت صبيعتها وصبرة كذلك
كل صاع بدرهم وبجوهلة الصبيعات بمائة
درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة لا يبيع
لأحد ثوبين ولا بأحدهما أو على هذا البيت
برأو برتبة ذي الحصة ذهباً أو بألف درهم
ودنانير ولو باع بنقد أو ثم نقد غالب ثمين أو
نقدان ولا غالب اشترط تعيين إن اختلفت
قيمتهما ولا يبيع غائب وتكفي معاينة عرض
ورؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغييره إلى وقته
ورؤية بعض مبيع دل على باقيه كطاهر
صبرة نحو براد أو زوج للمائيل أو كان صواناً
للإباني لبقائه كقشر رمان وبيض وقشرة
سفل لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تايق وصح
سلم أعني بعوض في ذمته
(باب الربا) انما يحرم في نقد وما قصد
لطعم تقوتاً أو تفكها أو تداءياً ما إذا بيع ربوي
بجنسه شرط حلول وتقاض قبل تفرق
ومماثلة يقيناً بكيل في مكيل غالب عادة الجار
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبوزن في
موزونه وفي غير ذلك بوزن إن كان أكبر من
نمر والابتعاد بلد البيع أو بغير جنسه واتحد
علة وشرط حلول وتقاض كاداة أصول
مختلفة الجنس وخلوها أو أدهانها ولحومها
وألبانها وتعتبر المماثلة في غير العرايا بحفاف
فلا يباع رطب برطب ولا بحاف ولا تسكني فيما
يتخذ من حب الأنثى دهن وكسب صرف
وتسكني في العنب والرطب عصيراً أو خلا
وتعتبر في لبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صرفاً

المسح أن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم فإن عجز عن الأشهاد لم يلزمه التلفظ بالمسح
في الأصح ويشترط ترك الاستعمال فلا يستخدم العبد أو ترك على الدابة سرجها أو كافها
بطل حقه ويعذر في ركوب جوح يعسر سوقها وقودها وإذا سقط رده بتقصير فلا ربح ولو
حدث عنه عيب سقط الردها ثم إن رضى به البائع رده المشتري أو قنع به والا فليضم
المشتري أو ش الحادث إلى المبيع ورد أو يغرم البائع أو ش القديم ولا بردان اتفق على
أحدهما فذلك والأصح إجابة من طلب الامساك ويجب أن يعلم المشتري البائع على
الغور بالحادث لاختار فإن أخرا علمه بالأعذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب لا يعرف القديم
الاب ككسر يرض وراتج وتغوير بطبخ مدور ودولاً أرش عليه في الاظهر فإن أمكن معرفة
القديم بأقل مما أحدثه فكسائر العيوب بالحادثه * (فرع) * اشترى عشرين معيين صفقة
ردهما ولو ظهر عيب أحدهما ردهما لا المبيع وحده في الاظهر ولو اشترى عشرين جارين معيين
فله رد نصيب أحدهما ولو اشترى ياء فلا حدهما الرد في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب صدق
البائع بميمينه على حسب جوابه والزيادة المتصلة كالسمن تتبع الأصل والمنفصلة كالولد
والاجرة لا تمنع الرد هي للمشتري إن رده بعد القبض وكذا قبله في الأصح ولو باعها حاملاً ما نفع
ردها في الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب وافتضاض البكر بعد القبض
نقص حدث وقبله جناية على المبيع قبل القبض * (فصل) * التصرية حرام تثبت
الخيار على الفور وقبل بثلاثة أيام فإن رده تلف اللبن رده معها صاع غمر وقبل يكفي صاع
قوت والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرته اللبن وإن خيارها لا يختص بالنم بل يعم كل ما كول
والجارية والآن ولا يرد معها شيئاً وفي الجارية وجه وجس ماء القناة والزحار المرسل عند
البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجميده يثبت الخيار لا الطخ ثوبه تخيلاً لا كتابته في الأصح
(باب) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فإن تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ولو أبرأه
المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم واتلاف المشتري قبض إن علم ولا
فقولان كأن كل المالك طعمه المصوب ضياعاً والمذهب أن اتلاف البائع كتلفه والاظهر أن
اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل يتخير المشتري بين أن يجبر ويغرم الاجنبي أو يفسخ فيغرم البائع
الاجنبي ولو تعيب قبل القبض فرضه أخذ بكل الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الاجنبي
فالخيار فإن أجاز غرم الاجنبي الارش ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار لا التبريم ولا يصح
بيع المبيع قبل قبضه والأصح أن يبيعه للبائع كغيره وإن الجارة والرهن والهبة كالبيع وإن
الاعتاق بخلافه والثمن المعين كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه وله بيع ماله في يد غيره أمانة
كوديعة ومشتري وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث وبق في يديه بعد رده
وكذا عارية وأخذ بسوم ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتراض عنه والجديد جواز
الاستبدال عن الثمن إن استبدل موافقاً على الباكر درهم عن دنانير اشترط قبض البديل
في المجلس والأصح أنه لا يشترط التعيين في العدة وكذا القبض في المجلس إن استبدل مالا
بوافق في العلة كتوب عن درهم ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه
في المجلس ما سبق وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بأن اشترى عبد زيد بمائة على
عمره ولو كان لزيد وعمره دينان على شخص فباع زيد عمره دينه بطل قطعا وقبض
العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من أمتعة البائع فإن لم يحضر
العاقدان المبيع اعتبر مضي زمن يمكن فيه المضي إليه في الأصح وقبض المنقول نحو يله فإن
فلا تسكني في باقي أحواله كبن ولا فبما أثرت فيه النار بنحو طبخ ولا يضرتاً بغير تميز كغسل وسمن وإذا جمع عقدان ساروي من الجانبين واختلف

(باب) * نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل وهو ضرابه ويقال ماؤه ففحرم أجره وثمان مائه وعن حبس الحبلية وهو نتاج النتاج بأن يبيعه أو بثمان اليه والملاقح وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي الاصلاب والاماسة بأن يلمس ثوباً لم يره ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه أو يقول اذا المسته قد بعته بكه والمنابذة بأن يبيع الا الثوب الذي يباعوا الحصة بأن يقول بعته من هذه الاثواب ما تقع عليه أو بعته ولك الخيار الى رميها أو يبيع الا الرمي يبيعا والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقداً ليكون من الثمن ان رضيهما والانهبة وتقرىق لا نحو وصية وعق بين أمة وفرةها حتى يبرقان فرق بنحو بيع بطل ويبعتين في بيعة كبعته بألف نقداً أو بألفين لسنة وبيع وشرط كبيع بشرط بيع أو فرض وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط ان يخصه أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع ثم راجل ورهن وكفيل أو لو لم يعرض في ذمة واشهاد وان لم يعين الشهود وبفوت رهن أو اشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن وبشرط مقتضاه كقبض ورد بعيب أو ما لا غرض فيه كان لا يابى كل الا كذا أو اعتاقه منجزاً مطلقاً وعن مشتر وللبائع مطالبته ولا يبيع دابة وحملها أو أحدهما كبيع حامل يجر ويدخل حل دابة في بيعه مطلقاً * (فصل) * من المنهى ما لا يبطل بالنهي كبيع حاضر لباد قدم بما تعم حاجة اليه لبيعه حالاً فيقول الحاضر اتركه لابيعة تدريجاً باعلى وتلقى ركباً اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومعرفة بهم بالسعر وخيروا ان عرفوا الغبن وسوم على سوم بعد تقرر عن وبيع على بيع وشراء على شراء زمن خيار بغير اذن ونجش بأن يربدي عن ليغروا بخيار وبيع نحو رطب لم يخذل مسكراً * (فصل) * باع

جري المبيع بموضع لا يختص بالبائع كفي نقله الى حيز وان جرى في دار البائع لم يكف ذلك الا باذن البائع فيكون معير المبيعة * (فرع) * للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن وجلاً أو سلمه والا فلا يستقل به ولو يبيع الشيء تقديراً كتب وأرض ذرعاً وحطة كبل أو وزناً اشترط مع النقل ذرعه أو كيله أو وزنه مثاله بعته ككل صاع بدرهم أو على أنها عشرة آصع ولو كان له طعام مقدور على يد ولعمر وعاليه مثله فليكتل لنفسه ثم يكل لعمر وفلوقال آقبص من ز يد ما لي عليه لنفسك ففعل فآقبص فآسد * (فرع) * قال البائع لا أسلم المبيع حتى آقبص عنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع وفي قول المشتري وفي قول لا اجبار فن سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبران (قلت) فان كان الثمن معيناً سقط القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم واذا سلم البائع أجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسراً فالبيع الفسخ بالفلس أو موصراً أو ماله بالبلاد أو مسافة قريبة بغير عايد في أمواله حتى يسلم فان كان بمسافة القصير لم يكف البائع الصبر الى احضاره والا صح ان له الفسخ فان صبر فالجركاذ كرنا وللبيع حبس مبيعه حتى يقبض عنه ان خاف فوته بالاختلاف وانما الاقوال اذ لم يخف فوته وتنازعاً في مجرد الابتداء

(باب التولية والاشراك والمراجعة) * اشترى شيئاً ثم قال لعالم بالثمن وليتك هذا العدة قبل لزمه مثل الثمن وهو يبيع في شرطه وترتب أحكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى والاشراك في بعضه كالتولية في كاه ان بين البعض ولو أطلق صح وكان مناصاً له وقيل لا يصح بيع المراجعة بأن يشتريه بمائة ثم يقول بعته بمائة اشترى يشترى بحدودهم لكل عشرة أو بحدوده يارده والمخاطة كبعت بمائة اشترى بحدوده يارده ويحط من كل عشرة واحد وقيل من كل عشرة اذا قال بعته بمائة اشترى بحدوده يارده فيه سوى الثمن ولو قال بمائة قام على دخل مع ثمنه أجرة الكيل والدلال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المأثور المرادة للاستمرار ولو قصر بنفسه أو كال أو حل أو تطوع به شخص لم تدخل أجرته وليعلم ثمنه أو ما قام به فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح ولا يصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض وبين العيب الحادث عنده فلو قال بمائة فبان بتسعين فالظاهر انه يحط الزيادة ويربحها وانه لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الاصح (قلت) الاصح صحته والله أعلم وان كذبه ولم يبين للباطل وجهاً محتملاً لم يقبل قوله ولا بينته وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح وان بين فله التحليف والاصح سماع بينته

(باب الاصول والثمار) * قال بعته هذه الارض أو الساحة أو البقعة وفيها بناء وشجر فالذهب انه يدخل في البيع دون الرهن وأصول البقل التي تبقى سنتين كالقث والهندباء كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة كخنة وشعير وسائر الزروع ويصح بيع الارض المزروعة على المذهب وللمشتري الخيار ان جهله ولا يمنع الزرع دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت الخلفة في الاصح والبذر كالزروع والاصح أنه لا أجرة للمشتري مدة بقائه الزرع ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجبيع وقيل في الارض قولان ويدخل في بيع الارض الحجرة المحلقة فيها دون المدفونة ولا خيار للمشتري ان علم ويلزم البائع النقل وكذا ان جهل ولم يضر فله او ان ضرر له الخيار فان أجاز لزم البائع النقل وتسوية الارض وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أو جره أصحها احتج ان نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع

أجزاء من كجارو يبيع أو وسلم أو شركة
وفراض محض أو زرع المسمى على قيمتهما
ويتعدد بتعدد الأصول فمن وبتعدد عقود ولو وكلا
لا في رهن وشفعة

* (باب الخيار) * ثبت خيار بمجلس في
كل بيع وإن استعقب عتقاكر بوي وسلم
لا يبيع عبده منه ويبيع ضمني وقسمه غير رد
وحواله وسقط خيار من اختار له وموكل
بفرقة بدن عرفا طوعا فيبقى ولو طال مكثهما
أو غاشيا منازل ولومات أو جن انتقل
لوارثه أو ولبه وحالف في فرقة أو فسخ قبلها
* (فصل) * لهم بشرط خيار فيما فيه خيار
بمجلس الأفيما يعتق لمشتري أو ربوي وسلم
مدته معلومة ثلاثة أقل من الشرط والمالك
فيها لمن انفرد بخيار والافوقوف فأتى
البيع بان أنه لمشتري من العقد والافبايع
ويحصل الفسخ بخوف فسخ والاجازة بخو
أخرن والتصرف كوطء واعتاق وبيع
واجارة وتزويج ووقف من بائع فسخ ومن
مشترا جازة لا عرض على بيع واذن فيه

* (فصل) * لمشتري خيار بتغرير فمولى
وهو حرام كعصية وتحمير وجه وتسويد
شعر وتجميده وحبس ماء فناة أو رحي أرسل
عند البيع لا لطلع ثوبه بعد ادواظهور عيب
باق بنقص العين نقصا يفوت به غرض
مخرج أو قيمته أو غاب في جنسها عديمه كعصاء
وجاح وعض وزنا وسرقة وابق وبخر
وصنمان وبول بفراش إن خالف العادة
حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب
متقدم كقطعه بجناية سابقة ويضمنه البائع
بقتله بردة سابقة لأجلونه بمرض سابق ولو
باع بشرط براءته من العيوب برئ عن عيب
باطن بخبره أو وجود حال العقد جهله ولو
شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف بعد
قبضه مبيع غير ربوي يبيع بجنسه ثم علم
عيبا فله أورش وهو خرم من ثمنه نسبته اليه
كنسبه فمات من العيب من القيمة لو كان
سليما اليها ولو رده وقد تلف الثمن أخذ بدله
ويعتبر أقل قيمتهما من يبيع إلى قبض ولو

البستان الأرض والشجر والحيطان وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الابنية
وساحل يحيط به السور والمزارع على الصحيح وفي بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حسانها
لا المنقول كاللؤلؤ والبكرة والسرير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجانات والرف والسلم
المسمران وكذا الاسفل من حجرى الرحن على الصحيح والاعلى ومفتاح غلق مثبت في الاصح وفي
بيع الدابة تعلمها وكذا ثياب العبد في بيعه في الاصح (قلت) الاصح لا تدخل ثياب العبد والله
أعلم * (فرع) * باع شجرة تدخل عروقها وورقها ورق النون وجهه وأغصانها الا
اليابس ويصح بيعها بشرط القلع أو القلع وبشرط الابقاء والاطلاق يقتضى الابقاء
والاصح أنه لا يدخل الغرس لكن يستحق منفعته ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة لزم المشتري
القلع وثمره النخل المبيع ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به والافان لم يتأخر منها في فسخ
للمشتري والاقالبائع وما يخرج ثمره بلانوركتين وعنبان برزومه فلا بائع والافلام مشتري وما
خرج في ثمره ثم سقط كشمس وتفاح فلامشتري ان لم تنه قد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتأخر
النور في الاصح وبعد التنازل للبائع ولو باع بخلاف بستان مطالعة وبعضها مؤبر فلا بائع فان
أفرد مال مؤبر فلامشتري في الاصح ولو كانت في بساتين فالاصح افراد كل بستان بحكمه واذا
بقيت الثمرة للبائع فان شرط القطع لزمه والافله تركها الى الجداد ولكل منهما السبق ان
انتفع به الشجر والثمر ولا يمنع لادخول خران ضرره حاله بجزا ابرضاها وان ضرا أحدهما
وتنازعا فسخ العقد الا أن يسامح المتضرر وقبل لطالب السبق ان يسبق ولو كان الثمر يخص
رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع أو يسقى * (فصل) * يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
مطلقا وبشرط قطعه وبشرط ابقائه وقبل الصلاح ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز الا
بشرط القطع وأن يكون المقتاوع منفعا به لا ككتمه ثمرى وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز
بلا شرط (قلت) فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع لا يجب الوفاء به والله أعلم وان يبيع
مع الشجر جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الزرع الاخضر في الأرض الا
بشرط قطعه فان يبيع معها أو بعد ادائها الحب جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر
بعد بدو الصلاح ظهور المقصود ككتين وعنب وشعير ومالا يرى حبه كالخنطة والعوس في السنبلة
لا يصح بيعه دون سنبلة ولا مع في الجديد ولا بأس بكلم لا يزال الاعند الا كل وماله كلمان
كالجوز واللوز والبالا يباع في قشره الاسفل ولا يصح في الاعلى وفي قول يصح ان كان رطبا
وبدو صلاح الثمر ظهوره مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو
السواد ويكتفى بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع ثمرة بستان أو بساتين بدو صلاح بعضه فعلى
ما سبق في التأخير ومن باع ما بدو صلاحه لزمه سقيه قبل الخليفة وبعدها ويتصرف بمشتريه
بعدها ولو عرض له هلاك بعدها كبرد فالجديد أنه من ضمان المشتري فلو عيب بترك البائع
السبق فله الخيار ولو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقع حتى هلك ذأولى بكونه من ضمان
المشتري ولو يبيع ثم يغلب تلاحقه واختلاط حادته بالوجود ككتين وقشاه لم يصح الا أن
يشترط على المشتري قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرفيه فلا يظهر أنه لا يفسخ البيع
بل يتخير المشتري فان سمع له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح ولا يصح بيع الخنطة
في سنبلةا بصافية وهو الحائلة ولا الرطب على النخل بثمر وهو المزارع يرخص في العرايا وهو
يبيع الرطب على النخل بثمر في الأرض أو العنب في الشجر بربيب في مادون خمسة أوسق ولو
زاد في صفتين جاز وبشرط التقابض بتسليم الثمر كلبا والخليفة في النخل والاطهر أنه

أو رفع الامر لهما وهو آكد في حاضر واجب (٤٢) في غائب وعليه شاهد بفسخ في طريقه أو توكيله أو عذره فان عجز لم يلزمه تالهنا

به وترك استعمال لاركوب ما عسر سوقه وفوده ولو استخدم رقيقاً أو ترك على دابة سرجاً أو كافلاً رد ولا أرش ولو حدث عنده عيب سقط الرد القهري ثم ان رضى به البائع رده عليه أو قنع به والأفان اتفاقاً غير الربوي على فسخ أو اجازة مع أرش والأعجب طالها وعليه اعلام بائع فوراً بالحادث فان أخر بلا عذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام وجوز وقوعه بر بطيخ مدود بعضه ردة ولا أرش وليرد مع المصرة المأكولة صاع غمر وان قل اللبن اذ لم ينفذ على غير الصاع * (فروع) * لا يرد عيب بعض ما يبيع صفة ولو اختلف في قدم عيب حالف بائع كجوابه وزيادة متصلة كسمن تتبعه كحمل قارن بيماء ونفله كولد وأجرة لا تمنع رداً كاستخدام ووطء عيب وهي لمن حدثت في ملكه وزوال بكارة عيب

* (باب) * المبيع قبل قبضه من ضمان بائع وان أبرأه مشتركان تلف أو أتلفه انفسخ واتلاف مشترك قبض وان جهل وخير باتلاف أجنبي فان أجاز غرمه أو فسخ غرمه البائع ولو تعيب أو عيبه بائع فرضيه مشتر أو عيبه مشترك أخذ بالثمن أو أجنبي خير فان أجاز وقبض غرمه الارش ولا يصح تصرف ولو مع بائع نحو بيع ورهن فيما لم يقبض وضمن بفسخه أو يبيع بنحو اعتاق ووصية وله تصرف فيما له بفسخه بغيره مما لا يضمن بفسخه كوديعة وما أخذ بسوم وصح استبدال ولو في صلح عن دين غير مثن لغير دين ودين قرض واتلاف كبيعته أخير من هو عليه كأن باع مائته على زيد بمائة وشرط في متفق عليه رد بائع في المجلس وفي غيرهما تعيين فيه فقط وقبض غير منقول بتخليته لمشتروقه فريغه من متاع غيره ومنقول بنقله لما لا يختص بائع به أو باذنه فيكون معبراً له وشرط في غائب مضي زمن يمكن فيه قبضه * (فروع) * له استقلال بقبض ان كان

لا يجوز في سائر التمار وأنه لا يختص بالفقراء

* (باب اختلاف المتبايعين) * اذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كسره الثمن أو صفته أو الاجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يثبت تخالفاً في كل على نفي قول صاحبه وانبات قوله وببداً بالبائع وفي قول بالمشترى وفي قول يتساوىان فيختار لهما كما وقيل يقرع والصحيح أنه يكفي كل واحد من تجميع نفي وانبات أو يقدم النفي فيقول ما بعته بكذا أو لقد بعته بكذا واذا تخالفاً فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل ان تراشياً والافيه مضانة أو أحدهما أو الحاكم وقيل انما يفسخه لهما كما ثم على المشتري رد المبيع فان كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف في أظهر الأقوال وان تعيب رده مع أرشه واختلاف ورثته ما كرها ولو قال بعته بكذا فقتل بل وهبته فلا تخالف بل يخلف كل على نفي دعوى الآخر فاذا حلفا رده مدعى الهبة بزوايده ولو ادعى صحة البيع والاخر فساداً فالصحيح تصديق مدعى الصحة بيمينه ولو اشترى عبداً فجاءه بعد مبيع ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع بيمينه وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الأصح * (باب) * العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح ويسترده البائع سواء كان في يد العبد أو سيده فان تلف في يده تعاق الضمان بذمته أو في يد السيد فلا يباع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق واقتراضه كشرائه وان أذن له في التجارة تصرف بحسب الأذن فان أذن في نوع لم يتجاوز به وليس له نكاح ولا يزوج نفسه ولا يأذن لعبد في تجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده ولا يميز بينه وبين غيره ولا يصير أو ذناله بسكوت سيده على تصرفه وقيل اقراره بديون المعاملة ومن عرف رقبه بدم لم يعامله حتى يعلم الأذن بسامعه سيده أو بيته أو شيوخه بين الناس وفي الشيوخ وجه ولا يكفي قول العبد فان باع مأذون له وقبض الثمن فتلّف في يده فخرجت السلعة مسخرة رجوع المشتري ببطلانها على العبد وله مطالبة السيد أيضاً وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا ولو اشترى سلعة ففي مطالبة السيد بتمتعها هذا الخلاف ولا يمتنع في دين التجارة بريقته ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة وكذا من كسبه باصطفاً ونحوه في الأصح ولا يملك العبد بتمليك سيده في الاظهر * (كتاب السلم) *

هو بيع موصوف في الذمة بشرط له مع شروط البيع أموراً أحدها تسليم رأس المال في المجلس فلو أطلق ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو أحال به وقبضه الحال في المجلس فلا ولو قبضه وأودعه السلم جاز ويجوز كونه منقوعاً وتقبض قبض العين واذا فسخ السلم ورأس المال باق استرده بعينه وقيل للمسلم اليه رد بدله ان عين في المجلس دون العقد ورؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم لم يقيه ديناً فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فليس بسلم ولا ينعقد ببيع في الاظهر ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بمائة درهم فقال بعته انك قد بعتا وقبل سلماً الثالث المذهب انه اذا أسلم بموضع لا يصلح التسليم أو يصلح ولعله وأنه اشترط بيان محل التسليم والا فلا ويصح حالاً أو وجلاً فان أطلق ان قد حالاً وقيل لا ينعقد ويشرط العلم بالاجل فان عين شهراً والعرب أو الفرس أو الروم جاز وان أطلق حل على الهلال فان انكسر شهره بـ الباقي بالالهة ونعم الاول ثلاثين والأصح صحة تأجيله بالعبد وجادى ويجعل على الاول * (فصل) * يشترط كون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه عند وجوب التسليم فان كان يوجب بدلاً أو مخرجاً ان اعتمد نقله للمبيع والا فلا ولو أسلم فيما يبيع فانه طاع في عمله لم يفسخ في الاظهر فيختار المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجب ولو علم قبل الحل

الان مؤجلاً أو سلم الحال بشرط في قبض ما يبيع مقدراً مع ما شرط عي ولو كان له طعام مقدّر على زيد وأمره عليه انقضاء

مثله فليكتل لنفسه ثم لعمره ويكتفى استدلاله في نحو المكيل فلو قال اقبط (٤٣) منه مالى عايله لكان فعل فسد القبض له ولكل حبس

عوضه حتى يقبض مقابلته ان خاف فوته والا فان تنازعا اجبرا ان عين الثمن والا فبائع فاذا سلم اجبر مشتري ان حضر الثمن والا فان اعسر فلبائع فسخ أو أسرفان لم يكن ماله بمسافة قصر حرج عليه في أمواله حتى يسلم والا فللبائع فسخ فان صبر فالجبر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مشتري غيره وليك العقد فقبول فبيع بالثمن الاول وان لم يذ كر ولو حط عنه كله بعدل وم تولية أو بعضه انحط عن المتولى واشراك ببعض مبيع كتولية فلو اطلق صح مناصفة وصح بيع مراجعة كبعث بماشريته وربح درهم لكل عشرة أو ربحه يارده ومحاطة كبعث بماشريته وحطاه يارده ويحط من كل أحد عشر واحد ويدخل في بعث بماشريته ثمنه فقط وبما قام على ثمنه وموئن استرباح كاحوة كمال ودلال وحارس وقصار وقيمة مبيع لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به وليصدق بائع في اخباره فلو اخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد وبوجه ولا خيار أو فآخبر بأزيد وزعم غلط فان صدقه صح والا فان لم يبين غلطه محتملا لم يقبل قوله ولا يثبت ولا يثبت له تحليف مشتري فيها أنه لا يعرف

(باب اصول الثمار) يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو عرصة لا في ريعها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل يجوز أو تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى كقت وبقيع وخير مشتري يبيع أرض فيها زرع لا يدخل ان جهاله وتضرر روع قبضه ما مشغولة ولا أجرة مدة بقاءه وبذركائه ولو باع أرضا مع بذرا وزرع لا يفردي يبيع بمثل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة وخير من شتران جهل وضربها ولم يتركها له بائع أو ضرر تركها ولا فضلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مدة التفريغ بعد قبض حيث خير مشتري ويدخل في بيع

انقطاعه عنده فلا خیار قبله في الاصح وكونه معلوم القدر كالأوزن أو وزنا أو عددا أو ذرعا أو بصح المكيل وزنا أو عكسه ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح وبشترط الوزن في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والرمث ويصح في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقبل لاختلافه وكذا كيلا في الاصح ويجمع في اللبن بين العد والوزن ولو عين مكيلا فسد ان لم يكن معتادا أو الافلا في الاصح ولو أسلم في غرة رية مغيرة لم يصح أو عظمية صح في الاصح ومعرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا أو ذكرا في العقد على وجهه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح فيما لا ينضبط مقصوده كالخناط المقصود الاركان كهرية ومجمون وغالية وشرف وثر باق في الخلو والاصح صحته في المختلط المنضبط كعناج وخنز وجبن وأقطا وشهد وخل تمر أو زبيب لا الخبز في الاصح عند الاكثرين ولا يصح فيما يندر وجوده كالحم الصيد بموضع العزة ولا فيما لا يستقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ والسكر والبواقيت وجارية وأختها أو ولدها *(فرع)* يصح في الحيوان فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كركلونه كايض ويصف بياضه بسيرة أو شقرة وذ كورنه وأنوثته وسنه وقده طول وقصره وكاه على التقريب ولا يشترط ذكر الكمل والسمير ونحوهما في الاصح وفي الابل والخيول والبغال والخيول الذكور والآنوثة والسن واللون والنوع وفي الطير النوع والصغر وكبر الجنة وفي اللحم بقر أو ضأن أو معرذ كرخصى رضيع معلوف أو ضدها من نخذ أو كف أو جنب ويقبل عظمه على العادة وفي الثياب الجنس والطول والعرض والغاظ والدقة والصفاء والركة والنعومة والخشونة ومطلقه يحمل على الخام ويجوز في المقصور وما صبيغ غزله قبل النسيج كالبرود والاقيس صحته في المصبوغ بده (قلت) الاصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم وفي الثمر لونه ونوعه وبلده وصغر الحبات وكبرها وعنفه وحدائته والحنطة وسائر الحبوب كالتمر وفي العسل جبل أو بلدى صيفي أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العلق والحدائنة ولا يصح في المطبوخ والمشوى ولا يضرتا نيرا الشمس والاطهر منه في رؤس الحيوان ولا يصح في مختلفات كبرمة معمولة وجلد كوز وطس وقهم ومنازة وطخير ونحوها ويصح في الاسطال المربعة وفيما صلب منها في قالب ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الاصح ويحمل مطلقه على الجيد ويشترط معرفة العاقدين الصلوات وكذا غبرهما في الاصح *(فصل)* لا يصح أن يستبدل على المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه ولا يجب ويجوز أردأ من الشروط ولا يجب ويجوز أجود ويجب قبوله في الاصح ولو أحضره قبل محله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا أو وقت غارة لم يجبر والا فان كان للموذي غرض صحيح كفك ومن أجبر وكذا أجبر غرض البراءة في الاظهر ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء ان كان لنقله وثنة ولا بطالبه بقبوله للموذي على الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لنقله مؤنة أو كان الموضع مخوفا أو الافلا صح اجباره

(فصل) الاقراض مندوب وصيغته أقرضتك أو أسلفتك أو أخذه بمثله أو ملكته على أن تردده ويشترط قبوله في الاصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز اقراض ما يملكه في الجارية التي تحمل للمقرض في الاظهر وما لا يملك فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد المثل في المثل وفي المتقوم المثل صورة وقيل القيمة ولو طفرط اليه في غير محل الاقراض والمثل مؤنة طلبه بقيمة ما بالاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يعرضه غير لغا الشرط والاصح أنه لا يفسد العقد

بستان وقري أرض وشجر وبناء فيها ما وادار هذه ومثبت فيها للبقاء ونابح له كالبواب منصوبة وحلقها واجابات ووف وسلم مشقان وحجر

وروقها وكذا عروقها ان لم بشرط قطع
لا مفرسها وينتفع به ما بقيت ولو أطلق
بيعه بآب - فلزم مشتر باقاعها وغرة شجر
مبيع ان شرطت لاحدهما له والا فان
ظهر شيء فهي لبائع والافلستروا تكون
لبائع ان اتحد حل وبستان وجنس وعقد
والافلست حكمه واذا بيعت ثمرة فان
شرط قطعها لزمه والا فلا تركها اليه ولكل
سقى لم يضر الاخر وان ضره - ما حرم الا
برضاها أو أحدهما وتنازع فافسخ ولو امتنع
فردطو به شجر لزم البائع قطع أو سقى
* (فصل) * جاز بيع ثمران بداء - للاحه
معلقا بشرط قطع - أو باقية - أو الأمان
بيعه وحده لم يجز الا بشرط قطعه وان كان
أصله مشتر لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله
جازا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه
السابقة بداء للاحه والافق أرضه أو
بشرط قطعه أو فلاحه وبدء صلاح ما يروغه
صفة يطلب فيها غالبا وبدء صلاح بعضه
كظهوره وعلى بائع ما بداء صلاحه سقيه ما بقي
و يتصرف مشتر به ويدخل في ضمانه بعد
تخايبه فلو تلف بترك سقى انفسخ أو تعيب
به خبير مشتر ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط
حادثه بوجوده كعين وقضاء الا بشرط قطعه
فان وقع اختلاط فيه أو فلاحا لا يغلب قبل
تخلية خبير مشتر ان لم يسمع له بائع ولا يصح
بيعه برضى سنبلة بصادف وهو الحاقلة ولا رطب
على نخل بقر وهو المزابنة ورخص في بيع
العرايا وهي بيع رطب أو عنب على شجر
خرصا ولو لا غنياء بقر أو زبيب كيلا فمادون
خسة أو سقى فان زادت في صفقات جاز بشرط
تقايض بتسايم ثمر أو زبيب وتخلية في شجر
* (باب الاختلاف في كيفية العقد) *
اختلاف مال الكا أمر عقد في صفة عقده معاوضة
وقد صرح كقدر عوض أو جنسه أو صفته أو
أجل أو قدره ولا يبيته أو معاوضة تحالفا غالبا
فجفاف كل عينا تجمع نفيا واثباتا أو يبدأ
بنفي وبائع ندبا ثم ان أعرض أو أراضيا
والا فان سمع أحدهما أجبر الآخر والافسخاه أو أحدهما أو الحاكهم ثم يرد مبيع بزاد متصلة ورش عيب فان تلف رد مثله

ولو بشرط أجزا لافهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن للمقرض غرض وان كان كزمن نهب
فكشرط صحيح عن مكسر في الاصح وله شرط رهن وكفيل وبك القرض بالعقب وفي قول
بالصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الاصح والله أعلم * (كتاب الرهن) *
لا يصح الا باليجاب وقبول فان شرط فيه مقتضاه كقصد المرتهن به أو مصلحة للعقد كالا شاهد أو
مالا غرض فيه صح العقد وان شرط ما يضر المرتهن بطل الرهن وان نفع المرتهن وضر الرهن
كشرط منفعته لا مرتهن بطل الشرط وكذا الرهن في الاظهر ولو بشرط أن تحدث زوائده
مرهونة فالأظهر فساد الشرط وأنه متى فسد العقد وشرط المعاقد كونه مطلق التصرف
فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرهن له - ما الا ضرورة أو غبطة ظاهرة بشرط الرهن
كونه عينيا في الاصح ويصح رهن المشاع والام دون ولدها وعكسه وعند الحاجة يباعان
ويوزع الثمن والاصح أن تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالأثر قيمته ورهن الجاني والمرند
كبيعهما ورهن المدبر والمعلق عتقه بصفة يمكن سبه فاحلوا الدين باطل على المذهب ولو رهن
ما يسرع فساد له فان أمكن تحفيقه كطب فذل والافان رهنه بدين حال أو وذل يحل قبل
فساده أو بشرط بيعه وجعل الثمن رهننا صح ويبيع عند خوف فساده ويكون ثمنه رهننا وان
شرط منع بيعه لم يصح وان أطلق فسد في الاظهر وان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في
الاظهر وان رهن ما لا يسرع فساد فطرا أم عرضه للفساد كخنة ابتليت لم يفسخ الرهن بحال
ويجوز أن يستعير شيئا ليرهنه وهو في قول عاربه والاظهر انه ضمان دين في رقبة ذلك الشيء
في شرط ذ كر جنس الدين وقدره وصفته وكذا المرهون عنده في الاصح فلو تاف في يد المرتهن
فلا ضمان ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن فاذا حصل الدين أو كان حال الرجوع المالك
للبيع ويبيع ان لم يقض الدين ثم يرجع المالك بمال يبيع به * (فصل) * شرط المرهون
به كونه دينا ثابتا لا زافا لا يصح بالعين المفصورة به والمستعارة في الاصح ولا بماسية بقرضه ولو قال
أقرضتك هذه الدراهم وارهنتم بها عبدك فقال أقرضت ورهنتم أو قال بعته بكذا
وارهنتم الثوب به فقال اشتريت ورهنتم صح في الاصح ولا يصح بنجوم الكتابة ولا بجعل
الجمالة قبل الفراغ وقبل يجوز بعد الشروع ويجوز بالثمن في مدة الخيار وبالدين رهن
بعد رهن ولا يجوز أن يرهن المرهون عنده بدين آخر في الجديد ولا يلزم الاقبضه ممن يصح
عقده وتجري فيه النيابة لكن لا يستتبع الرهن ولا عبده وفي المأذون له وجه ويستتبع
كاتبه ولو رهن ودعة عنده ودع أو مفعو باعده غاصب لم يلزم ما لم يرض زمن امكان قبضه
والاظهر اشتراط اذنه في قبضه ولا يبرئه أو رهنه عن الغصب ويبرئه ايداع في الاصح ويحصل
الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف بزيل الملك كهيئة مقبوضة ورهن مقبوض وكتابة
وكذا تدبيره في الاظهر باحبها لالوطه والتزويج ولومات المعاقدين قبل القبض أو جن أو تخمر
العصير أو أبق العبد لم يطل الرهن في الاصح وليس للراهن المقبض تصرف بزيل الملك لكن
في اعتاقه أقوال أظهرها ينفسد من الموسر ويغرم قيمته يوم عتقه رهننا وان لم ينفسد فأنفك لم
ينفذ في الاصح ولو علقه بصفة فوجدت وهو رهن فكالاعتاق أو بعده نفذ على الصحيح ولا رهنه
لغيره ولا التزويج ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها ولا الوطه فان وطئ فالولد حر وفي
نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق فان لم تنفذه فأنفك نفذ في الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها
رهننا في الاصح وله كل انتفاع لا ينقصه كالركوب والسكنى لا البناء والغراس فان فعل لم يقلع
قبل الاجل وبعده ان لم تلف الاروض بالدين وزادت به ثمن أمكن الانتفاع بغير استرداد لم تسترد

حالف مدعيها غالبا ولوردمدعيها معينا معينا
فأنكر البائع أنه المبيع حالف

(باب) الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير
إذن سيده وإن سكنت عليه فبرئ له السكك فان
تلف في يده ضمنه في ذمته أو يد سيده ضمن
المالك أيهما شاء والرقيق انما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب
أذنه وإن أبى وأيسر له نكاح ولا تبرع ولا
تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا يعامل
سيده ومن عرف رقه لم يعمله حتى يعلم
الأذن بسماع سيده أو بيعة أو شيوع ولو
تلف في يده أذن ثمن سلعة باعها فاستحققت
رجوع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به
كما يطالب به بغير ما اشتراه الرقيق ولا يتعاق
دين تجارته برقبته ولا بذمة سيده بل بمال
تجارته وبكسبه قبل حبر ولا يملك ولو بئله
(باب السلم) هو بيع موصوف
في ذمة باللفظ سلم فلأؤسـلم في معين لم ينعقد
وشروطه مع شروط البيع حلول رأس
مال وتسليم بالمجانس ولو منفعة وتسليمها
بتسليم العين فلأؤطلق ثم سلم فيه صح كالأ
أودعه بعد قبضه المسلم لأن أحـمـله به وإن
قبض فيه ومتى فسخ وهو باق ردوان عين في
المجلس وبيان محل التسليم أن أسـلم في
مؤجل يعمل لا يصلح له أو لجهة مؤنة وصح حال
ومؤجلا بأجل يعرفانه أو عدلان كالأ عبد
أو جادى ويعمل على الأول ومطلقة حال
وإن عينها شهورا ولو غير ربة صح ومطابقها
هلالية فان انكسر شهر حسب الباقي
بأهله ونعم الأول ثلاثين وقدره على تسليم
عند وجوبه بالمشقة عقيمة ولو جعل
اعتيد نقله لبيع فلأؤسـلم فيما يعز كصيد
بجعل عزة وأولئك باروا بقوت وأمنه وأختها
أو ولدها لم يصح أو فيما يعم فانقطع في محله
غير لا قبل انقطاعه فيه وعلم بقدر كيل أو
نحوه وصح نحو جوز وزون وبكيل
بعد فيه ضابطا وكيل بوزن لاجهما ووجب
في لبن عدوسن وزون فسد بدتبعين نحو

والأفستردو يشهدان أنهم وله باذن المرتهن ما منعه ناه وله الرجوع قبل تصرف الراهن فان
تصرف جاهلا برجوعه فكأن تصرف وكيل جهل عزله ولو أذن في بيعه ليكمل المؤجل من ثمنه لم يصح
البيع وكذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر *(فصل)* إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن
ولا تزال إلا لا تتفاد كالمسبق ولو شرط وضعه عند عدل جاز أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما
على حفظه أو الانفرد به فذلك وإن أطلقا فليس لأحدهما الانفرد في الأصح ولو مات العدل
أو فسق جعله حيث يتفقان وإن تشاحا وضعه الحاكم عند عدل ويستحق بيع المرهون عند
الحاجة ويقدم المرتهن بثمنه ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان لم يأذن قال له الحاكم
تأذن أو تبرئ ولو طالب المرتهن ببيع ما في الراهن ألزمه القاضي قضاء الدين أو يبيعه فان أصر
بأهـ الحاكم ولو باعه المرتهن باذن الراهن فالأصح أنه إن باع بحضوره صح والا فلا ولو شرط أن
يبيعه العدل جاز ولا يشترط مراجعة الراهن في الأصح فإذا باع فالثمن عنده من ضمان الراهن
حتى يقبضه المرتهن ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرهون فان شاء المـشـترى رجع على
العدل وإن شاء على الراهن والقرار عليه ولا يبيع العدل إلا بغير مثله حال من نقد باده فان
زاد رغب قبل انقضاء الخيار فليس بفسخ وليبيع ومؤنة المرهون على الراهن ويجب برعليها لحق
المرتهن على الصحيح ولا يمنع رهن من مصلحة المرهون كفسد وحجامة وهو أمانة في يد المرتهن ولا
يسقط بتلفه شيء من دينه وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان ولو شرط كون المرهون
مبيعا له عند الحلول فسد وهو قبل الحل أمانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا
يصدق في الرد عند الأكثرين ولو وطئ المرتهن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهات
تحريره إلا أن يقرب أسـلامه أو ينشأ ببادية بغير ردة عن العلماء وإن وطئ باذن الراهن قبل
دعواه جهل التحريم في الأصح فلا حد ويجب المهران أكرهاها والولد حرسب وعليه قيمته
للراهن ولو أنلف المرهون وقبض بدله صار رهنا وألخص في البذل الراهن فان لم يخص لم
يخصم المرتهن في الأصح فلو وجب قصاص اقتص الراهن وفان الرهن فان وجب المال بعفوه
أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه ولا أبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادته المنفصلة
كثمر وولد فلورهن حاملا وحل الاجل وهي حامل يبيع وإن ولدته يبيع معها في الاظهر فان
كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر *(فصل)* جنى المرهون
قدم الجنى عليه فان اقتص أو يبيع له بطل الرهن وإن جنى على سيده فاقص بطل وإن عفا على
مال لم يثبت على الصحيح فيقرب رهنا وإن قتل مرهونا سيده عند آخر فاقص بطل الرهن وإن
وجب مال تعلق به حق مرتهن القتيـل فيباع وثمنه رهن وقيل يصير رهنا فان كانا مرهونين
عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدنين وفي نقل الوثيقة غرض نقلت ولو تلف
مرهون بآفة بطل وينفك بفسخ المرتهن وبالبراءة من الدين فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من
الرهن ولورهن نصف عبد بدين ونصفه بآخر فبرئ من أحدهما انفك قسمه ولورهنه فبرئ
أحدهما انفك نصيبه *(فصل)* اختلاف في الرهن أو قدره صدق الراهن بيمينه إن كان رهن
تبرع وإن شرط في بيعه تحالفا ولو ادعى أنهم جاره ناه بـدهما بما تـهـ صدقه أحدهما فنصيب
المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ولو
اختلفا في قبضه فان كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق الراهن بيمينه
وكذا إن قال أقبضته عن جهة أخرى في الأصح ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة
فله تخليفه وقبل لا يحلفه إلا أن يذكر لا قرأه تأويلا كقوله أشهدت على رسم القبالة ولو قال

مكالم غير معتاد وقدر من ثمر قرية قليل ومعرفة أو صاف يظهر بهما الاختلاف غرض وليس الأصل عدمها وذكرها في العقد بلغة يعرفانها

لا فيمالا ينضبطا مقصوده كهرية
ومجرون وغالبية ونخف مركب وتر ياق
منـ لوط وروفس حيوان ولا فيمالا تيرناره
غير منضبط ولا مختلف كبرمة وكوز وطس
وققم و ناروق طخير مموله وبلدو يصح
فيما صـ منها في قالب واسطال وشرطي
وقيق ذكر نوعه كتر كي ولونه مع وصفه وسنه
وتـ ده طولاً و غـ بـه تـ قـ ر يـ ساو ذ كـ و ر تـ
وأنوتـه لا كـ ل و سـ مـ ن و نـ حـ و هـ مـ ا و فـ ي مـ ا شـ بـ هـ
تلك الاوصاف وقد اوفى طير نوع وجنة وفي
لحم غير صيد وطير نوع وذ كـ ر خـ صـ ي ر ضـ يـ ع
مـ لـ و ف جـ ذ ع ا و ضـ د هـ مـ ن فـ ذ ا و غـ يـ ر هـ ا
ويقبل عظامه متاد وفي نوب جنسه ونوعه
وطوله وعرضه وكذا غايظه وصفاته
ونعمته اوضدها ومطلقة عام وصح في
مقصود ومصبوغ قبل تسجبه وفي غراور
زبيب اوجب نوعه ولونه وباده وجره
وعتقه وحدانته وفي عـ سـ ل مـ كـ ا نـ و ز مـ ا نـ هـ
ولونه * (فصل) * صح أن يؤدي عن
مسلم فيه أجود أو أرد أصفة ويجب قبول
الاجود ولو عمل مؤجلا فلم يقبل له لغرض
صح ككونه حيواناً أو وقت نم لم يجز
ولو ظفر به بعد الحل في غير محل التسليم
وانقله مؤنه لم يلزمه ادعاء ولا يطالبه بقيمته
وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجز
* (فصل) * الاقراض سنة بايجاب
كاقرضتك هـ ذا أو كغذه بمثله وقبول
وشرط مقرض اختيار وأهلية تبرع وانما
يقرض ما يـ سـ لـ م فيه الأمانة تحمل المقرض
وملك بقبضه والمقرض رجوع لم يطالب به
حق لازم ويرد مثلاً ولتقوم مثلاً بصورة
وأداءه صفتهم مكانا كسلم فيه لكن له
مطالبته في غير محل الاقراض بقيمة ماله
مؤنة تحمل الاقراض وقت المطالبة وفسد
بشرط جرفه ماله مقرض كـ ر د ز يـ ا دـ e
وكا جـ ل لغرض كزمن نهب والمقرض
ملي فـ لـ و ر د ا ز ي د بـ لـ ا شـ ر ط لـ حـ سـ ن ا و شـ ر ط
فـ قـ هـ سـ ا و ا ن يـ قـ ر ضـ هـ غـ يـ ر هـ ا و ا جـ لـ a بـ لـ a غـ ر ض لـ فـ a لـ شـ ر ط فـ قـ ط و صـ ح بـ شـ ر ط هـ ن و كـ فـ يـ سـ ل و ا شـ هـ a د * (كتاب الرهن) *

أحدهما جنى المهرن وأنكر الآ خر صدق المنكر يمينه ولو قال الراهن جنى قبل القبض
فا ظهر تصديق المرتهن يمينه في انكاره والاصح انه اذا حلف غرم الراهن للمعنى عليه وانه
يغرم الاقل من قيمة العبد وأوش الجنابة وانه لو نسك المرتهن ردت اليمين على المجنى عليه لا على
الراهن فاذا حلف ببيع في الجنابة ولو أذن في بيع المهرن فبيع ورجع عن الاذن وقال
رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن ومن عليه ألفان أحدهما
رهن فأدى ألفاً وقال أديته عن ألف الرهن صدق يمينه وان لم ينوشيا جعله عايشا وقيل
يقسط * (فصل) * من مات وعليه دين تعاق بتركته تعلقه بالمهرن وفي قول كتعلق الارش
بالجاني فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر
فظاهر دين بر دمبيع بعيب فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه لـ كـ ن ان لم يقض الدين ففسخ ولا
تلاف ان للوارث امسالك عين التركة وقضاء الدين من ماله والاصح أن تعلق الدين بالتركة
لا يمنع الارث فلا تعلق بزوائد التركة ككسب ونتاج والله أعلم * (كتاب التقييل) *
من عليه ديون حاله زائدة على ماله يحجر عايه بسؤال الغرماء ولا يحجر بالمولجـ ل واذا حـ جـ ر بـ حـ a لـ م
يحـ لـ a لـ مـ o جـ لـ فـ يـ a لـ a طـ هـ ر و لـ o كـ a نـ t الـ دـ يـ o ن بـ قـ د ر a لـ مـ a لـ F a ن كـ a ن كـ sـ o بـ a يـ n فـ q مـ n كـ sـ bـ e فـ lـ a حـ جـ ر
وان لم يكن كـ sـ o بـ a لـ o كـ a نـ t نـ فـ q تـ h مـ n مـ a لـ h فـ z كـ z ا فـ y a لـ a صـ ح و لا يـ حـ جـ ر بـ غـ يـ ر طـ لـ b فـ lـ o طـ a بـ b عـ v مـ h
و د يـ nـ e فـ d ر يـ حـ جـ ر بـ e حـ Jـ r و a lـ a فـ lـ o يـ حـ جـ ر بـ طـ a بـ a لـ fـ a لـ sـ F y a lـ a صـ ح فـ a ذـ a حـ Jـ r تـ e a قـ حـ q الغـ r مـ a
بـ mـ a لـ h و ا شـ h د عـ lـ y حـ Jـ r لـ y حـ d ر و لـ o بـ a عـ a و ر هـ b ا و ا عـ t q فـ z قـ o لـ y o قـ o فـ T تـ v ر فـ e F a n فـ z لـ F a n كـ z a lـ
عـ n الـ d يـ n نـ fـ z و a lـ a فـ lـ a طـ h ر بـ lـ a lـ a nـ e فـ lـ o بـ a عـ mـ a لـ h لـ g r مـ a nـ e بـ d يـ nـ h مـ b lـ y F y a lـ a صـ ح و لـ o بـ a عـ sـ lـ a
ا و ا شـ t r y F y a lـ d مـ e F a lـ a صـ ح و حـ tـ e و يـ tـ b F y a lـ d مـ e و يـ v مـ n كـ a حـ e و طـ lـ a qـ e و نـ x لـ e و ا قـ tـ v a صـ e
و ا سـ q a طـ e و لـ o ا قـ r بـ e يـ n ا و د يـ n و جـ b قـ i l a لـ Jـ r F a lـ a طـ h ر قـ i o لـ e F y a lـ a حـ q الغـ r مـ a و a n ا سـ nـ d و جـ o بـ e
ا lـ y مـ a بـ e d a لـ Jـ r بـ e مـ a لـ e ا و مـ a طـ a lـ a مـ y قـ i l F y a lـ d مـ e و a n قـ a lـ e n جـ n a يـ e قـ i l F y a lـ a صـ ح و لـ e ا n يـ r d
بـ a عـ i b مـ a K a n ا شـ t r a و a n K a nـ t a lـ g bـ e F y a lـ d الـ r d و a lـ a صـ ح T e d y a lـ Jـ r ا lـ y مـ a حـ d T B e d e بـ a lـ a صـ lـ a bـ d
و a lـ o صـ iـ e و a lـ a شـ r a و a n مـ h مـ e n a و a nـ e لـ i s lـ a bـ a nـ e a n يـ fـ sـ x و يـ tـ e a q B e y n مـ t a e a n عـ lـ m a lـ h و a n
جـ e l F lـ e K a lـ h و a nـ e a z a lـ m يـ K a nـ t a lـ e a q B e y n a lـ a r a h m a lـ g r mـ a lـ h a lـ t n * (فصل) * يبادر القاضي
بعد a lـ Jـ r بـ i y e مـ a lـ h و قـ sـ mـ e B e y n a lـ g r mـ a lـ h و يـ qـ d m مـ a y t a f F a s a d F a lـ h i o a n F a lـ m n q o l F a lـ m
a lـ e a r و lـ i y e بـ h مـ z r a lـ fـ a lـ s و غـ r مـ a nـ e K lـ S h y F y a lـ d S o q B e y n M nـ lـ e H a lـ a M n F a d a lـ b lـ d F a lـ m
K a n a lـ d y n G r j n s a lـ n q d و lـ m B r z a lـ g r y m a lـ j n s حـ qـ e a شـ t r y و a n R z y J a z v r f
a lـ n q d a lـ y a lـ y a lـ sـ lـ m و لا يـ sـ lـ m مـ i y e مـ a q i l q i z F a lـ mـ e و مـ a q i z F a lـ mـ e B e y n a lـ g r mـ a lـ h a lـ t n B e y n
a lـ q lـ nـ e F i o x r e lـ i j t m e c و لا يـ K a t h o n B i n n e B a n لا غـ r y m G r y m F l o q i s m F a lـ h e r G r y m S a r k B a lـ h s e
و q i l T n q z a lـ q i s mـ e و l o x r j S h y B a e F a lـ Jـ r M s t a q a و a lـ t n F a lـ F a lـ d y n طـ h ر و a n
a s t a q S h y B a e a lـ h a K m F d m a lـ S t r y B a lـ t n و F y a lـ q o l B a h s a lـ g r mـ a lـ h و y n f q E a lـ y M n E a lـ y e
n f q tـ e حـ t y q i s mـ e M a lـ h a lـ t n B e y n B K s b و y i a c M s K nـ e و a d mـ e F y a lـ a صـ ح و a n a H t a j a lـ y
X a d m Z m a n nـ e و M nـ sـ bـ e و y t r k lـ e D s t F o b y l q b e و h o q i v s و S r a d y l و عـ m a mـ e و M K e b
و y r a d F y a lـ S t a e J b e و y t r k lـ e F o t F o m a lـ q i s mـ e l n E a lـ y e n f q tـ e و l i s E a lـ y e B e d a lـ q i s mـ e a n
y K s b a و y o x r n f sـ e B e y n a lـ d y n و a lـ a صـ ح و J o b a t a r a m و lـ a d e و a lـ a r z a lـ m o q r f e E a lـ y e
و a z a a d y a nـ e M e s r a و q i s mـ e M a lـ h B e y n G r m a nـ e و z e m a nـ e F a lـ K a lـ G r y m و a n K r o F a n Z m e a lـ d y n F y
M e a mـ e M a lـ K s h r a و q r z F a lـ y e a lـ b i n n e و a lـ a f i z d y B e y n F y a lـ a صـ ح و T e q i l B i n n e a lـ e a s a r F y

أركانها عقد ومز هون ومز هون به وصيغة وشرط فيها ما في البيع فان شرط (٤٧) قيمة متناهية كمنه دم مرتين به أو مصلحة له كاشهاد

أو مالا غرض فيه - مع لا ما يضر أحدهما
كان لا يباع وكشروط منفعة للمرتن أو أن
تحت ذواته مرهونة وفي العاقبة ماني
المقرض - لا يرهن والى مال مجبوره ولا
يرتم - نه الا ضرورة أو غبطة ظاهرة وفي
المرهون كونه عينا ولو مشاعا أو أمة دون
ولدها أو عكسه ويباع عند الحاجة ويقوم
المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر
ويوزع الثمن عليهما - ما ورهن جان ومرتد
كبيعهما ورهن مدبر ومعاق عتقه بصفه لم
يعلم الحل قبلها باطل وصح رهن ما يسرع
فساده أن أكن تجفيفه أو ورهن بحال أو
مؤجل يحل قبل فسادة ولو احتمالا أو شرط
بيعه وجعل ثمنه رهنا وجفف في الاولى أن
رهن بمؤجل لا يحل قبل فسادة ويباع في
غيرها عند خوفه ويكون في الاخير ويجعل
في غيرها ثمنه رهنا ولا يضر طرقة ما عرض له
كبرائت - وصح رهن معار باذن وتعلق به
الدين في شرط ذكر جنسه وقدره وصفته
ومرتن وبعد قبضه لا رجوع فيه ولا ضمان
لوتلف ويباع بمراجعة مالكة في حال ثم
رجع بثمنه وفي المرهون به كونه ديناه معلوما
ثابتا لا زما ولوما - لا وصح مخرج رهن بنحو
يباع أن توسط طرف رهن وتأخر الآخر
وزيادة رهن بدين لا عكسه ولا يلزم الا
بقبضه باذن أو قباض ممن يصح عقده وله
انابة غيره لا مقبض ورقية لا مكاتبه ولا يلزم
رهن ما يدعيه منه - الا بمضى زمن امكان
قبضه واذنه فيه - ويرثه عن ضمان يد
ايداعه لارتثانه ويحصل رجوع قبل قبضه
بتصرف يزيل ملكا كهبه مقبوضه ورهن
كذلك وكاتبه وتديروا بحال لا بوطه وتزوج
وموت - قادر جنونه وتغيمه وابقا وليس
لراهن مقبض رهن ووطه وتصرف يزيل
ملكاً أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ الا اعتاق
وسر او ايلاده - يغرم قيمته وقت اعتاقه
واجبالة رهنا والولد حر واذا لم ينفذ فانفك
نفذ الا ايلاد فلومات بالولادة غرم قيمتها
كنى لا بناء وغرس فان فعل لم يقع قبل حلول

الحال وشرط شاهده خبره باطنه وقل هو معسر ولا يحض النبي كقوله لا يملك شيئا واذابت
اعساره لم يجز حبه ولا ملازمته بل يعهل حتى يسر والغريب العاجز عن بيعة الاعسار يוכל
القاضي به من بحث عن حاله فاذا غاب على ظنه اعساره شهد به * (فصل) * من باع ولم
يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس فله فسخ البيع واسترداد المبيع والاصح ان
خياره على الفور وانه لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتناق والبيع وله الرجوع في سائر
المعاوضات كالبيع وله شرط منها كون الثمن حالا وان يتعذر حصوله بالافلاس فلو امتنع
من دفع الثمن مع يساره أو هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء لا تفسخ ونقد ملك بالثمن
فله الفسخ وكون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات أو كاتب العبد فلا رجوع ولا يمنع
التزويج ولو تعيب بأفة أخذته ناقصا أو ضارب بالثمن أو بخناية أجنبي أو البائع فله أخذه
ويضارب من غشه بنسبة نقص القيمة وخناية المشتري كآفة في الاصح فلو تلف أحد العبدین
ثم أقلس أخذ الباقي وضارب بحصة التالف فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد فان
تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن وفي قول يأخذ نصفه بنصف باقي
الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة فاز البائع به او المنفصلة
كالثمرة والولد للمشتري ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل البائع قيمته
أخذته مع أمه والافباءن وتصرف اليه حصصة الام وقيل لا رجوع فان كانت طاملا عند
الرجوع دون البيع أو عكسه فالاصح تعدى الرجوع الى الولد واستنار الثمر بكماله
وظهوره بالتأبير فربما من استنار الجنين وانفصله وأولى بتعدى الرجوع ولو غرس الارض
أو بنى فان اتفق الغرماء والفلس على تفريقها فله أو أخذها وان امتنعوا لم يجبر وبالله
أن يرجع ويملك الغراس والبناء بقيمة وله أن يقلعه ويغرم أرض نقصه والاطهر انه ليس
له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس ولو كان المبيع حنطة فخطأها بمائها أو دونها
فله أخذ قدر المبيع من المخلوط أو بأجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر ولو طعنها أو قصر
الثوب فان لم تزد القيمة ترجع ولا شيء للمفلس وان زادت فالاطهر أنه يباع وللمفلس من غشه
بنسبة ما زاد ولو صبغ بصبغه فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغ ورجع والمفلس شريك
بالصبغ أو أقل فالتقص على الصبغ أو أكثر فالاصح أن الزيادة للمفلس ولو اشترى منه
الصبغ والثوب رجع فيهما الا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبغ ولو
اشترى من اثنين فان لم تزد قيمتهما صبغاً على قيمة الثوب فصاحب الصبغ فاقد وان زادت
بقدر قيمة الصبغ اشترى كلوا وان زادت على قيمتهما فالاصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة
* (باب الحجر) * منه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمرضى للورثة والعبد
لسيده والمرئ للمسلمين ولها أبواب ومقصود الباب حجر الجنون والصبي والمبذور والجنون
تناسب الولايات واعتبار الاقوال ويرتفع بالافاقة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه وشيئا والبلوغ
باستكمال خمس عشرة سنة أو خروج المني وقت امكانه استكمال تسع سنين ونبات العانة
يقضي الحكم ببلوغ ولد الكافر للمسلم في الاصح وتزيد المرأة حيضا وحبلها والرشد صلاح
الدين والمال فلا يفعل بحر ما يبطل العدة ولا يبدى بأن يضيع المال باحتمال غيب فاحش في
المعاملة أو رميه في بحر أو انفاقه في محرم والاصح أن صرفه في الصدقة وجوه الخير والمطاعم
والملايس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير ويختبر رشد الصبي ويختلف بالمراتب فيختبر بولد
التاجر بالبيع والشراء والمأكسة فيه ما وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها

رهناء و لواحق بصفه فريديت قبل الغلب فكاعتاق والا يذوله انتفاع لا ينقسمه كركوب وسكنى لا بناء وغرس فان فعل لم يقع قبل حلول

بل بعده لم تغ الا ارض بالدين وزادت به ثم ان
ان انهم له باذن مرتين من مائة مائة
لا يبعه بشرط تجليل أو جمل أو رهن عنه
وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف
بعده لغا * (فصل) * اذ الزم فليد
للمرتين غالبا ولهما شرط وضعه عند ثالث
أو اثنين ولا ينفرد أحدهما بحفظه الا باذن
وينقل ممن هو بيده باتفاقهما وان تغير حاله
وتشاح وضعه حاكم عند عدل وبيعه
الراهن باذن مرتين للحاجة ويقدم بثمنه
فان أبي الاذن قال له الحاكم ائذن أو أبرئ
أو الراجح بيعة الزمه الحاكم به أو بوفاء
فان أصبر باعه الحاكم ولم يرض بيعة باذن
راهن وحضرته ولثالث بيعة ان شرطه وان
لم يراجع الراهن بثمن مثله حاله ان نقد بلده
فان زاد واغلب قبل لزومه فليبعه والا انفسخ
والثمن عنده من ضمان الراهن فان تلف
في يده ثم استحق المرهون رجوع المشتري
عليه أو على الراهن والقرا عليه وعليه
مؤنة مرهون ولا يمنع من مصلحته كقصص
وحجم وهو أمانة بيد المرتهن وأصل فاسد
كل عقد من رشيد كصحة في ضمان وشرط
كونه مبيعا له عند محل مفسد وهو قبله أمانة
وحلف في دعوى تلف لا ود ولو لم يضمن
مهران عذرت ثم ان كان بلا شبهة حد ولا
يقبل دعواه جهلا والود رقيق غير نسيب
والافلا وعليه قيمة الولد المالك ولو تلف
مرهون قبله رهن والحدوم فيه المالك
فلو وجب قصاص واقتص فان الرهن أو
مال لم يصح عفو عنه ولا ابراء المرتهن الجاني
وسرى رهن الى زيادة متصلة ودخل في رهن
حامل حله ولو جنى مرهون على أجنبي قدم
به فان اقتص أو يبيع له فان الرهن كالتلف
أوجب على سيده فاقص لان وجد سبب
مال رهن قتل مرهون مرهون السيد عند
آخر فاقص فان الرهنان وان وجب مال
تعلق به حق مرتين القتيل فيبيع ان لم
ترد قيمته على الواجب وغنم رهن فان كانا

والخرف بما يتعلق بحرقه والمرأة بما يتعلق بالنزل والقطن وصون الاطعمة عن الهرة
وتحرقها أو بشرط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر ووقته قبل البلوغ وقيل بعده فعلى الاول
الاصح انه لا يصح عقده بل يتحقق في الماكسة فاذا أراد العقد عقد الولي فلو بلغ غير رشيد دام
الحجر وان بلغ رشيد انفق بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط ذلك القاضي فلو بذر بعد
ذلك حجر عليه وقيل يهدو الحجر بلا إعادة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لسفه
طرا فوليها القاضي وقيل وليه في الصغر ولو طر أجنون فوليها في الصغر وقيل القاضي
ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتناق وهبة ونكاح بغير اذن وليه فلو اشترى
أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان في الحال ولو بعد ذلك الحجر سواء
علم حاله من عامله أو جهل ولا يصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح
اقراره بدين قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال في الاظهر ويصح بالحد والقصاص وطلاقة
ونخله وظهاره ونفيه بالنسب لانه وحكمه في العباد كالرشيد لكن لا يفرق الزكاة بنفسه
واذا أحرم بحج فرض أعطى الولي كفايته لثقة ينفق عليه في طريقه وان أحرم بتطوع
وزادت مؤنة سفره على نفقته المعهودة فلولي منعه والمذهب انه كعصر فيتحلل (قلت) ويقتل
بالصوم ان قلنا لدم الاحصاء بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة
المؤنة لم يحرم منعه والله أعلم * (فصل) * ولي الصبي أبوه ثم جده ثم وصيهما ثم القاضي ولا تلي
الام في الاصح ويتصرف الولي بالمصلحة وبين دوره بالطيبين والا تجزأ اللبن والحصى ولا يبيع
عقاره الا الحاجة أو غبطة ظاهر قوله يبيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة واذا باع نسيئة أشهد
وارتحن به ويأخذ به بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة ويرك ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا
ادعى بعد بلوغه على الاب والجدة يبعها بالمصلحة صدقا باليمين وان ادعاه على الوصي والامين
صدق هو بيمينه

* (باب الصلح) * هو قسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على
اقرار فان جرى على عين غير المدعاة فهو بيع باللفظ الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد
بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفقا في علة الربا أو على منفعة فاجارة
تثبت أحكامها أو على بعض العين المدعاة فبعضها لصاحب اليد تثبت أحكامها ولا يصح
بلفظ البيع والاصح محته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا
فالاصح بطلانه ولو صالح من دين على عين صح فان توافقتا في علة الربا بشرط قبض العوض في
المجلس والا فان كان العوض عين لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح أو دينا اشترط تعيينه في
المجلس وفي قبضه الوجهان وان صالح من دين على بعضه فهو ابراء عن باقيه ويصح باللفظ ابراء
والخط ونحوهما وباللفظ الصلح في الاصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس الغان
محل المؤجل صح الاداء ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجله برئ من خمسة وبقيت خمسة
حالة ولو عكس لغا النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس المدعى وكذا
ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صالحني على الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح القسم
الثاني يجري بين المدعي والاجني فان قال وكاني المدعي عليه في الصلح وهو مقرك صح ولو
صالح لنفسه والحالة هذه صح وكأنه اشترا وان كان منكرا وقال الاجني هو مبطل في انكاره
فهو شرع معصوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه وعدمها وان لم يقل هو مبطل لغا الصلح

* (فصل) * الطريق الناقل لا يتصرف فيه بما يضر المارة ولا يشرع فيه جناح ولا سابط
مرهون بدين أو بدنين عند شخص فان اقتص سيد فاقب الوثيقة والناقصة في الاولى وتنقل في الثانية لغرض وينقل بضرهم

يضرهم بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحتها متصبا وان كان عمر الفرسان والقوافل فليرفع
 بحيث يمر تحتها الحمل على البعير مع أخشاب المطلة ويحرم الصلح على اشراخ الجناح وأن يبنى
 في الطريق دكة أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغير النافذ يحرم الاشراخ اليه لغير
 أهله وكذا البعض أهله في الاصح الارضا الباقين وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقه
 جداره وهل الاستحقاق في كاهها السككهم أم تختص شركة كل واحد بمابين رأس الدرب
 وباب داره وجهان أحدهما الثاني وليس بغيرهم فتح باب اليه للاستعارة له وفتحه اذا سمره
 في الاصح ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب فاشركه منه فان كان أقرب إلى
 رأسه ولم يسد الباب القديم ففتح كذلك وان سده فلا يمنع ومن له داران تفصلان إلى دربين
 مسدودين أو مسدودين مع ففتح باب بينهما يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحه
 أهل الدرب بمال مع ويجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين قد يختص به أحدهما وقد
 يشتركان فيه فالختص ليس لآخر وضع الجذوع عليه بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك فلو
 رضى بلاء عوض فهو اعارة الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعهده في الاصح وفائدة الرجوع
 تخييره بين أن يبقيه بأجرة أو يباعه ويغرم أرضه نقصه وقيل فائدة طلب الاجرة فقط ولو رضى
 بوضع الجذوع والبناء عليها عوض فان أجر رأس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال بعهده للبناء
 عليه أو بعث حق البناء عليه فالاصح أن هذا العقد فيه شوب بيع واجارة فاذن ليس
 للمالك الجدار نقضه بحال ولو انهم الجدار فأعاد مالكة فله المشتري اعادة البناء وسواء كان
 الاذن بعوض أو بغيره يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسما للجدران
 وكيفية السقف المحول عليها ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محمل البناء
 وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه بغير إذن في الجديد وليس له أن
 يتدفيه وتذا أو يفتح كوة بلاذن وله أن يسده اليه ويسند متاعا لا يضر له ذلك في جدار
 الاجنبي وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد فان أراد اعادته فله ما له لنفسه لم يمنع
 ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء ولو قال الآخر ولا تنقضه وأغرم لك
 حصتي لم يلزمه اجابته وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا تخبر منه ولو تعاونا على اعادته
 بنقضه عادم مشترك كما كان ولو انفرد أحدهما وشرط له الآخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله
 في نصيب الآخر ويجوز أن يصالح على اجراء الماء والقضاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا
 جدارا بين ملكيهما فان اتصلا ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهم ما بنيام عاقلة اليد والافلاهما فان
 أقام أحدهما بينة قضى له والا حلفا فان حلفا أو نسكا جعل بينهما وان حلف أحدهما قضى
 له ولو كان لأحدهما عليه جذوع لم يرجح والسقف بينه ولو سفل غيره بجدار بين ملكين
 فينظر أيكن احدا منه بعد الملو فيكون في يدهما أو لا فاصحاب السفل

بضرهم بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحتها متصبا وان كان عمر الفرسان والقوافل فليرفع
 بحيث يمر تحتها الحمل على البعير مع أخشاب المطلة ويحرم الصلح على اشراخ الجناح وأن يبنى
 في الطريق دكة أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغير النافذ يحرم الاشراخ اليه لغير
 أهله وكذا البعض أهله في الاصح الارضا الباقين وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقه
 جداره وهل الاستحقاق في كاهها السككهم أم تختص شركة كل واحد بمابين رأس الدرب
 وباب داره وجهان أحدهما الثاني وليس بغيرهم فتح باب اليه للاستعارة له وفتحه اذا سمره
 في الاصح ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب فاشركه منه فان كان أقرب إلى
 رأسه ولم يسد الباب القديم ففتح كذلك وان سده فلا يمنع ومن له داران تفصلان إلى دربين
 مسدودين أو مسدودين مع ففتح باب بينهما يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحه
 أهل الدرب بمال مع ويجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين قد يختص به أحدهما وقد
 يشتركان فيه فالختص ليس لآخر وضع الجذوع عليه بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك فلو
 رضى بلاء عوض فهو اعارة الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعهده في الاصح وفائدة الرجوع
 تخييره بين أن يبقيه بأجرة أو يباعه ويغرم أرضه نقصه وقيل فائدة طلب الاجرة فقط ولو رضى
 بوضع الجذوع والبناء عليها عوض فان أجر رأس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال بعهده للبناء
 عليه أو بعث حق البناء عليه فالاصح أن هذا العقد فيه شوب بيع واجارة فاذن ليس
 للمالك الجدار نقضه بحال ولو انهم الجدار فأعاد مالكة فله المشتري اعادة البناء وسواء كان
 الاذن بعوض أو بغيره يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسما للجدران
 وكيفية السقف المحول عليها ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محمل البناء
 وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه بغير إذن في الجديد وليس له أن
 يتدفيه وتذا أو يفتح كوة بلاذن وله أن يسده اليه ويسند متاعا لا يضر له ذلك في جدار
 الاجنبي وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد فان أراد اعادته فله ما له لنفسه لم يمنع
 ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء ولو قال الآخر ولا تنقضه وأغرم لك
 حصتي لم يلزمه اجابته وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا تخبر منه ولو تعاونا على اعادته
 بنقضه عادم مشترك كما كان ولو انفرد أحدهما وشرط له الآخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله
 في نصيب الآخر ويجوز أن يصالح على اجراء الماء والقضاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا
 جدارا بين ملكيهما فان اتصلا ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهم ما بنيام عاقلة اليد والافلاهما فان
 أقام أحدهما بينة قضى له والا حلفا فان حلفا أو نسكا جعل بينهما وان حلف أحدهما قضى
 له ولو كان لأحدهما عليه جذوع لم يرجح والسقف بينه ولو سفل غيره بجدار بين ملكين
 فينظر أيكن احدا منه بعد الملو فيكون في يدهما أو لا فاصحاب السفل

(باب الحوالة) يشترط لها رضا المحيل والمحتمل لا المحال عليه في الاصح ولا تصح على من
 لادين عليه وقيل تصح مرضاه وتصح بالدين اللازم وعابه المثلى وكذا المتقوم في الاصح وبالثمن
 في مدة الخيار وعليه في الاصح والاصح حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد
 عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصفة وفي قول تصح بإبل الدية وعليها ويشترط
 تساوهم ما جسد وقدره وكذا الاول وأجل اوصفة وكسرافى الاصح ويبرأ بالحوالة المحيل عن دس
 المحتمل والمحال عليه عن دين المحيل ويحول حق المحتمل إلى ذمة المحال عليه فان تعذر بفلس أو
 جسد وحلف ونحوهما لم يرجع على المحيل فلو كان فلهما عند الحوالة وجهه له المحتمل فلا

(٧ - منهاج) الا في نحو سلم ولا يسلم مبيع قبل قبض ثمنه وما قبض قسمه فان عسر آخر ولا يكفون اثبات أن لا غريم غيرهم فلو قسم

فظهر غيرهم أو حدث دين سبق سببه الجرح شاول
(٥٠) بالحصة ولو استحق مبيع قاض قدم مشرويعون بموئنه حتى يمضي يوم قسم ماله بملكته

رجوع له وقيل له الرجوع ان شرط يساره ولو أحال المشتري بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت
في الاظهر أو البائع بالثمن فوجد الرطل تبطل على المذهب ولو باع عبدا وأحال بثمنه ثم اتفق
المبايعان والتمتال على حريته أو ثبتت بيئته بطلت الحوالة وان كذبها المختال ولا يذنب حلفاء
على نفى العلم ثم يأخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه وكنتك لتقبض لي وقال المستحق
أحلتني أو قال أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق
عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجهان قال أحلتك فقال وكنتك صدق الثاني بيمينه

* (باب الضمان) * شرط الضامن الرشد وضمان محجور عليه بفلس كشرائه وضمان
عبد بغير إذن سيده باطل في الاصح ويصح بإذنه فان عين اللداء كسبه أو غيره قضى منه والا
فلاصح أنه ان كان ما ذواله في التجارة تعلق بمافي يده وما يكسبه بعد الاذن والافهم يكسبه
والاصح اشتراط معرفة المضمون له وأنه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه
قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه ثابتا وصح القديم ضمان ما سيجب
والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع
مستحقا أو معيبا أو ناقصا نقص الصنعة وكونه لازما لا كنجوم كناية ويصح ضمان الثمن في مدة
الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن به وكونه معلوما في الجديد والبراء من المجهول باطل في
الجديد الامن ابل الديه ويصح ضمانهم في الاصح ولو قال ضمانت مالك على زيد من درهمم الى
عشرة فالاصح صحته وأنه يكون ضامنا عشرة (قلت) الاصح لتسعة والله أعلم

* (فصل) * المذهب صحة كفالة البدن فان كفل بدن من عايله مال لم يشترط العلم بقدره ويشترط
كونه مميا يصح ضمانه والمذهب صحته بدين من عليه عقوبة لا دمي كقصاص وحد قذف
ومنه في حدود الله تعالى وتصح بدين صبي ومجنون ومحبوس وعائب وميت بحضرة فيشهد
على صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين والا فمكانها ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان
التسليم بالاحال كغيب وبأن يحضر المكفول به ويقول سلمت نفسي عن جهة التكفيل ولا
يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا فلا يلزمه وعمل مدة
ذهاب واياب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره
والاصح أنه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال وأنه لو شرط في الكفالة أنه يغرم المال ان
فات التسليم بطلت وأنه لا يصح بغير رضا المكفول * (فصل) * بشرط في الضمان
والكفالة لفظ يشتر بالترام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت بدينه أو أنا
بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل ولو قال أو أدى المال أو أحضر
الشخص فهو وعد والاصح أنه لا يجوز تعليقهما بشرط ولا توقيت الكفالة ولو تجزها بشرط
تأخير الاحضار شهر اجاز وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا أو معلوما وأنه يصح ضمان المؤجل
حالا وأنه لا يلزمه التجهيل والمستحق مطالبة الضامن والاصيل والاصح أنه لا يصح بشرط
براءة الاصيل ولو أبرأ الاصيل برئ الضامن ولا عكس ولو مات أحدهما حل عليه دون الآخر
واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن بإذنه والاصح أنه
لا يطالب قبل أن يطالب للضامن الرجوع على الاصيل ان وجد إذنه في الضمان والاداء
وان انتفى فيه ما فلا وان أذن في الضمان فقط رجع في الاصح ولا عكس في الاصح ولو أدى
مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته خمسون فالاصح أنه لا يرجع الا بما غرم ومن
أدى دين غيره بالاضمان ولا اذن فلا رجوع وان أذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان أذن

الا أن يغتنى بكسب ويترك لموئنه دست
ثوب لا تقوى يلزم بعد القسم اجارة أم ولده
وموقوف عليه لبقية دين لا كسبه واجارة
نفسه واذا أنكر غراما زاعساره فان لم
يعرف له مال حاف والا لزمه بيئته تخبر باطنه
وتشبه د أنه معسر لا تلك الاما يبقى له وونه
واذا ثبت أمهل والعاجز عنها يوكّل القاضي
من يبحث عنه فاذا ظن اعساره بقرائن
اضافة شهادته * (فصل) * له فسخ
معاوضة محضه لم تقع بعد جرح علمه فورا ان
وجد ماله في ملك غيره ولم يتعلق به حق
لازم والعرض حال وتعدر حصوله بافلاس
وان قدمه الغرماء بالعرض يخوف فمخت
العقد لا يوطء وتصرف ولو تعيب بجناية
بائع بعد قبض أو أجنبي أخذه وضارب من
ثمنه بنسبة ناص القيمة والا أخذته أو
ضارب بيمينه وله أخذه بهضه وضارب بحصة
الباقى فان كان قبض بعض الثمن أخذ
ما يقابل باقيه والزياة المتص له البائع
والمنفعة له المشتري فان كانت ولد أمة لم يبر ولم
يبدل البائع قيمته يبيعا وأخذ حصة الام
ولو وجد جمل أو ثمر لم يظهر عند بيع أو
رجوع أخذه ولو غرس أو بنى فان اتفق
هو وغراماؤه على قلعه قاعوا أو عدمه فملكه
بقيمه أو قاعه وغرم أرض نقصه ولو كان
مثليا كبر فخاط به أو بأردأ رجع بقدره
من الخلو أو بأجود فلا ولو طعنه أو قصره
أو صبغ به صبغة وزادت قيمته فالغاس
شر يك بالزيادة أو بصبغ اشتراه منه أو من
آخر فان لم تزد قيمته ما على الثوب فالصبغ
مفقد ودلا أخذ البائع مبيعه لكن الغاس
شر يك بالزيادة على قيمته ما

* (باب) * الجرح مجنون وصبا وسفه
فالجنون يساب العبارة والولاية الى افاقه
والصبا كذلك الاما استثنى الى بلوغ كمال
خمس عشرة سنة أو امانه وامكانه كمال تسع
سنين أو حيض وحيل أثني أمارة كذب
عانة كافر خشنه فان بلغ رشيدا أعطى ماله
والرشد صلاح دين ومال بان لا يعمل بحر ما يبطل عدالة ولا يفتن بان يضيع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو مبيع

مطلقا في الاصح والاصح أن ما حلت به على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا شهد بالاداء جري أو رجلا و امرأتين وكذا رجل ليخاف معه في الاصح فان لم يشهد فلا رجوع ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدق في الاصح فان صدقه المضمون له أو أدى بحضرة الاصيل رجوع على المذهب

(كتاب الشركة) هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالين وسائر الحرفة ليكون بينهما كسبهما متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافا وشركة المفاوضة ليكون بينهما كسبهما وعامهما معرض من غرم وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان لابتناع كل واحد منهما مؤجل لهما فاذا باعما كان الفاضل عن الائتمان بينهما وهذه الأنواع باطلة وشركة العنان صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف فلو اقتصر على اشتراك يكفى في الاصح وفيها أهلية التوكيل والتوكل وتصح في كل مثلي دون المتقوم وقيل تخصص بالنقد المصروب ويشترط خلط المالين بحيث لا يتميزان ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس أو صفة كصالح ومكسرة هذا اذا أخرجا مالين وعقدان ملكا مشتركا بوث وشراء وغيرهما وأذن كل لا تخفى التجارة فيه تمت الشركة والحيلة في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف ولا يشترط تساوى قدر المالين والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف بالضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر به ولا يبيعه بغير اذن ولا يكل فسخته متى شاء وينعزلان عن التصرف بفسخهما فان قال أحدهما عزلتك ألا تتصرف في نصيبى لم ينعزل العازل وتفسخ يموت أحدهما أو يجنونه وبانجائهم والرجح والخسران على قدر المالين تساوى في العمل أو متفاوتا فان شرطنا خلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات والرجح على قدر المالين ويد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الرد والخسران والتأف فان ادعى بسبب ظاهر طواب بينة بالسبب ثم يصدق في التلف به ولو قال من في يده المال هول وقال الآخر من شريك أو بالهكس صدق صاحب اليد ولو قال اقتسمنا وصارلى صدق المنكر ولو اشترى وقال اشترىته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر صدق المشتري

(كتاب الوكالة) شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة والمحرم في النكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل الامعى في البيع والشراء فيصح بشرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لصي ومجنون وكذا المرأة والمحرم في النكاح لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وايصال هدية والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب بشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل فلو وكل يبيع عبدا يملكه وطلاق من سينكحها بطل في الاصح وأن يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة الحج وتفرقة زكاة وذبح أضحية ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الايمان ولا في الفهار في الاصح ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ وقبض الديون واقباضها والدعوى والجواب وصح في تلك المباحات كالاجباه والاصح ما ياد والاحتطاب في الاظهر لاني الاقرار في الاصح ويصح في استيفاء عقوبة آدمى كقصاص وحدقذف وقيل لا يجوز الا بحضرة الموكل ولا يمكن الموكل فيه معاملة من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه فلو قال وكأنتك في كل قبيل وكثيرا وفي كل أمورى أو

وزراع بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هرة فلو فسق بعد فلا جرح أو بذبح عليه القاضي وهو وليه أو جرح فوليها وليه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح من محجور وسفه اقرار بنكاح أو بدن أو تألف مال ولا تصرف مالى كبيع ولا يضمن ما قبضه من رشيد باذنه وتألف قبل طلب ويصح اقراره بعقوبة ونفيه نسب ما وعادته بدنية أو مالية واجبة لكن لا يدفع المال بلا اذن ولا تعين وإذا سافر لنسك واجب فقدر أو تطوق وزادت مؤنة سفره على نفقته المعهودة فوليها منعه ان لم يكن في طريقه كسب قدر الزيادة وهو كحصر *(فصل)* ولي صبي أب فأبوه فوصى ففاض ويتصرف بمصلحة ولونسيئة ويعرض وأخذ شفعة ويشهد في بيعه نسبة ويرث من ويبنى عقاره بطين وآجر ولا يبيعه إلا بحاجة أو غبطة ظاهرة ويرث ماله ويمونه بمعروف فان ادعى بعد كاله بيهما بلا مصلحة على وصى أو أمين حلف أو أب أو أبيه حلفا *(باب الصلح)*

شرطه بلفظه سبق خصومة وهو يجري بين متداعيين فان كان على اقرار وجرى من عين مدعاة على غيرها فيبيع أو اجازة أو غيرها أو على بعضها نهية للباقي فتثبت أحكامها أو من دين على غيره فقدر أو على بعضه فإبراء عن باقيه وصح بلفظ نحو إبراء أو من حال على مؤجل مثله أو عكس لغا وصح تعجيل لان ظن صحة أو من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة أو عكس لغا أو كان على غير اقرار لغا وصالحنى عما دعيه ليس اقرارا ويجرى بين مدع وأجنبي فان صالح عن عين وقال وكفى الغريم وهو مقرر أو وهى لك صح وان صالح عنها لنفسه صح ان قال وهو مقرر والافشراء مغضوب ان قال وهو مطلق والالغا *(فصل)* الطريق النافذ لا يتصرف فيه بيناء أو غرس ولا بما

يضر مارا فلا يخبر فيه مسلم جناحا أو سابا باطلا الا اذا لم يظلم ورفع بحيث يمر تحتها منتصب وعليه جولة عالية وراكب ومحمل بكندسة على بعير

أبعد من رأسه أو أقرب مع تطرق من القديم وجاز صلح بمال على فسخه لاعلى اخراج في نافذ أو غيره وأهله من نفس ذبابة اليه وتختص شركة كل بمباين بابه ورأس غير النافذ ولغيرهم فتح باب اليه لا لتطرق والمالك فتح كوات وباب بين داريه والجدار بين مالكين ان اختص به أحدهم ما منع الاخر ما يضر كوضع خشب أو بناء عليه فلو رضى المالك بمجاناة فارة فان رجع بعد وضع أبنية باجرة أو رفعه بارش أو يعوض فان أجزأه لولا لوضع فاجارة أو بابه لذلك أو حق الوضع فعقد مشوب ببيع واجارة فاذا وضع لم يرفع مالمالك الجدار ولو انهدم فأعاده فلامستحق الوضع ومتى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وبهـكـه وصفته وصحة سقف عليه أو على أرض كفى الاول وان اشتركا فيه منع كل ما يضر بلارضا فله كاشجنبي أن يستند ويسند اليه ما يضر ولا يلزم شريكه بمجاناة ويمنع اعادتهم بقبضه لا بالآلة نفسه والمعاد ملكه ولو أعاده بقبضه فمشتري أو أحدهما وشرطه الاخرز يادة جازوله صلح بمال على اخراج ماء غير غسالة في ملك غيره أو القاء نيل في أرضه ولو تنازعا جدارا أو سقفا بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما فله اليد والافله ما فان أقام أحدهما بينة أو حلف قضى له والاجعل بينهما ***(باب الحوالة)*** أو كانهم محجل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وشرط لها رضا الاقارب وثبوت الدينين وصحة اعتياض عنهما كتمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدينين قدرا وصفة وتساو بهما كذلك ويرأيهما محجل ويسقط دينه ويلزم دين محتال محال عليه فان تعذر أخذه لم يرجع على محجل وان شرط يساره أو جهله ولو فسخ ببيع وقد أحال مشتر بتمن بطات لا يباع به ولو أحال بتمن رقيق فاتفق البيعان والمحتال على حريته أو ثبتت بينة لم تصح الحوالة فان كذبهم المحتال ولا بينة فلكل تخليفه على نفي العلم وبقيت ولو اختلفا هل وكل أو أحال خلف منكر الحوالة لاعم اتفاقا على لغظهما ولم يحتمل وكالة

فوقضت اليك كل شئ لم يصب وان قال في بيع أموال وعقار فأتى صح وان وكله في شراء عبد وجب بيان فوجه أو دار وجب بيان المحلة والسكة لا قدرا الثمن في الاصح ويشترط من الموكل لفظا يقتضى رضاه كوكالك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيل في بيع فلو قال ببع أو أعتق أصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا وقيل يشترط وقيل يشترط في صبيغ العقود كوكالك دون صبيغ الامر كبيع وعتق ولا يصح تعليةها بشرط في الاصح فان نجزها وشرط للتصرف شرطا جاز ولو قال وكالك ومتى عزلتك فأنت وكيل صح في الحال في الاصح وفي عوده وكيل لا بعد العزل الوجهان في تعليةها ويجريان في تعلية العزل ***(فصل)*** الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بفن فاحش وهو مالا يحتمل غالباً فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع مؤجلا وقدرا لاجل فذلك وان أطلق صح في الاصح وحل على المتعارف في مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير والاصح أنه يبيع لانيه وابنه البالغ وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسلمه حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن واذا وكله في شراء لا يشتري ميبها فان اشتراها في الذمة وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا في الاصح وان لم يساوه لم يقع عنه ان علمه وان جهل له وقع في الاصح واذا وقع للموكل فلكل من الوكيل والموكل الرد وليس لو كبل أن يوكل بلاذن ان تأتى منه ما وكل فيه وان لم يتأت لكونه لا يحسنه أولا يلحق به فله التوكيل ولو كثر وعجز عن الاتيان بكاه فالمذهب انه يوكل فيما زاد على المسمى ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل والاصح أنه ينعزل بعزله وانعزاله وان قال عني فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق في الاصح (قلت) وفي هاتين الصورتين لا يعزل أحدهما الا آخر ولا ينعزل باعزاله وحيث جوزنا لوكيل التوكيل يشترط أن يوكل أمينا الآن يعين الموكل غيره ولو وكل أمينا ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم ***(فصل)*** قال ببع لشخص معين أو فزرن أو مكان معين تعين وفي المكان وجهه اذا لم يتناق به غرض وان قال ببع بمائة لم يبيع بأقل وله أن يزيد الا أن يصرح بالنهي ولو قال اشتر بهذا الدينار شاة ووصفها فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة دينارا لم يصب الشراء للموكل وان ساونه كل واحدة فالظاهر الصحة وحصول المالك فيهما للموكل ولو أمره بالشراء بمعين فاشترى في الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في الاصح ومتى خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه فتصرفه باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وقيل للوكيل وان سماه فقال البائع بعك ففقال اشترى لله لان فكذا في الاصح وان قال بعث موكلك زيد ففقال اشترى لله فالمذهب بطلانه ويد الوكيل يد أمانة وان كان بجهل فان تعدى ضمن ولا ينعزل في الاصح وأحكام العقد تنعاق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والقباض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبا للبائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن معيناً وان كان في الذمة طالبا ان أنكر وكالته أو قال أعلمه وان اعترف به طالبا ايضاً في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأميل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف بوكالته في الاصح ثم رجع الوكيل على الموكل (قلت) والله المشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم ***(فصل)*** الوكالة جائزة من الجانبين فاذا عزله الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة

(مخاطب الضمان) * أركانها مضمون عنه وله وفيه وصيغة وضامن وشرط (٥٣) فيه أهلية تبرع واختيار وضع ضمان رقيق باذن

سيده لاله فان عين اللادعاء جهة والافما يكسبه بعد اذن ومما يسد مأذون وفي المضمون له معرفته لارضاه ولا يرضا المضمون عنه ومعرفته وفي المضمون فيه ثبوته وضع ضمان ذلك بعد قبض ما يضمن كان يضمن لمشترا الثمن ولبائع المبيع ان خرج مقابلته مستحقا أو معيبا أو ناقصا لنقص صفة أو وصفة ولو لم يملك كتمن وعلم به الا في ابل دية كبراه ولو ضمن من درهم الى عشرة صح في تسعة كاترار ونحوه وتصح كفالة عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم لحق الله مالى أو لا أدى باذنه ولو صيدا وجنونا ومحجوسا وميتا يشهد على صورته فان كفل بدن من عليه مال شرط لزومه لاعلم به ثم ان عين محل تسليم والافمعهما ويرأ كفيل بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فان غاب لزومه احضاره ان أمكن وعهل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يعرضه لم تصح وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقادرنه أو تسكفت ببذنه أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولا يصحان بشرط براءة أصل ولا بتعليق وتأقيت ولو كفل وأجل احضارا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلاته وعكسه ولا يلزم تعجيل والمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو برى برى ضامن ولا عكس في ابراء ولومات أحدهما حل عليه وواضمان باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء طواب ورجوع عليه ولو صالح عن الدين بمادونه لم يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع ثم انما يرجع مؤذنا أو أشهد بأداء ولو رجلا ليخلف معه أو أدى بحضرة مدين أو صدقه دانن * (كتاب الشركة) *

هى شركة أبدان بأن يشتركا ليكون بينهما كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما

أو أبطانها أو أخرجه من انزل فان عزله وهو غائب انزل في الحال وفي قول لاحق يبلغه الخبر ولو قال عزات نفسي أو رددت الوكالة انزل وينزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون أو كذا انما في الاصح وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لتسببان أو لغرض في الاخفاء ليس بمنزل فان تعمد ولا عوض انزل وإذا اختلف في أصلها أو صفتها بأن قال وكنتى في البيع نسبة أو الشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم أن الموكل أمره وقال بل بعشرة وحلف فان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد أو قال بعده اشترى به اغلان ومال له وصدقه البائع فالبيع باطل وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البائع في الاصح وان صدقه بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت أمرت بعشرين فقد بعته كما هم او يقول هو اشترى لتحل له ولو قال أتيت بالتصرف المأذون فيه وأنكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تاف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد قبل ان كان بمحل فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو وكله بقاء دين فقال قضيته وأنكر المستحق صدق المستحق بيمينه والاظهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل الا بيمينه وقيم اليتم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لو كفل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك لا أرد المال الا بشهادتي الاصح وللغائب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكنتى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الا بينة على وكالته ولو قال أحالتى عليك وصدقه وجب الدفع في الاصح (قلت) وان قال أنا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله أعلم

* (كتاب الاقرار) * يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي والمجنون لاغ فان ادعى البلوغ بالاحتلام مع الامكان صدق ولا يخلف وان ادعاه بالنسب طواب بينة والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو أقر بدين جنائيه لا فوجب عقوبة فكذبه السيد تعالى بذمته دون رقبته وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن مأذونه في التجارة ويقبل ان كان ويؤدى من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجنبى وكذا الوارث على المذهب ولو أقر في صحة بدين وفي مرضه لا يخلو لم يقدم الاول ولو أقر في صحته أو مرضه وأقر وارثه بعده ونه لا يخلو لم يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار مكره وبشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال له هذه الدابة على كذا فاعفوان قال بسببها المسالكها وجب ولو قال لحي هذه كذا يارث أو وصية لزمه وان أسند الى جهة لا تمكن في حقه فاعفوان وان أطلق صح في الاظهر واذا كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الاصح فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غاطت قبل قوله في الاصح * (فصل) * قوله لز يد كذا صيغة اقرار وقوله على وفي ذمتى للدين ومعنى وعندي للعين ولو قال لي عليك ألف فقال زن أوخذ أو زنه أوخذته أو اختم عليه أو اجمعه في كيدك فليس باقرار ولو قال لي أو نعم أو صدقت أو أبرأتني منه أو قضيته أو أنا مقر به فهو اقرار ولو قال أنا مقر أو أنا أقر به فليس باقرار ولو قال ليس لي عليك كذا فقال لي أو نعم فاعفوان وفي نعم وجهه ولو قال اقض الالف الذى لي عليك فقال

وعليه ما بغرم ووجوه ليكون بينهما ربح ما بشرى به له ما وعنان وهى الصيغة وأركانها عقدان ومعه ودع عليه وعمل وصيغة وشرط نهال لفظ

يشعر باذن في تجارة وفي المعادين أهلية توكيل (٥٤) وتوكل وفي المعقود عليه كونه مثليا خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو مشاعا لثناو

ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصلحة بحال وقد باء فلا يبيع بثمن مثل وثم راغب بأز يد ولا يسافر به ولا يبعه بلا اذن ولكل فسخها وينعزلان بما ينزعله الوكيل لا عازل بعزله لآخر والرجع والخسر بقدر المالكين وان شرطان لافه وتفسد به فلكل على الآخر أجر عمله ونفذ التصرف والشريك كدود وحاف في اشتريته أو ان ما يبيد لي أو للشركة لا في اقتسمنا وصار لي

* (كتاب الوكالة) * أركانها موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط في الموكل صحة مباشرته الموكل فيه غالباً فيصح توكيل ولي وفي الموكل صحة مباشرته التصرف لنفسه غالباً وتعيينه وفي الموكل فيه أن يملكه الموكل فلا يصح في بيع ما يملكه ومطلق من سيكهم الاتباع وأن يقبل نيابة فيصح في عقد وفسخ وقبض واقتباس وخصوصية وتلك مباح واستفناء عقوبة لا اقرار والتقاط وعبادة الأفي نسك ودفع نحو زكاة وذبح نحو أخحسية ولا شهادة ونحو ظهار وعين وأن يكون معاً ولو اولو بوجه كبيع أموال وعتق أرقائي لا نحو كل أموري ويجب في شراء عبيد بيان نوعه ودار بيان محله وسكة لا نحو وفي الصيغة لفظ موكل بشعر برضاه كوكلتك أو بيع وصح تأقيتها وتعليق لاله أو لاله عزل ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فانت وكيلى صحت فان عزله لم يصروك لا وفدت تصرفه * (فصل) * الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك فلا يبيع بثمن مثل وثم واغب بأز يد وبغبن فاحش فلو خالف وسلم ضمن ولو وكاه ليبيع وجلا صح وجعل مطلق أجل على عرف ولا يبيع لنفسه وموليه وله قبض ثمن حال ثم يسلم المبيع فان سلم قبله ضمن وليس لو وكيل بشراء شراء معيب فان اشتراه جاهلاً وقع للموكل ولكل والشراء في الذمة فرد له لان رضى موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد وكيل ولو وكيل توكيل بلا اذن فيما لا يثنى منه واذا وكل باذن فالشافي وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال وكل هنك فوكيل

نعم أو أفضى غدا أو أمهاني يوماً أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد فاقرا في الاصح * (فصل) * يشترط في المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر فلو قال داري أو ثوبي أو ديني الذي على زيد لم يرد له وهو لو قال هذا افلات وكان ملكي إلى أن أقررت به فأول كلامه اقرار وآخره لغو وأمكن المقر به في يد المقر ليس لم بالقرار المقر له فلو أقر ولم يكن في يده ثم صار على بقة متضى الاقرار فلو أقر بحرية عبد في يد غيره ثم اشتراه حكم بحريته ثم ان كان قال هو حر الاصح فشرأه افتداه وان قال أعنته فافتداه من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب فيثبت فيه الخياران للبائع فقط ويصح الاقرار بالمجهول فاذا قال له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتوكل وان قل ولو فسره بما لا يتوكل له من جنسه كعبه حنطة أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلوم وسرجين قبل في الاصح ولا يقبل بما لا يقبض ككنزير وكتاب لا نفع فيه ولا بعبادة ورد سلام ولو أقر بمال أو مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بماتل منه وكذا بالمستولدة في الاصح لا بكتاب وبلدية وقوله له كذا كقوله شيء وقوله شيء أو كذا كذا كقولكم يكرروا لو قال شيء وشيء أو كذا وكذا وجب شيان ولو قال كذا درهم أو رفع الدرهم أو جزمه درهم والمذهب انه لو قال كذا وكذا درهم بالنصب وجب درهمان وانه لو رفع أو جزم درهم ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال ولو قال ألف ودرهم قبل تفسيره بالالف بغير الدراهم ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلاً ومنعه ان فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله في النص والتفسير بالمغشوشة كهبو بالناقصة ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح وان قال درهم في عشرة فان أراد المعية لزمه أحد عشر أو الحساب فعشرة ولا درهم * (فصل) * قال له عندي سيف في غدا أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف أو غدا فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده أو غدا على رأسه عمامة لم يلزمه العمامة على الصحيح أو دابة بسرجها أو ثوب بمطر لزمه الجميع ولو قال في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين ولو قال في ميراثي من أبي فهو وعد به ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان وأما الثالث فان أراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول أو أطلق في الاصح ومتى أقر بهم كشيء وثوب وطوب بالبيان فامتنع فالصحيح انه يحبس ولو بين وكذبه المقر له فليبين وليدع والقول قول المقر في نفيه ولو أقر له بألف ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط وان اختلف القدر دخل الاقل في الاكثر فلو وصفهم بأصفتين مختلفتين أو أسندهما الى جهتين أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزموا ولو قال له على ألف من ثمن خمر أو كتاب أو ألف قضيت لزمه الألف في الاظهر ولو قال من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل غنما ولو قال له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب ولو قال ألف لا يلزم لزمه ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو رواية فقال المقر له عليه ألف آخر صدق المقر في الاظهر بعينه فان كان قال في ذمتي أو ديناً صدق المقر له على المذهب (قلت) فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الاقرار ودعوى الردوان قال له عندي أو معي ألف صدق في دعوى الوديعة والردو التلف قطعاً والله أعلم ولو أقر ببيع أو هبة واقتباس ثم قال كان فاسداً وأقررت لظني العصمة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر وبرئ ولو قال هذه

ولو وكيل توكيل بلا اذن فيما لا يثنى منه واذا وكل باذن فالشافي وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال وكل هنك فوكيل

الدار لزيد بل لعمر وأوصى بهما من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر أن المقر يغرم قيمتهما
لعمرو وبالقرار ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة التسعة الأثمانية
وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف الأنوباب وبين ثوب قيمته دون ألف ومن المعين كهذه
الدار له الا هذا البيت أو هذه الدراهم له الا إذا الدرهم وفي المعين وجه شاذ (قلت) ولو قال
هو لأعبيد له الواحد اقبل ورجع في البيان اليه فان ما تو الا الواحد اؤزم انه المستثنى
صدق بيمينه على الصحيح والله أعلم * (فصل) * أقر بنسب أن الحق به نفسه اشترط
لصحة أن لا يكذب المحس ولا الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره وأن يصدق
المستلحق أن كان أهلاً للتدقيق فان كان بالغاً فكذب لم يثبت الابينة وان استلحق صغيراً
ثبت فلو بلغ وكذب لم يبطل في الأصح ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح
ويرنه ولو استلحق اثنين بالغين ثبت لمن صدقه وحكم الصغير يأتي في اللقيط ان شاء الله تعالى
ولو قال لولد أمتي هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر وكذا لو قال ولدي ولدته في
مليكي فان قال علقته به في مليكي ثبت الاستيلاء فان كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير
استلحاق وان كانت مزرعة فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل وأما إذا ألحق النسب بغيره
كهذا أني أوصي فيثبت نسبه من الملقق به بالشروط السابقة ويشترط كون الملقق به ميتاً
ولا يشترط أن لا يكون نفاه في الأصح ويشترط كون المقر وارثاً لوارثه أو الأصح أن المستلحق
لا يرث ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالقرار وانه لو أقر أحد الوارثين
وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب وانه لو أقر ابن حائر بأخوة مجهول فأنكر
المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول وانه اذا كان الوارث الظاهر يحجبه
المستلحق كاخ أقر بام الميث ثبت النسب ولا ورث

* (كتاب العارية) * شرط المعتبر صحة تبرعه وملكه المنفعة فيه برسمه تأجل لاستعير على
الصحيح وله أن يستنيب من يستوفي المنفعة له والمستعير كونه منتفعاً به مع بقاء عينه ونحو
إعارة جارية لخدمة امرأة أو محرم ويكره إعارة عبد مسلم لكافر والأصح اشتراط لفظ كعارة
أو أعرفي ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولو قال أعرفتكم لتعلموه أو لتعلموني فربما فهو
إعارة فاسدة فوجب أجرة المثل وموثة الرد على المستعير فان تلفت لا باستعماله منها وان لم يفرط
والأصح أنه لا يضمن ما يمتنع أو ينسحق باستعماله والثالث يضمن المنعق والمستعير من
مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شقه أو في يد من سلمها اليه ليروضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فان أعار لزراعة حنطة زرعها ومثلها ان لم ينهه أو أشعير لم
يزرع فوقه كحنطة ولو أطاق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء واذا استعار لبناء أو غراس
فله الزرع ولا عكس والصحيح انه لا يفرس مستعير لبناء وكذا العكس وانه لا تصح إعارة الأرض
مطابقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة * (فصل) * لكل منهما رد العارية متى شاء الا اذا
أعار لدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع
ان كان شرط القلع مجازاً لزمه والا فان اختار المستعير القلع فلع ولا يلزمه تسوية الأرض في
الأصح (قلت) الأصح يلزمه والله أعلم وان لم يحتقر لم يقلع مجازاً بل لا معيار الخيار بين أن يبقيه
بأجرة أو يقلع ويضمن أرض النقص قبل أو يملكه بغيره فان لم يحتقر لم يقلع مجازاً ان بذل
المستعير الأجرة وكذا ان لم يذله في الأصح ثم قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما
والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختار أشبه أو للمعير دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير
صدق أو أنما مقر به أو نحوها قرار الجواب أقضى الالف الذي لي عليك بنعم أو أقضى غداً أو أمهلني أو حتى أفتح السكيس أو أجد أو نحوها لا يرنه

الدار لزيد بل لعمر وأوصى بهما من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر أن المقر يغرم قيمتهما
لعمرو وبالقرار ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة التسعة الأثمانية
وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف الأنوباب وبين ثوب قيمته دون ألف ومن المعين كهذه
الدار له الا هذا البيت أو هذه الدراهم له الا إذا الدرهم وفي المعين وجه شاذ (قلت) ولو قال
هو لأعبيد له الواحد اقبل ورجع في البيان اليه فان ما تو الا الواحد اؤزم انه المستثنى
صدق بيمينه على الصحيح والله أعلم * (فصل) * أقر بنسب أن الحق به نفسه اشترط
لصحة أن لا يكذب المحس ولا الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره وأن يصدق
المستلحق أن كان أهلاً للتدقيق فان كان بالغاً فكذب لم يثبت الابينة وان استلحق صغيراً
ثبت فلو بلغ وكذب لم يبطل في الأصح ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح
ويرنه ولو استلحق اثنين بالغين ثبت لمن صدقه وحكم الصغير يأتي في اللقيط ان شاء الله تعالى
ولو قال لولد أمتي هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر وكذا لو قال ولدي ولدته في
مليكي فان قال علقته به في مليكي ثبت الاستيلاء فان كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير
استلحاق وان كانت مزرعة فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل وأما إذا ألحق النسب بغيره
كهذا أني أوصي فيثبت نسبه من الملقق به بالشروط السابقة ويشترط كون الملقق به ميتاً
ولا يشترط أن لا يكون نفاه في الأصح ويشترط كون المقر وارثاً لوارثه أو الأصح أن المستلحق
لا يرث ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالقرار وانه لو أقر أحد الوارثين
وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب وانه لو أقر ابن حائر بأخوة مجهول فأنكر
المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول وانه اذا كان الوارث الظاهر يحجبه
المستلحق كاخ أقر بام الميث ثبت النسب ولا ورث

* (كتاب العارية) * شرط المعتبر صحة تبرعه وملكه المنفعة فيه برسمه تأجل لاستعير على
الصحيح وله أن يستنيب من يستوفي المنفعة له والمستعير كونه منتفعاً به مع بقاء عينه ونحو
إعارة جارية لخدمة امرأة أو محرم ويكره إعارة عبد مسلم لكافر والأصح اشتراط لفظ كعارة
أو أعرفي ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولو قال أعرفتكم لتعلموه أو لتعلموني فربما فهو
إعارة فاسدة فوجب أجرة المثل وموثة الرد على المستعير فان تلفت لا باستعماله منها وان لم يفرط
والأصح أنه لا يضمن ما يمتنع أو ينسحق باستعماله والثالث يضمن المنعق والمستعير من
مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شقه أو في يد من سلمها اليه ليروضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فان أعار لزراعة حنطة زرعها ومثلها ان لم ينهه أو أشعير لم
يزرع فوقه كحنطة ولو أطاق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء واذا استعار لبناء أو غراس
فله الزرع ولا عكس والصحيح انه لا يفرس مستعير لبناء وكذا العكس وانه لا تصح إعارة الأرض
مطابقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة * (فصل) * لكل منهما رد العارية متى شاء الا اذا
أعار لدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع
ان كان شرط القلع مجازاً لزمه والا فان اختار المستعير القلع فلع ولا يلزمه تسوية الأرض في
الأصح (قلت) الأصح يلزمه والله أعلم وان لم يحتقر لم يقلع مجازاً بل لا معيار الخيار بين أن يبقيه
بأجرة أو يقلع ويضمن أرض النقص قبل أو يملكه بغيره فان لم يحتقر لم يقلع مجازاً ان بذل
المستعير الأجرة وكذا ان لم يذله في الأصح ثم قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما
والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختار أشبه أو للمعير دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير
صدق أو أنما مقر به أو نحوها قرار الجواب أقضى الالف الذي لي عليك بنعم أو أقضى غداً أو أمهلني أو حتى أفتح السكيس أو أجد أو نحوها لا يرنه

أؤخذهُ أو أؤختم عليه أو أؤجهله في كيدك أو أؤامقربه أو أؤأقربه (٥٦) أو أؤنحوها وفي المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح من صبي ومجنون

بغير إذن للتفرج ويجوز للسقي والإصلاح في الأصح ولكل بيع ملكه وقيل ليس المستعبر
بيعه لثالث والعارية المؤقتة كالطائفة وفي قوله القاع فيها بما إذا رجع وإذا أعار لزراعة
ورجع قبل إدراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد وإن له الإجرة فلو عيّن مدته ولم
يدرك فيها التقصير بتأخير الزراعة قلع مجانا ولو حل السبيل بذرا إلى أرضه فبنت فهو لصاحب
البدن والأصح أنه يجبر على قلعها ولو ركب دابة وقال مالكها أمرتني فاقبال بل أخرجتها
أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالصديق المالك على المذهب وكذا لو قال أعرتني
وقال بل غصبت مني فان تلفت العين فقد اتفقت على الضمان لكن الأصح أن العارية تضمن
بقية يوم التلف لا بأقصى القيم ولا بيوم القبض فان كان ما يدعيه المالك أكثر حاف لا زيادة
* (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فلو ركب دابة أو جلس على فراش
فغاصب وإن لم ينقل ولو دخل داره وأزجعه عنها أو أزجعه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب وفي
الثانية وجهه ولو سكن بيتا ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو دخل
بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وإن كان ولم يرزجعه فغاصب لنصف الدار لأن
يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار وعلى الغاصب الردفان تأف عنه ضمه
ولو تأف مالا في يد مالكه ضمه ولو فتح رأس رقبه وطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو
منسوب فسد فقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وإن سقط بعرض رجب لم يضمن ولو فتح قطعا من
طائر وهيجبه فمأرض ضمن وإن اقتصر على الفتح فالأظهر أنه إذا طار في الحال ضمن وإن وقف ثم
طار فلا والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب ثم إن علم
فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنه وكذا إن جهل وكانت يده في أصلها يد
ضمان كالعارية وإن كانت يد أمانة كوديعة فالقرا على الغاصب ومتى تأف لا تخدمن
الغاصب مستغلا به فالقرا عليه مطلقا وإن جهل الغاصب عليه بأن قدم له طعاما فغصوبا
ضياقة فأكله فكذا في الأظهر وعلى هذا الوقوم لما لكه فأكله برئ الغاصب

* (فصل) * تضمن نفس الرقيق بغيره تلف أو تلف تحت يد عادية وأبعاضه التي لا يتقدر أرشها
من الحر بما نقص من قيمته وكذا المقدرة إن تلفت وإن أتلفت فكذلك في القديم وعلى الجديد
تتقدر من الرقيق والقيمة فيه كالدين في الحر في يده نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره
مثلي ومتقوم والأصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن أو جازا السلم فيه كماء وثراب ونحاس وتبر
ومسلن وكافور وقطن وعنب ودقيق لا غالبية ومجنون فيضمن المثل بمثله تأف أو أتلف فان تعذر
فالقائمة والأصح أن المثل برأقصى قيمته من وقت الغصب إلى تعذر المثل ولو نقل المغصوب المثل
إلى بلاد آخر فلا مال إن يكافه رده وإن يطالبه بالقيمة في الحال فاذا رده ودها فان تلف في البلاد
المنقول اليه طالبه بالمثل في أي البلدين شاء فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة
ولو طفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح أنه إن كان لا مؤنة لقله كالمقدلة لمطالبته بالمثل
والأفلامطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف وأما المتقوم فيضمن بأقصى قيمته من الغصب
إلى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى وتلف بسراية فالواجب الأقصى
أيضا ولا تضمن الخمر ولا تراق على ذمي إلا أن يظهر شر بها أو يجهلها وترد عليه إن بقيت العين
وكذا الحرمات إذا غصبت من مسلم والأصنام وآلات الملاهي لا يجب في إبطالها شيء والأصح
أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف فان عجز المنكر عن رعاية هذا
الحد لمنع صاحب المنكر بطله كيف تيسر وتضمن منفعة الدار والعباد ونحوها بالتفويت

ومكره فان ادعى بلوغا بمناء ممكن صدق ولا
يحاف أو بسن كاف بينة والسفيه والمفلس
مرحكهما وقبل إقرار رقيق بموجب
عقوبة وبدن جنسية ويتعلق بذمته
فقط إن لم يصدقه سيد وقبل عليه بدن تجارة
إذ له فيها وإقرار مريض ولو ارث ولا يقدم
إقرار صحبة ولا مورث وفي المقر له أهلية
استحقاق فلا يصح لدابة فان قال بسببها
لفلان مع كمل هندوان أسند لجهة لا
تتمكن في حقه وعدمه تكذيبه وفي المقر به أن
لا يكون للمقر فقوله داري أو ديني لعمره
لغولا هذا الغلان وكان لي إلى أن أقررت به
وأن يكون بيده ولو ما لا فلو أقر بحرية
شخص ثم اشتراه حكم به أو كان اشتراؤه
اقتداء من جهته وبيعان من جهة البائع فله
الخيار وصرح بجعله ولو قال على شيء أو كذا
قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس
لا يقتني ولو أقر بمال وان وصفه بنحو عقاب
قبل تفسيره بما قل منه وبمستولده ولو قال
شيء شيء أو كذا كذا الزمة شيء أو شيء أو
كذا أو كذا فاشيان أو كذا درهمم برفع أو
نصب أو جز أو سكون أو كذا كذا درهمم
بها أو كذا أو كذا درهمم بلانصب فدرهم
أو بد فدرهمان أو ألف ودرهم قبل تفسير
الألف بغير درهم أو خمسة وعشرون
درهما فالشكل دراهم أو الدراهم التي أقررت
بها ناقصة الوزن أو معشوشة فان كانت
دراهم البلد كذلك أو وصله قبل أو درهم في
عشرة فان أراد مائة فأحد عشر أو حسابا
عرفه فعشرة ولا فدرهم * (فصل) * قال
له عندى سيف أو سيف في ظرف أو عبد
عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه
لزمه فقط أو دابة بسرجهما أو ثوب مطرز
لزمه الشكل أو في ميراث أبي ألف فافترار على
أبيه بدن أو ميراثي من أبي فوعده بذهب أو
على درهم درهم لزمه درهم أو ودرهم
فدرهمان أو ودرهم درهم فثلاثة إلا أن
نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان ومتى

أقر بهم كتب وطول ببيانه فأبي حبس ولو بين وكذبه المقر له فليبين وليدع ويحلف المقر على نفيه ولو أقر بألف والفوات

فرضه أو لا تلزم أو من ثمن نحو خر لزمه أو من ثمن
نحو عبد لم أقبضه قبل أو عاق فلا شيء وحالف
مقرني على أو عندي أو معي ألف وفسره
بوديعة فقال لي عليك ألف آخروني دعواه
تلفا وردا بعده ومقرله في قوله في ذمتي أو
ديننا ولو أقر ببيع أو هبة وقبض فادعى
فساده لم يقبل وله تحليف المقرله فان نكل
حلف المقر وبطل أو قال هذا لزيد لم يرد
أو غصبته من زيد بدل من عمر وسلم لزيد
وغيره بدل له عمر وروحه استثناء فواء قبل
فراغ لاقرار واتصل ولم يستغرق ولا يجمع
في استغراق وهو من اثبات نفى أو عكسه فلو
قال له على عشرة لا تسعة الأثمانية لزمه
تسعة وصح من غير جنسه كألف درهم إلا
قوبان بين يثوب قيمته دون ألف ومن
معين كهذه الدار له الا هذا البيت أو هؤلاء
العبيد الا واحد وحلف في بيانه * (فصل) *
أقر بنسب فان ألحقه بنفسه شرط امكان
وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان
أهلا لحق من صدقه وأمهات كانت فراسا
فولدها صاحبها والا فان قال هـ ذا ولدي
ثبت نسب به لا يلا بد أو وعاقته به في ملكي
ثبته أو ان ألحقه بغيره كهذا أخي أو معي
شرط مع ما مكر كون المحقق به رجلا ميتا وان
نفاه أو كون المقر لا ولا عليه وكونه وارثا
حائزا فلو أقر أحد حائزين بثالث دون
الاخر لم يشارك المقر ظاهره فان مات
الاخر ولم يرثه الا المقر ثبت النسب أو ابن
حائز باخ فأنكر نسب به لم يؤثر ولو أقر بمن
يحجبه كأخ أقر بابن ثبت النسب لا الارث
* (كتاب العارية) * أركانها مستعير
ومعار وصيغة ومعير وشرط فيه ما في
مقرض وملكه المنفعة ككثر لاستعير
وفي المستعير تعيين واطلاق تصرف وله
إثابة من يستوفى له وفي المعار انتفاع مباح
مع بقائه وتكره استعارته وأعاره فرع أصله
لخدمة وكافر مسلما وفي الصيغة لفظا
مستعير بالأذن في الانتفاع كأعرتك أو
بطلبه كأعرتني مع اللفظ الاخر أو فعه له

والغوات في يد عادية ولا تضمن منفعة البضع الابتطويت وكذا من غصبه بدن الحرفي الاصح وإذا
نقص الغصوب بغير استعارة مال وجب الارش مع الاجرة وكذا لو نقص به بأن بلى الثوب في
الاصح * (فصل) * ادعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فاذا حلف غرمه
المالك في الاصح ولو اختلفا في قيمته أو الثياب التي على العبد المغصوب أو في عيب خلق صدق
الغاصب بيمينه وفي عيب حادث صدق المالك بيمينه في الاصح ولورده ناقص القيمة لم يلزمه شيء
ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهمان ثم أسبه فابلاه فصارت نصف درهم فرد له لزمه
خمسوهي قسط التالف من أقصى القيم (فات) ولو غصب خنجر قيمته عشرة فتلف أحدهما
ورد الآخر وقيمته درهمان أو تلف أحدهما غصبا أو في يد مالك لزمه ثمانية في الاصح والله
أعلم ولو حدث نقص يسري الى التالف بأن جعل الحنطة هريرة فكالتالف وفي قول يرد مع
أرش النقص ولو جنى المغصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالأقل من قيمته
والمالك فان تلف في يده غرمه المالك وللجنى عليه تغريمه وان يتعلق بما أخذ منه المالك ثم
يرجع المالك على الغاصب ولو رد العبد الى المالك فبيعه في الجناية رجع المالك بما أخذ منه
الجنى عليه على الغاصب ولو غصب أرضا فنقل ترابها أجبره المالك على رده أو رد مثله وإعادة
الأرض كما كانت والناتل الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض والا فلا يرد به بلا إذن في
الاصح ويقاس بما ذكرنا من البئر وطمها وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرش
لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة وان بقي نقص وجب أرشه معها ولو غصب زينا ونحوه
وأنغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده و لزمه مثل الذاهب في الاصح وان نقصت القيمة فقط
لزمه الارش وان نقصت غرم الذاهب ورد الباقي مع أرشه ان كان نقص القيمة أكثر والاصح
أن السمين لا يجبر بنقص هزال قبله وان تذكر صنعة نسبه لا يجبر النسيان وتعلم صنعة لا يجبر
نسيان أخرى قطعا ولو غصب عصير افتخر ثم تخال فالاصح أن الخلل للمالك وعلى الغاصب
الارش ان كان الخلل أنقص قيمة ولو غصب خمر افتخلت أو جلد ميتة تدبغه فالاصح أن الخلل
والجلد للمغصوب منه * (فصل) * زيادة المغصوب ان كانت أثارا محضا كصاردة فلا شيء
للاغاصب بسببها والمالك تكليفه رده كما كان ان أمكن وأرش النقص وان كانت عينها كبنائه
وغراس كلف القلع وان صبغ الثوب بصبغة وأمكن فعله أجبر عليه في الاصح وان لم يمكن
فان لم ترد قيمته فلا شيء للغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان زادت اشتر كافي ولو خاها
المغصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه وان شق فان تعذر فالذهب انه كالتالف فله تغريمه وللغاصب
أن يعطيه من غير الخلو ولو غصب خشبة وبنى عليها أخرجت ولو أدر جهافي سفينة فكذلك
الا أن يخاف تلف نفس أو مال معصومين ولو وطئ المغصوبة عالما بالتحريم حدوان جهل فلا
حد وفي الحالين يجب المهر الا أن تطاوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحدان علمت ووطئ
المشترى من الغاصب كوطئ في الحد والمهر فان غرمه لم يرجع به على الغاصب في الاظهر وان
أحبل عالما بالتحريم فالو للرفيق غير نسيب ون جهل فخر نسيب وعليه قيمته يوم الانفصال
ويرجع بها المشتري على الغاصب ولو تلف المغصوب عند المشتري وغرمه لم يرجع به وكذا
لو تعيب عنده في الاظهر ولا يرجع بغرم منعه استوفاه في الاظهر ويرجع بغرم ما تلف
عنده وبأرش نقص بنائه وغراسه اذا نقص في الاصح وكل ما لو غرمه المشتري رجع به لو
غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري وما لا في رجوع (قلت) وكل من انبت يده على يد
الغاصب فكالمشتري والله أعلم * (كتاب الشفعة) *

ن نحو أكثر كفاف في شغل مالك وله انتفاع مأذون (٥٨) ومثله ضرر الانهاء فلزراعة برزوخه وشعبير الاعكسة ولبناءه وأغرض برزوخ

لا تثبت في منقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً وكذا أثر لم يؤثر في الأرض ولا شفعة في
حجرة بنيت على سقف غير مشترك وكذا مشتركة في الأرض وكل ما لو قسم بطلت منفعة
المقصودة كحمام ورحى لاشفعة فيه في الأرض ولا شفعة للشرى ولو باع دار وله شريك في
ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن
فتح باب إلى شارع والأفلا وانما تثبت فيما ملك بمعاوضه لمكلاً لازماً متأخراً عن ملك الشفيع
كبيع ومهر وعوض خلع و صلح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم ولو شرط في البيع الخيار
لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر أنه يؤخذ
أن قلنا الملك للمشتري والأفلا ولو وجد المشتري بالشفعة حصصاً أو أراد دره بالعيب وأراد
الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا ظهر إجابة الشفيع ولو اشترى اثنين داراً أو بعضهما فلا
شفعة لأحدهما على الآخر ولو كان للمشتري شرك في الأرض فالأصح أن الشريك لا يأخذ
كل المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور
المشتري ويشترط لفغان الشفيع كتمليك أو أخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك إتمام تسليم
العوض إلى المشتري فإذا تسلّمه أو ألزمه القاضي التسليم ملك الشفيع الشقص وأما رضا
المشتري بكون العوض في ذمته وأما قضاء القاضي له بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت
حقه فيما له في الأرض ولا يملك شقصاً لم يرد الشفيع على المذهب * (فصل) * أن
اشترى بثمن أخذ الشفيع بثمنه أو بمقوم بقيمته يوم البيع وتيسل يوم استقراره
بانقطاع الخيار أو بوجوبه فلا ظهر أنه يخير بين أن يجمل ويأخذ في الحال أو يصبر إلى
الحل ويأخذ ولو يبيع شقصاً غيره أخذه بمحسنته من القيمة ويؤخذ المهور ومهر مثاها
وكذا عوض الخلع ولو اشترى بجزاف وتأف امتنع الأخذ فان عين الشفيع قد رأت وقال
المشتري لم يكن مهلوم القدر حلف على نفي العلم وإن ادعى علمه ولم يعين قدره لم يسمع دعوته في
الأصح وإذا ظهر الثمن مستحقاً فان كان معيناً بطل البيع والشفعة والأبديل بقبول وان دفع
الشفيع مستحقاً لم تبطل شفيعته إن جهل وكذا إن علم في الأصح وتصرف المشتري في الشقص
كبيع ووف وأجرة صحيح والشفيع نقض ما لاشفعة فيه كالوقف وأخذه ويخبر فيما فيه شفعة
كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو يتقضى ويأخذ بالأول ولو اختلف المشتري والشفيع
في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكاً فان اعترف الشريك
بالبيع فالأصح ثبوت الشفعة ويسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بقبضه وإن اعترف فهل
يترك في يد الشفيع أم يأخذ القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الإقرار فله يرد ولو استحق
الشفعة جميع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرأس ولو باع أحد الشريكين نصف
حصته لرجل ثم باقى الآخر فالشفعة في النصف الأول للشريك القديم والأصح أنه إن عفا عن
النصف الأول شاركه المشتري الأول في النصف الثاني والأفلا والأصح أنه لو عفا أحد شفيعين
سقط حقه ويخبر الآخرين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصا على حصته وأن الواحد
إذا سقط بعض حقه سقط كله ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فإذا حضر
الغائب شاركه والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب ولو اشترى بأشخصاً لثمن الشفيع أخذ
نصيبهما ونصيب أحدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد البائعين في الأصح
والأظهر أن الشفعة على الفور فإذا علم الشفيع بالبيع فليبادر على العادة فان كان مريضاً
أو غائباً عن بلد المشتري أو غائباً عن عدو فليوكل إن قدر والأفلا فله مدعى إلى الطالب فان ترك

لا عكسه ولبناءه لا يغرس وعكسه وإن أطلق
الزراعة صح وزرع ماشاء لا إغارة متعددة
جهة بل يعين أو يعمم * (فصل) * لكل
رجوع بشرط في بعض كدفن فانما
يرجع قبل المواراة أو بعد اندراس وإن
أغار لبناء أو غراس ولو ألى مدة ثم رجع
فان شرط فاعله والافان اختاره قلع مجانا
ولزمه تسوية الأرض والاخذ غير معين بين
تملكه بقيمته وقلعه بأرض وتبعيته بأجرة
فان لم يختر كحتى يختار أحدهما ولم ير
دخولها وانتفاع بها ولم يستمر دخولها
لا صلاح ولا بكل بيع ملكه وإذا رجع قبل
ادراك زرعه لم يعد قلعاً لزمه بقيمته إليه
بأجرة ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير قلع
مجانا كحل محل نحو سبل يذرا إلى أرضه فنبت
ولو قال من يده عين أعرتني فقال مالكها
أجرتك أو غصبتني ومضت مدة لها أجرة
صدق فان تلفت في الثانية أخذت قيمة وقت
تلف بلا عين فان كانت دون أقصى قيمه
حلف للزائد * (كتاب الغصب) *
هو استيلاء على حق غير بلا حق كركوبه
دابة غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن
داره ودخوله إليها بقصد استيلاء فان كان
المالك فيها ولم يرعجه فغاصب لنفسها إن
عدم استوليا ولو منع المالك بيتاً منها فغاصب
له فقط وعلى الغاصب رد وضمان بمقتول تلف
كما لو أتلفه بيد مالكه أو فزع زمامه وخرج
ما فيه بالفتح أو منصوباً فسقط به وخرج
ما فيه أو باباً عن غير ميمز كطير فذهب حالاً
وضمى أخذ من مغبوب والقرارات عليه إن
تلف عنده إلا أن جهل ويده أمينة بلا انتهاب
كوديعة ففكسه ومتى أتلف فالقرارات عليه
وان جهل الغاصب عليه لا لغرضه كأن قدم
له طعماً ما فاق كاهه فلو قدمه لملكه فأكاه برى
* (فصل) * يضمن مغبوب بمتقوم تلف
بأقصى قيمه من غصب إلى تلف وأبعاضه بما
نقص منه إلا أن تلفت من رقيق ولها ما قدر
من حرقاً أكثر الأمرين ومثلي وهو ما حصره

كيل أو وزن وجاز سلمه كالموزاب ونحوه وسئل وقطن ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فان دفعه فبأقصى قيم المكان من المقدور

غصب الى فقد ولو نقل الغصب بطلب برده وبأقصى قيمة لحيلولة ولتألف (٥٩) المثل فله مطالبته بمثله في غير المكان ان لم يكن له ثمنه

مؤنة وأمن والا فبأقصى قيم المكان ويضمن
مئة ومائة تألف بالا غصب بقرصته وقت تلف
فان تألف بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق
مسكر على ذمي لم يظهره وردد عليه كبحترام
على مسلم ولا شيء في ابطال أصنام وآلات الهو
وتفصل بلا كسر فان عجز أبطالها كيف
تيسر ويضمن في غصب منفعة ما يوجب الاحرا
فتفويت كبضع ونحو مسجد * (فصل) *
يخلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رفيق
وعيب خاق ولورده ناقص قيمة فلا شيء ولو
غصب ثوبا بقيمته عشرة فصار بخرص
درهما ثم باس نصفه ودره مع خمسة أو تألف
أحد خفين مغصوب او قيمته عشرة وقيمة
الباقى درهمان لزمه ثمانية كالأول تألفه بيد
مالكه ولو حدث نقص يسرى لتلف كأن
جعل البرهريسة فكألف ولو جنى
مغصوب فتعلق برقيقته مال فداه الغاصب
بالاقل من قيمته والمال فان تلف في يده
غرمه المالك وللجاني عليه أخذ حقه مما
أخذ المالك ثم يرجع المالك على الغاصب
كالمورد فيبيع في الجناية ولو غصب أرضا
فتقل زراها رده أو مثله كما كان بطلب أو
لغرضه وعليه أجره مدق مع أرض نقص
ولو غصب دهنًا أو غلاة فنقصت عينه رده
وغرم الذاهب أو قيمته لزمه أرض أوهما
غرم الذاهب وروايات مع أرض نقصه
ولا يجبر بمن نقص هزال ويجبر لنسيان
صنعة تذكرها لتعلم أخرى ولو غصب عصيرا
فتخمّر ثم تخال رده مع أرض أو خرافة ثلاث
أو جلد مبيتة قد يغمر دهما * (فصل) *
زيادة المغصوب ان كانت أنرا كقصارة فلا
شيء اغاصب وأزالها ان أمكن بطلب أو
لغرضه ولزمه أرض نقص أو عينها كبنائه
وغراس كاف القلع والارش وأن صبغ
الثوب بصبغة وأمكن فعله كغله والافان
نقصت قيمته لزمه أرض أو زادات اشتركا
ولو خلط مغصوب بغيره وأمكن تمييزه لزمه
والا فكألف وله أن يعطيه منه ان خلطه بمثله

المقدور عليه منهما بمثل حقه في الاظهر فلو كان في صلاة أو حمام أو طعام فله الانعام ولو أخر
وقال لم أصدق الخبر لم يعذر ان أخبره عدلان وكذا ثقة في الاصح ويعذر ان أخبره من لا يقبل
خبره ولو أخبر بالبيع بألف فترك فبان بخمسمائة بقي حقه وان بان بأكثر بطل ولو لاقى
المشتري فسلم عليه أو قال بارك الله في صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجهه ولو باع الشئ بغير حقه
جاهلا بالشفعة الاصح بطلانها * (كتاب القراض) *
القراض والمضاربة أن يدفع اليه مالا لينجز فيه والربح مشترك ويشترط له صفة كونه المال
دراهم أو دنانير خالصة فلا يجوز على تبرؤ وحلى ومغشوش وعروض ومعلوما عينا وقيل يجوز
على أحدى الصرتين ومسلم الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك ولا عمله معه
ويجوز بشرط عمل غلام المالك معه على الصبح ووظيفة العامل التجارة وتوابعها كنشر الثياب
وطبخها فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا ينسجه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز
أن يشترط عليه شراء متاع معين أو نوع يندرج وجوده أو معاملة شخص ولا يشترط بيان مدة
القراض فلو ذكر مدة ومنه ما تصرف به فدها فسد وان منعه الشراء به فدها فلا في
الاصح ويشترط اختصاصه بما بالربح واشتركا كهما فيه ولو قال قارضتلك على أن كل الربح
للك فقراض فاسد وقيل قراض صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد وقيل اضع وكونه معلوما
بالجزئية فلو قال على أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد أو بيننا فالاصح الصحة ويكون نصيب ولو قال
لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحدهما عشرة
أو ربع صنف فسد * (فصل) * يشترط استحباب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل وشروطهما
كوكيل وموكل ولو قارض العامل آخر باذن المالك ايشركه في العمل والربح لم يجز في
الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فنصرف غاصب فان اشترى في الذمة وتلفا بالجديد
فالربح للعامل الاول في الاصح وعليه للثاني أجرته وقيل هو للثاني وان اشترى بغير مال
القراض فباطل ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا والاثنتان واحدا
والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل والربح
للمالك وعليه للعامل أجرته مثل عمله الا اذا قال قارضتلك وجميع الربح لي فلا شيء له في الاصح
ويتصرف العامل محتاطا لا بغبن ولا نسيئة بلا اذن وله البيع بعرض وله الرديع بتفضيه
مصلحة فان اقتضت الامساك فلا في الاصح وللمالك الرد فان اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعمل
المالك ولا يشترى للقراض بأكثر من رأس المال ولا من يعتق على المالك بغير اذنه وكذا
زوجته في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال بلا
اذن ولا ينفق منه على نفسه حضرا وكذا سفر في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كطلى الثوب
ووزن الخفيف كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة ونحوه وما لا يلزمه الاستجارة عليه والاظهر
أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالفاهور ونحوه الشجر والنتاج وكسب الرقيق
والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز به المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالربح
محبوب من الربح ما أمكن ويجوز ربه وكذا لو تألف بعضه بأففة أو غصب أو سرقة بعد تصرف
العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه في رأس المال في الاصح * (فصل) * لكل
فسخه ولو مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسخ أحدهما
وتنضيض رأس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح ولو استرد المالك
بعضه قبل ظهور ربح ونسخر ان رجع رأس المال الى الباقي وان استرد بعد الربح فالمراد شائع

أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلف اخراجها ولو وطئ مغصوبة بحدان منها

وعليه قيمته وقت انفصاله حيا ويرجع
عـلى الغاصب بما يؤول بأورش نقص بنائه
وغيره لا يغرم ما تلف أو تعيب عنده أو
منفعة استوفاه وكل ما لو غرمه رجع به
لو غرمه انغاصب لم يرجع به وما لا يبرجع
ومن انبت يده على يد غاصب فكذلك
* (كتاب الشفعة) * أركانها آخذ
وما أخذ منه وما أخذ بشرط فيه أن يكون
أرضاً ابتاعها غير نحو عمر لا غنى عنه وأن
يملك بعوض كبيع ومهر دعوى خلع
وصلح دم وأن لا يطل نفعه المقصود لو قسم
كطاحون وحمام كبير وفي الآخذ
كونه شريكاً وفي المأخوذ منه تأخر سبب
ملكه عن سبب ملك الآخذ فلو ثبت
خيار لبائع لم تثبت الأبدل وم أولم يشر
فقط ثبتت ولا يرد به يرضى به الشفيع
ولو كان لم يشر حصة اشترك مع الشفيع
ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضور
ولا مشتر وشتر في تلك جهاراً بشفيع
الشفيع ولو فظا يشعر به كملك أو أخذت
بالشفعة مع قبض مشتر الثمن أو رضاه
بذمة شفيع ولا بأحكامها * (فصل) *
يأخذ في مثله ومتقوم بقيمته وقت
العقد وخير في مؤجل بين تجيل مع أخذ
اللاصبر إلى المحل ثم أخذ ولو يبيع شقص
وغيره أخذ حصته من الثمن ويمتنع أخذ
بجهل ثمن فان ادعى علم مشتر بقدره ولم يعينه
لم يسمع وحلف مشتر في جهله با وقدره
وعدم الشركة والشراء فان أقر البائع
بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن له ان لم يقر
بقبضه والترك بيد الشفيع وإذا استحق
فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا
أبدل وبقياً وإذا دفع الشفيع مستحقاً لم
تباط وان علم ولم يشر تصرف في الشقص
والشفيع فسخه بأخذوا أخذ بما فيه شفعة
ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص ولو
باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم
بأقبالاً آخر فالشفعة في الأول للشريك القديم
فان علم شاركه المشتري الأول في الثاني ولو علم أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكلي أو تركه أو حضر آخر إلى

ربحاً ورأس مال مثله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرون فالربح سدس المال
فيكون المسترد سدس من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقي من رأس المال وان استرد
بعد الخسران فأن خسره من ربح على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد ولو ربح بعد ذلك
مثله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرون فربح العشرين حصة المسترد ويعود
رأس المال إلى خمسة وسبعين ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح أو لم أربح الا كذا أو
اشترت هذا القراض أولى أو لم تنهني عن شراء كذا وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا
دعوى الرد في الاصح ولو اختار في المشروط له تحالفاً له أجرة المثل * (كتاب المساقاة) *
تصح من جائر التصرف والصبي وجنون بالولاية وموردها النخل والعنب وجوزها القديم في
سائر الأشجار المثمرة ولا تصح الخبارة وهي عمل الأرض لبعض ما يخرج منها والبر من العامل
ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك فلو كان بين النخل بياض صححت المزارعة عليه
مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالسقي والبياض صححت المزارعة عليه
والاصح انه يشترط أن لا يلمص بينهما وأن لا يقدم المزارعة وان كثير البياض كقايمة وأنه
لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع وأنه لا يجوز أن يخبر تبعاً للمساقاة فان
أفردت أرض بالمزارعة فأنزل للمالك وعليه لأعمال أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل
الغلة لهم أو لا أجرة ان يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويغيره نصف الأرض
أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من
الأرض * (فصل) * يشترط تخصيص الثمر بهما واشتركا كما فيه والعلم بالنصيبين
بالجزئية كالقراض والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقاه على
ودي لغيره و يكون الشجر لهما لم يجوز ولو كان مغروراً وشتر له جزأ من الثمر على العمل
فان قدر له مدة يثمر فيها غلب الصالح والأفلا وقيل ان تعارض الاحتمالان صح وله مساقاة شريكه
في الشجر اذا شتر له زيادة على حصته ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس
أعمالها وأن ينفرد بالعمل وباليدي الحديثة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر
ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الاصح ومـ يفتها ساقينك على هذا النخل بكذا أو سلمته
الك لتعهده ويشترط القبول دون تفصيل الاعمال ويحمل المعلق في كل ناحية على العرف
الغالب وعلى العامل ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واسترادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتغذية
نمرواح الاجاجين التي تثبت فيها الماء وتلجج وتحمية وحشيش وقضبان مضره وتعرش
جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجذاذه وتطعيمه في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر
كل سنة كبناء الحيطان وحفر نرجد يدفع إلى المالك والمساقاة لازمة فلو هرب العامل قبل
الفراغ وأتم المالك متبرعاً بقي استحقاق العامل والاستأجر الحالك عليه من ثمره وان لم
يقدر على الحاكم فاشهد على الانفاق ان أراد الرجوع ولو مات وخلف تركه أتم الوارث
العمل منها وله أن يتم العمل بنفسه أو بـ له ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف فان لم يحفظ
به استؤجر من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقاً للعامل على المساقاة أجرة المثل

* (كتاب الاجارة) *

شرطها كبايع ومشتري والصيغة أجزتك هذا أو أكريتك أو لمسكتك منافع سنة بكذا
فيقول قببات أو استأجرت أو أكريت والاصح ان عقاها بقوله أجزتك منفعته ومنعها بقوله
بعثك منفعتها وهي قسمان واردة على عين كاجارة العقار ودابة أو شخص معين وزعم على الذمة

في طريقه أو توكله فيلزمه له بذرو توكل
فأشهاد فان ترك مقدوره منه ما أو أخر
لتكذيبه ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته
ولو جأهلا بالشفعة أو بعضها عالما بطل حقه
وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان بأكثر
لا بدونه أو لولي المشتري فسلم عليه أو بارك له
في صفقته * (كتاب القراض) *

أركانها مال وعامل وعمل ورجح وصيغة
ومال وشرط فيه كونه نقدًا خالصًا معلومًا
معينًا يدعاهم فلا يصح على عرض
ومغشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد
غيره وفي المالك ما في موكل وفي العامل ما في
وكيل وأن يستقل بالعمل وفي العمل كونه
تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا يصح على
شراءه يطمع ويخبره ويبيعه وشراءه معين
ونادر ومعاملة شخص ولأن أفت فأن منه
الشراء فقط بعد مدة صح وفي الرجح كونه
لها ومعه أو بما يحزنية فلا يصح على أن
لأحدهما الرجح أو شركة أو نصيبًا فيه أو
عشرة أو ربع صنف أو أن للمالك النصف
وصح في قارضته والرجح بينهما وكان نصفين
وفي الصيغة ما في البيع كقارضته

* (فصل) * قارض العامل آخرها شاركه
في عمل ورجح لم يصح وتصرف الثاني بغير
إذن المالك غصب فان اشترى بعين مال
القراض لم يصح أو في ذمة فالرجح للأول
وعليه الثاني أجرته ويجوز تعدد كل واحد
فقد قارض مع تصرف العامل والرجح
للمالك وعليه أن لم يقبل والرجح لى أجرته
ويتصرف ولو بغيره بغيره بغيره بغيره
فأحسن ولا نسبة بالأذن ولكل رد بغير
أن فقدت مصلحة الإبقاء فان اختلفا عمل
بالمصلحة ولا يعمل المالك ولا يشتري بأكثر
من مال القراض ولا زوج المالك ولا من
يعتق عليه بالأذن فان فعل لم يصح إلا أن
يشتري في ذمة ولا يسافر بالمال بالأذن
ولا يكون منه نفسه وعليه فعل ما يعتاد كطلي
نوب ووزن خفيف كذهب وله أكثر من غيره
وذلك حصته بقسمته للمالك ما حصل من مال قراض كثير وتناج وكسب وهو ويجوز بالرجح نقص بخص أو عيب حدث أو تلف به بغيره

كاستجار دابة موصوفة وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء ولو قال استأجرتك لتعمل كذا
فأجارة عين وقيل ذمة ويشترط في أجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس وأجارة العين لا يشترط
ذلك فيها ويجوز فيها التجديد والتأجيل أن كانت في الذمة وإذا أطلقت تجلت وإن كانت
معينة ما كت في الحال ويشترط كون الأجرة معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا يسلخ بالجلد
ويطعن ببعض الدقيق أو بالخالة ولو استأجرها لترضع رقيقا بغيره في الحال جاز على الصحيح
وكون المنفعة متقومة فلا يصح استجار بيع على كلمة لا تتعب وأن روجت السلعة وكذا إذا رآهم
وذناير التزبين وكاب للصير في الأصح وكون المؤجر قادرًا على تسليمها فلا يصح استجار آبق
ومغشوب وأعمى للحفاظ وأرض للزراعة لا ماء لها دائم ولا يكفيها المطر المعتاد ويجوز أن كان لها
ماء دائم وكذلك كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الأصح
والامتناع الشرعي كالسبي فلا يصح استجار لقطع سن محبحة ولا حائض لخدمة مسجد وكذا
منكوسة لرضاع أو غير مغيرة إذا زن في الأصح ويجوز تأجيل المنفعة في أجارة الذمة
كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر كذا ولا يجوز أجارة عين لمنفعة مستقبلة فلو أجرة السنة
الثانية استأجر الأول قبل انقضاءها جاز في الأصح ويجوز كراء العقب في الأصح وهو أن يؤجر
دابة وجلالير كهبا بهض الطريق أو رجاين ليركب هذا أياما وذا أياما وبين البعضين ثم
يقسمان * (فصل) * يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر بزمان كدارسنة
وتارة بعمل كدابة إلى مكة تكباطة ذالثوب فلو جمعها فاستأجر لخطبة بيضاء النهار لم يصح
في الأصح ويقدر تعليم القرآن بمدة أو تعيين سور وفي البناء بين الموضع والعلو والعرض
والسهل وما يبنى به أن قدر بالعمل وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين
المدة ويكتفي بتعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع في الأصح ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح وكذا
لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس في الأرض ويشترط في أجارة دابة لركوب معرفة
الراكب بمشاهدة أو وصف تام وقبل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل
وغيره ان كان له ولو بشرط حمل العالقي مطلقا فسد العقد في الأصح وان لم يشترط لم يستحق
ويشترط في أجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب وفي أجارة
الذمة ذكر الجنس والنوع والذكورة والأوثة ويشترط فيها بيان قدر السير كل يوم إلا
أن يكون بالطريق منازل مضمونة فينزل عليها ويجب في الاستجار للعمل أن يعرف المحمول
فان حضر رأه وامتنعه بيده ان كان في ظرف وان غاب قدر بكلل أو وزن وجنسه لاجنس الدابة
وصفتها ان كانت أجارة ذمة إلا أن يكون المحمول زجايا ونحوه * (فصل) * لا تصح أجارة مسلم
لجهاذ ولا عبادة تجب لها نية الإلحاح وتفرقة كقوة تصح لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن
والحضانة وأرضاعه ما ولا أحدهما فقط والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر والحضانة حفظ
سبي وتعهده بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكفله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها
ولو استأجر لها فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة والأصح
أنه لا يجب حبر وخط وكحل على ورق وخطا وكحال (قالت) صح الرافعي في الشرح
الرجوع فيه إلى العادة فان اضطررت وجب البيان والافتقار إلى الأجرة والله أعلم * (فصل) *

يجب تسليم مفتاح الدار إلى المالك وعملها على المؤجر فان بادر وأصلحها واللامك ترو
الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتذيق عروسة الدار عن ثلج وكاسة على المالك ترو
وان أجرة دابة لركوب فعلى المؤجر كاف وبذمة وحزام ونفروبرة ونظام وعلى المالك ترو
وذلك حصته بقسمته للمالك ما حصل من مال قراض كثير وتناج وكسب وهو ويجوز بالرجح نقص بخص أو عيب حدث أو تلف به بغيره

تصرف * (فصل) لكل فسخه وينفسخ بما تنفسخ (٦٢) به الو كاله ثم يلزم العامل استيفاء وزد قدر رأس المال ثلاثة ولو أخذ المالك بعضه

قبل ربح وخسر رجس رأس المال للباقي أو بعد ربح فأن أخذ ربح ورأس مال مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرون فسد سهمان الربح فيستقر للعامل المشروط منه أو بعد خسر فالخسر موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرون فسد سهمان الربح والخسر وحالف عامل في عدم ربح وقدره وشراؤه أو اقراض وفي لم تنه عن شراء كذا وقد ر رأس المال ودعوى تلف ورد ولو اختلفا في المشروط له تحالفا وله أجرة * (كتاب المساقاة) *

أركانها عقدان وعمل وغرو صيغة ومورد وشروط فيه كونه نخلا أو غنبا مريثا معينا يبدع عامل مغروسا لم يبدع صلاح ثمره وفي العاقد دين مالى القراض وشريك المالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه وان يقدر بزمن معلوم بثمر فيه الشجر غالبا وفي الثمر مافى الربح ولساقى في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة مافى البيع كساقية لا تنفصل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفاه ويحمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية ثمر وصلاح أجابين وتلقيح وتجبسة حشيش وقضبان مضرة وتعرش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتخفيفه وعلى المالك ما يقصده به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان وحفر نهر ويملك العامل حصته بالظهور * (فصل) * هي لازمة فلو هرب العامل وتبرع غيره بالعدل بقى حق العامل والا أكثرى الحاكم عليه من يعمل ثم اقترض ثم عمل المالك أو أنفق بإنهادر شرط فيه رجوعا ولو مان المساقى في ذمته وخالف تركه عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبجناية عامل أكثرى من ماله مشرف فان لم يحقق به فعامل ولو استحق الثمر فله على معاملة أجرة ولا تصح مخايرة ولو تبعها هى معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا مزارعة وهى كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر بياض فحيت

يحمل ومثاله ووطاء وغطاء وتوابعها والاصح في السرج اتباع العرف وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة وعلى المكترى في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهدا واعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله وليس عليه في اجارة العين الا الخايب بين المكترى والدابة وتنفسخ اجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الذمة بل يلزمه الابدال والطعام المحمول ليؤكل به بدل اذا أكل في الاظهر * (فصل) * يصح عقد الاجارة مدة تبنى فيها العين غالبا وفي قول لا يرااد على سنة وفي قول ثلاثين وللمكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فركب ويسكن مثله ولا يسكن حدادا وقصارا وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به كتوب وصبي عين الغنما والارتضاع يجوز ابداله في الاصح ويذا المكترى على الدابة والثوب يد امانة مدة الاجارة وكذا بعد ما في الاصح ولو ربط دابة أكثرها لجل أو ركوب ولم ينتفع به لم يضمن الا اذا انهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع به لم يضمن ان لم ينفرد باليدبان فعد المستأجر معه أو أحضره منزله وكذا ان انفرد في أظهر الاقوال والثالث يضمن المشترك وهو من التزم عملا في ذمته لا المنة فردوه من أجر نفسه مدة معينة لعمل ولودفع ثوبا الى قصار ليقصره أو خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر أجرة فلا أجر له وقبل له وقيل ان كان معروفا بذلك العمل فله والافلا وقد يستحسن ولو تعدى المستأجر بان ضرب الدابة أو كبحها فوق العادة أو أركبها أو أنقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا ضمن العين وكذا لو أكثرى لجل مائة رطل من حنطة فعمل مائة شعير أو عكس أو لعشرة أفقرة شعير فعمل حنطة دون عكسه ولو أكثرى لمائة فعمل مائة وعشرة فله أجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معاه فان كان ضم من قسط الزيادة وفي قول نصف القبة ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فعملها جاهلا ضمن المكترى على المذهب ولو وزن المؤجر وحمل فلا أجر له للزيادة ولا ضم ان تلفت ولو أعطاه ثوبا ليخيطه فغاطه قباء وقال أمرتني بقمعه قباء فقال بل قمصا فالظاهر تصديق المالك بعينه ولا أجر له عليه وعلى الخياط أرش النقص * (فصل) * لا تنفسخ الاجارة بعذر كتعذر قودحام وسفر ومرض مستأجر دابة السفر ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فهلك الزرع بمحاجة فليس له الفسخ ولا حاشى من الاجرة وتنفسخ عيون الدابة والاجير المعينين في المستقبل لا الماضي في الاظهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفسخ بموت العاقدين ومتولى الوصف ولو أجر لبطن الاول مدة ومات قبل تمامها أو الولي صياما لا يبايع فيها بالسن فيبلغ بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقت لا المسمى وانما تنفسخ بانهم دام الدار ولا انقطاع ماء أرض استؤجر لزراعة بل يثبت الخيار وغصب الدابة وابق العبد يثبت الخيار ولو أكرى جالا وهرب وتر كها عند المكترى راجع القاضي ليمونها من مال الجال فان لم يجد له مالا اقترض عليه فان وثق بالمكترى دفعه اليه والا جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة ولو أذن للمكترى في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر ومتى قبض المكترى الدابة أو الدار أو مسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو أكثرى دابة لركوب الى مرضع وقبضه لمضت مدة امكان السير اليه وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم الدابة الموصوفة وتستقر في الاجارة الفاسدة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحبة ولو أكرى عينامدة ولم يسلمها حتى مضت انفسخت ولو لم يقدر مدة وأجر لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح أن لا تنفسخ ولو أجر عبده ثم

وان تفاوت الجزان المشروطان فان اقرود
المزارعة فالمسئل للمالك وعليه للعامل اجرة
عنه وآلانه وطريق جعل الغلة لها مولا
أجرة كان يكثر به بنصف في البذر ومنفعة
الأرض أو بنصفه ويعبره نصف الأرض
ليزرع باقيه في باقيها * (كتاب الاجارة) *
أو كانه نصفه وأجرة ومنفعة وعاقدة وشرط
فيه ما في البيع وفي الصيغة ما فيه غير عدم
التأقيد كاجرة هذا أو منه فعه أو
ملكته كما سنة بذلك لا بعثتها وترد على
عين كاجارة معين كاكثريتها كذا وعلى
ذمة كاجارة وصوف والزام ذمته عملا وفي
الاجارة ما في الثمن فلا تصح بعهارة وعمل ولا
لسلم بجعل وطحن ببعض دقيق وتصح
ببعض رقيق حاللا وضاع باقيه وهي في
اجارة ذمة كراس مال سلم وفي اجارة عين
كثمن لكن ملكها مراعى فلا تستقر كاهما
الابغى المدة ويستقر في فاسدة أجرة مثل
بما يستقر به مسمى في صحبة غالباً وفي المنفعة
كونه امتنومة مقدورة التمسك
واقعة للمكثري لا تتضمن استيفاء عين قصداً
فلا يصح اكتراء شخص بما لا يتعب وقد
وكاب وبجهول وآبق ومغصوب وأعمى
لحفظ وأرض لزراعة لا ماء لها دائمة ولا غالب
يكفيها ولا القاع سن صحبة ولا حائض مسلمة
لخدمته مبددة وحرة غير اذن زوجها
ولا عابدة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة
ولا مسلم لتوجهه ولا بستان لشمره وضع
تأجيلها في اجارة ذمة لا عين وضع كراؤها
لمالك منفعتها مدة تلي مدته وكراء العقب
بان يؤجر دابة لرجل ليركبها بعض الطريق
أو رجلين ليركب كل زماناً وبين البعضين
وتقدر بمن كسكني وتعليم سنة وعمل عمل
كركوب الى مكة وتعليم معين وخياطة ذبا
الثوب لاهـ ما كاكثريتها لتخيطة النهار
ويبين في بناء محله وقدره وصفتها ان
قدرت بعمل وفي أرض صالحة لبناء وزراعة
وغرس أحدها ولو بدون اقراده ولو قال
لانتفع بها بما شئت أو ان شئت فازرع أو

أعنته فالاصح أن لا تنفسح الاجارة وانه لا خيار للعبد والاطهر انه لا يرجع على سببه بأجرة
ما بعد العتق ويصح بيع المستأجرة للمكثري ولا تنفسح الاجارة في الاصح ولو باعها الغير مجاز
في الاظهر ولا تنفسح * (كتاب احياء الموات) *
الأرض التي لم تعمر قط ان كانت ببلاد الاسلام فلمسلم تملكها بالاحياء وليس هو للمكثري وان
كانت ببلاد كفار فاهم احيائها وكذا المسلم ان كانت بمالا يذجون المسلمين عنها وما كان معموراً
فلما لكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية فالضائع وان كانت جاهلية فلا تظهر انه ملك بالاحياء
ولا ملك بالاحياء حريم معمور وهو ما عس الحاجة اليه لتمام الانتفاع فحريم القرية النادى
ومرتكض الخيل ومنساخ الابل ومطرح الرماذ ونحوها وحريم البئر في الموات وقف النازح
والخوض والدولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة وحريم الدار في الموات مارج رماذ وكلاسة
ونيل وممر في صوب الباب وحريم آبار القناتة ماله ففريه نقص ماؤها وخيف الانهيار والدار
المحفوفة بدور لا حريم لها ولا يتصرف كل واحد في ملكه على العادة فان تعدى ضمن والاصح
انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن حائماً واصطبلها وحائونه في البزير حائوناً راد
اذا احتاط وأحكم الجدران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفان في الاصح (قلت)
ومن دلتها ومنى كعرفة والله أعلم ويختلف احياء بحسب الغرض فان أراد مسكناً شرط
نحو بطا البقرة وسقف بعضها وتعليق باب وفي الباب وجه أو زريبة تدواب فتحو بطا لاسقف
وفي الباب الخلاف أو ضرورة فجفع التراب حولها وتسوية الأرض وترتيب ماء لها ان لم يكفها
الطائر المعتاد لا الزراعة في الاصح أو بستاناً فجفع التراب والتحويط حيث جرت العادة به ونهية
ماء ويشترط الغرس على المذهب ومن شرع في عمل احياء لم يمه أو أعلم على بقعة بنصب
أحجار أو غرز خشباً فمكبر وهو أحق به لكن الاصح أنه لا يصح بيعه وانه لو احياء آخر ملكه
ولو طالت مدة التحجير قاله الساطع أنى أو ترك فان استعمل أهل مدة قرية ولو أقطع
الامام أو انصار أحق باحيائه كالتحجير ولا يقطع الاقاراع على الاحياء وقد راية وعليه وكذا
التحجير والاطهر أن للامام أن يحصى بقعة موات لرعى نم خرية وصدقة وضالة وضعيف عن
الجمعة وان له نقض حائل الحاجة ولا يحصى لنفسه * (فصل) * منفعة الشارع المرور ويجوز
الجلوس به لاسـ تراحة ومعاملة ونحوها اذا لم يضيق على المارة ولا يشترط اذن الامام وله
تظليل مقبلة بباريه وغيرها ولو سبق اليه اثنان أقرع وقيل يقدم الامام برأيه ولو جلس فيه
للمعاملة ثم فارقه تاركاً للعرف أو منتهك لالاى غيره بطـلـه وان فارقه ليعود لم يطل إلا أن
تطول مفارقتها بحيث ينقطع معاملوه عنه ويألفون غيره ومن ألف من المسجد موضعاً يفتى فيه
ويقرئ كالجالس في شارع المعاملة ولو جلس فيه لاصلاً لم يصح له في غيرهما فلو فارقه الحاجة
ليعود لم يطل اختصاصه في تلك الصلاة في الاصح وان لم يترك ازاره ولو سبق رجل الى موضع
من رباط مسبل أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانة لم يرعج ولم يطل حقه بخروجه لشراء
حاجة ونحوه * (فصل) * المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج كنفط وكبريت وفاروس ومبا
وبرام وأحجار رحي لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحجير ولا قطع فان ضاق نيله
قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه ولو جازاً أقرع في الاصح
والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب فضة وحديد ونحاس لا يملك بالظلم والعمل
في الاظهر ومن احياء ما يظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه المباحة من الأودية والعيون في
الجبال يستوى الناس فيها فان أراد قوم سقى أراضيهم منها فاضاق سقى الاعلى فالاعلى وحبس

اغرسه وشرط في اجارة دابة لركوب معرفة الى كعب وما يركب عليه ولم يطرده عرف وهو له وما يلقى شرط حملها برؤية أو وصف تام مع

سير وفيه ماله ذكر قد سري أو تأويب
حيث لم يعار عرف ولجل روية محمول أو
امتنانه بد أو تقديره وذكر جنس مكبل وفي
ذمة لجل نحو زجاج ذكر جنس دابة وصفها
وتصح الحضانة والارضاع ولا يتبع أحدهما
الاخر ولهما فان انقطع اللبن انفسخ في
الارضاع والحضانة تربية صبي بما يصلحه
(فصل) عليه تسام مفتح دار لمكتر
وعايرته أو كنس ثلج سطحها فان بادر والا
فالمكترى خيار وعليه تغليف عرصتها من
ثلج وكساسة وعلى مكتر دابة لركوب كاف
وبرذعة وحزام ونفر وبرة ونظام وعلى مكتر
محمل وفاللة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع
في نحو سرج وحبر وكل حرف مطرد وعلى
مكتر في اجارة ذمة طرف محمول وتعود دابة
واعانته راكب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
حمل وحمله وشده محمل وحله (فصل)
تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً جاز
ابدال مستوف ومستوفى به كعه ول
وفيه بمثلها الاستوفى منه الا في اجارة
ذمة فيجب لتلف أو تعيب ويحج وزرع
سلامة مرضاً مكتر والمكترى أمين ولو بعد
المدة كالجير فلا ضمان الابتصير كان ترك
الانتفاع بالدابة فلان سبب في وقت لو
انتفع بها سلمت وكان ضررهم أو نخعها فوق
عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه محلاً أو
قصاراً أو جعلها مائة رطل شعير بدل مائة رطل أو
عكسه أو عشرة أفقرة بر بدل شعير لا عكسه
ولا أجرة لعمل بلا شرطها ولو أكثرى لجل
قد رخص زائد الزمة أجرة مثله وان تافت
ضمنها لم يكن صاحبها معها والاضمان
قسمة ان تافت بالجل كالمسلم ذلك للمكترى
لحمه جاهلاً ولو وزن المكترى وحمل فلا أجرة
لأزائده ولا ضممان ولو قطع ثوباً أو خاطه قباه
وقال بذأ أمرتني فقال بسلة يصاحف
المالك ولا أجرة وله أرس *(فصل)*
تنفسخ بتلف مستوفى منه عين في مستقبل
وبحس غير مكتر له مدة حسبه أن قدرت عدة
لأبوت عاقد من حيث انه عاقد ولا يبلغ غير سن ولا زيادة أجرة ولا بظهور رغبهم أو لا باعتناق رقيق ولا يرجع بأجرة

كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقي
وما أخذ من هذا الماء في انعامك على الصبي وحافر بترجموات للارتفاق أولى بما لها حتى
يرتحل والمطورة للثلاث أو في ملكك ماؤها في الاصح وسواء ما سكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته لزوع ويجب لما شية على الصبي والقناة المشتركة يقسم ماؤها بنصيب خشبة في
عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولهم القسمة مهاباة
(كتاب الوقف) شرط الوانف صحة عبارته وأهلية التبرع والموقوف دوام الانتفاع به
لامطاع وموريجان ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع لا عبد وثوب في الذمة ولا وقف حنطه
وكذا مستولدة وكاتب معلم وأحد عبديه في الاصح ولو وقف ببناء أو غراساً في أرض مستأجرة
لها ما فالاصح جوازها فان وقف على معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه فلا يصح على جنين
ولا على العبد لنفسه فلا تطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على بهيمة أفا
وقبل هو وقف على مالكها ويصح على ذمي لا مرئد وحرث ونفسه في الاصح وان وقف على
جهة معصية كعمارة الكنائس فباطل أو جهة قربة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس
صح أو جهة لا تظهر فيها القربة كالاعتياء صح في الاصح ولا يصح الابلغ وصريحه موقفت كذا
أو أراضى موقوفة عليه والتسبيل والتحبس صريحان على الصبي ولو قال تصدقت بكذا صدقة
بحرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصرح في الاصح وقوله تصدقت فقط ليس بصرح
وان نوى إلا أن يضيف الى جهة عامة وينوى والاصح أن قوله حرمة أو أبدته ليس بصرح
وأن قوله جمعت البقعة مسجداً أصير به مسجداً وأن الوقف على معين يشترط فيه قبوله ولورد
بطل حقه شرطاً لقبول أم لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على أولادى أو على
زيد ثم نسله لم يزد فالأظهر صحة الوقف فاذا انقضى المذكور فالأظهر أنه يبقى وقفاً وأن مصرفه
أقرب الناس الى الوانف يوم انقضى المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على
من سبب ولد فالبذهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقف على أولادى ثم رجل ثم الفقراء
فالبذهب بحكمته ولو اقتصر على وقفته فالأظهر بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد
وقفت ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصبي والاصح أنه اذا وقف بشرط أن لا يؤخر اتباع
شرطه وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاه بطائفة كالشافعية اختص كالمدرسة والرباط
ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فبات أحدهما فالاصح المنصوص أن نصيبه يصرف الى الآخر
(فصل) قوله وقفت على أولادى وأولادى أولادى يقتضى النسوبة بين الكل وكذا الوزاد
ماتناسلوا أو بطناً بعد بطن ولو قال على أولادى ثم أولادى ثم أولادهم ماتناسلوا أو على
أولادى وأولادى أولادى الأعلى فالأعلى أو الاول فالاول فهو للترتيب ولا يدخل أولاد الاولاد
في الوقف على الاولاد في الاصح ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب
وأولاد الاولاد إلا أن يقول على من ينسب الى منهم ولو وقف على مواليه وله معتق ومعتق قسم
بينهما وقيل يبطل والصلة المتقدمة على جل معطوفة تعبر في الكل كوقف على محتاجي
أولادى وأحفادى وأخوتى وكذا المتأخرة عليها والاستثناء اذا عطف بها أو قوله على أولادى
وأحفادى وأخوتى المحتاجين أو إلا أن يفسق بعضهم *(فعل)* الاظهر أن الملك في رقة
الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينفك عن اختصاص الأدي فلا يكون للواقف ولا
للموقوف عليه ومنافعه ملك الموقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة وملك الاجرة
وفوائده كتمرة وصف ولبن وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفاً ولومات البهية اختص

ولا خيار ولا بيع المؤجرة ولا به - ذكر كنهه وذوقه وحام وسفر ومرض وهلاك (٦٥) زرع وخير في اجارة عين بعيب كانقطاع ماء أرض

اكثر يتلزرراعة وعيب دابة وغصب
واباق ولوا كرى جالا وسلمها وهرب مؤنها
القاضي من مال مكر ثم اقترض ثم باع منها
قدر مؤنتها وله أن يأذن لمكر في مؤنتها
ليرجع * (كتاب احياء الموات) *

مالم يعمه - مران كان يبلا دنا ملكه مسلم
باحياء ولو يحرم لاعرفة ومزدا فة ومنى
أو يبلا دكفار ملكه كافر به وكذا مسلم ان
لم يذ بونا غنه وما عمر لمالكه فان جهل
والعمارة اسلامية فمال ضائع أو جاهلية
فمالك باحياء ولا ملك به حريم عامر وهو
ما يحتاج اليه لنظام انتفاع فلقرية ناد
ومر تكس ومناخ ابل ومطر حرماد
ونحوها ولتبر استقام موضع نازح ودولاب
ونحوها وموقنة مالو حفر فيه نقص ماؤها
أو خيف ان يبارها ولدار مرفقاه ومطر ح
نحو رماد ولا حريم لدار محفوفة بدور
ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها
ضمن وله أن يتخذ حماما واصطبلًا وحائون
حدادان أحكم جدرانه ويختلف
الاحياء بالغرض ففي مسكن تحويط
ونصب باب وسقف بعض وفي زريبة
الاقلان وفي مزرعة جمع نحو تراب
حولها وتسويتها ونهيشة ماء ان لم يكفلها
مطروفي بسنن تحويط ولو بجمع تراب
ونهيشة ماء بعادة وغرس ومن شرع في
احياء ما بقدر عليه أو نصب عليه علامة أو
أقطع له امام فمخبر وهو أحق به ولو احياء
آخر ملكه ولو طالت مدة تحجره قال له
الامام أحى أو ترك فان استعمل أهل مدة
قريبه ولا امام أن يحصى الحونم جزية
مواتا وينقض حاكم الصلحة (فصل) منفعة
الشارع مرور وكذا جالوس الخو حرفة ان
لم يضيق وله تطليل بما لا يضيق قدم سابق ثم
أقصر ومن سبق الى محل منه لحرفة وفارقه
ليعود ولم تطل مفارقه بحيث انقطع الا انه
فقه باق أو من مسجد لنحو افتاء فككحترف
أو لصلاة وفارقه بعذر ليعود فقه باق في

بجاءها وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاح ان صحناه وهو الاصم والمذهب انه لا يملك
قيمة العبد الموقوف اذا أتاف بل يشترى بعبدا يكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض عبدا
ولو جفت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينقطع بها جذعها وقيل تباع والتمن كقيمة
العبد والاصم جواز بيع - صر المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق
ولو انهم دم مسجد وتعذر في اعماده لم يبيع بحال * (فصل) * ان شرط الواقف النظر
لنفسه أو غيره اتبع والا فالنظر للقاضي على المذهب وشرط الناظر العدالة والكفاية
والاهتداء الى التصرف وتوظيفته العمارة والاجارة وتخصيل الغلة وقسمتها فان قوض اليه
بعض هذه الامور لم يمتد وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره الا أن يشترط نظره حال الوقف
واذا أجز الناظر فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طاب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الاصم
* (كتاب الهبة) * التملك بلا عوض هبة فان ملك بمحبة الجائز ثواب الا تحرق صدقة فان نقله
الى مكان الموهوب له اكرامه له هدية وشرط الهبة ايجاب وقبول لفظا ولا يشترط ان في
الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا القبض من ذلك ولو قال أعمرتك هذه الدار فاذا
مت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصر على أعمرتك فكذا في الجديد ولو قال فاذا مت عادت الى
فكذا في الاصم ولو قال أرقبتك أو جعلتها لك رقي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك
استقرت لك فالمذهب طرد القولين الجديد والقديم وما جازي به جازي به وما لا كجهول
ومغصوب وضال فلا الاحتي حنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء وغیره باطلة في الاصم
ولا ملك وهو ب الاقبض باذن الواهب فلو مات أحد هما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه
وقيل ينفسخ العقد بسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكرو الانثى وقيل
كقسمه الارث وللأب الرجوع في هبة ولده وكذا السائر الاصول على المشهور وشرط رجوعه
بقام الموهوب في ساطنة المتهب فيتمتع ببيعته ووقفه لابرهنه موهبته قبل القبض وتعايق عقبه
وتزو يحها وزراعتها وكذا الاجارة على المذهب ولو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصم ولو زاد
رجع فيه بزادته المتصلة لا المنفصلة ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو
ردته الى ملكي أو نقضت الهبة لا ببيعته ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الاصم ولا رجوع
اغير الاصول في هبة مقيدة بنفي الثواب حتى وهب مطلقا فلا ثواب ان وهب لدونه وكذا الاعلى
منه في الاظهر ولنظيره على المذهب فان وجب فهو فيه هبة الموهوب في الاصم فان لم يشبهه
الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح أو مجهول
فالمذهب بطلانه ولو بعث هدية في طرف فان لم تجر العادة برده كقوصرة تمر فهو هدية أيضا
والافلا ويحرم استعماله الا في كل الهدية منه ان اقتضته العادة * (كتاب اللقطة) *

يسحب الالتقاط لوائقي بأمانة نفسه - وقيل يجب ولا يسحب لغير وائقي ويجوز في الاصم
ويكره الفاسق والمذهب أنه لا يجب الاشهاد على الالتقاط وأنه يصح النقاط الفاسق والصبي
والذمي في دار الاسلام ثم الاظهر أنه يترع من الفاسق ويوضع عند عدل وانه لا يعتمد تعريفه
بل يضم اليه رقيب ويتزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث
يجوز الاقتراض له ويضم الولي ان قصر في انتراعه حتى تلف في يد الصبي والاظهر بطلان
النقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فلو أخذ سيده منه كان النقاط * قلت المذهب صحة النقاط
المكاتب ككتابة صحبة ومن بعضه حر وهله وليس سيده فان كانت مهايأة فصاحب النوبة في
الاظهر وكذا حكم سائر النادر من الاكساب والمؤن الأرض الجنابة والله أعلم * (فصل) *

وقار ومو مباديرام والباطن بخلافه كذهب
اختصاص بغير ولا اقطاع فان ضاقت
قدم سابق ان علم والا اقرع بقدر حاجته
ومن احياء مواتا فظهر به أحدهما ملكه
والماء المباح يستوي الناس فيه فان أراد
قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الاول
الى الصميمين ويهرد كل من مرتفع
ومخفض بسقى وما أخذ منه لك وحافر بئر
بحوان لا رتفاقه أولى بمائها حتى يرتحل
ولذلك أو ملكه مالك الماشع وعليه بذل
ما فضل منه لحوان والحقنة المشتركة يقسم
ماؤها ما ياءة أو بخشية بعرضه متعبة بقدر
حصصهم * (كتاب الوقف) *

أركانها موقوف وموقوف عليه وصيغة
وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهل تبرع
وفي الموقوف كونه عيناً معينة مملوكة
تنقل وتفيد لغيرها بغيرها باحاطة مقصودا
كشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي
الموقوف عليه ان لم يتعين عدم كونه
موصية فيصح على فقراء وأغنياء لا موصية
كعمارة كنيسة وان تعين مع ما مامكان
فملكه فيصح على ذمي لاجنين وبهيمة
ونفسه وعبد لنفسه فان أطلق فعلى سيده
ولا امرئ وحربي وفي الصيغة لفظ يشعر
بالمراد صريحه كوقفت وسبلت وحسبت
وتصدقت صدقة محرمة أو موقوفة أو لا
تباع أو لا توهب وجعلته معجداً أو كائنه
ككرمت وأبدت وكصدقت مع اضافته لجهة
عامة وشرط له تأييد وتكبير والزام لا قبول
ولو من معين فان رد المعين بطل حقه ولا يصح
منقطع أول كوقفته على من سبى ولد له ولو
انقرضوا في منقطع آخر فصرفه الفقير
الا قرب رجال الواقف حيثنذ ولو وقف على
اثنين ثم الفقراء فبات أحدهما نصيبه
للاخر ولو شرط شيئاً تابع (فصل) الواو
للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد
أولادى وان زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد
بطن ونحوه والاعلى فالاعلى والاول فالاول
لترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل
وعقب وأولاد أولاد الان قال على من ينسب الى منهم لافروع أولاد فيهم والمولى يشمل الاعلى والاسفل والصفة والاستثناء

الحوان المملوك الممنوع من صفار السباع بقوة كبيع وفرض أو بعد وكارب وطلب أو طيران
كحمام ان وجد بمخازة فلقاضى التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الاصم ويجرم التقاطه لملك
وان وجد بقرية فالاصم جواز التقاطه للملك ولا يمنع منها كشاة يجوز التقاطه لملك
في القرية والمخازة ويخبر بأخذ من مخازة فان شاء عرفه وملكه أو باعه وحفظه عنه وعرفها
ثم غلصه أو كاه وغرم قبضته ان ظهر ما ملكه فان أخذ من العمران فله الحصتان الاوليان
لا الثالثة في الاصم ويجوز أن يلتقط عبد الايمز ويلتقط غير الحيوان فان كان يسرع فساد
كهريسة فان شاعها وعرفه لملك غنمه وان شاء غلصه في الحال أو كاه وقيل ان وجد في
عمران وجب البيع وان أمكن بقاءه به لاج كرتب يخفف فان كانت الغنمة في بيعه يبيع
أوفى تخفيفه وتبرعه به الواجد جفقه والايبيع بعضه الخفيف الباقي ومن أخذ أقطعة للحفظ أبداً
فهى أمانة فان دفعها الى القاضى لزمه القبول ولم يوجب الاكثرون التعريف والحالة هذه
فلو قصد بعد ذلك خيانه لم يضر ضامناً في الاصم وان أخذ بقصد الخيانة فضامن وايسر له
بعده أن يعرف ويتملك على المذهب وان أخذ ليعرف ويتملك فأمانة مدة التعريف وكذا
بعدها مالم يختر المملك في الاصم ويعرف جنسها وصفها وقد رها وعفاصها ووكاهها ثم
يعرفها في الاسواق وأبواب المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف أولاً كل يوم طرفي النهار
ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا تكفى سنة متفرقة في الاصم (قلت) الاصم
تكفى والله أعلم * (فصل) * ويذكر بعض أوصافها ولا يلزمه وثقة التعريف ان أخذ
لحفظ بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يقترض على المالك وان أخذ لملك لزمته وقيل ان
لم يملك فعلى المالك والاصم أن الحقير لا يعرف سنة بل زماناً يظن ان فاقده يعرض عنه غالباً
* (فصل) * اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختارها بلفظ كتملكت وقيل تكفى النية وقيل ذلك
بعض السنة فان ملك فظهر المالك وانطقا على ردها فذلك وان أرادها المالك وأراد
الملتقط العدول الى بدلها أجيب المالك في الاصم وان تلفت غرم مثلها أو قيمتها يوم التملك
وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصم واذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا بينة لم تدفع
اليه وان وصفها وظن صدقه جاز الدفع اليه ولا يجب على المذهب فان دفع فأقام آخر بينتها
حوالت اليه فان تلفت عنده فلصاحب البينة تضمين الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه
(قلت) لا تحل اقطعة الحرم للملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعاً والله أعلم

* (كتاب الاقطعة) * الالتقاط المنبوذ فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه في الاصم وانما
ثبت ولاية الالتقاط لمكاف حرم سلم عدل رشيد ولو التقط عبد بغير إذن سيده انزع منه فان
علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور عليه أو كافر
مسلماً انزع ولو ازدهم اثنان على أخذها جعله الحاكم عندهم من يراه منهما أو من غيرهما وان
سبق واحد فالنقطه منع الاخر من مزاجته وان النقطه معاهوما أهل فالاصم أنه يقدم غنى
على فقير وعدل على مستور فان استوى أو اقرع واذا وجد بدلى لغيره ببلد فليس له نقله الى
بادية والاصم ان له نقله الى بلد آخر وان للغريب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده وان وجد
ببادية فله نقله الى بلد وان وجد بدوى ببلد فكالحضرى أو ببادية أقر بيده وقيل ان كانوا
بانتقال لجمع فلم يقر ونفقت في ماله العام كوقف على الاقطعة والخاص وهو ما اختص به
كتاب الموقوفة عليه ومفروسة تحتها وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهدود بانيه مشروقة
وتحتها وان وجد في دار فهي له وليس له مال مدفون تحتها وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقر به

ملك للموقوف عليه ويختص بجلد بهيمة ماتت فان اندبغ عاد وفضل ولا تلك قيمة رقيق أتلّف بل يشتري الحياكم بهامته له ثم يعضه ويضعه مكانه ولا يباع موقوف وان خرب (فصل) ان شرط واقف النظر اتبع والا فالقاضي وشرط الناطر عدالة وكفاية ووظيفته عبارة واجازة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها فاذا فوض له بعضها لم يتعد ولواقف ناظر عزل من ولاه ونصب غيره * (كتاب الهبة) *

هي تعليق تطوع في حياة فان ملك لاحتياج أول ثواب آخرة صدقة أو نقله للمنتهب اكراما فهدية وأرسل كاتن اصبغة وعاهد وموهوب وشرط فيها ما في البيع لكن تصح هبة نحو حتى بولا موصوف وفي الواهب أهلية تبرع وهبة الدين للمدين ابراء ولغيره صحيحة ونصح بعمري ورفقي كأعمرتك هذا وان زاد فاذا مات عادل وأرقتك أو جعلته لك رقيق أي ان مات قبلي عادل وان مات قبلك استقر لك وشرط في ملك موهوب قبض باذن أو قبض فلو مات أحدهما قبله خلفه وارثه وكره تفضيل في عطية بعضه ولا صل رجوع فيما أعطاه بزيادته المتصلة ان بقي في سلطنته فيمتنع بزوالها لا بخورده وهبته قبل قبض ويحصل بظهور جهته فيه أو رددته الى ملك لا بنحو بيع واعتاق ووطء والهبة ان أطلق فلا ثواب وان كانت لاعلى أو قبلت بثواب مجهول فباطلة أو بمعلوم فيبيع وظرف الهبة ان لم يعتد رده كقصور تمر هبة والا فلا وحرم استعماله الا في أكلها منه ان اعتيد * (كتاب القطة) *

سن لقط لوائق بأمانته واشهاد به وكره لغاسق فيصحه منه كرتوكا كافر معصوم لا بداء حرب وتزع القطة لعدل ويضم له - مشرف في التعريف ومن مبي ومجنون وينزعها وليها ويعرفها ويملكها لها حيث يقتصر له - ما فان قصر في نزعها

في الاصح فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينطق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته قرضا وفي قول نفقة وللماتقط الاستقلال بحفظ ماله في الاصح ولا ينطق عليه منه الا باذن القاضي قطعا * (فصل) * اذا وجد لقط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فحوها وأقروها ببعد كفار صلحا أو بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكم بالاسلام اللقيط وان وجد بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كأسيروناجر فسلم في الاصح ومن حكم بالاسلام بالدار فأقام ذمي بيته بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر ويحكم بالاسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط احدهما الولادة فاذا كان أحد أبوه مسلما وقت العلق فهو مسلم فان باع ووصف كافر فترد ولو علق بين كافر بين ثم أسلم أحدهما حكم بالاسلام فان بلغ ووصف كافر فترد وفي قول كافر أصلي الثانية اذا سبي مسلم طفلا تباع السابي في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبوه ولو سباه ذمي لم يحكم بالاسلام في الاصح ولا يصح اسلام صبي ميمرا استقلال على الصحيح * (فصل) * اذا لم يقرأ اللقيط برق فهو حر الا ان يقيم أحد بيته برق وان أقر به شخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والمذهب انه لا يشترط أن لا يسبق تصرف يقتضي نفوذه حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلة لا الماضية المضرة بغيره في الاظهر فلو لم يدين فأقر برق وفي يده مال قضى منه ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بيته لم يقبل وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر ولو رأينا صغيرا ميمرا أو غيره في يد من يسترقه ولم نعرف استنادها الى الالتقاط حكم له بالرق فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الابينة ومن أقام بيته برق عمل بها ويشترط أن تتعرض البينة لسبب الملك وفي قول يكنى مطلق الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بترتيبه وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وان استلحقته امرأته لم يلحقها في الاصح أو اثنتان لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد فان لم تكن بيته عرض على القائف فيلحق من ألحقه به فان لم يكن قائف أو تجير أو نفاة عنهم ما أو ألحقه بهم ما أمر بالا تنساب بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهم ما ولو أقام ابنتين متعارضتين سقطتا في الاظهر * (كتاب الجعالة) *

هي كقوله من رد أبق فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم فلو عمل بلا اذن أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ولو قال أجنبي من رد عبد زد فله كذا استحقه الراد على الاجنبي وان قال بال زد يدم رد عبد يذ فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه وتصح على عمل مجهول وكذا معلوم في الاصح ويشترط كون الجعل معلوما فلو قال من رده فله ثوب أو أرضه فسد العقد ولو اراد أجره مثله ولو قال من بلد كذا فرد من أقرب منه فله فسطه من الجعل ولو اشترك اثنتان في رده اشتركا في الجعل ولو التزم جمعا لمعين فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلا دل فسطه ولا شيء له مشارك بحال ولو سلك منهما الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع أو فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل في الاصح وللمالك أن يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ وفائده بعد الشروع وجوب أجره المثل ولو مات الأبق في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل واذا رده فليس له - بسبه لقبض الجعل ويصدق للمالك اذا أنكر شرط الجعل أو سعيه في رده فان اختلغا في قدر الجعل تحالفا

* (كتاب الفرائض) * يبدأ من تركه الملية بمؤنة تجهيزه ثم تقضى دينه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم يسم الباقي بين الورثة (قلت) فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والجاني والمرهون

قتلت ضمن لامين رقيق بلا اذن فلو أخذت منه كان لقطا وبصح من مكاتب صحيحة ومبعض ولقطته له ولا سيده وفي مهايأ لذى نوبة كفاي

لقطه الامن مغارة آمنة لملك وما لا يتنح
منها كشاة يجوز لقطه مطلقا فان لقطه
للك عرفه ثم ملكه أو باعه وحفظه
ثم عرفه ثم ملكه ثم ملكه الملقوط من
مما ازاله أو كاه وغرم قيمته وله لقطه
رقيق غير مبرأ من نهب وغير مال
لاختصاص أو حفظ وغير حيوان فان
تسارع فساد كهر يسهله الاخيرتان
وان وجد به عمران وان بقي بعلاج كطرب
يتبر ويبيعه أغبط باعه والا باع بعضه لعلاج
باقية ان لم يتبرع به ومن أخذ لقطه
لا حياية فأمين ماله ملك وان قصدوا ويجب
تعريفها وان لقطه لحفظ لها فضاء وليس
له تعريفها الملك ولو دفع لقطه لقاض لزمه
قبولها ويعرف جنسها وقيمتها وقدرها
وعقاصها وكاهها ثم يعرفها في نحو سوق
سنة ولو متفرقة على العادة أولا كل يوم
طرفيه ثم طرفه ثم كل أسبوع ثم كل شهر
ويذكر بعض أوصافها ويعرف حقير
لا يعرض عنه غالبا الى أن يظن اعراض
فأقده عنه غالبا وعليه مؤنة تعريف ان قصد
ملكها وان لم يملكه والا فعلى بيت مال أو مالك
واذا عرفها لم يملكها الا باقظا كتملكت
فان ملك فظهر المالك ولم يرض ببذلها
لزمه رد هابز يادتها المتصلة وأرض نقص
فان تلفت غرم مثلها أو قيمتها وقت ملك
ولا تدفع ادع بلا وصف ولا جهة وان وصفها
وطن صدقه جاز فان دفعها فثبت لا خير
بحول له فان تلفت فله تضمين كل والقرار
على المدفوع له ولا يحل لقطه حرم مكة الا
لحفظ ويجب تعريف

(كتاب الاقيط) * لقطه فرض كفاية
ويجب اشهاد عليه وعلى مامع الاقيط والاقيط
صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له والا لقطا حر
رشيد عدل فلو لقطه غيره لم يصح لكن
لكافر لقطا كافر فان أذن لرققه غيره
المكاتب أو أقربه فهو الا لقطا ولو أزدحم
أهلان قبل أخذه عين الحماكم من براه أو
بعدة ثم سابق وان لقطاه معافغني على فقير

والمبيع اذا مات المشتري مفلسا قدم على مؤنة تجهيزه والله أعلم * وأسباب الارث أربعة قرابة
ونكاح ولاء فيرث المعتق العتيق ولا عكس والرابع الاسلام فتصرف التركة لبيت المال
ارثا اذا لم يكن وارثا بالاسباب الثلاثة والجمع على اربعة من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل
والاب وابوه وان سفل والاخ وابنه الامن الام والمم الا لام وكذا ابنة الزوج والمعتق * ومن
النساء سبع البنات وبنت الابن وان سفل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة فلو اجتمع
كل الرجال ورث الاب والابن والزوج فقط أو كل النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت
للابوين والزوجة أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالابوان والابن والبنات وأحد
الزوجين ولو فقدوا كلهم فأصل المذهب أنه لا يرث ذوو الارحام ولا يرث على أهل الفرض بل
المال لبيت المال وأفتى المتأخرون اذا لم ينتظم أمر بيت المال بالدعى أهل الفرض غير
الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة فان لم يكونوا صرف الى ذوي الارحام وهم من سوى
المذكورين من الاقارب وهم عشرة أصناف أبو الام وكل جد وجدة ساقطين وأولاد البنات
وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والمم للام وبنات الاعمام والعلمات
والاخوال والحالات والمدلون بهم * (فصل) * الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
النصف فرض خمسة زوج لم تحلف زوجته ولدا ولدا بن وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين
أولاد منفردات والربع فرض زوج لزوجته ولدا أو ولدا بن وزوجة ليس لزوجها واحد
منهما والثلث فرضها مع أحدهما والثلثان فرض بنتين فصاعدا وبنتي ابن فأكثر وأختين
فأكثر لابوين أو لاب والثلث فرض أم ليس لبيته ولد ولا ولدا بن ولا اثنان من الاخوة
والاخوات وفرض اثنان فأكثر من ولد الام وقد يفرض للجد مع الاخوة والسادس فرض
سبعة أب وجد لبيتهما ولد أو ولدا بن وأم لبيتهما ولد أو ولدا بن أو اثنان من أخوة واخوات وجدة
وابنت ابن مع بنت صاب ولاخت أو اخوات لاب مع أخت لابوين ولوا واحد من ولد الام

* (فصل) * الأب والابن والزوجة لا يحجبهم أحدا وإن الابن لا يحجب به الابن أو ابن ابن أقرب
 منه والجد لا يحجب به الامتوسط بينهما وبين الميت والاخ لا يورث من يحجب به الاب والابن
 ولا اب يحجب به هؤلاء وأخ لا يورث من ولا ام يحجب به أب وجد وولد وولد ابن وابن الاخ لا يورث من يحجب به
 ستة أب وجد وابن وابنه وأخ لا يورث من ولا اب ولا اب يحجب به هؤلاء وابن الاخ لا يورث من والعم لا يورث من
 يحجب به هؤلاء وابن أخ لا يورث من ولا اب يحجب به هؤلاء وعم لا يورث من وابن عم لا يورث من يحجب به هؤلاء وعم
 لا يورث من ولا اب يحجب به هؤلاء وابن عم لا يورث من والمعتق يحجب به عصبة النسب والبنات والام والزوجة
 لا يحجبون وبنات الابن يحجبهم الابن أو بنتان اذا لم يكن معهما من يعصها والجدة للام لا يحجبها الا
 الام وللأب يحجبها الاب أو الام والقريب من كل جهة تحجب البعدي منها والقريب من جهة
 الام كام أم تحجب البعدي من جهة الاب كام أم أب والقريب من جهة الاب لا تحجب البعدي
 من جهة الام في الاطهر والاخت من الجهات كالاخ والاخوات انما خلاص لاب يحجبهم أيضا
 أختان لا يورث من والمعتقة كالمعتق وكل عصبة يحجبها أصحاب فروض مستغرقة * (فصل) *
 الابن يستغرق المال وكذا البنون والبنات النصف والبناتين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون
 وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين وأولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصلب فلو
 اجتمع الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن والافان كان للصلب بنت فلها
 النصف والباقي لأولاد الابن الذكور وأولاد كور والافان فان لم يكن الا أنثى أو اناث فلها أولهن
 السدس وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي لأولاد الابن الذكور وأولاد كور

والاثاث ولاشي للاثاث الخالص الآن يكون أسفل منهن ذ كرفيعصهن وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصاب وكذا ساير المنازل وانما يعصب الذ كرا النازل من في درجته ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شي من الثلثين * (فصل) * الاب يرث بغرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن ويتعصب اذا لم يكن ولد ولا ولد ابن وبهم اذا كان بنت أو بنت ابن له السدس فرضا الباقي بعد فرضهم بالعصوبة وللأم الثلث والسادس في الحالين السابقين في الفروض ولها في مسألتى زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقى بعد الزوج أو الزوجة والجد كالأب الابن الأب يسقط الاخوة والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا أبوين أو لأب والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجد والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث الى الثلث الباقي ولا يردها الجد للعدة السدس وكذا الجدات ويرث من أم الأم وأمهاتها المدليات باناث خاص وأم الأب وأمهاتها كذلك وكذا أم الأب والأم الأجداد فوقه وأمهاتها على المشهور وضابطه كل جدة أدلت بمحض اثاث أو ذكور أو اثاث الذ كورثت ومن أدلت بكر بين أنثيين فلا * (فصل) * الاخوة والاخوات لأبوين ان انفردوا ورثوا كأولاد الصاب وكذا ان كانوا الأب في المشتركة وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشارك الاخ ولدى الأم في الثالث ولو كان بدل الاخ أخ لأب يسقط ولوا اجتماع الصنفان فكاجتماع أولاد صلب وأولاد ابنه الان بنات الابن يعصب من من في درجتهن أو أسفل والاخت لا يعصبها إلا أخوها ولو واحد من الاخوة والاخوات لأم السدس ولاثنين فصاعد الثلث سواء ذكورهم واناثهم والاخوات لأبوين أو لأب مع البنات وبنات الابن عصبة كالاخوة فتسقط أخت لأبوين مع البنات والاخوات لأب وبنو الاخوة لأبوين أو لأب كل منهم كإبيه اجتماعا وانفرادا لكن يحالفونهم في انهم لا يرثون الأم الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا يعصبون أخواتهم ويسقطون في المشتركة والعالم لأبوين ولأب كاخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا وكذا قيام بني العم وسائر عصبة النسب والعصبة من ليس له سهم مقدرون المجمع على توريثهم فيرث المال أو ما فضل بعد الفروض * (فصل) * من لا عصبة له بنسب وله معتق فماله أو الفاضل من الفروض له رجلا كان أو امرأة فماله يكتن فلعصبة بنسب المتعصبين بأنفسهم لآلته وأخته وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن لا تظهر أن أختا المعتق وابن أخته يقدمان على جده فان لم يكن له عصبة فلعقت المعتق ثم عصبة كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامتعة أو متعتها إليه بنسب أو بولاء * (فصل) * اجتماع جد وأخوة وأخوات لأبوين أو لأب فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقتسمتهم كاخ فان أخذ الثلث فالباقي لهم وان كان فله الاكثر من سدس التركة وثالث الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى شي كبنيتين وأم وزوج فيفرض له سدس ويراد في العول وقد يبقى دون سدس كبنيتين وزوج فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنيتين وأم فيفوز به الجد وتسقط الاخوة في هذه الاحوال ولو كان مع الجد اخوة وأخوات لأبوين ولأب فحكم الجد ما سبق وبعد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة فاذا أخذ حصته فان كان في أولاد الأبوين ذ كرفا الباقي لهم وسقط أولاد الأب والاقتناخذ الواحدة الى النصف والثلثان فصاعد الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين شي وقد يفضل عن النصف فيكون لأولاد الأب والجد مع أخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا في الاكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب فلزوج نصف ولأم ثلث ولجد سدس وللأخت نصف فتعول ثم يفتسم الجد والاخت نصيبهما ثلاثا له الثلثان * (فصل) *

فيموت نجه - يرمونه بمعرف قد ينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقراءة أو نكاح أو ولاد أو اسلام والمجمع على ارثه من الذ كورثه عشرة

الانثيين وولد الابن كالأول فلو اجتمعوا والابن
ذ كرجب وولد الابن أو أنثى فله ما زاد على
فرضه أو يعصب الذ كرجب من في درجته وكذا
من فوقه ان لم يكن له ائسادس فان كان أنثى
فلها مع بنت سدس ولائثى لها مع أكثر
وكذا كل طبةق من منهم (فصل) الاب
يرث بغرض مع فرع ذكروا رث وبتهصيب
مع فرع ذكروا رث وبهم مع فرع
أنثى وارث ولا مع أب وأحد زوجين ثلث
بأن وجد كاب الا انه لا يرث لثلاث باق ولا
بسةط ولد غير أم ولا أم أب (فصل) ولد
أبوين كولد وولد أب كولد أبوين الا في المشتركة
وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين
فيشارك الاخ ولدي الام ولو كان لابسةط
واجتماع الصنفين كاجتماع الولد وولد
الابن الا أن الاخت لا يعصبها الا أخوها
وأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن عصة
فتسقط أخت لأبوين مع بنت وولد أب وابن
أخ لغير أم كآبيه لكن لا يرث الام للسدس
ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته وبسةط في
المشركة وعم لغير أم كآخ كذلك وكذا باق
عصة نسب (فصل) من لا عصة له بنسب
فتركة أو الفضل لمعتقه فلعصبته بنفسه
كترتيبهم في نسب لكن يقدم أخو معتق
وابن أخيه على جده فلعقت المعتق فعصبته
كذلك ولا ترث امرأة لولاه الا عتيقها أو منتميا
اليه بنسب أو لاء (فصل) لجد مع ولد
أبوين أو أب بلا ذى فرض الا كرجب من ثلث
ومع ائسادس كآخ وبه الا كرجب من سدس وثلث
باق ومعاملة فان لم يبق أكثر من سدس
أخذوه ولو عاتلوا وسقطت الاخوة وكذا معهما
و بعد ولد الأبوين عليه ولد الاب في القسمة
فان كان ولدا لأبوين ذكرا سقط ولد الاب
والا فتأخذ الواحدة الى النصف ومن فوقها
الى الثلثين ولا يفضل عظمائى وقد يفضل
عن النصف فيكون لولد الاب ولا يفرض
لاخت مع جد الا في الا كدريه وهي زوج
وأم وجد وأخت لغير أم ثم ظل زوج نصف

عدد الرؤس ضرب أحد ه ما في أصل المسئلة بعولها وان تدخل ضرب أكثرهما وان توافقا
ضرب وفق أحد ه ما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة وان تباين ضرب أحد ه ما في الآخر ثم
الحاصل في المسئلة فمبالغ صحت منه ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة
ولا يزيد الكسر على ذلك فاذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبالغ المسئلة فاضرب نصيبه من
أصل المسئلة فيما ضربته فيها فمبالغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف * (فرع) * مات
من ورثة فمات أحد ه ما قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ارثهم منه كآرثهم من
الاول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقي كاخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم
عن الباقي وان لم يخصص ارثه في الباقي أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصحح مسئلة
الاول ثم مسئلة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسئلة الاول على مسئلته فذلك والا فان
كان يدينهما وافقة ضرب وفق مسئلته في مسئلة الاول والا كلها فمبالغ صحت منه ثم من له
شي من الاولى أخذ مضره بافيماضر بغيرها ومن له شيء من الثانية أخذ مضره وباقي نصيب
الثاني من الاولى أو في وفاة ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق

* (كتاب الوصايا) * تصح وصية كل مكافح وان كان كافرا وكذا المحجور عليه بسفه على
المذهب لا يجنون ومعنى عليه وصي وفي قول تصح من صبي مميز ولا رقيق وقيل ان عتق ثم مات
صحت واذا وصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة أو لشخص فالشرط
أن يتصور له الملك فتصح للجل وتنفذ ان انفصل حي أو علم وجوده عندها بأن انفصل لدون ستة
أشهر فان انفصل لستة أشهر فأكثر والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق فان لم تكن فراشا
وانفصل لا كرجب من أربع سنين فكذلك أولادونه استحق في الاظهر وان وصى لعمد فاستمر
رقه فالوصية لسيده فان عتق قبل موت الموصى فله وان عتق بعده ثم قبل بغيره على أن الوصية
بم تلك وان وصى لداية وقصد تخليتها أو أطلق فباطلة وان قال ليصرف في عاقها فالمنقول
صحتها وتصح لعمارة مسجد وكذا ان أطلق في الاصح وتجهل على عمارته ومصلحه ولذي
وكذا احربي ومرئ في الاصح وقاتل في الاظهر ولو ارث في الاظهر ان أجاز باقي الورثة ولا عبرة
بردهم واجازتهم في حياة الموصى والعبرة في كونه وارثا بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر
حصته لغو وبهين هي قدر حصته صحيحة وتنفذ الى الاجازة في الاصح وتصح بالجل وبشرط
انفصاله حي الوقت بعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا بغيره أو حل سيد ثان في الاصح وبأحد
عبد به وبجاسة محل الانتفاع بها ككلب مع علم وزبل وخمر محرمة ولو وصى بكلب من كلابه
أعطى أحدها فان لم يكن له كلب اغت ولو كان له مال وكلاب ووصى بها أو ببعضها فالاصح
نفوذها وان كثرت وقل المال ولو وصى بطبل وله طبل له وطبل يحل الانتفاع به كطبل
حرب ويحجج حلت على الثاني ولو وصى بطبل للهو لغت الا ان صلح لحرب أو حجج

* (فصل) * ينبغي أن لا وصى بأكثر من ثلث ماله فان زاد ورد الوارث بطلت في الزائد وان
أجاز فجازته تنفذ وفي قول عطية ببدء الوصية بالزيادة لغو ويعتبر المال يوم الموت وقبل
يوم الوصية ويعتبر من الثالث أيضا عتق علق بالموت وتبرع بنجز في مرضه كوقف وهبة وعتق
واراها واذ اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثالث فان تمعص العتق أقرع أو غيره قسما
الثلث أو هو وغيره قسما بالقيمة وفي قولية قدم العتق أو منجزه قدم الاول فالاول حتى يتم
الثلث فان وجدت دفعة واحد الجنس كعتق عبيد أو ابراء جمع أقرع في العتق وقسما في غيره
وان اختلفا وتصرف وكذا فان لم يكن فيه اعتق قسما وان كان قسما وفي قول يقدم ولو كان

ولام ثلث والجد سدس والاخت نصف فمطلوب ثم يسم الجسد والاخت نصيبها الثلثا * (فصل) * الكافران يتوارثان لاجل زوجة

ولا مسلم وكافروا لا متواترات ما تاب نحو غرق ولم يعلم (۷۲) أسبغة هما ولا يرث نحو مرنند ولا يورث كزندیق ومن به رق الابعاض فيورث

ولا يرث قاتل وان لم يضمن ومن فعد وقف
ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به
ببعض مدة لا يعيش فوقها طاعة على ماله من
يرثه حينئذ ولومات من يرثه ووقف حصته
وعمل في الحاضر بالأسوأ ولو خلف جلا رث
أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فان لم
يكن وارث سواء أو كان من قد يحجبه أولا
مقدوله كولد وقف المتروك أولا مقدراً عطية
غائلاً ان أمكن عول كزوج حامل وأبوين
وانما يرث ان انفصل حيوا وعلم وجوده عند
الموت والمشكل ان لم يختلف ارثه كولد أم
أخذوا الاعل باليقين فيه وفي غيره يوقف
ما شئت فيه ومن جمع جهتي فرض وتعصيب
كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبنث هي
أخت لاب بأن يطاء بنته قتلد بنتا فبالبنوة
أو جهتي فرض فبأقواهما بأن تعجب
أحدهما الأخرى كبنث هي أخت لام بأن
يطأ أمه قتلد بنتاً ولا تعجب كأم هي أخت
لاب بأن يطاء بنته قتلد بنتاً أو تكون أقل
تعجباً كأم هي أخت بأن يطاء بنته الثانية
قتلد ولداً ولزاد أحد عاصبين بقرابة أخرى
كأبني عم أحدهما أخ لام لم يقدم ولو حجبه
بنث عن فرضه (فصل) ان كانت الورثة
عصبات قسم المتروك بينهم ان تعصوا
ذكوراً أو اثنا ثمان اجتمعاً قدر الذكور
أثنين وأصل المسئلة عدد رؤسهم وان كان
قهاذ وفرض أو فرضين مماثلين المخرج
فأصلها منه فمخرج النصف اثنان والثالث
ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن
ثمانية أو مختلف فيه فان تدخل مخرجاها
بأن ففي الأكثر بالأقل مرتين فأكثر
فأصلها أكثرهما كثلث وسدس أو توافقاً
بأن لم يفهم إلا عدد ثالث فأصلها حاصل
ضرب وفق أحدهما في الآخر كسدس
وثلث والمتداخلة متوافقتان ولا عكس أو
تبايناً بأن لم يفهم إلا واحد فأصلها حاصل
ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع
فالأصول اثنان وثلاثة وأربعة وستة

له عبادان فقط سالم وعاثم فقال ان اعنتك غائما فاسالم حرم اعنتك غائما في مرض موته عنتك ولا اقرا ع ولو اوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح انه لا يتسلط على التصرف في الثلث ايضا * (فصل) * اذا طعن الممرض مخوفا لم ينفذ تبرع زاد على الثلث فان برأه فذوان طعنناه غير مخوف فبات حل على الفقهاء فنفذوا ولا فمخوف ولو شكك في كونه مخوفا لم يثبت الا بطييين حرم عدلين ومن المخوف قولنا وذات جنب ورعاف دائم واسهال متواتر ودق وابتهاء فالج وخروج طعام غير مستحيل أو كان يخرج بشدة ووجع أو موهمة دم وحى مطابقة أو غيرها الا بالربع والمذهب انه يلحق بالخوف أسركها واعتادوا قتل الاسرى والقيام قتال بين متكافئين وتقديم لقصاص أو رجم واضطراب رنج وهيجان موج في راكب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة * وصيغتها أو وصيته بكذا أو ادفعوا اليه أو اعطوه بعد موتى أو جعلته له أو هو له بعد موتى فلا تقتصر على هو له فاقرار الا أن يقول هو له من مالي فيكون وصية وتنتقد بكاتبة والسكابة كتابية وان وصى لغير معين كالفقراء لزم بالموت بلا قبول أو لمعين اشترط القبول ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى ولا يشترط بعدم موته الفور فان مات الموصى له قبله بطلت أو بعده فيقبل وارثه وهل يملك الموصى له بموت الموصى أم يقبوله أم موقوف فان قبل بان أنه ملك بالموت والابان للوارث أقوال أظهرها الثالث وعليها اتبى الشريعة وكسب عبد حلالين الموت والقبول ونفقة وقطرته ويطالب الموصى له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده * (فصل) * أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعيبة ضأن أو معزا وكذا ذكر في الاصح لاسنخلة وعنان في الاصح ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا غنم له اغت وان قال من مالي اشترى به والجل والناقية يتناولان البضاي والعراب لأحدهما الآخر والاصح تناول بعير ناقية لابرة تور أو الثور للذكر والمذهب حل الدابة على فرس وبغل وجارو يتناول الرقيق صغير أو أنثى ومعيبا وكافر أو عكوسها وقيل ان أوصى باعتاق عبد وجب الجزى كفارة ولو وصى بأحد رقيقه فشا أو أوقلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين أو باعتاق رقاب ثلاث فان عجز ثلثه عنهن فالمذهب أنه لا يشتري شقص بل نفيستان به فان فضل عن أنفس وقبعت شي فلورثته ولو قال ثلثي لاعتق اشتري شقص ولو وصى لحما فأتت بولدين فلهما أو بجى وميت فلكه للحى في الاصح ولو قال ان كان حاك ذلك ذكر أو قال أنثى فله كذا فولدتها لغت ولو قال ان كان بيطنها ذكر فولدتها استحق الذكر أو ولدت ذكرين فالاصح صحتهما يعطيه الوارث من شاء منهما ولو وصى لغيره فلا رد بعين دارا من كل جانب والعلماء أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه لا مقرئ وأديب ومعبر وطبيب وكذا متكلم عند الأكثرين ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ولو جعهم ما شربوا نصفين وأقل كل صنف ثلاثة وله التفضيل أوليذ والفقراء فالمذهب انه كأحدهم في جواز اعطائه أقل أو قول لكن لا يحرم أو لجمع معين غير مختصر كالعلماء لويه صححت في الاظهر وله الاختصار على ثلاثة أولا قارب زيد يدخل كل قرابة وان بعد الا أصلا وفرع في الاصح ولا تدخل قرابة أم في وصية العرب في الاصح والعبرة بأقرب بجدي نسب اليه ز يدوتعد أولاده قبيلة ويدخل في أقرب أقاربه الاصل والفرع والاصح تقديم ابن على أب وأخ على جـد ولا يرجز كورة ووراثته بل يستوى الاب والام والابن والبنات ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن ولو أوصى لا قارب بنفسه لم تدخل ورثته في الاصح * (فصل) * تصع بمنافع عبد ودار وغلة حانوت وملك الموصى له منفعة العبد وأكسابه المعتادة وكذا مهرها في الاصح لا ولدها

وَمِائَتَيْهِ وَاثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةَ الْعَشْرَةَ وَتُرَاوُشَعُوا الْإِثْنَتَا عَشَرَ لِسَبْعَةٍ عَشْرٍ وَتُرَاوُ الْآرَبَةَ وَعِشْرُونَ فِي

لسبعة وعشرين * (فرع) * ان انقسمت سهامها من أصلها عليهم فذلك أو (٧٣) انكسرت على صنف فان باينته ضرب في المسئلة فبعولها

عدد دو الا فوقه فبابلغ صحت منه أو صنفين فن وافقت سهامه عدد دو فوقه ومن لا ترك ثم ان تماثل عددها ضرب فيها أحدهما أو نداء خلافاً كثرهما أو توافقا فحاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تماينا فحاصل ضرب أحدهما في الآخر ويقاس بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد فان أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فبما ضرب فيها فبابلغ فهو نصيبه يقسم على عدده * (فرع) * مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين وارثهم منه كن الاول جعل كأن الثاني لم يكن كأنه واثوات مات بعضهم عن الباقيين والا فصيح مسئلة كل فان انقسم نصيب الثاني على مسئلته والا فان توافقا ضرب في الاولى وفق مسئلته والا فكها ومن له ثنى من الاولى أخذهم مضروبا فيما ضرب فيها ومن الثانية أخذهم مضروبا في نصيب الثاني أو وقفه * (كتاب الوصية) * أركانها وصى له وبه وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصى له مطلقا عدم معصية وغير جهة كونه معلوما أهلا لما فلا تصح بحمل سيحدث ولا احد هذين ولا ميت ولا دابة الا ان فسر بعلمها ولا لعامة كنيسة وتصح له عمارة مسجد ومصالحه ومطاعا وتحمل علمه ما ولو كافر وقاتل ولجل ان انفصل حيال دون ستة أشهر منها أو لاربعة سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا وارثان أجاز باقي الورثة والعبرة بآرائهم وقت الموت وبردهم وأجازتهم بعده ولا تصح لو ارث بقدر حصته والوصية لرفيق وصية لسيده فان عتق قبل موته فله وفي الموصى به كونه مباحا ينقل فتصح بحمل ان انفصل حيا أو ضمونا وعلم وجوده عندها وبشر وحمل ولو معدومين وبهم وبخص يقضى ككتاب قابل لتعليم وزيل وخير محرمة ولو وصى من له كلاب بكتاب أو بماله ممنول صحت أو من له طبل له وطبل

في الاصح بل هو كلام منفعته ورقيته لا ارث وله امتناعه عليه نفقة ان أوصى بمنفعته مدة وكذا أبدا في الاصح وبيعه ان لم يؤبد كالمستأجر وان أبدا فلاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره وانه تعتبر قيمة العبد كلها من الثالث ان أوصى بمنفعته أبدا وان أوصى بهامدة قوم بمنفعته ثم سلوهم تلك المدة ويحسب الناقص من الثالث وتصح بيعه تطوعا في الاظهر ويصح من بلده أو المبيعات كما قيد وان أطاق فن المبيعات في الاصح وحجة الاسلام من رأس المال فان أوصى بها من رأس المال أو الثالث عمل به وان أطلق الوصية بمغن رأس المال وقيل من الثالث ويصح من المبيعات ولا جني أن يصح عن الميت بغير اذنه في الاصح ويؤدى الوارث عنه الواجب المالى في كفارة مرتبة وطعم ويكسوفى الخيرة والاصح انه يعتق أيضا وان له الاداء من ماله اذالم تكن تركه وانه يقع عنه لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة لا اعتاق في الاصح وتنفع الميت صدقة ودعاء من وارث وأجنبي * (فصل) * له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقض الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذا الوارثي وبيع واعتاق واصداق وكذا هبة أو رهن مع قبض وكذا دونه في الاصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا توكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح ونحاط حنطة معينة رجوع ولو وصى بصاع من صبرة فخطها بأجره منها فرجوع أو بئالها فلا وكذا بأرد في الاصح وطعن حنطة وصى بها وبذرها وعن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبصا وبناء وغراس في عرصة رجوع * (فصل) * بسن الايصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطفال وشرط الوصى تكليف وحرية وعدالة وهداية الى التصرف في الموصى به واسلام لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي ولا يضر العمى في الاصح ولا تشترط الذكور وقوام الاطفال أولى من غيرها وينزل الوصى بالفسق وكذا القاضى في الاصح لا الامام الا عظام ويصح الايصاء في قضاء الديون وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ويشترط في أمر الاطفال مع هذه أن يكون له ولاية عليهم وليس لوصى ايصاء فان أذن له فيه جاز في الاظهر ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدوم فهو الوصى جاز ولا يجوز نصب وصى والجسد حى بصلته الولاية ولا الايصاء بتزويج طفل وبنث ولفظه أوصيت اليك أو فوضت ونحوه ما يجوز فيه التوقيت والتعليق ويشترط بيان ما وصى فيه فان اقتصر على أوصيت اليك لغا والقبول ولا يصح في حياته في الاصح ولو وصى اثنين لم ينفرد أحدهما الا ان صرح به وللموصى والوصى العزل متى شاء واذا بلغ الطفل ونازعه في الانفاق عليه صدق الوصى أو في دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد * (كتاب الوديعة) *

من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بأمانته كرهه فان وثق استعجب وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط صيغة المودع كلسه وتدعك هذا واستحفظتني أو أئبكت في حفظه والاصح انه لا يشترط القبول لفظا ويكفى القبض ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله فان قبل ضمن ولو أودع صبي مالا لاقتاف عنده لم يضمن وان أتلفه ضمن في الاصح والمجور عليه بسفه كصبي وترفع عوت المودع أو المودع وجنونه وانما هما الاساس تردد والرد كل وقت وأصلها الامانة وقد نص يره ضمونه بعوارض منها ان يودع غيره بلاذن ولا عذر فبعضي وقيل ان أودع القاضى لم يضمن واذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها الى الحرز أو يضعها في خزنة مشتركة واذا أراد سفرها فليرد الى المالك أو وكيله فان فقدهما فالقاضى فان فقد فأمين فان دفنها بموضع وسافر ضمن فان أعلم بها أمينا

له أو هولة بعده ووفى وكفاية كهوله من ماله وتلزم يموت (٧٤) مع قبول بعده ولو بشرأخ في ماله وبالرغبة بموت فان مات لا بعده وموت الموصى

بطلت أو بعده خلطه وارثه ومالك الموصى له موقوف ان قبل بان أنه ملكه بالموت وتبني الفوائد والمؤنة يطالب موصى له به ان توقف في قبضه ولورد * (فصل) * ينبغي أن لا يوصى بزيادة على ثلث فتهطل فيه ان رده وارثه وان أجاز فتهطل ويغني المال وتثالموت ويعتبر من الثلث عاق بالموت وتبرع بخير مرضه كوقف وهبة واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبخير الثلث فان تعاضت عتقا أقرع والا قسط الثلث كخبرة فان ترتبتا قدم أول فاول الى الثلث ولو قال ان اعتقت غائبا فسلم حرفا عتق غائبا في مرض موته تعين ان يخرج وحده من الثلث والا أقرع ولو أوصى بحضوره ثلث ماله لم يتساع موصى له على شيء منه حالا * (فصل) * تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات ولم يعمل على جأته فكذا وان شاك فيه لم يثبت الا بطيبين مقبولي الشهادة ومن الخوف ذنوب ونحو ذنات جنب ووعاى دائم واسهال متتابع أو خروج الطعام غير مستعمل أو بوجع أو بدم ودف وابتداء فالج وحى مطبقة وغيرها الا الربيع وأسر من اعتاد القتل والحدام قتال بين متكافئين وتقديم لقتل واضع طراب ربيع في ركب سفينة وطاق وبقاء مشية * (فصل) * يتناول شاة وبغيره بركة وفصيل وجل وناقة بخاتى وعرا بالاحد هما الاخر ولا بكرة ثورا وعكسه ويتناول دابة فرسا وبغلا وحمارا ورقيق صغيرا ونثى ومعينا وكافرا وعكسه ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنمه لغت أو من ماله اشترته أو بأحد أرقانه قتلها قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين أو باعتاق رقاب ثلاث فان عجز ثلثه عنهن لم يشترقص فان فضل عن نفيسة أو نفيسة تين شي فلورثة أو بصرف ثلثه للعتق اشترى شقص أو أوصى لهما فلن انفصل حيا ولو قال ان كان حيا فذا كرا أو قال أنثى فله كذا أو لهن مائة أو بطلت ذ

يسكن الموضع لم يضمن في الاصح ولو سافر به اضمن الا اذا وقع حريق أو غارة وبخير عن يدفعها اليه كماله بق والخر يق والغارة في البقرة وشراف الحرز على الخراب أعذار كالهرواذا مرض مرضا يخوف فافيردها الى المالك أو وكيله والا فالخاكم أو أمين أو موصى به فان لم يطل ضمن الا اذا لم يتمكن بأن مات بغاة ومنها اذا نقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز ضمن والا فلا ومنها أن لا يدفع متلفاتم اقلوا ودعه دابة فترك علفها ضمن فان شاع عنه فلا على الصحيح وان أعطاه المالك علفها علفها منه والا فبراجعه أو وكيله فان فقد رافا لهما كم ولو بهتها مع من يسقطها لم يضمن في الاصح وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للربح كبلاليفسدها الدود وكذا البهائم عند حاجتها ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العمدول فيضمن ولو قال لا ترقد على الصندوق فترقد وانكسر بشقة وتلف ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تقفل عليه فقلبت فاقفها ما ولو قال اربط الدراهم في كلك فأمسكها في يده فتلفت فالمذهب انما ان ضاعت بنوم أو فسدت ضمن أو بأخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كمي وأمسكها يده وجعلها في جيبه لم يضمن وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغيره أو فوم وان قال احفظها في البيت فلم يضمن اليه ويحرقها فيه فان أخر بلا عذر ضمن ومنها أن يضعها بان يضعها في غير حرزها أو يدل عليها سارقا أو من يصاد المالك فلو أكرهه طال حتى سلمها اليه فله المالك تضييعة في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها أن ينتفع بها بان يلبس أو يركب خيالة أو يأخذ الثوب ليا بده أو الدراهم ليعفها فيضمن ولو فوى الاخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح ولو خطها بماله ولم يميز ضمن ولو خطها دراهم كبسبب للمودع ضمن في الاصح ومتى صارت مضمونة باتفاق وغيره ثم ترك الحيانة لم يبرأ فان أحدث له المالك استئمانا برى في الاصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يتخلى بينه وبينها فان أخر بلا عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا أو ذكره فبها كسرقة صدق بيمينه وان ذكر ظاهرا كحريق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلا عين وان عرف دون عموم صدق بيمينه وان جهل طوبى بيمينه ثم يحلف على التالفه وان ادعى ردها على من اتهمه صدق بيمينه أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو ادعى عند سفره أمينا فادعى الامين الرد على المالك طوبى بيمينه وجردا بعد طلب المالك مضمن

* (كتاب قسم التي موال الغنمة) * التي مال حصل من كفار بالقتال واجبا في خيل وركاب كخبر به وعشر تجارة وما جلاوا عنه خوافا وما لم يرد قتل أو مات وذبح مات بلا وارث في خمس وخمسة خمسة أحدها مصلح المسلمين كالتغور والقضاة والعلماء يقدم الاهدوم والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث والثالث المتاع وهو صغير لا أب له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ويم الا صنف الاربعة المتأخر وقيل يخص بالخاص في كل ناحية من فيها منهم وأما الاخماس الاربعة فالظاهر أنها لله رزقة وهم الاجناد المرصودون للجهاد فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفا يبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفهم فيه عليه كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء ثم يشاؤون ولدان ضريرين كناية ويقدم منهم مبنى هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم عبد الغزي ثم سائر البعاون الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم الجهم ولا يثبت في الديوان أعصى ولا زمنا ولا من لا يصلح للغزو ولو

فلار بعين دار من كل جانب ثلث العلماء فلا صاحب علوم الشرع من تفسير وحديث (٧٥) وفقه وألفقرا مدخل المساكين وعكسه وأولهما

مرض بعضهم أو جن ورجى زواله أعطى فان لم يرج فلا يظهر أنه يعطى وكذا أزواجه وأولاده
اذا مات فتعطى الزوجة حتى تسكن والاولاد حتى يستقروا فان قضت الاخماس الاربعه عن
حاجات المرتزة وزرع عايمهم على قدره ونهتهم والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح
الثغور والسلاح والكراع هذا حكم منقول الفقه فاما عقاره فالذهب انه يجعل وقفا وتقسيم
غايته كذلك * (فصل) * الغنيمة مال حصل من كفار بقتال واجبا فيقدم منه السلب للقاتل
وهو ثياب القتيل والخف والران والآن الحرب كدروع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا
سوار ومنطقة وخاتم ونفقة مع وجنبيه تقادمه في الاظهر لا حقيبه مشدودة على الفرس على
المذهب وانما يهتق ركوب غير يكتفى به شر كافر في حال الحرب ولو رمى من حصن أو من الصف
أو قتل نائما أو أسيرا أو قتله وقد انهمز الكفار فلا سلب وكفايه شره أن يزيل امتناعه بأن يفقأ
عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر ولا يخمس السلب
على المشهور وبعد السلب يخرج وثنة الحفظ والنقل وغيرهما ثم يخمس الباقي لنفسه لاهل
خمس التي يقسم كسابق والاصح أن النفل يكون من خمس الخمس المرصدا لمصالح ان نفل
مما سبغتم في هذا القتال ويجوز أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة يشترطها
الامام أو الامر لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار ويحتج في قدره والاخماس الاربعه عقارها
ومنتقواها للغاين وهم من حضر الواقعة بنية القتال وان لم يقاتل ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء
القتال وفيما قبل حيازة المال وجهه ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه وكذا
بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح ولو مات في القتال فالذهب انه لا شيء له والاظهر أن الاجير
اسماسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمخترع يسهم لهم اذا قاتلوا وللراجل سهم وللفرس
ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد عربي بيا كان أو غيره لا لبعير وغيره ولا يعطى لفرس أعرج وما
لا غناء فيه وفي قول يعطى ان لم يعلم نسي الامر عن احضاره والعبء والسبي والمرأة والذي اذا
حضر واقامهم الرضخ وهو دون سهم يحتج بالامام في قدره وسجله الاخماس الاربعه في الاظهر
قات انما يرضخ الذي حضر بلا حرة وبذل الامام على الصحيح والله أعلم
* (كتاب قسم الصدقات) * الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعه من حاجته ولا يمنع الفقر
مساكنه وثيابه وماله الغائب في مرحلتين والمؤجل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب
بمنه ففقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الزمانة ولا التعفف عن المسئلة على الجديد
والمسكن بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا في الاصح والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع
موقعه من كفايته ولا يكسبه والعامل ساع وكاتب وقاسم وحائز يجمع ذوى الاموال
لا القاضى والوالى والمؤلف من أسلم ونيتة ضعيفه أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره
والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب المكاتبون والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية
أعطى (قات) الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم والاظهر اشتراط حاجته دون حلول الدين
(قلت) الاصح اشتراط حلوله والله أعلم أو اصلاح ذات البين أعطى مع الغنى وقبل ان كان
غنيا بنقد فلا وسبيل الله تعالى غزاة في اهلهم فيعطون مع الغنى وابن السبيل من شئ سفر أو
محتاج وشروط الحاجة وعدم المعصية وشروط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام
وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا وكذا ولا هم في الاصح * (فصل) * من طابز كاه وعلم
الامام استحقاقه أو عدمه عمل بعلم والا فان ادعى فقرا أو مسكنة لم يكاف بيته فان عرف له مال
وادعى تلغفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح ويعطى غارم وابن سبيل بقوله ما فان لم يخرج
والجديد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحد بالادانته واسكل رجوع وصديق يمينه ولى في انفاق على موليه لائق لاني دفع المال

شرك نصيبين أو لجمع معين غير منحصر
كالعالمية صحت ويكتفى ثلاثته من كل وله
التفضيل أول زيد والفقراء فكاحدهم لم يكن
لا يحصرم أولاً فأرب زيد فلكل قريب من
أولاد أقرب جدي ينسب أو أمه له وبعد قبيله
الا بون وولدا أولاً فأرب فأربيه قارب
فقربى فأربوه فأخوة فبنوهم الجدة ولا يرج
بذكورة ووراثته أولاً فأرب بنفسه لم تدخل
ورثته * (فصل) * تصح غنائم فيدخل
كسب معتاد ومهر والولد كاه وعلى مالك
مؤنة موسى بنفقتة وله اعتاقه ويبيعها وصى
له وكذا الغيرة ان أقت بعلمية وتعتبر قيمته
من الثلث ان أبت والا حسب منها ما نقص
وتصح بجمع ويصح من مبقائه الا ان قيد
بأب ينفقه وحجة الاسلام من رأس المال الا
ان قيد بالثلث فنفسه والغيره أن يجمع عنه فرضا
بغير اذنه ويؤدى وارث عنه كفارة مالية
وكذا غيره من ماله بغير اعتاق وينفقه صدقة
ودعاء * (فصل) * له رجوع بنحو
نقض وهذا الوارث يبيع ورثه وكتابه ولو
بلا قبول وبوصية بذلك وفوق كبل به وعرض
عليه وخلفاء وصبره وصى بصاع منها باجود
وطعنه برأ وبذرله وبجته دقية وغزله قطناً
ونسجه غز لا وقطعه فو باقى صوابه وغرسه
* (فصل) * في الايصاء أركانه موص
وصى وموصى فيه وصيغة وشروط في
الموصى بقضاء حق مامر وأمر نحو طفل
مع ولاته عليه ابتداء وفي الوصى عند
الموت عدالة وكفاية وحرية واسلام في مسلم
وعدم عدالة وجهالة ولا بضرعى وألوة
والام أولى وينعزل ولي بطسق لامام وفي
الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً باحاطة يصح
في تزويج ومعصية وفي الصيغة استحباب بلغة
يشعر به ككأوصيت أو فوضت اليك أو
جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً وقبول
كوكاله بعد الموت مع بيان ما وصى فيه وسن
ايضاء بأمر نحو طفل وقضاء حق لم يجر
عنه حالا أو به شهود ولا يصح على نحو طفل
والجديد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحد بالادانته واسكل رجوع وصديق يمينه ولى في انفاق على موليه لائق لاني دفع المال

(كتاب الوديعه) أركانها ودية ومبلغه ومودع (٧٦) ووديع وشرط فيه ما في موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن وفي عكسه

انما يضمن باتلاف وفي الوديعه كونها محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كأودعتك هذا أو أودعتك فلان أو كذا فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يبق بأمانته كره والاسان لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وانما شئ واسترداد وورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كأن ينقلها لمن حمله أو دار لا خرو دونها حرزا أو كان يودعها بلاذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها الحرز وعابه لعذر كإرادة مفردها مال كها أو وكيله فلقاض فلا يمن ويغني عن الأخيرين وصية اليهما فان لم يفعل ضمن ان تمكن وكان يدفنها بموضع ويسافر ولم يعلمها أميناً يراقبها وكان لا يدفع متلفاتها أكثر من ثوبية ثياب صوف أو أسبغها عند حاجتها أو علف دابة لان نهاء فان أعطاه علفا غافها منه والاراجعه أو وكيله فالقاضى وكان تلفت بخالفه مأمور به كقوله لا ترد على الصندوق فرقد وانكسر به وتلف ما فيه لا بغيره ولان نهاء عن قفلين فأقفها ما ولو أعطاهم يسوق وقال احفظها في البيت فأخربها عذر أو أربطها في كمل أولم يبين كيفية حفظها فأمسكها به بلار بطا فيه فضاءت بنحو غفلة ضمن لا بأخذ غاصب ولا بجعلها بجيبه أو أوجعها بجيبك ضمن بربطها أو كان يضعها في غير حرز مثلها أو يدل عليها طامبا أو يسلمها له مكرها ويرجع عليه وكأن ينتفع بها كلبس وركوب لا لعذر وكأن يأخذها لينتفع بها لان قوى الاختد وكان يحفظها بحال ولم تميز لولاه مودع وكأن يسجد لها أو يؤخر تخليتها بعذر بعد طلب مالها متى خان لم يبرأ الا بإيداع وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها طامبا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهرا كحريق عرف دون عومه فان عرف عومه ولم ينه فلا وان جهل طواب بيينة ثم يخاف أن يتلف به

(كتاب قسم النية والغنيمة) النية نحو مال حصل من كفار بلا إيجاب كغزيرة وعشر تجارة وما جالوا عنه وتركه مرتد وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسها لحنا ككثف ورفضاة وعلماء يقدم الهم

استرد وبطالب عامل ومكاتب وغارم بيضة وهي اخبار عداين ويغني عنها الاستفاضة وكذا تصديق رب الدين والسبب في الأصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة (قلت) الأصح المنصوص وقول الجمهور كفاية العمر الغالب فيشترى به عتق أربسته له والله أعلم والمكاتب والغارم قدر دينه وابن السبيل ما يوصله مقصده أو وضع ماله والغاوى قدر حاجته لنفقة وكسوة ذهابها وراجعه ما يهناك وفرسا وسلاحا يصير ذلك مسكالا ويهيأ له ولابن السبيل مراكوب ان كان السفر طويلا أو كان ضعيفا لا يطيق المشى وما ينقل عليه الزاد ومقتاه الا أن يكون قدرا يعتاد مثله حمله بنفسه ومن فيه صدقة استحقاق يعطى بأحداهما فقط في الاظهر

(فصل) يجب استيعاب الاصناف ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده آحاد كل صنف وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم الممال والا فيجب اعطاء ثلاثة وتجب التسوية بين الاصناف لابين آحاد الصنف الا أن يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات والاظهر منع نقل الزكاة ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوزنا النقل وجب والا فيرد على الباقيين وقيل ينقل بشرط السامى كونه حرا عدلا فقيها بابواب الزكاة فان عجز له أخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهر الانحذاه ويسن وسم نعم الصدقة والى في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه (قلت) الأصح يحرم وبه جزم البغوى وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم

(فصل) صدقة التطوع سنة وتعمل لغنى وكافر ودفعها سر او في رمضان ولقرىب وجار أفضل ومن عابه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه (قلت) الأصح تحريم صدقة بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أولدين لا يرزوله وفاء والله أعلم وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أوجه أحدها ان لم يشق عليه الصبر استحب والا فلا

هو مستحب لمحتاج اليه بحسب أهله فان فقدوها استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم يحج كره ان فقد الالهية والا فلا لكن العباداة أفضل (قلت) فان لم يتعب فالنكاح أفضل في الأصح فان وجد الالهية وبه علة كهرم أو مرض دائم أو تعين كره والله اعلم ويستحب دينية بكرسية ليست قرابة قريبة واذا قصد نكاحها سن نظرها اليها قبل الخطبة وان لم تأذن له تكرير نظرها ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم نظرها قبل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفها عند خوف فتنة وكذا عند الامن على الصبح ولا ينظر من محرمة بين سرور كيسة ويحل ما سواه وقيل ما يبدو في المهنة فقط والأصح حل النظر بلا شهوة الى الامة الاما بين سرور كيسة الى صغيرة الا للفرج وان نظرا العبد الى سيده ونظر مسح كالنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ ويحل نظر رجل الى رجل الاما بين سرور كيسة ويحرم نظرا مرد بشهوة (قلت) وكذا غيرها في الأصح المنصوص والأصح عند المحققين أن الامة كالحررة والله أعلم والمرأة مع امرأة كرجل ورجل والأصح تحريم نظرها الى مسلمة وجواز نظرها الى بدني أجنبي سوى ما بين سروره وركبته ان لم تخف فتنة (قلت) الأصح التحريم كهيأها والله أعلم ونظرها الى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس وبما كان لفصد وبجامة وعلاج (قلت) ويباح النظر لماملة وشهادة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله أعلم وللزوج النظر الى كل بدنها

(فصل) تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصرح لمعتدة ولا تمر يض لرجعية ويحل تمر يض في عدة وفاة وكذا الباش في الاظهر وتحرم خطبة على

ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء وبفضل الذخر كالأثر والليتخى الفقراء (٧٧) منا واليتيم صغير لا أب له والمساكين ولا بنى السبيل

الفقير وبعم الامام الاربعة الاخيرة
والاخياس الاربعة للمرتزة فيعطى كال
بقدر حاجة مجونه فان مات أعطى أصوله
وبناته وزوجاته الى أن يستغنوا وبنه الى
أن يستقلوا ومن أن يضع ديوانا ينصب
لكل جمع عريضا ويقدم اثباتا واعطاء
قريشا ويقدم منهم بنى هاشم والمطلب فعبد
شمس فنوخل فعبد العزى فسائر البطون
الاقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم
فالا نصار فسائر العزب فالعجم ولا يثبت في
الدوان من لا يصلح للعز ومن مرض
فكصحج وان لم يرج برؤه ويعمى من لم يرج
برؤه وما فضل عنهم وزرع عليهم بقدر
مؤنتهم وله صرف بعضه في ثغور وسلاح
وخيل ووقف عقارى وأبيعهم وقسم غنائه
أوغنه كذلك * (فصل) * الغنيمة نحو
مال حصل من الحربين بالبحر فيقدم
السلب لمن ركب غروا من اباراله منعة حربي
في الحرب وهو ما معه من ثياب تكف
وران ومن سوار ومنطقة وخاتم ونفقة
وجنيمة معه وآلة حرب كدرع ومركوب
وآلته لاحقية ثم تخرج المؤن ثم الخمس
الباقى وخمسه تكمس النى والنفل وهو
زيادة بدفعها الامام بأجتهاد لمن ظهر منه
أمر محمود أو يشترطها لمن يفعل من ينسب
الحريين من مال المصالح الذى سيفهم في
هذا القتال أو الحاصل عنده والاخياس
الاربعة للغائبين وهم من حضر القتال ولو في
أثنائه بنيته وان لم يقابل أولا بنيته وقاتل
كأجير لحفظ أمتعة وناجر ومجترى ولومات
بعد انقضائه ولو قبيل الحيازة فحقه لوارثه
ولرجالهم وفارس ثلاثة ولا يعطى الا
لفرس واحد فيه نفع ورضخ منها العبد
وصى ومجنون وامرأة وخنثى حضر وا
وكافر معصوم حضر بلا حرة وبان الامام
والرضخ دون سهم يجتهد الامام في قدره
* (كتاب قسم الزكاة) * هى الفقير من لامل
له ولا كسب لا ثنى يقع موقعا من كفايته
ولو غير زمن ومتعفف ومساكين من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنواخل لا يعلم شرعى

خطبة من صرح بإجابته الا باذنه فان لم يجب ولم يرد لم تحرم في الاظهر ومن استشير في خاطب
ذكر مساويه بصدق ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقبل العقد ولو خطب الولي فقال
الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت مع النكاح على الصحيح بل
يستحب ذلك (قلت) الصحيح لا يستحب والله أعلم فان طال الذكر الفاصل لم يصح * (فصل) *
انما يصح النكاح بايجاب وهو تزوجتك أو أنكحتك وقبول بأن يقول الزوج تزوجت أو
نكحت أو قبلت نكاحها أو تزوجها أو يصح تقدم لفظ الزوج على الولي ولا يصح الا بلفظ
التزويج أو الانكاح ويصح بالعجبة في الاصح لا بكايه قطع ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد
على المذهب ولو قال زوجنى فقال زوجتك أو قال الولي تزوجها فقال تزوجت مع ولا يصح
تعليقه ولو بشر بولد فقال ان كان أنثى فقد زوجتكها أو قال ان كانت بنتى طلفت واعتدت
فقد زوجتكها فالذهب بطلانه ولا توقيته ولا نكاح الشغار وهو زوجتكها على ان تزوجنى
بنتك وبضع كل واحدة صدق الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضع صداقا فالاصح العصة
ولو سمي بالامع جعل البضع صداقا بطل في الاصح ولا يصح الا بحضرة شاهدين شرطهما حرية
وذكورة وعدالة وسهم وبصر وفي الاعم وجه والاصح انعقاده ببنى الزوجين وعدوهم ما
وينعقد بمشورى العدالة على الصحيح لامتور الاسلام والحرية ولو بان فسق الشاهد عند
العقد فباطل على المذهب واغنيابين بيينة أو اتفاق الزوجين ولا أثر لقول الشاهدين كما
فاسقين ولو اعترف به الزوج وأنكرت فرق بينهما وعليه نصف المهر ان لم يدخل به او الافسكه
ويستحب الا شاهد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط * (فصل) * لا تزوج امرأة
نفسها باذن ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحا لاحد ولو ط في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل
لا احد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بالانشاء والا فلا ويقبل اقرار البالغة العاقلة
بالنكاح على الجدي ولا بد تزويج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذن او يستحب استئذانها وليس
له تزويج نيب الا باذنها فان كانت صغيرة تم تزويج حتى تبلغ والجد كالأب عند عدمه وسواء
زالت البكارة بوطء حلال أو حرام ولا أثر للزوالها بلاوطء كسقطه في الاصح ومن على حاشية
النسب كالأخ وعم لا يزوج صغيرة بحال وتزوج النيب البالغة بصريح الاذن ويكفى في البكر
سكوتهما في الاصح والمعنى والسلطان كالأخ وأحق الاولياء أب ثم جد ثم أبوه ثم أخ لا يورث
أو لأب ثم ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبه كالارث ويقدم أخ لا يورث على أخ لا يورث في الاظهر
ولا يزوج ابن بنته فان كان ابن ابن عم أو معتقا أو فاضيا تزوج به فان لم يوجد نسب زوج
المعتق ثم عصبته كالارث وزوج عتيقة المرأة من زوج المعتقة مادامت حية ولا يعتبر اذن
المعتقة في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد المعتق وعصبته زوج السلطان وكذا
يزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفء وان امتنع
ولو عينت كفءا أو أراد الاب غيره فله ذلك في الاصح * (فصل) * لا ولاية لزوجى وصي ومجنون
ومخلت النظر بهم أو خبل وكذا المحجور عليه بسفه على المذهب ومتى كان الاقرب ببعض هذه
الصفتين فالولاية لا بعد والاغنياء ان كان لا يدوم غالبا انتظار افاقته وان كان يدوم أياما انتظر
وقبيل لا بعد ولا يقدح العمى في الاصح ولا ولاية للمساق على المذهب وبلى الكافر الكافرة
واحرام أحد المعاقدين أو الزوجة يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان
عند احرام الولي لا الا بعد (قلت) ولو أحرم الولي أو الزوج فعقد وكبله الحلال لم يصح والله أعلم
ولو غاب الاقرب الى مرحلتين زوج السلطان ودونهم ما لا يزوج الا باذنه في الاصح والمعبر

ولو غير زمن ومتعفف ومساكين من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنواخل لا يعلم شرعى

والكعب عنه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب (٧٨) يحتاجها وماله غائب بحر حلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وقامه وحاشر

لا فاض ووال والمؤلفة ضعيف اسلام
أو شريف يتوقع اسلام غيره أو كف شر
من بليبه من كفار أو مانعي زكاة ولرفاق
مكاتبون لغير مترك ولغارم من تداس
لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه في
مباح مع الحاجة أو لأصلاح ذات البين
ولو غنيا أو لضممان أن أعسر مع الأصل
أو وحده وكان متبرعا وليسيل الله غاز
متأقوع ولو غنيا ولا بن سبيل من شئ سافر
أو محتار أن احتاج ولا معصية بسفره
وشرط أن ذكره واسلام وأن لا يكون
هائما ولا ماليا ولا مولى لهما * (فصل)
من علم الدافع حاله عمل بعلمه ومن لا فان
ادعى ضعف اسلام صدق أو فقرأ أو مسكنة
فكذلك إلا أن ادعى عيالا أو تلف مال عرف
له في كاف بينة كعاهل ومكاتب وغارم
وبقية المؤلفة وصدق غاز وابن سبيل فان
تخلقا استردوا البيعة اخبار عدلين أو عدل
وامرأتين وبغنى عنها استفاضة وتصديق
دائن وسيدو يعطى فقير ومسكين كفاية عمر
غالب في شريعتان به عقار يستغلانه ومكاتب
وغارم ما عجز عنه وابن سبيل ما وصله
مقصده أو ماله وغاز حاجته ذهابا أو أيا أو إقامة
وعملكه وبهباله مركوب أن لم ينفق المشى
أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه أن لم
يعتمد مثله حالهما كبن سبيل ومن فيه صفتا
استغنى في يأخذ بأحداهما * (فصل) يجب
تعميم الاصناف أن أمكن والاثنو جد
وعلى الامام تعميم الاتحاد وكذا المالك
أن انحصر وبالبلد وفي المال والأوجب
اعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الاصناف
لا بين آحاد الصنف إلا أن يقسم الامام
وتساوى الحاجات ولا يجوز وللمالك نقل
زكاة فان عدمت الاصناف أو فضل عنهم
شئ وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل
هنا شئ رزق على الباقي أن نقص نصيبهم
وشرط التعامل أهلية الشهادات وفقه زكاة
أن لم يعينه ما يؤخذ من يأخذون أن يعلم
بغير الأخذ أو يسمن نعم زكاة في محل ملب ظاهر لا يكره شره وحرم في الوجه * (فصل) الصدقة سنة وتحل لغنى وكافر ومن

التوكيل في التزويع بغير اذن أو لا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويحتاج التوكيل فلا
بزوج غير كف وغير المجهرات قاتله وكل وكل وان ثمة فلا وان فاستزو جنى فله التوكيل
في الاصح ولو وكل قبل استئذنه في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل الولي زواجك
بنت فلان وليقل الولي لو كدل الزوج زواجك بنتي فلا نافي قول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم
المجهز زواج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته لاصغيره وصغيره ويلزم المجهز وغيره أن يعين
اجابة ما تمسسه التزويع فان لم يتعين كاخوة فسألت بعضهم لزمه الاجابة في الاصح وإذا اجتمع
أولياء في درجة استحب أن يزوجه ألقههم وأسئهم برضاهم فان تشاحوا أقرع فلوزوج
غير من خرجت فرعته وقد أذنت لكل منهم صح في الاصح ولوزوجه ألقههم زيدوا آخرعرا
فان عرف السابق فهو الصحيح وان وقع معا أو جهل السابق والمعية فبسطلان وكذا لو عرف
سابق أحدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى يبين فان
ادعى كل زوج علمها بسبقه سمعت دعواهما ببناء على الجديد وقبول اقرارها بالنكاح فان
أنكرت حلفت وان أقرت لاحدهما ثبت نكاحه وسما دعوى الآخر وتحلفها له بيني
على القولين فيمن قال هذا الذي يدل على امره وهل يغرم له امره وان قد انتم فتم ولو تولى طرفي عقد
في تزويج بنت ابنه بامر ابنه الآخر صح في الاصح ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عم
في درجته فان فقد فالقاضي فلو أراد القاضي نكاح من لا ولي لها زوجه من فوقه من الولاية أو
خاتمته وكلا يجوز لولا حد قول الطرفين لا يجوز أن يوكل وكلا في أحدهما وكلا يمين فيهما في
الاصح * (فصل) زوجه الولي غير كف برضاها أو بعض الأولياء المستوين برضاها ورضا
الباقيين صح ولوزوجه الأقرب برضاها فليس للأبعد اعتراض ولوزوجه ألقههم به برضاها
دون رضاها لم يصح وفي قول يصح ولههم الفصح ويجوز القولان في تزويج الاب بكر صغيرة
أو بالغة غير كف بغير رضاها في الاظهر باطل وفي الآخر يصح وللبالغة الخيار وللصغيرة إذا
بلغت ولو طلبت من لا ولي لها أن يزوجه السلطان بغير كف ففعل لم يصح في الاصح وخصال
الكفاءة سلامة من العيوب المثبتة للخيار وحرية فالزقي ايس كفؤ الحرة والعتيق ايس كفؤا
لحرة أصلية ونسب فالعجمي ليس كف عر بية ولا غير قرشي قرشية ولا غير هاشمي ومطالبي لهما
والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب وعفة فليس فاسق كف عفيفة وحره فصاحب حرفة
دينه ليس كف أرفع منه فكل كس وحجام وحارس وراعي قيم الحسام ليس كف بنت خياط
ولا خياط بنت تاجر أو برار ولا هما بنت عالم وقاض والاصح أن اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال
لا يقابل ببعض وليس له تزويج ابنه الصغيرة وكذا معيبة على المذهب ويجوز من لا تسكافه
يبقى الخصال في الاصح * (فصل) لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير الحاجة فواحدة وله
تزويع صغير عاقل أكثر من واحدة وزوج المجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة ولا يشترط
الحاجة وسواء صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صحرها فان بلغت
زوجها السلطان في الاصح للعاجلة لا للمصلحة في الاصح ومن حجر عايله بسفه لا يستقل بنكاح بل
يسكن بأذن وليه أو يقبل له الولي فان أذنه وعي امرأته يسكن غيرها ويسكنها بغير المثل
أو أقل فان زاد فالتهم ورحمة النكاح بغير المثل من المسمى ولو قال انكم بأف ولم يعين امرأة
نكح بالقل من ألف ومهرها ولو أطلق الاذن فالاصح صحته ويسكن بغير المثل من تلقى به
فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح ويقبل بغير المثل فأقل فان زاد صح النكاح بغير المثل وفي
قول يبطل ولو نكح السفية بلاذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شئ وقبل مهر مثل وقبل أقل متول

ومن (فصل) الصدقة سنة وتحل لغنى وكافر

ودفعها سرا ولا رمضان ولا حور وبغها أفضل وتحرم بما يحجبها موهنة (٧١) أولدين لا يظن له وفاء ومن بمافضل عن حاجته ان

صبر والا كره

* (كتاب النكاح) * سن لتائق له ان وجد
أهنته والافتركه أولى وكسرتوفاء بهوم
وكره لغيره ان فقهدها وكان به علة كهرم
والافتحل لعبادة أفضل فان لم يتعبده لنكاح
أفضل وسن بكر الاعددين سنة جيلة ولود
نسبية غير ذان قرابة قريبة ونظر كل لاد آخر
بعد قصده نكاحه قبل خطبة غيره وعورته
تكرير به وحرم نظرنحو فحل كبير ولومراهاقا
شيان كبيرة أجنبية ولو أمة وله بلا شهوة
نظر سيدة وهما عفيفان ومحرمة فلا
ما بين سرور كبة ككس وحل بلا شهوة
نظر أصغيرة خلا فرج ونظر مسوح لأجنبية
وعكسه ورجل لرجل وامرأة لامرأة كظن
لمحرم وحرم نظر كافر مسلمة ونظر أمر دجيل
أو بشهوة لا نظر لحاجة للمعاملة وشهادة
وتعليم وحيث حرم نظر حرم وسن ويباحان
العلاج كقصه وبشرطه وحلال امرأة نظر
كل بدنها بلا مانع له ككسه * (فصل) *
تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة وتعرض
لمعتدة غير رجعية كجواب ويحرم على عالم
خطبة على خطبة جائرة ممن صرح باجابهته الا
باعراض ويجب ذكر عيوب من أريد
اجتماع عليه ما ريد فان اندفع بدونه حرم
وسن خطبة قبل خطبة وقيل عقد ولو أوجب
ولي خطب زوج خطبة قصيرة وقيل صح
ليكنها لادن * (فصل) * أركانه زوج
وزوجة وولي وشاهدان وصيغة وشرط
فيهما في البيع واغراض الزوج أو انكاح ولو
بجيسة وصح بتقدم قبول ورتبة في
وبترتوجها مع زوجتك أو تزوجت لابكابة
في الصيغة ولا يقبل ولا نكاح شغار
كزوجهنكها على أن تزوجني بنتك ويضع
كل صدق الاخرى فيقبل وكذا لو بمبا معه
مالا فان لم يجعل البضع صداقا صح وفي
الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بحل المرأة
له وفي الزوجة حل وتعيين وخاق مما صروفي
الولي اختياره وقد مانع وفي الشاهدين مافي

ومن حجر عليه الفاس بهمع نكاحه وون انكاح في كسب لا في مامه ونكاح عبد بلا إذن سيده
باطل وباذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقيده بامرأة أو قبيلة أو بلاد ولا يبدل عما أذن فيه
والاظهر أنه ليس لاسيد اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله اجبار أمته بأى صفة كانت فان
طابت لم يلزم تزويجها وقيل ان حرم عليه لزمه واذا تزوجها فالاصح انه بالملك لا بالولاية
فيزوج مسلم أمته الكافرة وفاسق وكاتب ولا يزوج ولي عبده صبي وبن وج أمته في الاصح
* (باب ما يحرم من النكاح) *

تحرم الامهات وكل من ولدت أو ولدت من ولدك فهي أمك والبنات وكل من ولدتها أو ولدت
من ولدها فبناتك (قلت) والمخلوقة من زنا تحل له ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله أعلم
والاخوات وبنات الاخوة والاخوات والعمامات والمخالات وكل من هي أخذت كزولك
فعمتك أو أخت أنثى ولدتك فخالتك ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا وكل من أرضعتك
أو أرضعت من أرضعتك أو من ولدك أو ولدت مرضعتك أو إذا لبنها فأم رضاع وقس الباقي
ولا يحرم عليك من أرضعت أمك أو فالتك ولا أم مرضعة ولدت لبنها ولا أخت أخيك بنسب
ولا رضاع وهي أخت أخيك لا بلسلاما وعكسه وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك من نسب
أو رضاع وأمهات زوجتك منهن ما وكذا بناتهن ان دخلت بهن ومن وطئ امرأة فذلك حرم عليه
أمهاتها وبناتها وحرم على آباءهم وأبنائهم وكذا الموطوءة بشبهة في حقه قيل أوجهها لا المازني
بها وابت مباشر بشهوة كوطء في الاظهر ولو اختلطت محرم بنسوة قرينة كبيرة نكح منهن
لا بمصورت ولو طرأ أو بدتحرى على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه بشبهة ويحرم جميع
المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب فان جمع بعد بطل أو مرتبافا لثاني ومن
حرم جهما بنكاح حرم في الوطء بذلك لاملكهما فان وطئ واحدة حرم الاخرى حتى يحرم
الاولى كجميع أو نكاح أو كتابة لا حيض واحرام وكذا ذاهن في الاصح ولو ملكها ثم نكح أختها
أو عكس حلت المنكوحه دونها ولا عكس اذ اسرأتان وللعرأربع فقط فان نكح نسما عا بطان
أو مرتبا فالخامسة وتحل الاخت والخامسة في عدة بائن لار رجعية واذا طاق الحر ثلاثا والعبد
طلقتين لم تحل له حتى تنكح وتقرب بقبلا حشفته أو قدرها بشرط الانتشار وحقه النكاح
وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلا على المذهب فيهن ولو نكح بشرط اذا وطئ طلق أو بانت أو فلا
نكاح بطل وفي التطليق قول * (فصل) * لا ينكح من عاكها أو بعضها ولو ملك زوجته
أو بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من عاكها أو بعضها ولا الحرأمة غيرة الابن ووطأ أن لا يكون
تحت حرة تصلى لا لا ستمتع قبل ولا غيره الحرة وأن يعز عن حرة تصلى قبل أو لا تصلى فلو قدر على
غائبة حلت أمة ان ساقه مشقة ظاهرة في قدرها أو خاف زنا مدنه ولو وجد حرة مؤجل أو بدون
مهر مثل فالاصح حل أمة في الاولى دون الثانية وأن يخاف زنا فلا أمة كنه تسر فلا خوف في
الاصح واسلامها وتحل للحر وعبد كتابيين أمة كتابية على الصحيح لا لعبد مسلم في المشهور ومن
بعضه اريق كزينة ولو نكح حرة بشرط ثم أسرا ونكح حرة لم تنفسخ الامه ولو جمع من
لا تحل له أمة حر وأمة بقديطات الامه لا الحرة في الاظهر * (فصل) * يحرم نكاح من
لا كتابا كوثنية ومجوسية وتحل كتابية لكن تكريمه حريية وكذا ذميمة على الصحيح
والكتابية يهودية أو نصرانية لا متمسكة بالزبور وغيره فان لم تكن الكتابية اسراية له فالظاهر
حماها ان علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نفسه وتحريمه وقيل يكفي قبل نفسه والكتابية
المنكوحه كسلفة في نفقة وقسم وطلاق وتحريم على غسل حيض ونفاس وكذا اجنبات وتزول

الشهادات وعدم تعين للولاية وصح باني الزوجين وعدتجهما وظاهر استورى عدله لا سلام وحرية وتبين بطلانه بحجة فيه أو باقرا

الزوجين في حقهما لا يشاهدن بما يمنع منهن
في ولي أو شاهد حلف وسن اشهاد
على رضامن يعتبر برضاها * (فصل)
لا تعقد امرأة نكاحا ويقبل اقرار مكلفه به
لمصدقها ويجبر به ولا يزوج بكرا بلاذن
بشرطه وسن له استئذان مكلفه وسكونها
بعده اذن ولا يزوج ولي ثيبا لو طع في قبلها
ولا غير أب بكر الا باذن ما بالاعتين وأحق
الاولياء أب فأبوه فساير العصبة المجمع على
ارثهم كآخهم فالساكنان ولا يزوج ابن
ببنوة وزوج عتيقة امرأة حية من يزوجها
وان لم ترض فاذا ماتت زوج من له الولاء
ويزوج الساكنان اذا غاب الا قرب مرحلتين
أو أحرما أو عضل مكلفه دعته الى كفء ولو
عينت كفوا فلا يجبر تعيين آخر * (فصل)
يمنع الولاية زواجا وجنون وفسق غير
الامام وحجسه واختلال نظر واختلاف
دين وينقلها كل لا بعد داعي وانما قبل
ينظر زواله ولا احرام ولا بعد وكيل حرم
ولو حل لا يجبر وكيل بتزويج موليته وان لم
تأذن لم يعز زواج وعلى الوكيل احتياط
كثيره ان لم تنه وأذنت في تزويج وعين من
عينته وليقل وكيل ولي زوجته بنت فلان
وولي وكيل زوج زوجته بنتي فلان فبول
قبات نكاحه هـ وعلى أب تزويج ذي جنون
مطبق بكبر الحاجة وولي اجابة من سألته
تزوجا واذا اجتمع اولياء في درجة وأذنت
لكل سن أفقهم فأورعهم فأسنهم رضاهم
فان تشاحوا واتحد خاطب أقرع فلوزوج
مفضل صغ أو أحدهم زيدا أو آخره
وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي
وجب توقف حتى يتبين والاب لا فلو ادعى
كل علمها سبق نكاحه سمعت فان أنكرت
حلفت أو أقرت لاحدهما ثبت نكاحه
ولا آخر تخليفها والجد أولى طرفي تزويج
بنت ابنه ابن ابنه الآخر ولا يزوج نحو ابن
عم نفسه ولو بوكالة فيزوجه مساويه
ففاض وقاضيا فاض آخر * (فصل)
زوجها غير كفء برضاها ولي منفرد أو أقرب

(٨٠)

فان أقر الزوج به فسخ وعليه المهران ودخل والا فله الزوجة بمخل

أكل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من أعضائها وتحرم متولدة من وثني
وكتابية وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة اليهود والصابون النصارى في أصل دينهم
حرم والافلا ولولته ودنصراني أو عكسه لم يقرب في الاظهر فان كانت امرأة لم تحل لمسلم فان كانت
منسكوحته فمكرمة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول أو دينه الاول ولو توثن لم يقرب وفيها
يقبل القولان ولولته ودنصري أو تنصر لم يقرب ويتعين الاسلام كسلم ارتدوا لتحل مرتدة لاحد
ولو ارتدز وجان أو أحدهما قبل دخول تجزئ الفرقة أو بعده وقفت فان جمعهما الاسلام في
العدة دام النكاح والا فالفرقة من الردة يحرم الوطء في التوقف ولا حد
* (باب نكاح المشرک) * أسلم كذا أو غيره وتحتة كتابية دام نكاحه أو وثنية أو مجوسية
فتخلفت قبل دخول تجزئ الفرقة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من
اسلامه ولو أسلمت وأصر فكم عكسه ولو أسلم ما دام النكاح والمعية بائنا لفظا وحيت أدما
لا يضر مقارنة العقد لمفسد هو زائل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الا أن وبقي المفسد
فلا نكاح فيقرب على نكاح بلا ولي وشهود في عدة هي منقضية عند الاسلام وموقوفات ان
اعتقدوه وبدوا كذا الوفاق الاسلام عدة شبهة على المذهب لان نكاح محرم ولو أسلم ثم أحرم
ثم أسلمت وهو محرم أقر على المذهب ولو نكح حرة وأمة وأسلموا تعينت الحرة واندفعت
الامة على المذهب ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان أسلم وقرر تبينا صحته
والافلا فعلى الصحيح لوطاق ثلاثا ثم أسلم لم تحل الا بمحل ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما
الافسد فكفر فان قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها والا فمهر مثل وان قبضت بعضه فلها قسط ما بقي
من مهر مثل ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم والا فمهر مثل
أو قبله وصح فان كان الاندفاع باسلام فلا شيء لها أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحها
والانفصاف مهر مثل ولو ترفع البناذحي ومسلم وجب الحكم أو ذمسان وجب في الاظهر
ونقرهم على ما نقر لو أسلموا ونطال ما لا تقر * (فصل) * أسلم وتحتة أكثر من أربع وأسلمن
معه أو في العدة أو كن كتابيات لزمه اختيار أربع وسبع ويندفع من زاد وان أسلم معه قبل دخول
أو في العدة أربع فقط تعين ولو أسلم وتحتة أم وبنتا كتابيتان أو أسلمتا فان دخل بهما حرمتا
أبدا أو لا بواحدة تعينت البنت وفي قول يتخير أو بالبنت تعينت أو بالام حرمتا أبدا وفي قول
تبقي الام أو وتحتة أمة أسلمت معه أو في العدة أقران حلت له الامة وان تخلفت قبل دخول
تجزئ الفرقة أو اماء وأسلمن معه أو في العدة اختيار أمة ان حلت له عند اجتماع اسلامه
واسلامهن والاندفعن أو حرة واما وأسلمن معه أو في العدة تعينت واندفعت وان أصرت
فانقضت عدتها اختيار أمة ولو أسلمت وعقن ثم أسلمن في العدة فكفر اتر فاختار أربع
والاختيار اختارت أو قررت نكاحا أو أمسكتك أو ثبتك والطلاق اختيار لا الظاهر والايلاء
في الاصح ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه
التعيين ونفقتن حتى يختار فان ترك الاختيار حبس فان مات قبله اعتدت حامل به وذات
أشهر وغیر مدخول بها بأربع أشهر وعشر وذات اقراء بالا أكثر من الاقراء وأربع أشهر
وعشر ويوقف نصيب زوجات حتى يصطلمن * (فصل) * أسلم ما عا ستمت النفقة ولو أسلم
وأصرت حتى انقضت العدة فلا وان أسلمت فبالم تحق لمدة الخلف في الجديد ولو أسلمت
أولا فأسلم في العدة أو أصر فلها نفقة العدة على الصحيح وان ارتدت فلا نفقة وان أسلمت في العدة
وان ارتدت فلها نفقة العدة * (باب الخیار والاعفاء ونكاح العبد) *

أو بعض مستنزين رضی باقوهم صح لاحاكم وخصال الكفاة اسلامه من عيب شكاح وحرية فمن مسه أو بأقرب وقيل ليس كفء وجد

سليمه ونسب ولولي الجسم فبحي ايس كفوعر به ولا غير قرشي لقرشية ولا (٨١) غير هاشمي ومطلي لهم او عفة فليس فاسق كفوعر عفة

وحرفة فليس ذو حرفة دينية كفوعر او فاع منه
فكفوعر كاس وراع ايس كفوعر بنت خياط
ولا هو بنت تاجر وراز ولا هو ما بنت عالم
وقاض ولا يقابل بعضها به وض له تزويج
ابنه الصغير من لا تكافئه لامعية ولا امة
* (فصل) * لا يزوج بمجنون الا كبر الحاجة
فواحدة ولا ب تزويج صغير عاقل أكثر
ومجنونة لمصلحة فان فقد زوجها ما حكم ان
بلغت واحتاجت ومن عجز عايله فليس
صح نكاحه وموته في كسبه أو لفسفه نكح
واحدة لحاجة باذن وليه أو قبل له وليه باذنه
بمهر مثل فاقل فلوا زاد صح بمهر مثل من المسمى
ولونكح غير من عينه له لم يصح وان عين له
قدر الامر أن نكح بالاقل منه ومن مهر مثل أو
أطلق نكح لثقة ولو نكح بلا إذن لم يصح فان
وطئ فلا شيء ظاهر الرشيدة والعبد ينكح
باذن سيده بحسبه ولا يجبره عليه كعكسه وله
اجبار ائمه لا مكاتبة ومبعضه ولا امة سيدها
وتزويجه بملك فيزوج مسلم ائمه الكافرة
وفاسق ومكاتب ولولي نكاح ومال تزويج
امة موليه * (باب ما يحرم من النكاح) *
تحريم أم وهي من ولدك أو من ولدك ولدك
وبنت وهي من ولدتها أو من ولدها لا مخلوقة
من زناه وأخت وبنت أخ وأخت وعمه وهي
أخت ذكر ولدك وخالة وهي أخت أنثى
ولدك وبجر من بالرضاع فرضعتك ومن
أرضعتها أو ولدتها أو أبامن رضاع أو
أرضعتها أو من ولدك أم رضاع وقس الباقي
ولا يحرم مرضعة أختك أو أختك أو أختك
ولا أم مرضعة ولدك وبنته أو أخت أختك
وتحريم زوجة ابنك أو أختك وأم زوجتك
وبنت مدخولتك ومن وطئ امرأة بملك
أو شبهة منه حرم عليه أمها وبنتها وحرم
على أبيه وابنه ولو اختلطت محرمة بغير
محصورات نكح منهن ويقطع النكاح
تحرير مؤبد كوطئ وجهه أو شبهة حرم
جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع ولو فرضت
أحدهما ذكرا حرم تناكحهما كما مرأة

وجد أحد زوجين بالآخر جنونا أو جذا ما أو برضا أو وجد هارثقاء أو قرناء أو وجدته منينا
أو مجبو بآبنت الطيار في فسح النكاح وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجد خنثى وأخذا فلا في
الاطهر ولو حدث به عيب تخيرت العنة بدخول أو بها تخير في الجديد ولا خيار لولي بمحدث
وكذا بمقارن جب وعنة ويخير بمقارن جنون وكذا جذا م وبرص في الأصح والخيار على الفور
والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعده الأصح انه يجب مهر مثل ان فسح بمقارن أو بمحدث بين
العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى ان حدث بعد ووطء ولو انفسخ برودة بعد ووطء فالمسمى ولا
يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد وبشرط في العنة رفع الى الحاكم وكذا
سائر العيوب في الأصح وتثبت العنة باقراره أو بيينة على اقراره وكذا بيمينها بعد نكوله في الأصح
واذا ثبتت ضرب القاضي له سنة بطلمها فاذا تمت رفعت به اليه فان قال وطئت حلفت فان نكل
حلفت فان حلفت أو أقر استقلت بالفسخ وقيل تحتاج الى اذن القاضي أو فسحه ولو اعترفته
أو مرضت أو حبست في المدمة لم تحسب ولو رضيت بعدها به بطل - قها وكذا الواجلته على الصحيح
ولونكح بشرط فيها السلام أو في أحد - هما نسب أو حرية أو غيرهما فأخلف فلا طهر رجعة
النكاح ثم ان بان خبرا بشرط فلا خيار وان بان دونه فلا خيار وكذا في الأصح ولو طئها
مسلمة أو حرية فبانت مكاتبة أو أمة وهي تحل له فلا خيار في الاطهر ولو أذنت في تزويجها بمن طئته
كفوعر ابنان فسقه أو دنائة نسبه وحرقة فلا خياراها (قلت) ولو بان مبيها أو عبد أفلا خيار
والله أعلم ومتى فسح بخلف حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر تقرير
قارن العقد ولو غر بحرية أمة ومعه عناه فالولد قبل العلم حر وعلى المهر ورقيته لسيدها ويرجع
بها على الغار والتقرير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها فان كان منها تعلق
الغرم بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بالاجنابة فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه ومن
تخيرت في فسح النكاح والاطهر أنه على الفور فان قالت جهات العتق صدقت بيمينها ان امكن
بأن كان المعتق غائبا وكذا ان قالت جهات الخيار به في الاطهر فان فسخت قبل ووطء فلا مهر
و بعد بعثت بعده وجب المسمى أو قبله فمهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعضها أو كوتبت أو
عتق بعد نكحته أمة فلا خيار * (فصل) * يلزم الولد اعفاف الاب والجداد على المشهور
بأن يعطيه مهر حر أو يقول انكح وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه ويهر أو يملكه أمة أو غنما
ثم عليه مؤنتهما وايس للاب تعيين النكاح دون التسري ولا ربيعة ولو اتفقا على مهر فعيينها
للاب ويجب النجس اذا ماتت أو انفسخ برودة أو فسحه بعيب وكذا ان طلق بعد زفي الأصح
وانما يجب اعفاف فاقد مهر محتاج الى نكاح و يصدق اذا ظهرت الحاجة بلا عيب ويحرم عليه
وطء أمة ولده والمذهب وجوب مهر لا حد فان أحبل فالولد حر نسب فان كانت مستولدة للابن
لم تصر مستولدة للاب والافلا يظهر أنها نصير وأن عليه قيمتها مع مهر لاقبسة ولدى الأصح
ونكاحها فلو ملك زوجة والده الذي لا تحل له الامة لم يفسخ النكاح في الأصح وايس له نكاح
أمة مكاتبة فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الأصح * (فصل) * السيد
باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والناذر
فان كان ما ذناله في تجارة فقيما في يده من ربح وكذا أو أس مال في الأصح وان لم يكن مكتسبا ولا
ما ذناله في ذمته في قول على السيد وله المسافرة ويعفوت الاستمتاع والالم يسافر لزمه
تخليته لئلا للاستمتاع ويستخدمه من اران تكفل المهر والنفقة والا فخطبه لكسبهما وان
استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجرة مثل وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو

(١١ - منهاج) وأختها أو خالته فان جمع بينهما به قد بطل أو بعقدين فكفر وج من اثنين وله عليهما فان وطئ أحدهما حرم

الآخري حتى يحرم الاول بازالة ملك أو نكاح أو كفاية (٨٢) ولو ما نكحها ونكح أخرى حلت الآخري دونها والحر أر بيع ولغيره ثنتان فلا واد في

قد بطل أو عقدين فحكمهم ونحوه - ل نحو
أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلق حرثا
أو غيره فنتين لم تحل له حتى يغيب بة بلها مع
افتراض حشفة يمكن وطؤه أو فدرها في
نكاح صحيح مع انتشاره (فصل) * لا ينكح
من علكه أو بعضه فلو طرأ لك تام على
نكاح انفسخ ولا حرم من سارق لغيره الا
بجزءه عن تصلح لمتنع كان ظهرت مشقة
في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته أو وجد
حرة أو رجل أو بلا مهر أو بأكثر من مهر مثل
لا بدونه ونحوه فزنا وباسلامها لم وطرق
يسار أو نكاح حرة لا يفسخ الامه ولو
جمعها محرمة مع في الحرة (فصل) *
لا يحل نكاح كافرة الا كفاية خالصة بكرة
والكفاية هي ودية أو نصرانية وشرطه في
المراتبة أن لا يعلم دخول أول آبائها في
ذلك الدين بعد بعثة نبيها وغيره أن يعلم
ذلك قبلها ولو بعد تحريفه ان تحجبوا الحرف
وهي كسيلة في نحو نفقة ذلة اجبارها على
غسل من حدث أكبره غاف وترك تناول
حديث ونحوه - حرم سامرية خالفت اليهود
وصابية خالفت النصارى في أصل دينهم
أوشك ومن انتقل من دين لاخرين
اسلام فلو كان امرأة لم تحل لمسلم فان كانت
منكوبة فكم ردة ولا تحل مرتدة ورده
قبل دخول تجزئة فرة وبعده فان جمعها اسلام
في العدة دام نكاح والا فافرة من الردة
وحرم وطء واحد (باب نكاح المشرک) *
أسلم على كفاية تحل دام نكاحه أو غيرها
وتخافت أو أسلمت وتختلف فكره أو أسلمت
مع اعدام والمعية بأخرها فلو حلت دام لا نصر
مقارنته لمفسد زائل عند اسلام ولم يعتقدوا
فساده فبقر على نكاح بلاولي وشهود في
عدة تنقض عند اسلام ووقت اعتقده
مؤبداه نكاح طرأت عليه عدة شهية
وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم
ثم أسلم الآخر والأول يحرم لان نكاح محرم
ونكاح الكفار صحيح فلو طلق ثلاثا ثم أسلم

نكح فاسدا ووطئ فمهر مثل في ذمته وفي قول في رقبته وإذا زوج أمته استخدمها ثم أوسلها
للزواج لا ولا نفقة على الزوج حيث شق الاصح ولو أخلى في داره بيتا ودل للزوج تخلو بها فيه
لم يلزمه في الاصح والسيد السهرج والزوج محبته والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتلت نفسها
قبل دخول سقما مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الامه أجنبي أو ماتت فلا كماله كذا
بعد دخول ولو باع مزرعة فالمر للبايع فان طلقت قبل دخول فنصفه له وللزوج أمته بعده لم
يجب مهر (كتاب الصداق) *

يسن تسميته في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعا صح صداقا وإذا أصدق عينا فتألفت في
يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يده على الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده وجب
مهر مثل وان أتلفته فقابضه وان أتلفه أجنبي تخيرت على المذهب فان فسخت الصداق أخذت
من الزوج مهر مثل والا غرمت المتلف وان أتلفه الزوج فكأنه وقيل كالأجنبي ولو أصدق
عبدین فتألف أحدهما قبل قبضه انفسخ فيه لافي الباقي على المذهب ولها الخيار فان فسخت
فمهر مثل والا فصة التالف منه ولو تعيب قبل قبضه تخيرت على المذهب فان فسخت فمهر مثل والا
فلا شيء والمنافع الفاتئة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع ٢ على ضمان العقد
وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه على المذهب ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال
لا المؤجل فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الاصح ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم ففي قول يجب
هو وفي قول لا اجبار ومن سلم أجبر صاحبه والاظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر
بالتكفين فاذا سلمت أعطاهما العدل ولو بادرت فكنت طالبتها فان لم يطأ امتنعت حتى يسلم وان
وطئ فلا ولو بادر فسلم فامتنعت بلا عذر استردان قلنا انه يجبر ولو استعملت لتنظف
ونحوه أمهات ما يرام قاض ولا يجاوز ثلاثة أيام لا لبنة قطع حبس ولا تسلم صغيرة ولا مريضة
حتى يزول مانع وطء ويستقر المهر بوطء وان حرم كائن وموت أحدهما لا بخلاف في الجديد
(فصل) * نكحها بنكح أو حراً ومغصوب وجب مهر مثل وفي قول قيمته أو بمالوك ومغصوب
بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخبر فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها وان أجازت
فلها مع المملوك حصه المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتها ما وفي قول تنقعه به ولو قال زوجتك
بنق وبعثك فوجها مع العبد مع النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر وبوزع العبد على
الثوب ومهر مثل ولو نكح بألف على أن لا يها أو أن يعطيه ألفا فالذهب فساد الصداق
ووجوب مهر المثل ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح أو في المهر فالأظهر صحة النكاح
لا المهر وسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح أو لم يتعلق به غرض لغاؤه مع النكاح والمهر
وان خالف ولم يحل بمقصوده الاصل كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا نفقة لها مع النكاح
وفسد الشرط والمهر وان أدخل كأن لا يطأ أو يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة بمهر فلا يظهر
فساد المهر ولكل مهر مثل ولو نكح لاطل ففوق مهر مثل أو أن نكح بنتا لرسيدة أو رسيدة بكرة
بلاذن بدونه فسد المسمى والاظهر صحة النكاح بمهر مثل ولو توافقوا على مهر كان سرا أو علنا
زيادة فالذهب وجوب ما عاقبه ولو قالت لوليها زوجني بألف فنقص عنه بطل النكاح فلو
أطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل (قلت) الاظهر صحة النكاح في
الصورتين بمهر المثل والله أعلم (فصل) * قال الشريفة زوجني بلامهر فزوجوني في المهر
أو سكت فهو تفويض صحيح وكذا لو قال سيد أزوجك بلامهر ولا يصح تفويض غير
شريفة وإذا أخرى تفويض صحيح فلا يظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقدان ووطئ فمهر مثل ويعتبر

الناذم إن أو مسلم وذمى أو معاهد أو هو
وذمى وجب الحكم ونقرهم على ما نقرلو
أسلموا أو بطل ما لا نقر * (فصل) * أسلم
على أكثر من مباح له أسلم معه أو في عدة
أو كن كتابات لزمه أهلا اختيار مباحه
واندفع من زاد أو أسلم معه قبل دخول أو في
عدة مباح معين أو على أم وبنتها كتابتين
أو أسلمتا فان دخل بهما أو بالأم حرمتا أبدا
والأفلام أو أمة أسلمت معه أو في عدة
أقران حلت له حينئذ أو أمة أسلمت كإس
اختار أمة حلت له حين اجتماع أسلامهما
أو حرة وأمة وأسلمت كإس تعينت وإن
أصرت اختار أمة ولو أسلمت وعنت ثم
أسلمت في عدة فكسرا ثم والاختيار كاخترت
نكاحك بنته أو كاخترتك أمك
كطلاق لافراق ووطه ووطه أو ابلا ولا
يعلق اختيار وفسخ وله حصر اختيار في
أكثر من مباح وعليه تعيين ومؤنة حتى
يختار فان تركه حبس فان أصر عزوفان
مات قبله اعتدت حامل بوضع وغبرها
بأربعة أشهر وعشر الاوطوأة ذات أقراء
فبالا أكثر من ما وقف أو ثروتها أو جات علم
الصلى * (فصل) * أسلم ما أو هي بعد
دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة كأن
ارتدونها

* (باب الخيار والعطف ونكاح الرقيق) *
يثبت خيار لكل يجنون ومستمك جذام
وبرص وان غسان لا ولو لها بكل منها ان
قارت عقد أو زوج برتقاها أو بقرنها ولها
يجبهو بعنته قبل وطع ولا خيار به غير ذلك
فان فسخ قبل وطع فلا مهر أو بعده بحدوث
بعده فمسمى والأفهر مثل ولو انفسخ بردة
بعده فمسمى ولا يرجع زوج على من غره
ونشرط رفع اقصاء وثبت عنته باقراره
وبمين ردت عليها ثم ضرب به قاض سنة
بطلما أو به دها ترفعه له فان قال وطئت
وهي تيب حلف فان نكل حلفت فان
حلفت أو أقر ففسخت به بد قول القياضي
ثبتت عنته ولو اعتزله أو مرض المدة لم تحسب ولو بشرط في أحدهما وصف فاختار مع النكاح ولكل خيار إن بان دون ما شرط لان بان مثله

بحال المدة في الأصح ولها قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض مهر أو حبس نفسها اليه يفرض
وكذا التسليم المفروض في الأصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا علمها به بد مهر المثل
في الاظهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لان كان من جنسه ولو امتنع
من الفرض أو تنازع فيه فرض القاضي نقدا بالمدحالا (قلت) ويفرض مهر مثل ويشترط
علمه به والله أعلم ولا يصح فرض أجني من ماله في الأصح والفرض الصحيح كسعى فتش طر
بملاق قبل وطع ولو طاق قبل فرض ووطء فلا شرط وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل
في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله أعلم * (فصل) * مهر المثل ما رغب به في مثلها
وركنه الاعظم نسب فبراعى أقرب من تنسب الى من تنسب اليها أو أقرب من أخت لابوس ثم لاب
ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فان فقدت النساء العصة أو لم ينسكن أو جهل مهرهن فأرحم كعدت
وخالات ويعتبر سن وعقل وبسار وبكاره وثوبه وما اختلف فيه غرض فان اختصت بفضل
أو نقص زيد أو نقص لا تقي بالمال ولو ساحت واحدة لم تحب موافقتها ولو خفضت للعشرة فقط
اعتبر وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء فان تكرر ففهر في أعلى الاحوال (قلت) ولو
تكرر وطء بشبهة واحدة ففهر فان تعدد جنسها تعدد المهر ولو كرر وطء مفسوبة أو مكرهه
على زنا تكرر المهر ولو تكرر وطء الاب والشر يك وسيد مكاتبه ففهر وقيل مهور وقيل ان اخذ
المجلس ففهر والأفهر والله أعلم * (فصل) * الفرقة قبل وطء منها أو بسببها كفسخه
بغيرها تسقط المهر ومالا كطلاق واسلامه وردته وإعانه وإرضاع أمه أو أمها بشرطه ثم قبل
معنى التشط أن له خيار الرجوع والصحيح عوده بنفس الطلاق ولو زاد به بد فله وان طلق
والمهر تالف فنصف بدله من مثل أو قيمة وان تعيب في يده فان قنع به والانصاف قيمته
سائما وان تعيب قبل قبضها فله نصف ناقصا بالخيار فان عاب بجناية وأخذت أرشها فالأصح
أن له نصف الارش ولها زادة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمته بلا زادة وان
سمعت لزمه القبول وان زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعلم مع رص فان اتفقا
بنصف العين والانصاف قيمة وزراعة الارض نقص وحرثها زادة وحل أمة وبهيمة زادة
ونقص وقيل البهيمة زادة واطلاع نخل زادة متصلة وان طلق وعليه ثمرة أو لم يلزمها قطفه
فان قطف تعين نصف النخل ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمرة الى جديده أجبرت في الأصح
و يصير النخل في يدهما ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة متى ثبت خياره أو لها الم علك نصفه
حتى يختار ذو الاختيار متى رجع بقيمة اعتبر الأقل من بوى الاصداق والقبض ولو أصدق
تعالى قرآن وطاق قبله فالأصح تميز تعليمه ويجب مهر مثل به وطء ونصفه قبله ولو طاق وقد
زال ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعاد تعاق بالعين في الأصح ولو وهبته له ثم طلق
فلا يظهر أن له نصف بدله وعلى هذا لو وهبته له نصف فله نصف الباقي وربع بدله كما وفي قول
النصف الباقي وفي قول يخير بين بدل نصف كله أو نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان
دينا فأبرأته لم يرجع عليه على المذهب وإيس لولى علق عن صداق على الجديد
* (فصل) * طالعة قبل وطء ممتعة أن لم يجب شرط مهر وكذا الموطأ في الاظهر وفرقة
لابيها كطلاق ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بنظره
معتبر حالها وقيل حاله وقيل حالها وقيل أقل مال * (فصل) * اختلاف في قدر مهر أو
صيته تحالف أو انفال أو اثما أو وارث واحد أو الآخر ثم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولو
أدعت تسمية فأنكرها تحالف في الأصح ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فأقر بالنكاح وأنكر
ثبتت عنته ولو اعتزله أو مرض المدة لم تحسب ولو بشرط في أحدهما وصف فاختار مع النكاح ولكل خيار إن بان دون ما شرط لان بان مثله

لسيد هالان غره أو انفصل ميتا بلا جناية
ورجع على غوان غره هان كان من وكيل
سيداها أو منها تعلق الغرم بدمه ومن عتقت
تحت من به رقي تحت ميرت لان عتق أولزم
دور وخيار مامر فوري وتخاف في جهل
عتق أمكن أو خيار به أو فور وحكم مهر
كعيب * (فصل) * لزوم موسرا أقرب
فوارثا عفاف أصل ذكركم معصوم عاجز
عنه أطور حاجته له بقوله بلا عين بأن يهي
له مسنة ما وعليه منتهى التعمين بغير اتفاق
على مهر أو غن له لكن لا يمين من لا تمغه
وعليه تحديد مات أو انفسخ أو طلق
أو عتق بعذر ومن له أصلان وضاق ماله
قدم عصبة فأقرب فيقرع ورحم وطه أمة
فرعه وثبت به مهران لم تصر به أم ولد أو
تأخر انزال عن تعقيب لاحد وولد محر
نسب وتصر أم ولده ان كان حرا ولم تكن
أم ولد لفرعه وعليه قيمته بالقيمة ولد
ونكاحها ان كان حرا لكن لو ملأ زوجة
أصله لم ينفسخ ورحم نكاح أمة مكاتبه فان
ملأته مكاتب زوجة سيدته انفسخ
* (فصل) * لا يضمن سيد باذنه في نكاح
عبد مهر أو مائة وهما في كسبه بعد
وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها
ثم في ذمته كزائد على قدره مهر بوطه برضا
مالكة أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه
وعليه تغليته له لا التمتع ويستخدمه نهرا
ان تعامها والاخلاء لكسبه ما أودع
الاقل منها ما من أجر مثل وله سفر به
وبامته المزرقة ولزوجهما حبسها واسيد
غير مكاتبه استخداها ثم بارأوسلها
لزوجهما لا ولا مائة عليه اذا ولا يلزمه أن
يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو
قتل نفسها قبل وطه سقط مهرها ولو باعها
فالمهر أونس فله ان وجب في ملكه ولو
زوج أمته عبده ولا كتابة فلا مهر
* (كتاب الصداق) * سن ذكره في العقد
وكره اخلاؤه عنه وما صح مناصح صداقا

المهر أو سكت فالاصح تكليفه البيان فان ذكر قدر أو زادت تحالفوا وان أصغر من سكر حلفت
وقضى لها ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة تحالفان الاصح ولو قالت نكحتني
يوم كذا بألف ويوم كذا بألف وثبت العقدان باقراره أو بيده لزم ألفان فان قال لم أظأ فيهما أو
في أحدهما صدق بيمينه وسقط الشطروان قال كان الثاني تجدي لفظا لا عقدا لم يقبل
* (فصل) * ولية العرس سنة وفي قول أو وجه واجبة والاجابة اليها فرض عين وقيل كفاية
وقيل سنة وانما تجب أو تسن بشرط أن لا يخص الاغنياء وأن يدعو في اليوم الأول فان أولم
ثلاثة لم تجب في الثاني وتكره في الثالث وأن لا يحضره ملوف أو طمع في جاهه وأن لا يكون
ثم من يتأذى به أو لا يليق به بحال سته ولا منكر وان كان يزول بحضوره فليحضر ومن المنكر
فراش حر بر وصورة حيوان على سقف أو جدار أو وسادة أو سترا أو ثوب مابوس ويجوز
ما على أرض وبساط ومخدة ومطوع الرأس وصورة شجر ويحرم تصوير حيوان ولا تسقط
اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل فالغفار أفضل ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ
ولا يتصرف فيه الا بالاكل وله أخذ ما يعلم رضاه به ويحل نثر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره في
الاصح ويحل التقاطه وتركه أولى * (كتاب القسم والنشوز) *
يختص القسم بزوات ومن بات عند بعض نسوته لزمه عند من بق ولو أعرض هنن أو عن
الواحدة لم يأثم ويستحب أن لا يعطاهن ويستحق القسم مريضته وورثته وحائض ونفساء
لانا شرة فان لم يفرد بممكن دار عليهن في بيوتهن وان انفرد فلا فضل الماضي اليهن وله دعاؤهن
والاصح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض الا عرض كعقب مسكن من مضى اليها أو خوف
عليها ويحرم أن يقيم مسكن واحدة ويدعو هن اليه وأن يجتمع بين ضربين في مسكن الا
برضاها وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها والاصل الليل والنهار تباع فان عمل
ليسلا وسكن ثم ارا كرا وسفعكسه وايس للاول دخول في فوبه على أخرى ليسلا الا لضرورة
تكرهها الخوف وحينه ذان طال مكته قضى والا فلا وله الدخول في الوضوء متاع ونحوه
ويذبح أن لا يطول مكته والاصح أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان له ما سوى وطعم من استماع
وأنه يقضى ان دخل بلا سبب ولا تجب تسوية في الاقامة نهرا أو أقل فوب القسم له وله
أفضل ويجوز ثلاثا ولا زيادة على المذهب والاصح وجوب قرعة لا ابتداء وقيل يخير ولا يفضل
في قدر فوبه لكن لحره مثلاً أمة وتخص بكر جديدة عند زفاف بسبع بلا قضاء وثبت بثلاث
وبسبب تحريمها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحدها بغير اذنه فاشرة
وباذنه اغرضه يقضى لها واغرضها الا في الجديد ومن سافرت لقله حرم أن يستعجب بعضها وفي
سائر الاسفار الطويله وكذا القصيرة في الاصح يستعجب بعضها بقرعة ولا يقضى مدة سفره
فان وصل المقصد وصار مقبلا قضى مدة الاقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقه لم يلزم
الزوج الرضا فان رضى وهبت لمعينه بات عند البليتها وقيل يوالى بها ما أولهن سوى أوله
فله التخصيص وقيل يسوى * (فصل) * ظهر أمارات نشوزها وعظما بلا مهر فان
تحقق نشوز ولم يشكر وعطا وهجر في المضجع ولا يضرب في الاظهر (قلت) الاظهر يضرب
والله أعلم فان تكرر وضرب فلم تنجح احقا كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقه فان أساء خلقه
وأذاها بلا سبب نهرا فان عاد مزوره وان قال كل ان صاحبه متهمة تدعوى القاضي الحمال بنفقة
يخبرهما ومنع الظالم فان اشتد الشقاق بعث حكما من أهله وحكما من أهلها وهما وكيلان لهما
وفي قول موليان من الحاكم فعلى الأول بشرط رضاها فبكل حكمه بطلاق وقبول عرض

والأغرمت الأجنبي ولا شيء في تعيها غيره أو
عينين فتألف واحدة قبل قبضها الفسخ
فيها وتخيرت فأن فسخ فمهر مثل والأخصه
التألف منه ولا يضمن منافع فائتة بيده ولو
بإستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طاب
ولها حبس نفسها لتعويض غيره وجعل
ملكته بشكاح ولو تنازع في البسادة أجبر
فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بشكاحها إذا
مكنت أعطاهم ولو بادرت فمكنت طالبتها
فأن لم يعطأ امتنعت ولو بادرت فمكنت
فأن امتنعت لم يسترد وتعمل لتعويض
بطلب ما راء قاض من ثلاثة أيام فأقل ولا
طاقة وطع وكره تسليم قبلها وتقرر بوطه
وان حرم وبوت * (فصل) * نكحها بما
لا يملكه وجب مهر مثل أو به وبغيره بطل
فيه فقط وتخيرت فأن فسخ فمهر مثل والا
فلها مع مملوك حصه غيره منه بحسب قيمتهما
وفي زوجه بنتي وبعتك نوبها هذا العبد
صح كل ووزع العبد على الثوب ومهر المثل
ولو نكح لموايه بفوق مهر مثل من ماله أو
أنكح بنتا لرشيدة أو رشيدة بكر إلا اذن
بدونه أو عينت له قدر افنقص عنه أو أطلعت
فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على
أن لا يها أو أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر
خبارة أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل
بمقتضاه الأصلي كأن لا يتزوج عليها صح
النكاح بمهر مثل أو أخل به كشرط محتملة
وطه عدمه أو شرط فيه خیار بطل النكاح
أو ما وافق مقتضاه أو مالا ولا لم يؤخر ولو نكح
نسوة بمهر فكل مهر مثل ولو ذكر واهرا
سرا أو أكثر جهر الزم ما علق به * (فصل) *
صح تغوي بشر رشيدة بزوجه بلامهر فزوج
لابهر مثل كسيدر زوج بلامهر ووجب
بوطه أو موت مهر مثل حال عقد ولها قبل
وطه طلب فرص مهر وحبس نفسها له
والتسليم مفروض وهو ما رضاه ولو امتنع
منه أو تنازعا فيه فرض قاض مهر مثل علمه
حالا من نكح بدله ولا يصح فرض أجنبي
ومفروض صحيح كسعى ومهر المثل ما رغب
به في مصلحته من عصبانها القربى فالقربى فتعتم أخذ لا يوين فلا يثبت أخ فعمه كذلك فأن تعذر معرفته فزوجم بجدته وخاله ويعتبر ما يخالف

خلع وتوكل حكمها بطل عود وقول طلاق به
هو فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع شرطه زوج يصح طلاقه فلو خالع عبدا أو محجورا عليه بسفه
صح ووجب دفع العوض الى مولاه أو وليه بشرط قابله الاطلاق تصرفه في المال فأن اختلعت
أمة بلا اذن سيد يدين أو عين ماله بآنت وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قيمتها
وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وان أذن وعين عبالة أو قدردينا فامتنعت تعلق
بالعين وبكسها في الدين وان أطلق الاذن اقتضى مهر المثل من كسها وان خالع سفينة أو قال
طلقتك على ألف فقبضت طلقت رجعا فان لم تقبل لم تطلق ويصح اختلاعه المربضة مرض
الموت ولا يحسب من الثلث الا زاد على مهر مثل ورجعية في الاظهر لا يأن ويصح عوده قليلا
وكثيرا دينا وعينا منفعه ولو خالع بمجهول أو خربا بآنت بمهر مثل وفي قول ببطل الخرواها وما
التوكيل فلو قال لو كبله خاله بما لم ينقص منها وان أطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص
فيها لم تطلق وفي قول يقع بمهر مثل ولو قالت لو كبلها خالع بألف فامتنعت نفذ وان زاد فقال
اختلعت بألفين من ماله أو كالتها بآنت ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه ومما سمعته وان
أضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع أجنبي والمال عليه وان أطلق فلا ظهر أن عليها ما سمعته
وعليه الزيادة ويجوز توكيله ذميا وعبدا ومحجورا عليه بسفه ولا يجوز توكيله محجورا عليه في
قبض العوض والاصح صحة توكيله امرأته بخلع وزوجته أو طلاقها ولو كان رجلا تولى طرفا
وقيل الطرفين * (فصل) * الفرقة بلفظ الخلع طلاق وفي قول فسخ لا ينقص عددا
فعلى الاول لفظ الفسخ كناية والمهاداة كخلع في الاصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية
فعلى الاول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح بكآيات الطلاق مع النية
وبالجمية ولو قال بعتك نفسك كذا فقلت اشتريت فكناية خلع واذا بدأ بصيغة معاوضة
كطلقتك أو خالعتك بكذا فقلت الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل
قبولها أو بشرط قبولها بلفظ غير منفصل فلو اختلعت بايجاب وقبول كطلقتك بألف فقبضت
بألفين وعكسه أو طلقتك ثلاثا بألف فقبضت واحدة بثلث ألف فخلع ولو قال طلقتك ثلاثا بألف
فقبضت واحدة بألف فالاصح ونوع الثلاث وجوب ألف وان بدأ بصيغة تعليق كمتى أو متى
ما أعطيتني فتعاقب فلا رجوع له ولا بشرط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس وان قال ان أو
إذا أعطيتني فكذلك لكن بشرط اعطائه على الفور وان بدأت بطلب طلاق فأجاب بمعاوضة
مع شوب جمالة فلها الرجوع قبل جوابه وبشرط فور لجوابه ولو طابت ثلاثا بألف فطلق
طلقة بثلاثة فواحدة بثلثة واذا خالع أو طاق بعوض فلا رجعة فان شرطها فرجعي ولا مال وفي
قول بآنت بمهر مثل ولو قالت طلقتي بكذا وارتدت فأجاب ان كان قبل دخول أو بعده وأصرت
حتى انقضت العدة بآنت بالرد ولا مال وان أسلمت فيها طلقت بالمال ولا يضر تخلل كلام يسير
بين ايجاب وقبول * (فصل) * قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا ولم يسبق
طلبها بمال وقع رجعي قبلت أم لا ولا مال فان قال أردت ما يراد بطلقت بكذا أو صدقته فكهو في
الاصح وان سبق بآنت بالرد كور وان قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمدى بآنت
كناقتك بكذا فاذا قبلت بآنت ووجب المال وان قال ان ضمننت لي ألفا فأنت طالق فضمننت في
الفور بآنت ولزمتها الألف وان قال متى ضمننت فتي ضمننت طلقت وان ضمننت دون الألف لم
تطلق ولو ضمننت ألفين طلقت ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لي ألفا فقلت طلقت وضمننت أو
عكسه بآنت بألف فان اقتضت على أحدهما فلا واذا علق باعطاء مال فوضعه بين يديه

به في مصلحته من عصبانها القربى فالقربى فتعتم أخذ لا يوين فلا يثبت أخ فعمه كذلك فأن تعذر معرفته فزوجم بجدته وخاله ويعتبر ما يخالف

به غرض كس وعقل فان اختصت بفضل أو
لغو وشيرة وفي وطء شبهة مهر مثل وقته
ولا يتهمد بنده ان تحسد ولم يؤد قبل
تعد وطء بل يعتبر على أحوال
(فصل) الفراق قبل وطء شبهة كفسخ
بعب يسقط المهر وما لا كطلاق واسلامه
ورثته ولعانه بنصفه يعود نصفه اليه بذلك
وان لم يختره فلزاد بعده فله ولو فارق بعد تلفه
نصف بدله أو تعيبه بعد قبضه فان قنع به
والانصف بدله سايبا أو قبله فله نصفه
بلاؤرش ونصفه ان عيبه أجنبي أو زيادة
منفصلة فهي لها أو متصلة خيرت فان شئت
فنصف قيمته بلاز زيادة وان سمحت لزمه
قبول أو زيادة ونقص ككبر عيبه ونخله
وجمل وتعلم صنعة مع برص فان رضيا
بنصف العين والانصف قيمته توارز
أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة
متصلة وان فارق وعليه ثمر مؤ برلم يلزمها
قطعه فان قطع فنصف النخل ولو رضى بنصفه
وتبعية الثمر اذا جازده أجبرت ويصير
النخل بيده ما ولو رضى به فله امتناع
وقيمة ومتى ثبت خياره لكان نصفه باختيار
ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصداف
الى قبض ولو اصدق تعلمها فارق قبله تعذر
ووجب مهر مثل أو نصفه ولو فارق وتذال
ملكها عنه كأن وهبته فله نصف بدله
فان عادت عاق بالعين ولو وهبته النصف فله
نصف الباقي وربع بدل كاه ولو كان دينها
فأبرأته لم يرجع وايس لولى فهو عن مهر
(فصل) لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط
متعة بطراق لا يسبها أو بسبهما أو ملكه
أو موت وسن أن لا تنقص عن ثلاثين
درهما فان تنازعا فقدرها قاض بحالهما
(فصل) اختلافا أو وارثهما أو وارث
أحدهما أو آخره قدر مسمى أو صفته أو
تسمية تحالفا كزوج ادعى مهر مثل وولى
صغيرة أو مجنونة زبادة ثم يفسخ المسمى
ويجب مهر مثل ولو ادعت نكاحا مهر مثل
فأقر بالنكاح فقط كاف بيانا فان ذكر
قد اوردت تحالفا أو أصر حلفت وقضى لها ولو أمنت

طالقت والاصح دخوله في ملكه وان قال ان أقبضتني فقبل كالأعطاء والاصح كسائر التعليق
فلا ملكه ولا يشترط الا قباض مجلس (قلت) ويقع رجعا أو يشترط لتعلق الصفة أخذ بده
منها ولو مكرهه والله أعلم ولم يعلق باعطاء عبد ووصفه بصفة سلم فأعطاه لا بالصفة لم تطلق أو
بها معييا فله رده ومهر مثل وفي قول قيمته سايبا ولو قال عبد اطلقت بعد الامعصوب بالي الاصح
وله مهر مثل ولو ملك طليقة فقط فمالت طلقني ثلاثا بالي فطلق الطليقة فله ألف وقيل ثلثة وقيل
ان علمت الحال فانف والاف ثلثة ولو طليقت طليقة بألف فطلق بمائة وقيل بألف وقيل
لا يقع ولو قال طلقني غدا بألف فطلق غدا أو قبله بانتهى مهر مثل وقيل في قول بالمسمى وان قال
اذا دخلت الدار فانت طالق بألف فمالت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى وفي وجه أو قول
بمهر مثل ويصح اختلاع أجنبي وان كرهت الزوجته فهو كاختلاعها لفظا وحكما ولو كيلها أن
يختلع له ولا جني فوكيها فتخبر هي ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا لم تطلق وأنها
كأجنبي فيختلع بماله فان اختلع بماله وصرح بوكالة أو ولاية لم تطلق أو باستقلال نخل
بمعصوب *(فصل)* ادعت خلعاً فأنكر صدق بيمينه وان قال طلقك بكذا فقلت بيمينه
بانتهى ولا عوض وان اختلعا في جنس عوضه أو قدره ولا يثبت تحالف ووجب مهر مثل ولو خالع
بألف ونو بالوعالزم وقيل مهر مثل ولو قال أردنا نائير فقلت بل درهم أو فلو سألنا فاعلى
الاول ووجب مهر مثل بالاتحالف في الثاني والله أعلم *(كتاب الطلاق)*
يشترط لفظه التكليف الا السكران ويقع بصريحه بلا نية وبكناية بنية فصريحه
الطلاق وكذا الفراق والسراح على المشهور كطلقت وأنت طالق ومطلقة وباطلاق لا أنت
طلاق والطلاق في الاصح وترجمة الطلاق بالعجبة صريح على المذهب وأنت طلقت وأنت مطلقة
كناية ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصريح في الاصح (قلت) الاصح
انه كناية والله أعلم وكنايته كأنك خالمة بريبة بنية بنية بنية اعتدى استبرأ وحل الحق بأهلك
حلالك على غلوك لا أندس ربك اعز في اغربى دعيتي ودعيتي أو نحوها والاعتناق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق كناية طهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقاً أو
طهاراً حصل أو فواهما تخير وثبت ما اختاره وقيل طلاق وقيل طهار وتحرير عينا لم تحرم
وعليه كفارة عين وكذا ان لم تكن نية في الاظهر والثاني لغو وان قال له لمته ونوى عتقت بنية
أو تحرير عينا أو لانية فكالزوجة ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلان
وشترط نية الكناية اقتراها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله وإشارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية
ويجوز بإشارة أخرى في العتق والحوال فان فهم طلاقها كل أحد فصريح وان اختص
بفهمه فطنون فكناية ولو كتب ناطق طلاقاً ولم ينو فأنه وان فواها لا تظهر وقوعه فان كتب
اذا بلغك كتابي فأنت طالق فأنما ناطق بيلوغه وان كتب اذ تقرأت كتابي وهي قارئة فقرأته
طلقت وان قرئ عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارئة فقرئ عليها طلقت
(فصل) له تفويض طلاقها اليها وهو تخليص في الجديد فيشترط لو قوعه تطلبها
على فور وان قال طلق بألف فطلقت بانتهى ولزمتها ألف وفي قول تو كبل فلا يشترط
فور في الاصح وفي اشتراط قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل
تطلبها ولو قال اذ جاء رمضان فطلق لي على التملك ولو قال أبيع نفسي فقلت أبت
ونو يا وقع والانفلا ولو قال طاق فقلت أبت ونوت أو أبيعني ونوى فقلت طلقت وقيل ولو
قال طلق ونوى ثلاثا فقلت طلقت ونوتن فشلا والافواحدة في الاصح ولو قال ثلاثا

ومدعو وعموم وأن يدعو معينا ولعمرس في اليوم الاو وتسن لهما في الثاني ثم تكره وأن لا يدعو له خوفا ولا يهذر مكان لا يدعو له آخر ولا يكون من يتأذى ثم به أو تقع بحالته ولا منكر كفرش محرمه وصور حيوان مرفوعة ان لم يزل به وحرم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على دافع صوم نفل فالغطر أفضل واضيف أكل مما قدم له باللفظ الآن ينتظر غيره وله أخذ ما يعلم رضاه به وحل نثر نحو سكر في املاك وختان والتقاطه وتركه ما أول

* (كتاب القسم والنشور) * يجب قسم لزوجات بات عند بعضهن فيلزمه ان يفي ولو قام بهن عذر كمرض وحبس لا نشور وله اعراض عنهن وسن أن لا يعطاهن كواحدة والاولى أن يدور عليهن وليس له أن يدعوهن لمسكن احدهن ولا يجتمعهن بمسكن الارضاهن ولا يدعو بعض المسكنه ويضى لبعض الابيه أو بقرعة أو غرض والاصل الليل والنهار تباع ولمن عمله ليلا النهار وللسافر وقت نزوله وله دخول في أصل على أخرى اضرورة كمرضها والخوف وفي غيره الحاجة كوضع متاع وله تمتع بغير طه فيه ولا يعطى مكنته فان أطاله قضى كدخوله بلا سبب ولا تجب تسوية في اقامته في غير أصل وأقل قسم وأفضل له ليلة ولا يجاوز ثلاثا وليقرع لا ابتداء ولا يسو لكن الحسنة مثلا غيرها لو جديده بكر سبع وثيب ثلاث ولاء بلا قضاء وسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت لأمه بلا إذن أو به لا لغرضه ومن سافرت لأمه لا يصحب بعضهن ولا يخالفهن أو لغيرها ما باحل ذلك بقرعة في الاولى وقضى مدة الاقامة ان ساكن معصوم بنه ومن وهبت حقه فالزوج رد فان قضى ووهبته لمينة بات عندها لباتيها أو لهن أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص * (فصل) * ظهر أمانة نشورها رعا أو علم وعفا وهجر في مضجع وضربان أقاد

فوجدت أو مكسه فواحدة * (فصل) * مريلسان نائم طلاق لغا ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق ظاهرا الا بقرينة ولو كان اسمها طلاقا فقال باطالق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان أطلق في الاصح وان كان اسمها طارقا أو طالبا فقال باطالق وقال أردت النداء فالتف الحرف صدق ولو خاطبها بطلاقها أو لآعباء أو وهو يظنها اجنبية بأن كانت في ظلمة أو تكلمها له ولية أو وكيله ولم يعلم وقع ولو لفظ أعجمي به بالعربي لم يعرف معناه لم يقع وقيل ان نوى معناها وقع ولا يقع طلاق مكره فان ظهرت قرينة اختيار بأن أكره على ثلاث فوجد أو صريح أو تعليق فكفى أو تجز أو على طلقت فصرح أو بالعكس وقع وشرط الا كراه قدرة المكره على تحقيق ما هد به بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بهرب وغيره وظنه أنه ان امتنع حقه ويحصل بخوف يضرب شديدا أو حبس أو اتلاف مال ونحوها وقيل بشرط قتل وقيل قتل أو فطاع أو ضرب مخوف ولا تشترط التورية بأن ينوى غيرها وقيل ان تركها بلا عذر وقع ومن أتم بجزيل عقله من شراب أو دواء فغذ طلاقه وتصرفه عليه قولا وفعله على المذهب وفي قول لا وقيل عليه ولو قال ربك أو بعضك أو جزؤك أو كبك أو شعرك أو ظفرك طالق وقع وكذا دمل على المذهب لافضلة كريق وعرق وكذا منى وابن في الاصح ولو قال لمقطوعة عين يمينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليعه طالقت وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الاصح ولو قال أنا منك بان شرط نية الطلاق وفي الاضافة الوجهان ولو قال استبرئ رجلي منك فلفظ وقيل ان نوى طلاقا وقع * (فصل) * خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنسكاح وغيره لغو والاصح صحة تعاقب العبدات الثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت فانت طالق ثلاثا فبقيت اذا عتقت أو دخلت بعد عتقه ويحق رجعية لا مختلصة ولو علمه بدخول فبانت ثم نسكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان بانت بدون ثلاث ولو طالق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث وان ثلث عادت بثلاث ولا بعد طلاقا فقط وللعر ثلاث يقع في مرض موته ويتوارثان في عدة زوجي لا باني وفي القديم ثلثه * (فصل) * قال طلقتك أو أنت طالق ونوى عدد أو وقع وكذا السكايه ولو قال أنت طالق واحدة ونوى عدد أو واحدة وقبل المنوى قلت ولو قال أنت واحدة ونوى عدد فالمنوى وقبل واحدة والله أعلم ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده قبل ثلاثا فثلاث وقبل واحدة وقبل لاثني وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل ثلاث والافان قصدتأ كيد أو واحدة أو استثنافا ثلاث وكذا ان أطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأ كيد أو بالثالثة استثناء أو عكس فثنتان أو بالثالثة تأ كيد الاولى فثلاث في الاصح وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصدتأ كيد الثاني بالثالث لا الاول بالثاني وهذه الصور في موطأه ولو قالها لغيرها فطالقة بكل حال ولو قال لهذه ان دخلت الدار فانت طالق وطالق فدخلت فثنتان في الاصح ولو قال لموطأه أنت طالق طالقة مع أو معها طالقة فثنتان وكذا غير موطأه في الاصح ولو قال طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطأه وطلقة في غيرها ولو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا في الاصح ولو قال طلقة في طاعة وأراد مع فطلقتان أو الظرف أو الحساب أو أطاق فطالقة ولو قال نصف طالقة في طاعة بكل حال ولو قال طلقة في طالقتين وقصد معية فثلاث أو ظرفا واحدة أو حسابا وعرف فثنتان وان جهله وقصد معناه فطلقة وقيل ثنتين وان لم ينو شيئا فطلقة وفي قول ثنتان ان عرف حسابا ولو قال بعض طلقة فطالقة أو نصف طلقة فطالقة

فلا منه احقا كقسم الزمة فاض وفاءه أو إذا هاب لا سبب خفاء ثم مزوه أو ادعى كل زعمي صاحبه منع الظالم غير ثقتان استدشاقا بعين لكل

* (كتاب الخلع) * هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركنه ما تزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشروط فيه صحة طلاقه فيصح من عبده ومجهور بسفقه ويدفع عوض لما لك أمرهما وفي الملتزم اطلاق تصرف مالي فلا اختلت أمة بلا إذن سيده بعين بانت بهر مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو باذنه فان أطلقه وجب مهر مثل في نحو كسها وان قد ردنا تعلق بذلك أو عين عينه تعينت أو مجعورة بسفقه طلق رجعيًا ومراضة مرض موت صح وحسب من الثالث زائد على مهر مثل وفي البضع لك زوج له فيصح في رجعية وفي العوض صداقة فلو حالها بفساد يقصد بانت بهر مثل أو لا يقصد فرجعي ولهما توكل ولو قدر لوكيله مالا فنقص لم تطلق أو أطاق فنقص عن مهر مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها بانت بهر مثل عليها أوله لزمه مسماه أو أطاق فكذا ورجع عاينت وصح توكل كافر وامرأة وعبد ومن زوج توكل مجعور بسفقه ولا يوكله بقبض ولو وكلا واحد أو ولي طرفا قضا وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تغلل كالم يسير وصريح خلع وكذا صريح طلاق وكذا صريح ومنها فسخ وبيع ومن صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بالعوض بنية النكاح قبول فمهر مثل وإذا بدأ بمعاوضة كطالقتك بألف فمعاوضة بشوب تعليق له رجوع قبل قبولها ولو اختلفت إيجاب وقبول كطالقتك بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثا بألف فقبلت واحدة بكائه فلفو أو بألف ثلاث به أو بتعليق كمتى أعطيتني فتعلق فلا رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فور الافي نحو وان إذا أودت بطلب طلاق فأجاب بمعاوضة بشوب بمعاولة فها رجوع قبله ولو طلبت ثلاثا بألف فوجدتائه وراجع ان شرط رجعية ولو قالت طلقني بكذا فارتد أو أحدهما فأجاب ان

الآن يريد كل نصف من طلاقه والاصح ان قوله نصف طالقتين طلاقه وثلاثة أنصاف طلاقه أو نصف طلاقه وثلاث طلاقه ولو قال نصف وثلاث طلاقه فطلاقه ولو قال لاربعة أو ثلث أو ما يمكن أو بينكن طاقه أو طلقتهن أو ثلاثا أو أر بعواقع على كل طلاقه فان قصد توزيع كل طلاقه عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأر بيع ثلاث فان أردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الاصح ولو طلقها ثم قال لا أخرى أشركتكم معها وأنت كهي فان نوى طلقتهن والأفلا وكذا لو قال آخذ ذلك لامرأته * (فصل) * يصح الاستثناء بشرط اتصاله ولا يضر سكتة بنفسه وعي (قلت) وبشرط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ الميمين في الاصح والله أعلم وبشرط عدم استغراقه ولو قال أنت طالق ثلاثا لا اثنتين وواحدة فواحدة وقبل ثلاث أو اثنتين وواحدة الواحدة ثلاث وقبل ثنتين وهو من نفي اثبات وعكسه فلو قال ثلاثا لا ثنتين الا طلاقه فثنتان أو ثلاثا لا ثلاثا الا اثنتين فثنتان وقبل ثلاث وقبل طلاقه أو خسا لا ثلاثا فثنتان وقبل ثلاث أو ثلاثا لا نصف طلاقه فثلاث على الصحيح ولو قال أنت طالق ان شاء الله وان لم يشاء الله وقصد التعليق لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق وعتي وعين ونذروكل تصرف ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح أو قال أنت طالق الا ان شاء الله فلا في الاصح * (فصل) * شك في طلاق فلا أوفى عدد فلا قل ولا يخفى الورع ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فأنت طالق وقال آخر ان لم يكن فامرأتي طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد فان قالهما رجل لزوجتيه طلقتهما أحدهما ولزمت البحث والبيان ولو طلق أحدهما بغيرها ثم جهلها وقف حتى يذكر ولا يطالب ببيان ان صدقته في الجهل ولو قال لها ولا جنيبة احدا كما طالق وقال قصدت الاجنبية قبل في الاصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت اجنبية فلا على الصحيح ولو قال لزوجتيه احدا كما طالق وقصد عدم عينية طلقته والافادها ما يلزمه البيان في الحاشية الاولى والتعيين في الثانية وتعلل ان عني الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما ونفقتهم ما في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقبل ان لم يعبر فعند التعيين والوطء ليس بيانا ولا تعيينا وقبل تعيين ولو قال مشير الى الواحدة هذه الماطقة فبيان أو أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه كم بطلاقهما ولو ماتتا أو احدهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبة لبيان الاثر ولو ماتت الاطهر رقبول بيان وارنه لا تعيينه ولو قال ان كان غرابا فامرأتي طالق والافعبدى حرج وجهل منع منهما الى البيان فان مات لم يقبل ببيان الوارث على المذهب بل يقرع بين العبد والمرأة فان قرع عتي أو قرعت لم تطلق والاصح انه لا يرق * (فصل) * الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان طلاق في حبس بمسوسة وقيل ان سألته لم يحرم ويجوز خاها فيه لأجنبي في الاصح ولو قال أنت طالق مع آخر حبسك فسني في الاصح أو مع آخر طهر لم يطأها فيه فبدعي على المذهب وطلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ حائضا وطهرت فطالقتها فبدعي في الاصح ويحل خلعها وطلاق من طهر رجلا ومن طاق بدعيه اسن له الرجعة ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال لحائض أنت طالق للبدعي وقع في الحال أو للسنة فحين طهر أو بان في طهر لم عس فيه أنت طالق للسنة وقع في الحال وان مست فيه فحين طهر بعد حبس أو للبدعي ففي الحال ان مست فيه والا فحين تحبس ولو قال أنت طالق طاقعة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجله فكالسنة أو طلاقه فقبعة أو أقم الطلاق أو أخشع كالبدعة أو سنة بدعية أو حسنة فقبعة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلقات ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا للسنة وفسر بتفريقها على أقراء لم يقبل الا من يعتقد تحريم الجمع

أو أن أومتى ضمنت لي ألفاً فأنت طالق
ضمته أو أكثر ولو بترخ في متى بانث باللف
كطالقي نفسك أن ضمنت لي ألفاً فطلقت
وضمنت أو علق بأعطاء مال فوضعت بين
يده بانث فمليك كإن علق بنحو أقباض
وأقرن به ما يدل على الإعطاء وأخذ يديه
منها ولو مكرهه شرط في أن قبضت ويقع
رجعيا ولو علق بأعطاء عبد بصفة سلم أو دونها
فأعطته لاجل لم تطلق أو بها طلقت به في
الأولى وبغير مثل في الثانية فان بان معيها
في الأولى فله ردّه ومهره مثل أو بلا صفة
طلقت بعد أن صح بيعه له وله مهر مثل ولو
طلبت ألفاً ثلاثاً وهو انما علق دونها فطلق
مألكه فله ألف أو طاعة فطالق به أو مطلقاً
وقع به أو بمائة وقع بها أو طلاقاً فطلق
غداً أو قبله بانث بمهر مثل ولو قال ان دخلت
فأنت طالق بألف فقبلت ودخلت طلقت
به واختلاع أجنبي كاختلاعها ولو كيلها
أن يختلع له ولا جنسي فوكيلها انتخير فان
اختلع بماله فذلك أو بماله أو صرح بوكالة
كاذباً أو بولاية لم تطلق أو باستقلال تطلع
بمغصوب (فصل) * ادعت خلعاً
فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بانث ولا
عوض ولو اختلفا في عدد طلاق أو صفة
عوضه أو قدره ولا بينة تحالفاً ويجب بغير
مهر مثل ولو خالع بألف ونوفوان عازم
(كتاب الطلاق) * أو كانه صيغة ومحل
و ولاية وقصد ومطلق وشرط فيه تكليف
الاسكران واختيار فلا يصح من مكره وإن لم
يؤد وشرط الإكراه فدره مكره على ما هد به
عاجلاً ظلماً أو محزماً عن دفعه ووطنه أن
امتنع حقه ويحصل بنحو يف بحدود
كضرب شديد فان ظهر قرينة اختياراً كان
أكراه على ثلاث أو صريح أو تعليق أو
طلقت أو طلاق مبهمه تخالف وقوع في
الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية
فيقع بصريحه بلاينة وهو مشتق طلاق
وفراق وسراح وترجته كطلقتك أنت

والاصح أنه يدين ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاء زيد ولو قال نسائي
طوالق أو كل امرأتى طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهره الاقرينة بان
خاصته وقالت تزوجت فقال كل امرأتى طالق وقال أردت غير الخاصة (فصل) *
قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله وقع بأول حرمه أو في شهره أو أول يوم منه
فبغير أول يوم أو آخره فبأخر يوم من الشهر وقيل بأول النصف الآخر ولو قال لبلا إذا مضى
يوم فبغروب شمس غده أو نهاراً في مثل وقته من غده أو اليوم فان قاله نهاراً فبغروب شمس
والا لغاوبه يقاس شهر وسنة أو أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستنداً إليه وقع في
الحال وقيل لغو أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة صدق بيمينه أو قال طلقت في نكاح
آخر فان عرف صدق بيمينه والا فلا وأدوات التعليق من كمن دخلت وان واذا ومتى وما وكما
وأى كائى وقت دخلت ولا يقتضين فوراً ان علق بانثبات في غير خلع الا أنت طالق ان شئت
ولا تكررا الا كلاً ولو قال اذا طلقته فأنت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان
أو كلاً وقع طلاق فطلق ثلاثاً في محسوسة وفي غيرها طلاقة ولو قال وتحتة أربع ان طلقت
واحدة فعبس وحوان تنتين فعبدان وان ثلاثاً وثلاثين أو بعافاً أربعة فطالق أو بعافاً أو
مرتبة عتق عشرة ولو علق بكما الخمسة عشر على الصحيح ولو علق بنفي ذل فلان ذهب انه ان علق
بان كان لم يندخل في وقع عند اليأس من الدخول أو بغيرها فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل
ولو قال أنت طالق أن دخلت أو أن لم يندخل يقع ان وقع في الحال (قلت) الا في غير نحو
فتعليق في الاصح والله أعلم (فصل) * علق بمحل فان كان حل ظاهر وقع والا
فان ولدت لدون ستة أشهر من التعليق بان وقوعه أولاً كثر من أربع سنين أو بينهما
ووطئت وأمكن حدوثه به فلا والا فلا يصح وقوعه وان قال ان كنت حاملاً بذكر فطلقة أو
أنثى فطلقتين فولدتها وقع ثلاث أو ان كان حلاً ذكر فطلقة أو أنثى فطلقتين فولدتها
يقع شئ أو ان ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني
وان قال كلاً ولدت فولدت ثلاثة من حمل وقع بالاولين طلقتان وانقضت بالثالث ولا يقع
به ثالثة على الصحيح ولو قال لاربعة كلاً ولدت واحدة فطالق فطالقت فطالقت فطالقت
ثلاثاً ثلاثاً ومرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية طلاقة والثالثة
طالقتين وانقضت عدتها فولدتها وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلاقة وان
ولدت ثنتين معاً ثم ثنتين معاً طلقت الاوليان ثلاثاً ثلاثاً وقيل طلقت الاخيريان طلقتين طلقتين
وتصدق بيمينها في حيثها اذا علقها به لافي ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ولو
قال ان حضمتا فأنتم طالقتان فزعمتا وكذبهما صدق بيمينه ولم يقع وان كذب واحدة طلقت
فقط ولو قال ان أو اذا أومتى طلقته فأنت طالق قبله ثلاثاً فطالقتا وقع المنجز فقط وقيل لاثنى
ولو قال ان طاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بيمينك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد
المعاق به ففي صحته الخلاف ولو قال ان وطنتك مبسحاً فأنت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعاً
ولو علقه بمشيتها خطباً باشرطت على فوراً أو غيبة أو بمشيتها أجنبي فلا في الاصح ولو قال المعلق
بمشيتها شئت كراهة قبله وقع وقيل لا يقع باطناً ولا يقع بمشيتها صبيته وقيل يقع بمشيتها
ولا رجوع قبل المشية ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا أن يشاء زيد طلاقة فشاء طلاقة لم تطلق
وقيل تقع طلاقة ولو علق بفعله ففعل ناسياً للتعليق أو مكرهاً لم تطلق في الاظهر أو بفعله غيره
ممن يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك والا فيقع قطعاً (فصل) * قال أنت طالق وأشار

حلال الله على حرام اعتدى استبرى رعي الحق (٩٠) بأهلك حبلك على غاربك لا أندس ربك اغربى امزى دعيني ودعيني أشركك مع

فلانة وقد طلقها كذا ما طلق أو بان ونوى طلاقها لاستبرى رعي منك والاعتاق كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية طهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقها ووقع أو فوهمها تخبر بالطلاق فلا تحرم وعليه كفارة عين كالأقوال لا منه ولو حرم غير ما رفلغو كإشارة ناطق بطلاق ويعتد بإشارة أخرى لافى صلاة وشهادة وحنث فان فهمها كل أحد فصرحة والافتكاكية ومنها كناية فلو كتب إذا بانك كتابي فأنت طالق طلق ببلوغه أو إذا قرأت كتابي فقرأته أو فهمته طاعت وكذا أن قرئ عليه أو هي أمية وعلم حالها في الحبل كونه زوجة فطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون الحبل مكالمة طلاق فلا يقع ولومعلقا على أجنبية كائن وضع في رجعية وتعلق بعد ثلاثة كان عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثا فيقع إذا عتقت أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصلة فيأنت ثم نسكها ووجدت لم يقع ولحق ثلاث وغيره ثلثان فمن طلق دون ماله وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقيته ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدته جعي وفي العدة قصد لفظ طلاق لعناه فلا يقع ممن حكى طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وان فوهم ولا ممن سبق إسناده به ولا يصدق ظاهرا لا بقرينة كقوله إن اسمها طالق يا طالق ولم يقصد طلاقا ولمن اسمها طارق يا طارق وقال أردت نداء فالتف الحرف ولو خاطبها بطلاقها زالا أولا عبا أو ظانها أجنبية وقع (فصل) تفويض طلاقها لغيرها ولو كان بكتابة فملك فبشرط تطليقها ولو بكتابة فورا وله رجوع قبله فان قال طالق بألف فطلقت بانته به أو طالق ونوى عدد اطلقت وفوته أو غيره فماتوا فاقبها والا فواحدة أو طالق ثلاثا فحدث أو عكسه فواحدة

*(فصل) نوى عدد بصريح كانت

طالق واحدة وكناية كانت واحدة وقع ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فبشرط تمام طالق لم يقع أو بعده ثلاثا في منة قضية

بأصبعين أو ثلاثا لم يقع عدد الابنية فان قال مع ذلك هكذا اطلقت في أصبعين طلقين وفي ثلاث ثلاثا فان قال أردت بالإشارة المقبوضتين صدق بيمينه ولو قال عبدا فمات سبدي فأنت طالق طلقين وقال سبده اذامت فأنت حرقت به فالاصح أنه لا تحرم بل له الرجعة وتجدد قبل زوج ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنهما المناداة لم تطلق المناداة وتطلق المحببة في الاصح ولو عاقبها كل رمانة وعاقب نصف فأنت رمانة فطالقتان والحلف بالطلاق ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فأنت طالق وقع الحلق بالحلف ويقع الآخر ان وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس أو جاء الجحاج فأنت طالق لم يقع المعاق بالحلف ولو قيل له استغبرا اطلقتها فقال نعم فاقرب به فان قال أردت ماضيا وراجعت صدق بيمينه وان قيل ذلك التماسا لنشاء فقال نعم فصرح وقيل كناية *(فصل) عاقب كل رغبة أو رمانة فبقي لبابة أو حبة لم يقع ولو أكل تمر أو خلطا فوهمها فاقال ان لم تخبري فوالفأنت طالق فجعلت كل فوهمها حبة لم يقع الا أن يقصد تعيينا ولو كان بغيره فعلق بغيره فمات برميها بمسا كها فبشرت مع فراغه بأكل بعض ورعي بعض لم يقع ولو اتهمها بسرقة فقال ان لم تصدقيني فأنت طالق فقالت سرت ماسرت لم تطلق ولو قال ان لم تخبريني بعدد حبه هذه الرمانة قبل كسرهما فاخلص أن تذكر عددا يعلم أنه لا تنقص عنه ثم يزيد واحد أو احدثا حتى يبلغ ما يعلم أنه لا تزيد عليه والصورتان فحين لم يقصد تعريفا ولو قال ثلاثا من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم واللييلة فقالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة أي يوم جمعة وثلاثة إحدى عشرة أي لمسافر لم يقع ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين طالقت بعضى لحظة ولو عاقب برؤية زيدا أو لمسه وقذفه تناوله حيا وميتا بخلاف ضربيه ولو خاطبته بمكرهه كإسفيهه يا حبيبي فقال ان كنت كذلك فأنت طالق ان أراد مكافأته بإسماع ما نكره طالقت وان لم يكن سفه أو التعليق اعتبر الصلوة وكذا ان لم يقصد في الاصح والصلوة منساق الطلاق التصرف والخسيس قيل من باع دينه بدنياء وبشبهه أن يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلاف *(كتاب الرجعة) شرط الرجوع أهلية النكاح بنفسه ولو طلق بغير فلاولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء نكاح وتوصل براجعتك ورجعتك وارتجعتك والاصح أن الرد والامسالك صريحان وان التزويج والنكاح كالتحسان وليقل رددتها الى أوالى نكاحي والجديد أنه لا يشترط الاشهاد فتصح بكتابة ولا تقبل تعاقبا ولا تحصل بعمل كوطء وتختص الرجعة بموطوءة طلق بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة محل الحل لا سرتة واذا ادعت انقضاء عدة أشهر وأنكر صدق بيمينه أو وضع حمل لمدة امكان وهي ممن تحيض لا آيسة فالاصح تصديقها بيمين وان ادعت ولادة تام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح أو ستة ماضية وثمانية وعشرون يوما ولحظتان أو ماضية بلا صورة فثمانون يوما ولحظتان أو انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت في طهره رافأقل الامكان انسان وثلاثون يوما ولحظتان أو في حيض فسبعة وأربعون ولحظة أو أمته وطلقت في طهره فستة عشر يوما ولحظتان أو حيض فأحد وثلاثون ولحظة وصدق ان لم تخالف عادة دائرة وكذا ان خالفت في الاصح ولو وطئ رجعيته واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقي ويحرم الاستمتاع بها فان وطئ فلا حلا ولا يعززا لامة قد شرع به ويجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلام وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان واذا ادعى والعدة

فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيد
ثانٍ بثالث لا أول بغيره ولو قال طاعة قبل طاعة
أو بعدها طاعة أو طاعة بعد طاعة أو قبلها
طاعة فثنتان في مدخولها وفي غيرها
طاعة مطلقاً ولو قال لزوجه إن دخلت
فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان
كأنت طالق طاعة مع طاعة أو معها طاعة
أو في طاعة أو أراهم والافواحدة ولو قال
طاعة في طاعتين وقصد معية فثلاث أو
حساباً عرفه فثنتان والافواحدة أو بعض
طاعة أو نصف طاعتين أو نصف طاعة في
نصف طاعة أو نصف وثلاث طاعة أو نصف
طاعة ولم يرد كل جزء من طاعة فطاعة أو ثلاثة
أنصاف طاعة أو نصف طاعة وثلاث طاعة
فثنتان أو لاربع أو قعت عليهن أو بينكن
طاعة أو طاعتين أو ثلاثاً أو أراهم بواقع على
كل طاعة فان قصد تزويج كل طاعة عليهن
وتع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث
فان قصد بعضهم دين * (فصل) * يصح
استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق
ثلاثاً لا اثنتين وواحدة فواحدة أو اثنتين
وواحدة أو واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً
الاثنين الواحدة أو ثلاثاً لا اثنتين
أو خمساً الا اثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً لا نصف
طاعة فثلاث ولو عقب طلاقه بآن شاء الله
أو أن لم يشأ الله أو إلا أن يشأ الله وقصد
تعميقه منع انعقاده كل عقد وحل ولو قال
يا طالق إن شاء الله وقع * (فصل) * شك في
طلاق فلا وفي عدة لا نزل ولا يخفى الورع
ولو عاق اثنتان بنقيضين وجعل فلا أو واحد
بهما الزوجتين طلق أحدهما ولم يمتح
وبيان أول زوجته وعبدته منع منها إلى بيان
فان مات لم يقبل بيان وارثه انتم بل
يقر ع فان قرع عتق أو قرع بقي الاشكال
ولو طلق إحدى زوجتيه بعينها وجهها
وقف حتى يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقته
في جهله ولو قال لزوجه وأجنبية أحداً كما

من قضية رجعة فيها فأنكرت فان اتفقا على رقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس
فقال بل السبت صدقت بيمينها أو على وقت الجمعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس
وقال السبت صدقت بيمينه وان تنازعا في السابق بلا اتفاق فالاصح ترجيح سبق الدعوى فان
ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبل ان صدقت بيمينها أو ادعاها قبل انقضائه فقالت بعده صدق
(قلت) فان ادعى ما عدا صدقت والله أعلم ومتى ادعاها والعدة باقية صدق ومتى أنكرتها
وصدقت ثم اعترفت قبل اعترافها وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت
صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالبه الانصف

* (كتاب الایلاء) * هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر
والجديد ان لا يختص بالحلف بالله تعالى وصداقته بل لعاق به طلاقاً أو عتقاً أو قال ان
وطئتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان موالياً وحلف أجنبي عليه فيمين محضة فان
نكحها فلا إيلاء ولو آل من رتقاء أو قرناء أو آل مجبو لم يصح على المذهب ولو قال والله
لا وطئتك أربعة أشهر فادامت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر وهكذا امراراً فليس بمول في
الاصح ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فادامت فوالله لا وطئتك سنة فبلا أن لكل
حكمه ولو قيد بسنة بعد الحصول في الاربعه كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم لم قول وان ظن
حصوله قبلها فلا وكذا الوشك في الاصح ولقطة صريح وكاتبه من صريحه تغيب ذكر بلخرج
ووطء وجامع واقتضاض بكر والجديد أن ملامسة ومباشرة وتباينا وغشيانا وقربانا
ونحوها كتابات ولو قال ان وطئتك فعدى حر فزال ملكه عنه زال الایلاء ولو قال فعدى حر من
ظهارى وكان ظاهراً فزال الایلاء باطناً وبحكمهم ما ظاهراً ولو قال عن ظهارى
ان ظاهرت فليس بمول حتى يظاهراً أو ان وطئتك فضررتك طالق قول فان وطئت طلقت الضرة
وزال الایلاء والظاهر أنه لو قال لا أربع والله لا أجاء يمكن فليس بمول في الحال فان جامع ثلاثاً
فول من الرابعة فلو مات بعضهن قبل وطء زال الایلاء ولو قال لا أجاء مع كل واحدة منكن فلول من
كل واحدة ولو قال لا أجاء معك الى سنة لا مرة فليس بمول في الحال في الاظهار فان وطئت وبقى منها
أكثر من أربعة أشهر فلول * (فصل) * يعمل أربعة أشهر من الایلاء بلا فاض وفي رجعية
من الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت فاذا أسلم استؤنفت وما منع الوطء ولم
يحل بشكاح ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون أو فها هو وحسى كصغر
ومرض منع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استؤنفت وقيل تبني أو شرعى كقبض وصوم
نفل فلا يمنع فرض في الاصح فان وطئت في المدة والافاها مطالبة بان ينيء أو يطلق ولو زككت
حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الفية بتغيب حشمة بقبل ولا مطالبة ان كان بها مانع وطء
كقبض ومرض وان كان فيه مانع طبعي كمرض طوبابان يقول اذا قدرت فئت أو شرعى
كالحرمان فالذهب أنه يطالب بطلاق فان عصى وطء سقطت المطالبة وان أبي الفية والطلاق
فلا يظهر أن القاضى يطاق عليه طاعة وأنه لا يعمل ثلاثاً فلو أنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة

عين * (كتاب النكاح) *

يصح من كل زوج مكاف ولو ذى وذوى وطهار سكران كطلاقه وصريحه أن يقول لزوجه
أنت على أو منى أو منى أو عندي كظهار أى وكذا أنت كظهار أى صريح على الصحيح وقوله
جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن أى أو جسمها أو جلستها صريح والظاهر أن قوله كبدنها
أو بطنها أو صدرها ظهار وكذا كعينها ان قصد ظهاراً وان قصد كرامة فلا وكذا ان أطلق

طالق وقصد الاجنبية قبل بيمينه لان قال زنيب طالق وقصد اجنبية أول زوجته أحداً كما طالق وقع وجب فوراً في بائن تعينها ان

أبهم وبيانها من دين واهلها - ما و - ونهما
 فبين أو هذموهذه أو هذبل هذه طلقا
 ظاهرا ولوماتا أو احداهما قبل ذلك
 بقيت مطالبته لبيان الارث ولومات قبل
 بيان وارثه لا تعينه * (فصل) * طلاق
 موطوءة تعتد بأقراء سني ان ابتدئها
 عقبه ولم يأتها في طهر طاق فيه أو عاق
 بحضيه مولا في نحو حيض قبله ولا في نحو
 حيض طلق مع آخره أو عاق به والافيدعي
 وطلاق غير حاو خاعز وجعة في بدعة بعوض
 منها لا ولا بالبدعي حرام وسن لها عله
 رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة
 حسنة أو أحسن طلاق أو أجله أو أنت
 طالق لبدعة أو طلقة قبضة أو أقيم طلاق
 أو ألغيت وهي في سنة أو بدعة طلقت
 والافبالصفة أو طلقة سنبة بدعة أو حسنة
 قبضة وقع حالا وجاز جمع العاقلات ولو قال
 ثلاثا أو ثلاثا السنة وفسرها بتغير يقها على
 أقراء قبل من يعتد بتغير الجع ودين
 غيره ومن قال أنت طالق وقال أردت أن
 دخلت أو أن شاء زيد ومن قال نسائي طو الق
 أو كل امرأتى طالق وقال أردت بعضهن
 ومع قرينه كأن شاء منه فعالت تزوجت
 فقال ذلك يقبل * (فصل) * قال أنت طالق
 في شهر كذا أو غرته أو أوله وقع بأول جزء
 منه أو نهاره أو أول يوم منه فبغير أوله أو
 آخره فبأخر جزء منه ولو قال ليلا إذا مضى
 يوم فغير وبشمس غده أو نهار فبمثل وقته
 من غده أو اليوم وقال نهارا فغير وبشمس
 أو ليلا لغا كشمه وسنة أو أنت طالق أمس
 وقع حالا فان قصد طلاقا في نكاح آخر
 وعرف أو أنه طاق أمس وهي الآن معتدة
 حلف وللمعلق أدوات كن وان واذا ومتى
 ومتى ما وكل أو لا يقتضين فوراً في مثبت
 بلا عوض وتغايق بمشيتها ولا تنكرارا
 الا كلما قال اذا طلقك فأنت طالق
 ففجر أو عاق بصفة فوجسد فطلقتان في
 موطوءة أو كلما وقع طلاق في طاق فثلاث
 فهاو طلقة في غيرها أولن طلقت واحدة
 فغير حوان تثبت فبين وان ثلاثا ثلاثة

في الاصح وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهرا في الاظهر والتشبيه بالجدة
 ظهرا والمذهب طرده في كل محرم لم يطرأ تحريمها لمرسنة وزوجة ابن ولوشبهه بأجنبية
 ومطلقة وأخت زوجة وأبوسملا عنه فافهم و يصح تعاقبه كقوله ان طاهرت من زوجتي
 الاخرى فأنت على كظهر أي فظاهر صار مظاهرا منهما ولو قال ان طاهرت من فلانة و فلانة
 أجنبية فغاطها بظاهرا لم يصرم مظاهرا من زوجته الا أن يريد اللفظ فلو نكحها وظاهرا منها
 صار ولو قال من فلانة الأجنبية فكذلك وقبل لا يصرم مظاهرا وان نكحها وظاهرا ولو قال
 ان طاهرت منها وهي أجنبية فافهم ولو قال أنت طالق كظهر أي ولم ينو أو نوى الطلاق
 أو الظاهر أو هما أو الظاهر بأن طالق والطلاق بكظهر أي طلقت ولا ظهرا أو الطلاق
 بأنت طالق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار ان كان طلاق رجعة
 * (فصل) * على المظاهر كفارة اذا عاد وهو أن يسكنها بعد طهاره من امكان فرقة فلو اتصلت
 به فرقة بموت أو فسخ أو طلاق بان أو رجعي ولم يراجع أو جن فلا عود وكذا لو لم يسكنها أو لا عنها
 في الاصح بشرط سبق القذف ظهرا في الاصح ولو راجع أو ارتدت متصلا ثم أسلم فالمذهب
 أنه عائد بالرجعة لا بالاسلام بل بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويحرم قبل التكفير
 وطء وكذا المس ونحوه بشهوة في الاظهر (قلت) الاظهر الجواز والله أعلم ويصح الظهار
 المؤقت مؤقتا وفي قول مؤبد وفي قول لغو فعلى الاول الاصح أن عود لا يحصل بامسالك بل
 وطء في المدة ويجب التزاع بغييب الحشفة ولو قال لا ربع أنتن على كظهر أي فظاهر منهن فان
 أمسكن فاربع كفارات وفي القديم كفارة ولو ظاهر منهن بأربع كلان متواليه فعماد
 من الثلاث الاول ولو كرر في امرأته صلا وقصدت كيدا فظاهر واحد أو استخفا فالظاهر
 التعدد وانه بالمرّة الثانية عائد في الاول * (كتاب الكفارة) *
 يشترط نيته الاتمين واخصال كفارة الطهار عتق ربة أو مئة بلا عيب يحل بالعمل والكسب
 فيجزئ صغير وأقرب وأعرج يمكنه تباع مشى وأهور وأصم وأختنم وفاقد أنفه وأذنيه
 وأصابع رجله لارمن ولا فاقدر رجل أو نصفه وبنصر من يد أو أظلمت من غيرهما (قلت)
 أو أكله إهلام والله أعلم ولاهرم عاجز ومن أكثر وقته مجنون وميض لا يرجي فان برأبان
 الاجزاء في الاصح ولا يجزئ شراء قريب بنية كفارة ولا أم ولد وذى حكمة سجدة ويجزئ مدير
 ومعلق بصفة فلو أراد جعل العتق المعلق كفارة لم يجز له تعليق عتق الكفارة بصفة واعتاق
 عبديه عن كفارته عن كل نصف ذأو نصف ذأو ولو أعتق معسر نصحين عن كفارة فالاصح
 الاجزاء ان كان بغيرهما حار ولو أعتق بعوض لم يجز عن كفارة والاعتاق بمال كطلاق به فلو قال
 أعتق أم وليلك على ألف فأعتق نفذ ولزمه العوض وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا فأعتق
 في الاصح وان قال اعتقه عني على كذا ففعل عتق عن الطالب و عليه العوض والاصح أنه
 يملكه عقب لفظ الاعتاق ثم يعتق عليه ومن ملك عبدا أو ثمة فاضلا عن كفاية نفسه هو عبالة
 نفقة وكسوة وسكنى وأنانا لا بد منه لزمه العتق ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دنيلهما
 عن كفايته ولا مسكن وعبد نفيسين ألفهما في الاصح ولا شراء بغيرين وأظهر الاقوال اعتبار
 اليسار بوقت الاداء فان عجز عن عتق صام شهر من متتابعين بالهلال بنية كفارة فلا يشترط نية
 تتابع في الاصح فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاقل من الثالث
 ثلاثين ويزول التتابع لغوات يوم بلا عذر وكذا لعرض في الجدة لا يحض وكذا اجنونا على
 المذهب فان عجز عن صومهم يوم أو مرضه لالاكثر ولا يرجي زواله أو لامة بالصوم مشقة

الاباء اسأوان دخلت أو ان لم تدخلي بالجمع وقع حالات عرف نحو وال (٩٣) فتعاقب * (فصل) * علق بجعل فان ظهر أو ولدته

لدون ستة أشهر من التعليق أو لاربعة سنين فأقل ولم توطأ وطأاً يمكن كون الحمل منه بان وقوعه والا فلا ولو قال ان كنت حاملاً بذكر فطلة وبأنثى فطلقتين فولدتها ثلاث أو ان كان حليل ذكر فطلة الى آخره فلعو أو ان ولدت فولدت اثنين مرتباً طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني أو كذا ولدت فولدت ثلاثة مرتباً وقمع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها بالثالث أو لاربعة كذا ولدت واحدة فمواحيها طالق فولدت معاطلقن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً وموتها طلقت الرابعة ثلاثاً كالاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقين وانقضت عدتها بولادتها ما أو ثلثان معاً ثم ثلثان معاً عدة الاوليين باقية طلقتان ثلاثاً ثلاثاً والاخرى ان طلقتين طلقتين أو ان حضت طلقت بأول حيض مقبل أو حيضة فبعها مقبلة وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها لاعلى ولادتها أو ان حضتها فأنما طالقان فادعاهما وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو ان أومتى طلقتك أو ظاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فضحت فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به وقع المتجزأوان وطنتك مباحاً فأنت طالق قبله ثم وطئ لم يقع أو عاق بعشيتها خطاباً اشترط فوراً في غير نحو متى ويقع بقول المعلق بعشيتها شئت غير صبي ومجنون ولو كارها ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً لا ان يشاءز بد طاعة فشاءها لم تطلق كلعاقه بفعله أو بفعل من يبالي بتعاقبه وقصد اعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً

* (فصل) * قال أنت طالق وأشار أصبعين أو بثلاث لم يقع عدد الامع نيته وهكذا فان قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد طلقته بصفة فوسيده حر يشتمها فعتق بها لم تحرم ولونادى زوجته فأجابته أخرى فقال أنت طالق وطنها المنادة طلقت لا المنادة ولو عاق بغير كلباً كل رمانة ونصف

شديدة أو خافز يادة مرض كفر بامام ستمين مسكيناً أو فقيراً لا كافراً ولا هاشمياً ومطلبياً ستمين مداً مما يكون فطرة * (كتاب اللعان) * يسبقه قذف وصرح الزنا كقوله لرجل أو امرأ تزيت أو زنت أو يازاني أو يازانية والرمي بإيلاج حشفة في فرج مع وسطه فصرح أو دبر صريحان وزنا في الجبل كناية وكذا زنا في الاصح وزنت في الجبل صريح في الاصح وقوله يا فاجر يلفاسق ولها يا خبيثة وأنت تحسبن الخلوقة ولقرشي يانبلى ولزوجه لم أجسدك عذراء كناية فان أنكر اعادة تذف صدق بيمينه وقوله يا ابن الحلال وأما أنا فاست بران ونحوه تعريض ليس بقذف وان فواه وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني فقاذف وكناية فلو قالت زنت وأنت أزني مني فمقرة وقاذفة وقوله زني فرجك أو ذكرك تذف والمذهب ان قوله يدك وعينك ولولده لست مني أولست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان صريح الالتمني بلعان ويحد قاذف محض وبعز غيره والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عت وطه يحده وتبطل العفة بوطه محرم مملوكة على المذهب لازوجه في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولى في الاصح ولوزني مقذوف سقط الحد أو أريد فلا من زني مرة ثم صلح لم يعد محصناً وحد القذف يورث ويسقط بوطه والاصح انه يرثه كل الورثة وإنه لو عفا بعضهم فللباقى كله * (فصل) * قذف زوجة علم زناها أو ظنه ظناً وكذا كشياع زناها بز يدع قرينة بأن رأها في خلوة ولو أنت بولد وعلم أنه ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم اذ لم يبطأ أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء أو فوق أربع سنين فلو ولدته لمسا بينهما ولم يستبرأ بحضة حرم النفي وان ولدت له لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرم النفي وكذا القذف واللعان على الصحيح * (فصل) * اللعان قوله أربع مراراً شهد بالله اني لمن الصادقين فيماريت به هذه من الزنا فان غابت سمها ورفع نسبها بما عيرها والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما وماها به من الزنا وان كان ولدي نفيه ذكراً في السكحات فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد من زنا ليس مني وتقول هي أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيماريت به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه أو غضب باعن وعكسه أو ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح في الاصح ويشترط فيه أمر القاضي ويلقن كلماته وان يتأخر لعانها عن لعانه ويلاعن آخر من بإشارة مفهومة أو كناية ويصح بالعجينة وفيه عرف العربية وجهه وبلفظ زمان وهو بعد بصرة جمعة ومكان وهو أشرف بلدة فبمكة بين الركن والمقام والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند المخرقة وغيرها عند منبر الجامع وحائض بياب المسجد وذخى في بيعة وكينيسة وكذا بيت نار مجوسى في الاصح لا بيت أصنام وثنى وجمع أقله أربعة والتعليقات سنة لا فرض على المذهب ويسن للقاضي وعظماؤا يبالغ عند الخاسمة أن يتلاعنا قائمين وشروطه زوج يصح طلاقه ولو أريد بعد وطء فقذف وأسلم في العدة لاعن ولو لاعن ثم أسلم فيها صح أو أصر صادف بينونة ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة وبيدة وان أكذب نفسه وسقط الحد عنه وجوب حد زناها وانتفاء نسب نفاها بلعانه وانما يحتاج الى نفي ممكن منه فان تعذر بأن ولادته لستة أشهر من العقد أو طالق في مجلس أو نسكح وهو بالشرق وهي بالمغرب لم يلحقه وله نفيه مبيتا والنفي على الفورى الجديد ويعذر لعذره نفي حلي وانتظار لوضعه ومن آخر وقال جهات الولادة صدق بيمينه ان كان غائباً وكذا الحاضري في مدة يمكن جهله فيها ولو قيل له لم تعت بولدك أو جعله الله لك ولداً

فاكاتب رمانة فطلقتان والحلف مائة اق به حث أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخبر جى أو ان خربت

أو أن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع
بصفته ولو قيل له استخبراً أو أطلقتهما فقال نعم
فأقرا به فان قال أردت ماضياً وراجعت
حائطاً أو قيل ذلك التماساً لإنشاء فقال نعم
فصريح * (فصل) * علق بأكل رمانة أو
رغيف فبقى حبة أو لبابة أو بيلعها ثمرة ففيها
وهرمها ثم يامساكها فبادرت بأكل بعض
أو رميه أو بعدم تمييز فواء عن فواها ففرقت
أو صدقها في تهمته سرقة ففالت سرق
ما سرت أو أخبرها به بعد دحب فذكرت
مالاً تنقص عنه ثم واحد أو واحد إلى مالا
تزيد عليه أو أخبر كل من ثلاث بعدد
وكمات الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة
وأخرى خمس عشرة وثالثة إحدى عشرة
ولم يقصد تعييناً في الأرباع لم يقع أو نحو
حين وقع غصن لحقة أو برزقة زيد أولسه
أو قد فته تناوله حيا وميتاً لا بضره ولو خاطبته
بكرهه كما سفيه يا حسييس فقال ان كنت
كذافاً أنت طالق فان قصد كفاً فأنها وقع والا
فتعاقب والسفيه من به من في الطلاق
التصرف والحسييس من باع دينه بدينه
و شبه أنه من يتعاطى غير لائق به بحسب
والخيل من لا يؤذي زكوة أو لا يقري ضيفاً
* (كتاب الرجعة) * أو كأنه صبيغة ومحل
ومرئيج وشروط فيه أهلية نكاح بنفسه
فلولي من جن رجعة حيث يزوجه وفي الصبيغة
لفظاً يشهر بالمراد صريح وهو رد ذلك إلى
ورجعتك وأرجعتك وراجعتك وأمسكتك
أو كناية كزوجتك ونكحتك وتخيروا عدم
توقيت وسن اشهاد وفي المحل كونه زوجة
موطأة معينة قابلة لحلل مطلقة بحال
يستوف عدد طلاقها وحلفت في انقضاء
العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتمام
بسته أشهر ولحظتين من امكان اجتماعهما
واصور بمائة وعشرين ولحظتين واضعة
بثمانين ولحظتين وباقرا طلاقاً في
طهر سبق بحض باثنتين وثلاثين ولحظتين
وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير
حرة طلق في طهر سبق بحض بسبعة عشر
ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة

صالحاً فقال آمين أو نعم تعد ذنوبه وان قال جزاك الله خيراً أو بارك عليك فلا وله الاعان مع
امكان بينة بزناها ولو دفع حد الزنا * (فصل) * له الاعان لنفي ولدوان عنت عن الحد
وزال النكاح ولدفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد ولتزير به لا تعزير تأديب لكذب
كقذف طفلة لا توطأ ولو عنت عن الحد أو أقام بينة بزناها أو صدقته ولا ولد أو سكنت عن
طلب الحد أو جنت بعد دقذفه فلا اعان في الاصح ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها برنات طاق أو
مضاف إلى ما بعد النكاح لا عن ان كان ولد يلحقه فان أضاف إلى ما قبل نكاحه فلا اعان ان لم
يكن ولد وكذا ان كان في الاصح لكن له إنشاء قذف ويلاعن ولا يصح نفي أحد توأمين
* (كتاب العدد) * عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى يطلق وفسخ وانما يجب
بعد وطء أو استئصال منيه وان تيقن براءة الرحم لا بخلوته في الجديد وعدة حرة ذات أقران ثلاثة
والقراء الطهر فان طلقت طاهر انقضت بالاطمن في حيضة ثالثة أو حائضاً في رابعة وفي قول
بشروط يوم وإيلة بعد الطمن وهل يحسب طهر من لم تحض فراقولان بناء على أن القراء انتقل
من طهر إلى حيض أم طهر محتوش بدمين والثاني أطهر وعدة مستحاضة باقرا ثم المردودة
اليها ومخيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد البأس وأم ولد ومكاتبه ومن فيها بقراءتين وان
عنت في عدة رجعية كادت عدة حرة في الاطهر أو بينونة فامة في الاطهر وحرة لم تحض أو
يشت بثلاثة أشهر فان طلقت في أثناء شهر فبعدة - الا لان وتكمل المنكسر ثلاثين فان
حاضت فيها وجبت الاقراء وأمة بشهر ونصف وفي قول شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع
دمها لعل كرضاع ومريض تصبر حتى تحيض أو تياس فبالاشهر أو لامة فكذا في الجديد وفي
القديم ثمر بسنة أشهر وفي قول أربع سنين ثم تعد بالاشهر فعلى الجديد لوحضت
بعد البأس في الاشهر وجبت الاقراء أو بعدها فأقوال أطهرها ان نكحت فلا تنفي والا
فالاقراء والمعت - برباس عشر ثم اوفى قول كل النساء (قلت) ذا القول أطهر والله أعلم
* (فصل) * عدة الحامل بوضعه بشرط نسبته إلى ذي العدة ولو احتمل لاكتفي بامان وانفصال
كاه حتى نافي توأمين ومتى تحلل دون ستة أشهر فتوأمين وتنقض عنت لا علقو بمضغة فيها
صورة آدمى خفية أحد برهم القوابل فان لم يكن صورة وقلن هي أصل آدمى انقضت على
المذهب ولو طهر في عدة أقراء وأشهر رجل للزوج اعتمدت بوضعه ولو ارباب في الم تنكح حتى
تزل الريبة أو بعد هاو بعد نكاح استمر الا أن تلد لدون ستة أشهر من عقده أو بعدها قبل
نكاح فلتصبر لتزول الريبة فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضيه أبطاله
ولو أبانها فولدت لاربعة سنين لحقه ألا كثر فلا ولو طلق رجعياً حسبت المدة من الطلاق وفي
قول من انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكأنهم لم تنكح وان كان
لسته فالولد للثاني ولو نكحت في العدة فاسد اقول للامكان من الأول لحقه وانقضت بوضعه ثم
تعتمد للثاني أو للامكان من الثاني لحقه أو منه - ما عرض على فأنف فان لحقه بأحد هما
فكالا مكان منه فقط * (فصل) * (لنهما عدتا شخص من جنس بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء
أو أشهر جاهلاً أو عالماً في رجعية تدخلت في عدة من الوطء يدخل فيها بقية عدة العلق
فان كانت أحدهما جاهلاً والاخرى أقراء تدخلت في الاصح فتتقضيان بوضعه وراجع قبله
وقبل ان كان الحمل من الوطء فلا وأشخاصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة أو
نكاح فاسد أو كانت زوجة بمعدة عن شبهة فطلقت فلا تدخل فان كان حمل قدمته والى
فان سبق الطلاق أعنت عدته ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته فاذا رجع انقضت

ظهار وإيلاء ولعان ولو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح (٩٥) فان انقضت على وقت الانقضاء حلفت أو وقت الرجعة

حلفت والاحلاف من سبق بالدعوى فان ادعيها ما حلفت كالموطأ وقال وطئت ذلي رجعة وأنكرت وهو مقر لها بمهر فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالب به الا بنصف ومضى أنكرت ما تم اعترفت قبل
 * (كتاب الإيلاء) أركانها محالوف به وعاليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيها ما تصور وطء وصحة طلاق وفي المحالوف به كونه اسماء أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذر أو تعاقب طلاق أو عتق ولم تخل اليمين الا بعد أربعة أشهر وفي المحالوف عليه ترك وطء شرعي وفي المدة زيادة على أربعة أشهر بيمين وفي الصيغة لفظاً يشهر به صريح كغيب حشفة بخرج ووطء وجماع أو كناية كالمسة ومباشرة ولو قال ان وطئتك فعدى حر فزال ما لك عنه زال الإيلاء وحر عن ظهاري وكان ظاهراً قول والاحكام بها ظاهراً أو عن ظهاري ان ظاهرت قول ان ظاهراً أو فضررتك طلاق قول فان وطئ طلقت وزال الإيلاء أو لا رجوع والله لا أطوكن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثاً فلو مات بعضهم قبل وطء زال الإيلاء أو لا أطوكن كلام من قول من كل أولاً أطوكن سنة الاسرة قول ان وطئ وبقي أكثر من الاربعة * (فصل) * مهمل بلا فاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردة والمانع الا تبين أو رجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء محسوس أو شرعي غير غير نحو حيض كرض وجنون ونشوز وتلبس بطرس ونحو صوم وتستأنف المدقة والله فان مضت ولم يطلأ ولا مانع بها طالبة بغيره ثم بطلاق ولو تركت حشفة والقيمة تغيب حشفة بقبل وان كان المانع به وهو طبعي كرض فبطنة لسان ثم بطلاق أو شرعي كاحرام فبطلاق فان عصي بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضي طلاقاً ويهمل بوماولمه بوطء كفارة

وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمع بها حتى تقضيها وان سبقت الشبهة قدمت عدة الطلاق وقيل الشبهة * (فصل) * عاشرها كزوج بلا وطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أمهما ان كانت بائناً انقضت والا فلا ولا رجعة بعد الاقراء والأشهر (قلت) ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة ولو عاشرها أجنبي انقضت والله أعلم ولو نكح معتدة بطن العمة ووطئ انقضت من حين ووطئ وفي قول أو وجه من العقد ولو راجع حائل ثم طلق استأنفت وفي القديم تبني ان لم يطلأ أو حائل فلو وضع فلو وضع ثم طلق استأنفت وقيل ان لم يطلأ بعد الوضع فلا عدة ولو خال موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية
 * (فصل) * عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام لبلى البهاو أمة نصفها وان مات عن رجعية انتقلت الى وفاة أو بائن فلا وحامل بوضعه بشرطه السابق فلو مات صبي عن حامل قبل الاشهر وكذا ممسوح اذا يلحقه على المذهب ويلحق بمجربو باقي أنثى ما فتعته وكذا مسلول بقي ذكره على المذهب ولو طلق احدى امرأته ومات قبل يسان أو تعيين فان كان لم يطلأ عدت لوفاته وكذا ان وطئ وهما ذواتا أشهر أو أقراء والطلاق رجعي فان كان بائناً اعتدت كل واحدة بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق ومن غاب وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن موته أو طلاقه وفي القديم تربص أربع سنين ثم تعدل لوفاته وتنكح فلو حكم بالقديم فاض نقض على الجديد في الاصح ولو نكحت بعد التربص والعدة قبالة ميتا صح على الجديد في الاصح ويجب الاحداد على معتدة وفاة لارجعية ويستحب لبائني وفي قول يجب وهو ترك لبس مصبوغ لينة وان خشن وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نس وبياح غير مصبوغ من قطن وصوف وكذا ابر يسمن في الاصح ومصبوغ لا يصح لينة ويحرم حل ذهب وفضة وكذا الزاوي في الاصح وطيب في بدن وتوب وطعام وكلوا كحل بالاعدا الحاجة كرم دواء فليذبح ودمام ونضاب حناء ونحوه ويحل تجميل فراس وأثاث وتنظيف بغسل نحو رأس وقلم وازالة وشمع (قلت) ويحل امتشاط وحمام ان لم يكن خروج محرم ولو تركت الاحداد عصت وانقضت العدة كالمفارقة المسكن ولو بلغت الوفاة بعد المدة كانت منقضية وألها الاحداد على غير زوج ثلاثة أيام وتحرم الزيادة والله أعلم
 * (فصل) * نجس سكنى المعتدة طلاق ولو بائناً الا ناشزة ولعدة وفاة في الاظهر وفسخ على المذهب وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفارقة وليس لزوجه وغيره اخراجها ولا لها خروج (قلت) وألها الخروج في عدة وفاة وكذا بائني في النهار لشراء طعام وغزل ونحوه وكذا ليلا الى دار جارة لغزل وحديث ونحوه ما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها وتنتقل من المسكن لخوف من هدم أو غرق أو على نفسها أو تأذت بالجيران أو هجم بها أذى شديد والله أعلم ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجب العدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه على النص أو بغير اذن ففي الاول وكذلك لو اذن ثم وجبت قبل الخروج ولو اذن في الانتقال الى بلد فكذلك سكن أو في سفر جرح أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي فان مضت أقامت لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع لاعتد البقية في المسكن ولو خرجت الى غير الدار المأووفة فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق بيمينه ولو قالت نقلتني فقال بل أذنت لحاجة صدق على المذهب ومنزل بدوية وبيتها من شعر كتركض ضريبة واذا كان المسكن له ويلقى بها تعين ولا يصح بيعه الا في عدة ذات أشهر وكسنا بخر وقيل باطل أو مستعار لم تنافي فيه فان رجع المعير ولم يرض بأجرة نفقت وكذا مستأجر انقضت مدته أو ألها استمرت وطلبت الأجرة فان كان مسكن

عين ان حلف بالله * (كتاب الظهار) * أركانها مظاهر ومظاهر مشبهة وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه وفي المظاهر

منها كونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أوجه أنثى (٩٦) محرم لم تكن حلا في الصيغة لفظ يشعرب به حرج كانت أو رأسك أو

بدل كظهر أمي أو كحسبها أو يدها أو
كحاية كانت كأمي أو كعنبها أو غيرهما
بذكر الكرامة ومع توقيته وتعليقه فلو قال
إن طاهرت من ضرتك فأنت كظهر أمي
فطاهر فطاهر منها أو من فلانة وفلانة
أجنبية أو من فلانة الأجنبية فطاهر منها
فطاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من
فلانة وهي أجنبية فلا إن أراد طاهر
قبل نكاحها أو أنت طالق كظهر أمي
ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا
والاطلاق فقط * (فصل) * على مظاهر
عاد كفارة وإن فارق والعود في غير مؤقت من
غير رجعية أن يسكنها بعد زمن إمكان فرقة
فلو اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود من
رجعية أن يراجع ولو ارتد متصلا لم أسلم فلا
عود بإسلام بل بعده وفي وقت يغيب
حسبه في المدة ويجب نزع وحرم قبل تكفير
أو مضى مؤقت تمتع حرم محض ولو طاهر
من أربع بكامة فإن أسكنها فأربع
كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو
كر في أمر أمته فلا تعدان قصد استئنافا
وهو به عائد * (كتاب الكفارة) *

تجب نيتها وهي بخيرة في بين وستأتي ومرتبة
في طهار وجماع وقتل ونكاحها اعتناق
رقبة مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل
فيجزئ صغير وأقرع وأعرج يمكنه تباع
مشى وأور وأعم وأخشم وما قد أنفه
وأذنيه وأصابع رجليه لا رجل أو خنصر
و ينصر من يدا وأغلتين من كل منهما أو
من أصبع غيرهما أو أكلة إمام ولا مريض
لا رجعي ولم يبرأ ولا يجنون أفاقته أقل
ويجزئ معاق بصلته ونصاف رقيقين باقيةما
جرأوسرى ورققاء عن كفارتها لا جعل
العتق المعلق كفارة ولا مستحق عتق
واعتاق بمال كخلع فلو قال عتق أم ولدك
أو عبدك بكذا فاعتق نكح أو أعتقه عني
بكذا ففعل ما لك الطالب به ثم عتق عنه
وانما يلزم الاعتاق من ملك رقيقا أو ثمة فاضلا
عن كفاية بموئنه فلا يلزم بيع ضيعة ورأس

مال وما شية لا يفضل دخلها عن ثلاث ولا مسكن ورفيق يقيس في ألفها ولا شرا بغير فان عجز وقت أداء صلح شهر بن ولاه وان لم

النكاح نفيسا فله النقل إلى لائقها أو نفيسا فله الامتناع وليس له مساكنتها ولا
مداخلتها فان كان في الدار محرم لها فميرز كز أوله أنثى أو زوجة كذلك أو أمة أو امرأة أجنبية
جاز ولو كان في الدار حرة فسكنها أحدها أو الآخر الآخرى فلان التحديد المرافق كطبخ
ومستراح اشترط محرم والا فلا وينبغي أن يعلق ما بينهما من باب وأن لا يكون محررا أحدهما
على الآخر وسفل وعلو كدار وحجرة * (باب الاستبراء) *

يجب بسببين أحدهما ملك أمة بشرأه أو وارث أو هبة أو سبي أو رد بغير أب أو تحالف أو أقاله
وسوا بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهلة من صبي وامرأة وغيرها ويجب في
مكاتبه عجز وكذا امرئته في الأصح لامن حلت من سوم أو اعتكاف واحرام وفي الاحرام وجه
ولو اشترى زوجته استحب وقيل يجب ولو ملك مزرعة أو معة مة يجب فان زال وجب في
الاطهر الثاني زوال فراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعق أو موت السيد ولو مضت مدة
استبراء على مستولدة ثم أعتقها أو مات وجب في الأصح (قلت) ولو استبرأ أمة موطوءة
فأعتقها لم يجب وتزويج في الحال فلا تشبهه منكوبة والله أعلم ويحرم تزويج أمة موطوءة
ومستولدة قبل الاستبراء ثلاثا بخلاف الما آن ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بالاستبراء في
الأصح ولو أعتقها أو مات وهي مزرعة فلا استبراء وهو بقر وهو حيضة كاملة في الجديد
و ذات أشهر بشهر وفي قول بثلاثة وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه وان ملكك
بشراء فقد سبق أن لا استبراء في الحال (قلت) يحصل الاستبراء بوضع حمل زاني الأصح والله
أعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ثلاث بارت وكذا شرا في الأصح
لا هبة ولو اشترى بجوسبة ففاضت ثم أسلمت لم يكف ويحرم الاستمتاع بالاستبراء المسبية فيجوز
غيره وطه وقيل لا وإذا قالت حضت صدقت ولو منعت السيد فقال أخبرتني بنسب الاستبراء
صدق ولا تصبر أمة فزاشا لا بوطه فاذا ولدت لا مكان من وطئه لحقه ولو أتر بوطه ونفي الولد
و ادعى استبراء لم يلحقه على المذهب فان أنكرت الاستبراء حلف ان الولد ليس منه وقبل يجب
تعرضه للاستبراء ولو ادعت استيلادا فأنكر أصل الوطء وهناك وللم حلف على الصحيح ولو قال
وطئت وعزلت لحقه في الأصح * (كتاب الرضاع) *

انما ثبت بلبن امرأته بلغت تسع سنين ولو حلبت فأو جري عدمه وتحريم في الأصح ولو جبن
أو تزعم منه زبد حرم ولو خاطب جماع حرم ان غلب فان غلب وشرب النكاح قبل أو البعض حرم
في الاظهر ويحرم إجمار وكذا السعاط على المذهب لاحقة في الاظهر وشربه مريض حرم بل يبلغ
سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضه تعدد أولاهو وعاد في الحال أو تحول
من ثدي إلى ثدي فلا ولو حلب منه دقة وأوجرته حسا أو عكسه فرضعة وفي قول خمس ولو شكت
هل حسا أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم وفي الثانية قول أو وجهه ونصير
الرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات
أو أربع نسوة وأم ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنه في الأصح فيحرم من عليه لانهن
موطوءات أي موطوء كان بدل المستولدات بنات أو أخوات فلا حرمة في الأصح وآباء المرضعة من
نسب أو رضاع أجساد للرضيع وأمهاتها جداته وأولادها من نسب أو رضاع أخوته
وأخواتها وأخواتها وأخواله وأخواته وأبؤى اللبن جسده وأخوه محرم وكذا الباقي واللبن لمن
نسب إليه ولد نزل به بنكاح أو وطئه شبهة لا زنا ولو نكحها بلبان انتفى اللبن عنه ولو وطئت
منكوبة بشبهة أو وطئ اثنتان بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقائف أو غيرهن ولا تنقطع

ينوه فان انكسر الاول اعم من الثلاث ثلاثين وينقطع الولاء بغوات يوم (٩٧) ولولمذلا بشحو حبض وجنون فان عجز لرض بدوم

شهرين ظنا أو المشقة شديدة ولو بشق أو خوف زيادة مرض مالك في ظهار وجماع ستين مسكينا أهل زكاة مادما من بنس فطرفة فان عجز لم تسقط فاذا قدر على نصلة فعلها * (كتاب اللعان والعذف) * صريحه كزيت ويازاني ويازانية وزني ذكر كرك أو فرجك وكري بيالاج حشفة بفرج محرم أو دير وخنثي زني فرجك ولولد غيره است ابن فلان الالمني بالعان ولم يستلحق وكنايته كزنان وزنان في الجبل وزني يدك أو يا جرو أنت تحبين الخلو أو لم أجده بكرا أو لعربي يابن علي ولولده است ابني وتعريضه كيا ابن الحلال وأنالست بران ايس قذفا وقوله زنيته بك اقرار برنا وقذف ولو قال لزوجته يازانية فقالت زنيته بك أو أنت أزني مني فقاذف وكنايته أو زنيته وأنت أزني مني فقرة وقاذفة ومن قذف محصنا حد أو غيره عزروا المحصن مكاف حرم لم عقيف عن زنا وطه محرم مملوكه ودبر حليلة فان فعل لم يحده قاذفه أو ارتد حد ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط بعفو ولو عفا بعضهم فللباقى كاه * (فصل) * له قذف زوجة علم زناها أو ظنه مؤكدا كشياع زناها بزنيته مع قرينة كان رآها بخلو فان أتت بولد فان علم أو ظن انه ليس منه بان لم يطمأها أو ولده له لون سنة أشهر أو لفوق أربع سنين من وطه أو لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزمه نفيه والاحرم مع قذف ولعان كالو عزل * (فصل) * لعانه قوله أو بعاشه بانه إلى من الصادق في فيما ربيت به هذه من الزنا وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه فان غابت ميزها وان نفى ولدا قال في كل وان ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانهما قولها بعدة أشهد بالله انه لمن الكاذبين في جار ما في به من الزنا وخامسة ان غضب الله على ان كان من الصادقين فيه وشرط لولاء الكامات وتلقين فاضله وصح

نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وان طالت المدة أو انقطع وعاد فان نسكت آخر ولدت منه فاللبن بعد الولادة وقبلها الاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن جل الثاني وكذا ان دخل وفي قول الثاني وفي قولهما * (فصل) * تحتها صغيرة فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجة أخرى انفسخ نكاحه ولا صغيرة نصف مهرها وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كاهولو رضعت من ناقة فلا غرم ولا مهر للمرضعة ولو كان تحتها كبيرة ونصف غير فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من شاء منها وحكم مهر الصغيرة وتغير به المرضعة ما سبق وكذا الصغيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت موطوءة فله على المرضعة مهر مثل في الاظهر ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كان تحتها صغيرة فطالقتها فأرضعتها امرأه صارت أم امرأته ولو نسكت طالقتها صغير أو أرضعتها بابنه حرمت على المطلق والصغيرة أبدا ولو زوج أم ولده عبده الصغير فأرضعتها لبن السيد حرمت عليه وعلى السيد ولو أرضعت موطوءة الأمه صغيرة تحتها بابنه أو لبن غيره حرمنا عليه ولو كان تحتها صغيرة فأرضعتها انفسختها وحرمت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بابنه والا فريضة ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغائر فأرضعتن حرمت أبدا وكذا الصغائر ان أرضعتن بابنه أو لبن غيره وهى موطوءة والا فان أرضعتن معا باي حارهن الخامسة انفسخن ولا يحرم مؤبدا أو مرتبالم يحرم وتنفسخ الاولى والثالثة وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفسخ ويجرى القولان فبن تحتها صغيرتان أرضعتها الأجنبية مرتباً ينفسخان أم الثانية

* (فصل) * دل هند بنتي أو أختي رضاع أو قالت هو أختي حرم تنكحهما ولو قال زوجان بينهما رضاع محرم فرق بينهما ما وسطا المسمى ووجب مهر مثل ان وطئ وان ادعى رضاعا فأنكرت انفسخ ولها المسمى ان وطئ والا فنفقه وان ادعته فأنكرت صدق بيمينه ان زوجت برضاها والا فالاصح تصديقها ومهر مثل ان وطئ والا فلا نفي لها ويحذف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على نفي يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة والاقرار به شرطه جلان وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطالب أجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرت فقالت أرضعته في الاصح والاصح انه لا يكتفى بيمينه ما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد وصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حاب وبيعار وازداد أو قرأت كالنقام ثدى ومعه وحركة حلقه بفجرع وازداد بعد علمه انه البون * (كتاب النفقات) *

على موسر زوجه كل يوم مدا طعام ومعسر مد متوسطا مد ونصف والمدا مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم (فات) الاصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع والله أعلم ومسكين الزكاة معسر ومن فوقه ان كان لو كاف مدين رجع مسكينا فتوسطا والا فوسر والواجب غالب قوت البلد (قلت) فان اختلف وجب لائق به ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم وعليه تأكيها حبا وكذا الطعنه وخبره في الاصح ولو طاب أحدهما بدل الحب لم يجبر الممتنع فان اعتاضت جاز في الاصح الا خبرا ودقيقا على المذهب ولو كانت معه كالعادة سقطت نفقة في الاصح (قلت) الا أن تكون غير شديدة ولم يأذن لها والله أعلم ويجب ادم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وغر وختاف بالفضول ويقدره قاض باجتهاده ويفاوت بين موسر وغيره وطعم يليق بيساره واعساره كعادة البلد ولو كانت كل الخبر وحده وجب الادم وكسوة تكفيها فيجب قس وسراويل وخيار ومكعب ويريد في الشتاء جبة وجنسها

وهو أشرف بلدة فمكة بين الركن والمقام
وببيعة وكنيسة وبيت نار لاهلها الاصم لوني
وجمع أقله أربعة وان يعظم ما قاض
ويبالغ قبل الخامسة ويتلأعنا من قيام
وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطه
الا ان أصرو قذف في حرة ولا ولد ولا عن
ولومع امكان بينته بزناها النفي ولدوان عفت
عن عقوبة وبانث ولدفعها وان بانث ولا
ولد الاتعزير تأديب فلوثبت زناها أو عفت
عن العقوبة أولم تطالب أو جنت بعد قذفه
ولا ولد فلا لعان ويتعاق بالامانة انفساخ
وحرمته وبدة وان تقاض نسب نقاه وسقوط
عقوبة عنه لها ولزاني ان سماه فيه وحصانتها
في حقه ان لم تلأعن ووجوب عقوبة زناها
ولها العان لدفعها وانما ينفي به بمكائنه ولو
ميتا والا كان ولدنه لسته أشهر من العقد أو
طالق يجعله فلا يلاعن لغيره والنفي فوري
الا عذر نعر فيه اشهاد وله نفي حل وانتظار
وضعه لتحقيقه فان قال جهات الوضع وأمكن
حلف لا أحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما سائمة
أشهر ولو هنئي بولد فأجاب بما يتضمن اقرارا
كأمين أو نفي لم ينف ولو بانث ثم قذفها بزنا
مطلق أو مضاف لما بعد النكاح لا عن لنفي
ولدا والا فلا لعان وله انشاؤه يلاعن لغيره
(كتاب العدد) تحب عدة بوطء شبهة أو
بفرقة زوج حتى دخل منه المحترم أو وطئ
ولو في دبر أو تبقي براءة رحم فعدة حرة
تحبس ثلاثة أقرؤ ولو مستحاضة والقرء
طهر بين دميين فان طلقت طاهرا انقضت
بطعن في حيضة ثالثة أو حاضا في رابعة
ومخبرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالا
وغير حرة قرآن فان عتقت في عدة رجعة
فكسرة ومخبرة بشرطها شهران وحرة لم
تحض أو ينسث ثلاثة أشهر فان طلقت
في أثناء شهر كلمته من الرابع فلا ين وغير
حرة شهر ونصف ومن انقضى دمها ولو بلا
علة تصبر حتى تحبس أو تبس فلو حاضت
من لم تحض أو آيسة فيها باقرار كآيسة
حاضت بعدها ولم تنكح وفي المعتبر بأس كل
النساء وحامل وضعه حتى ثانی توأمين ولو ميتا أو مضغة تتصور ان نسب الى ذي عدة ولو احتملا لا كني بلعان ولو اوتيت في عدة

(٩٨)

و باليهام عند الصخرة وبغيرهما على المنبر وبباب مسجد مسلم به حدث اكبر

فان حرت عادة البلد مثله بكنان أو حرير وجب في الاصح ويجب ما تعد عليه كزلية أولبد
أو حصير وكذا فراش للنوم في الاصح ومخدة وحلاف في الشتاء وآلة تنظيف كمشط ودهن
وما يغسل به الرأس ومركب ونحو ملدغ صنان لا لكل وخضاب وما يزين ودواء مرض وأجرة
طبيب وحاجم ولها طعام أيام المرض وأدمها والاصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة وغن
ماء غسل جماع ونفاس لا حيض واحتلام ولها آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة
وكوز وجرعة ونحوها ومسكن يلبق بها ولا يشترط كونه ما كمو عليه لمن لا يلبق بها خدمة
نفسها لخدمها بحجرة أو أمه له أو مسكنة أو بالانفاق على من يحسبها من حرة أو أمة لخدمة
وسواها في هذا موسر ومسر وعبدان أخدمها بحجرة أو أمة باجرة قليل عليه غيرها أو بامته
انفق عاها بالملك أو بمن يحسبها الزمة نفقة وجنس طعامها جنس طعام الزوجية وهو مد على
ميسر وكذا متوسطا في الصحيح وموسر مد وتلت ولها كسوة تلبق بحالها وكذا آدم على الصحيح
لا آلة تنظيف فان كثروا وتأت بقسم لوجوب ان ترفه ومن تخدم نفسه في العادة ان
احتاجت الى خدمة مرض أو زمانة وجب اخداها ولا اخدا لم لرفقة وفي الجيلة وجهه ويجب
في المسكن امتناع وما يستهلك كطعام غايك وتتصرف فيه فلو قترت بما يضرها منعها وما دام
نفعه ككسوة وظروف طعام ومشط غايك وقيل امتناع وتعلل الكسوة أول شتاء وصيف
فان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل ان قلنا غايك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يكس مدة فدين
(فصل) الجديد أنها تجب بالتمكين لا العقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه
مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجبت من باو غايك فان غاب كتب الحيا كم لحا كم ياده
ليعلمه فيجيء أو يوكل فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي والمعتبر في محبونة
ومرافقة عرض ولي وتسقط بنشوز ولو لم يجمع لمس بلا عذر وعسالة زوج أو مرض يضر معه
الوطء عدو والخروج من بيته بلا إذن نشوز الا أن يشرف على انهم دام وسفرها باذنه معه أو
لحاجته لا يسقط ولحاجتها يسقط في الاظهر ولو نشرت فغاب فأطاعت لم تجب في الاصح
وطريقها أن يكتب الحيا كم ككس سبق ولو خرجت في غيبته لز يارة ونحوها لم تسقط والاظهر
أن لانفقة لصغيرة وأنهم تجب للكبيرة على صغير واحرامها يحج أو عورة بلاذن نشوز ان لم يملك
تحليلها فان ملك فلا حتى تخرج فمسافرة لحاجتها أو باذن في الاصح لها نفقة ما لم تخرج
ويمنعها صوم نفل فان أبت فنانشرة في الاظهر والاصح ان قضاء لا يضيق كنفل فيمنعها وانه
لا منع من تجميل مكتوبة أول وقت وسنن راتبة ويجب لرجعية المؤمن الامانة تنظف فلو طنت
حاملًا نفق فبانث حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها والحائل البائن يخلع أو ثلاث لانفقة لها
ولا كسوة وتجبان لحامل لها وفي قول للعمل فعلى الاول لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح
فاسد (قلت) ولا نفقة لمعدة وفاة وان كانت حاملا والله أعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن
النكاح وقيل تجب الكفاية ولا يجب دفعها قبل ظهور رجل فاذا ظهر وجب يومايوم وقيل
حين تضع ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب (فصل) أعسر بها فان صبرت صارت
دينا عليه والا فلها الفسخ على الاظهر والاصح أن لا يفسخ بغير مو سر حضر أو غاب ولو حضر
وغاب ماله فان كان بمسافة الفسخ والا فلا ويؤمر بالا حصار ولو تبرع رجل بها لم
يلزمها القبول وقد رونه على الكتب كالمال وانما يفسخ بجزء من نفقة ميسر والاعسار
بالكسوة كهو بالنفقة وكذا بالادم والمسكن في الاصح (قلت) الاصح المنع في الادم والله أعلم
وفي اعساره بالمهر أو اوالاظهرها تفسخ قبل وطه لا بعده ولا يفسخ حتى يثبت عند قاض اعساره

ليحل لم تنكح حتى يزول الريبة أو بعدها سن صبر انزل فان نكحت أو وثابت (٩٩) بعد نكاح لم يطل إلا أن تلد لدون ستة أشهر من

امكان عاوق ولولا فاقها فولدت لاربعة سنين
لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر راق الثاني ولو نكحت فيها فادرا
وجهها الثاني فولدت لامكان منه لحقه أو
من الأول لحقه أو منه ما عرض على قائف
(فصل) لزمنها عدتها شخص من جنس كان
طالق ثم وطئ في عدة غير حل لا عالماني بائن
تدخلت افتتدي عدة من وطئ وطعوله رجعة في
البقة أو جنسين كحل وأقراء فكذلك
فتنقضيان بوضعها برأيه قبله أو شخصين
كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت
بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حل فطلاق
وله رجعة فيها وقبلها فان راجع ولا حل
انقطعت وشرعت في الأخرى ولا يمتنع بها
حتى تقضيها *(فصل)* عاشره طلاق
رجعية في عدة اقراءه وأشهر لم تنقض ولا
رجعة بعدهما ويلحقها طلاق إلى انقضاء عدة
ولو نكح معتدة طلاق رجعة ووطئ انقطعت
بوطئها ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم
طلقها استأنفت وان لم يوطأ ولو نكح معتدة ثم
وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقة
(فصل) تجب وفاة زوج عدة وهي لحره
حائلا أو حاملا من غيره كزوجة صبي ولو رجعية
أول طوطأ أربعة أشهر وعشرة بلياليها
ولغيرها كذلك نصفها والحامل منه ولو
مجبوا أو مسلول وضعه ولو طلق إحدى
امرأته ومات قبل بيان أو تعيين اعتدنا
لوفاته لا في بائن فتقدم وطئت وهي ذات
أقراء بالاكثر من عدة وفاته منها واقراء من
طلاق والمفترق لا تنكح زوجته حتى يثبت
موته بمسار أو طلاقه ثم تعدد فلو نكح
بنكاحها قبل ثبوتها نقض ولو نكحت وبان
ميتا صحر وجب اعداد على معتدة وفاته وسن
للمارقة وهو ترك لبس مصبوغ لزيته ولو
قبل نسجه أو خشن وتحمل بحب ومصوغ
نهارا ونظاب ودهن شعروا كتحال بكحل
زيته إلا الحاجة قليلا واسه في داج ودمام
وخضاب ما ظهر بخوجناه وحل تحمیل
(فصل) تجب سكنى لعدة فرقة

في نفسه أو يأذن لها فيه ثم في قول يذبح الفسخ والاظهار أهاله ثلاثة أيام ولها الفسخ صبيحة
الرابع إلا أن يسلم نفقة ولو مضى يومان بالنفقة وأنفق الثالث وبغز الرابع بنت وقبل
تستأنف ولها الطرود زوج من المهلة التحصيل النفقة وعليها الرجوع ليلا ولورضيت باعساره أو
نكحته عالمه باعساره فلها الفسخ بعده ولورضيت باعساره بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة
باعساره بمهر ونفقة ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ فان رضيت فلا فسخ للسيد
في الأصح وله أن يلجئها إليه بان لا ينطق عليها ويقول افسخي أو جوي

(فصل) يلزمه نفقة الوالد وان علا والولد وان سفل وان اختلف دينهما بشرط يسار
المنطق بفصل عن قوته وقوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يبيع في الدين ويلزم كسوبا كسبها
في الأصح ولا تجب لئلا كفايته ولا ما اكتسبها وتجب لفقر غير مكسب ان كان زمتا أو صغيرا
أو مجنونا أو لا فاقوال أحسنها تجب والثالث لامل لا فرع (فات) الثالث أظهر والله أعلم
وهي الكفاية ونسقط بطوائفها ولا تصير ديناً عليه الا بفرض قاض أو اذنه في اقتراض لغيره أو
منع وعلمها الرضاع ولدها للبائنه بعده ان لم يوجد الهوى أو أجنبية وجب ارضاءه وان وجدنا
لم تجبر الام فان رغبت وهي منكوحه أبيه فله منعها في الأصح (فات) الأصح ليس له منعها
ومعها الا كثر ون والله أعلم فان اتفقا وطلبت أجرة مثل أجبت أو فوقها فلا وكذا ان
تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل في الاظهر ومن استوى فرعاه أنفقوا والا فالأصح أقرهما فان
استوا يافبالارث في الأصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثان يستويان أم بوزع بحسبه
وجهان ومن له أبوان فعلى الاب وقيل عليه ما بالبالغ أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم
ببعض فالقرب والاقبال القرب وقيل بالارث وقيل بولاية المال ومن له أصل وفرع ففي الأصح
على الفرع وان بعد أو محتاجون يقدم زوجته ثم الاقرب وقيل الوارث وقيل الولي *(فصل)*
الحضانة لحظ من لا يستقل وترتيبه والاناث أليق بها وأولاهن أم ثم أمهات يديان باناث
يقدم أقرهين والجد يد تقدم بعدهن أم أب ثم أمهات المدليات باناث ثم أم أبي أب كذلك ثم
أم أبي جد كذلك والقديم الاخوات والحالات عليهن وتقدم أخت على خالة وخالة على بنت أخ
وأخت و بنت أخ وأخت على عمه وأخت من أبوين على أخت من أحدهما والأصح تقديم
أخت من أب على أخت من أم وخالة وعمه لاب عايمها الام وسقوط كل جدة لا ترث دون أنثى
غير محرم كبنات خالة وثبت لكل ذكركم و وارث على ترتيب الارث وكذا غير محرم كابن عم
على الصحيح ولا تسلم اليه مشتهرا بل الى ثقة يعينها فان فقد الارث والمحرمية أو الارث فلا في
الأصح وان اجتمع ذكور واناث فالام ثم أمهات ثم الاب وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من
الام و يقدم الأصل على الحاشية فان فقد فالأصح الاقرب والا فالأنثى والانيقوع ولا حضانة
لرقيق ومجنون وفاسق وكافر على مسلم ونا كمة غير أبي الطفل الاعمه وابن عمه وابن أخيه في
الأصح وان كان رضيعا اشترط أن ترضعه على الصحيح فان كملت ناقصة أو طلقته منكوحه
حضنت وان غابت الام أو امتعت فللعدة على الصحيح هذا كله في غير محرم والميراث افرق أبوابه
كان عند من اختار منه ما كان في أحدهما مجنون أو كافر أو رقيق أو فسق أو نكحت فالحق
للاخر غير بين أم وجد و كذا أخ أو عم أو أب مع أخت أو خالة في الأصح وان اختار
أحدهما ثم الآخر حول اليه فان اختار الاب ذكر لم يتعز ياره أمه وجمع أنثى ولا يمنعها
دخولا عليها زائرة الزيارة مرة في أيام فان مرضا فالام أولى بقرضهما فان رضى به في بيته
والا ففي بيته وان اختارها ذكرا فله البلاء وعند الاب ثم ارايؤدبه ويسلمه لكتب أو حرفة

تجب نطقها لولم تغار في مسكن كانت به عند
 نحو طعام نهارا وغزلهما ونحوه عند
 جارتها ليلان باتت ببيتها وتكوف وشدة
 تأذيها بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو
 مسكن باذن فوجبت عدة ولو قبل وصولها
 اعتدت فيه أو بلا اذن ففي الاول كلو اذن
 فوجبت قبل خروجهما أو سافرت باذن
 فوجبت في طريق فعودها أولى ويجب
 بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن أو إقامة
 المسافرين كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت
 فطالقتها وقال ما اذنت في خروج أو اذنت
 لالفة حلف وإذا كان المسكن له ويليق بها
 تعين وضع بيعة في عدة أشهر أو مستعارة
 أو مكترى وانقضت مدته انتقلت ان تمتنع
 المالك أولها تحبىرت كلو كان خديسا
 ويخبر ان كان نفيسا وليس له مساكنها
 ولا مدخلاتها الا في دار واسعة مع مميز بصير
 محرم لها ما عدا أوله أنثى أو حائلة أو دار بها
 نحو حجرة وانفرد كل بواحدة فبراقها كطاج
 ومستراح وعمرو أغلق باب بينهما
 * (باب الاستبراء) * يجب بملك أمة بشراء
 أو غيره وان يتقن براءة رحم وبطلاق قبل
 وطء وزوال كتابة وردة لا يحل من نحو صوم
 ولا بملكه زوجته بل يسن وزوال فراش
 عن أمة بعقة أو لولوا سنة قبله مس تولد
 لا غيرها حرم قبل استبراء تزويج وطو أنه
 لا تزوجها ان أعتقها وهو حيضة ولذا
 أشهر شهر ولحمل غير معتدة بالوضع وضعه
 ولومن زنا ولو ملك نحو مجوسية أو مروج
 فجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكف
 وحرم قبل استبراء في مسبية وطء وفي غيرها
 تمتع وتصدق في قولها حاضت ولو منعته فقال
 أنحبرتنى بالاستبراء حلف ولا تصبر فراشا
 الابوطه فاذا ولدت للامكان منه لحقه وان
 قال عزات لان نفاها ودعى استبراء وحلف
 ووضعت لسته أشهر منه فان أنكرته حلف
 أن الولد ليس منه ولو ادعت ابلا فانكر
 الوط لم يحلف * (كتاب الرضاع) *
 أركانه رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه

أو أنثى فعندها يلازمها أو يزورها الاب على العادة وان اختارهما أقرع وان لم يختار فالام
 أولى وقيل يقرع ولو أراد أحدهما مس لم حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود أو
 سفر نقلة فالاب أولى بشرط أمن طريقه والبلد المقصود قبل ومسافة قصر ومحارم العصبية في
 هذا كلاب وكذا ابن عم لذكور لا يعطى أنثى فان رافقته بنته سلم اليها * (فصل) * عليه
 كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعمى زمناء وبرأوسه تولد من غالب قوت رقيق البلد
 وأدمهم وكسوتهم ولا يكفي ستر العورة ويسن أن يناوله مائة تم به من طعام وأدم وكسوة
 وتسقط بعض الزمان ويبيع القاضي فيها مال فان فقد المال أمره ببيعه أو اعتاقه ويجبر أمته
 على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل عنه وفطمه قبل حواين ان لم يضره وارضاعه بعدهما ان
 لم يضرهما ولا لغيره حق في التريفة فليس لأحدهما فطمه قبل حواين ولهما ان لم يضره ولا أحدهما
 بعد حواين ولهما الزيادة ولا يكاف رقيقه الاعلا يطيقه ويجوز تخارجته بشرط رضاهما وهي
 خراج يؤديه كل يوم أو أسبوع وعليه علف دوابه وسقيها فان امتنع أجبر في الماء كقول علي
 يبيع أو علف أو ذبح وفي غيره على بيع أو علف ولا يحجب ماضر ولدها ولا روح له كقناة
 ودار ولا تجب عمارتها * (كتاب الجراح) *

الفعل المزهق ثلاثة عمد وخاطئ شبه عمد ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص
 بما يقتل غالبا جرح أو مثقل فان فقد قصد أحدهما بان وقع عليه فبات أرمي شجرة فأصابه
 فخما وان قصد أحدهما بالاعتق لا يقتل غالبا شبه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا فلو غرز ابرة بمقتل
 فعمد وكذا غيره ان تورم وتآلم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات في الحال فشبه عمد وقيل عمد
 وقيل لا شيء ولو غرز فيها لا يؤلم بجلدة عقب فلا شيء بحال ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب
 والاعطاب حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد والافان لم يكن به
 جوع وعطش سابق فشبه عمد وان كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد
 والا فلا في الاظهر ويجب القصاص بالسبب فلو شهد بقصاص فقتل ثم رجعا وقال لا تعدنا
 لزمهما القصاص الا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهم أو لو ضيف بمسوم صيدا أو مجنون فبات
 وجب القصاص أو بالاعاق لا ولم يعلم حال الطعام قد بدى وفي قول قصاص وفي قول لا شيء
 ولو دس سمافي طعام شخص الغالب أكاه منه فأكاه جاحلا فعلى الاقوال ولترك الجروح
 علاج جرح مهلك فبات وجب القصاص ولو ألقاه في ماء لا يعد مغمرا فاكنته فمكت فيه
 مضطجعا حتى هلك فهدر أو مفرق لا يخلص منه الا بسباحة فان لم يحسنها أو كان مكتوبا أو زمنا
 فعمد وان منع منها عارض كرجوعه وشبه عمد وان أمكنه فمكت كها فلا بد في الاظهر أو في
 ناز يمكن الخلاص منها فمكت فيها في الدية والقولان ولا قصاص في العورتين وفي النار وجه
 ولو أمسكه فقتله آخر أو مفر بترافدها فيها آخر أو ألقاه من شاهق فمكتاه آخر فقتله
 فالقصاص على القاتل والمردى والقائد فقط ولو ألقاه في ماء مفرق فالتقمه حوت وجب
 القصاص في الاظهر أو غيره مفرق فلا ولوا كرهه على قتل فعلية القصاص وكذا على المكره في
 الاظهر فان وجبت الدية وزعت فان كاذأ أحدهما فقط فالقصاص عليه ولو كرهه بالغ
 مراحمه فمكت البائع القصاص ان قلنا سجد الصبي مدموما ولا يظهر ولو كرهه على رمي شخص
 علم المكره أنه رجل وطنه المكره صيدا فالاصح وجوب القصاص على المكره أو على رمي صيد
 فأصاب رجلا فلا قصاص على أحد أو على صعد شجرة فتراق ومات فشبه عمد وقيل عمد أو على
 قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال ائتاني والاقتلانك فقتله فالذهب لا قصاص ولا يظهر

أو بايحاو أو اسعاط أو بعددته ووت المرأة لا بعتنة أو تقاطير في نحو اذن وشرطه (١٠١) كونه خسايقنا عرفا فلو قطع اعراضا أو قطعه

تعدد أو تحول هو وعاد حلا أو تحول إلى
ثمها الآخر أو قامت لشغل خفيف فعدت
فلا ولو حلب منها دفعة أو وجهي خما أو
عكسه فرضة وتصبح المرضعة أمه وذو اللبن
أباه وتسرى الحريمه إلى أصولهما
وفروعهما وحواشيهم والى فروع
الرضيع ولوارضع من خمس لبنهن لرجل
من كل رضعة صار ابنه فحرم من عليه لا خمس
بنات أو أخوات له واللبنان لحقه ولا نزل
به ولو نفاه انتفى اللبن ولو وطئ واحد
منكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة فولدت
فاللبن لحقه الولد ولا تنقطع نسبة اللبن
عن صاحبه إلا لو لاد منه آخر فاللبن بعده

(فصل) * تحته صغيرة فأرضعتها من تحرم
عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها
وله على المرضعة ان لم يأذن نصف مهر مثل
فان أرضعت من ثمانية أو سبعة فلا غرم
أو أم كبيرة تحته انفسخت نكاح أيتها
أو بنتها حرمت الكبيرة أبدا والصغيرة
ر بيعة والغرم ماسر لان وطئ الكبيرة فله
لأجلها مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبدا
وكذا الصغيرة ان أرضعت بلبنه والا
فر بيعة وينفسخ كلو أرضعت ثلاث صغيرا
تحته ولو أرضعت أجنبية زوجيته انفسخت
ولو نكحت مطلقة صغيرة وأرضعته بلبنه
حرمت عليها أبدا * (فصل) * أقر رجل أو
امرأة بان ينهم مراضعا لحرم ما أمكن حرم
تناكحهما أو زوجان فقلوا لها مهر مثل
ان وطئها مذكورة أو ادعاه فأنكرت انفسخ
ولها المهران وطئ والا فصفه أو عكسه
حلف ان زوجت رضاعيه أو مكنته
والاحاف ولها مهر مثل بشرطه السابق
وحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه
على بت ويثبت هو والاقرار به بما يأتي في
الشهادات وتقبل شهادة مرضعة فلم تطلب
أحوه وان ذكرت فعلها وشرط الشهادة
ذكر وقت وعدد وتفرقة ووصول لبن
جوفه ويعرف بنظر حلب وبيعار وازداد
أو قرآن كمتصاص ندى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن * (كتاب النفقات) * يجب بفجر كل يوم على معسر فيه وهو من لا يملك ما يخبر به

لاديه ولو قال اقتل زيدا أو عرافيس باكره * (فصل) * وجد من شخصين معا فعلن
منه فان مذفات كزوقه أو لا كقطع عضو بن فقاتلان وان أنماه وجل إلى حركة مذبح
بأن لم يبق اصدار ونطاق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالاول قاتل وبعر الثاني وان جنى الثاني
قبل الانتهاء اليهما فان ذف كز بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العضو أو مال
بحسب الحال والافقاتلان ولو قتل مريضاً في الترع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص
* (فصل) * قتل مسلمان كفره بدار الحرب لا قصاص وكذا لاديه في الاظهر أو بدار
الاسلام وجبا في القصاص قول أو من عهد مرتدا أو ذميا أو عبدا أو ظنه قاتل أبيه فبان
خلافه فالذهب وجوب القصاص ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض وجب
القصاص وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص في القتل اسلام أو أمان فهدر الحربي والمرد
ومن عليه قصاص كثيره والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل أو مسلم فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ
وعقل والمذهب وجوبه على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنوناً صادق بيمينه ان
أمكن الصبا وعهد الجنون ولو قال أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ولا قصاص على حربي ويجب
على المعصوم والمرد ومكافأة فلا يقتل مسلم لم يذمي ويقتل ذمي به وبذمي وان اختلفت ملتهما
فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذميا أو أسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا في
الاصح وفي الصورتين انما يقتص الامام بطالب الوارث والاظهر قتل مرتد بذمي وبمرتد لاديه
بمرتد ولا يقتل حربيين فيه رفق ويقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولد وبعضهم به بعض ولو قتل عبد
عبدانهم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فكعدوث الاسلام ومن بعضه حر لو قتل مثله
لا قصاص وقيل ان لم تزد حربة القاتل وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحربي ولا يقتل ولد
وان سفل ولاله ويقتل بالديه ولو تداعيا مجعولا فقتله أحدهما فان لحقه القائف بالآخر
اقتص والا فلا ولو قتل أحد أخوين الاب والآخر الام معا فكل قصاص ويقدم بقرة فان
اقتص بها أو مبادر فالوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق وكذا ان قتل
مرتبا ولا زوجية والا فعلى الثاني فقط ويقتل الجع بواحد وللولي الطعن بعضهم على
حصته من الدية باعتبار الرأس ولا يقتل شريك مخطئ وشبهه عد ويقتل شريك الاب وعبد
شارك حرا في عبد وذمي شارك مسلما في ذمي وكذلك شريك حربي وقاطع قصاصا أو حدا
وشريك النفس ودافع الصائل في الاظهر ولو جرحه حربيين عدا وخطأ ومات بهما أو جرح
حربيين أو مرتد أو مسلم وجرحه ثانيا فقتل لم يقتل ولو دأوى جرحه بسهم مذف فلا قصاص
على جرحه وان لم يقتل غالباً فقتله به عدا وان قتل غالباً وعلم حاله فشر يك جرح نفسه وقيل
شريك مخطئ ولو ضر بوجهه بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أو جرحه
أصحها يجب ان توطأ أو من قتل جمعاً مرتبة تقتل بأولهم أو معا فبالقرعة وللباقي الديات
(قلت) فلو قتله غير الاول عصى وقصصا صا ولا لاديه والله أعلم * (فصل) * جرح
حربيا أو مرتدا أو عبدا نفسه فاسلم وعتق ثم مات بالجرح فلا ضمان وقيل نجب دية ولو رماهما
فاسلم وعتق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة ولو ارتد المجروح ومات
بالسرية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الاظهر يستوفيه قريبه المسلم وقيل
الامام فان اقتضى الجرح مالاً وجب أقل الامر من أرشه ودية وقيل أرشه وقيل هدر ولو
ارتد ثم أسلم فمات بالسرية فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة وجب ونجب الدية وفي قول
نصفها ولو جرح مسلم ذميا فاسلم أو حر عبد افعتق ومات بالسرية فلا قصاص ونجب دية مسلم

أو قرآن كمتصاص ندى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن * (كتاب النفقات) * يجب بفجر كل يوم على معسر فيه وهو من لا يملك ما يخبر به

عن المسكنة ومن به رثا وجهه مد طعام ومثوسط (١٠٢) وهو من يرجع بشكيلة مدين معسر امد ونصف وموسر وهو من لا يرجع

وهي لسيد العبد فان زادت على قيمته فالز يادته لورثته ولو قطع يد عده فعتق ثم مات بسراية
فلسيد الاقل من الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية وقيمته ولو قطع يد عده فعتق
بخرجه آخرا ومات بسراية ثم فلاقصاص على الاول ان كان حرا وتجب على الآخرين
(فصل) بشرط لقصاص الطرف والجرح مائسرت النفس ولو وضعوا سيفا على يده
وتحاملوا عليه دفعة فأبوا فاقطعوا وشجاج الرأس والوجه عشر خارصة وهي ماشق الجلد
قليلا ودائمة تدنيه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وشحماق تبلغ الجلدة التي بين
اللحم والعظم وموضعه توضع العظام وهاشمة تنشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تبلغ خويطة الدماغ
ودائمة تخرقها ويجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الخارصة ولو أوضع في
بقي البدن أو قطع بعض مارت أو أذن ولم يبنسه وجب القصاص في الاصم ويجب في القناع
من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب ان أمكن بلا جافة والافلا على الصحيح ويجب في فقه
عين وقناع أذن وجفن ومارن وشفة ولسان وذكروا نثنين وكذا ألبان وشه لمران في الاصم
ولا قصاص في كسر العظام وله قطع أقر ب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقى ولو
أوضعه وهشم أو وضع وأخذ خمسة أبعرة ولو أوضع ونقل أو وضع وله عشرة أبعرة ولو قطع من
الكوع فليش له النقط أصابعه فان فعله عزرو ولا غرم والاصم أن له قطع الكف بعده ولو
كسر عظمه وأبانه قطع من المرفق وله حكومة الباقى فلو طاب الكوع مكن في الاصم ولو أوضعه
فذهب ضوؤه أو وضعه فان ذهب الضوء والأذهب به بأخف يمكن كتقريب حديدية بحماق من
حدقه ولو اطعمه لامة مة تذهب ضوءه غالباً فذهب لطمه مائلها فان لم يذهب أذهب والسمع
كالبرص يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البطش والنوق والشم في الاصم ولو قطع أصبعاً
فتأكل غيره فلا قصاص في المتأكل *(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)*
لا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه ولا أنفله بأخرى ولا زائد براند في محل آخر ولا
يضر تفاوت كبير وطول وقوة بعاش في أصلى وكذا زائد في الاصم ويعتبر قدر الموضحة طولا
وعرضا ولا يضر تفاوت غاظ لحم وجلد ولو أوضع ~~ك~~ كل رأسه ورأس الشاج أصغر
استوعبناه ولا نتمه من الوجه والقابل يؤخذ قسط الباقى من أرش الموضحة ولو زرع على
جميعها وان كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس المشجوج فقط والصحيح أن الاختيار في
موضعه الى الجاني ولو أوضع ناصية وناصيته أصغر ثم من باقى الرأس ولو زاد المقص في موضحة
على حقه لزمه قصاص الزيادة فان كان خطاً أو عفا على مال وجب أرش كامل وقيل قسطا ولو
أوضعه جمع أو وضع من كل واحد مثاها وقيل قسطه ولا تقطع محجة بشلاء وان رضى الجاني
فلو فعل لم يقع قصاص بل عليه دية فلو سري فعليه قصاص النفس وتقطع الشلاء بالصيحة
الأن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بها مستوفيهما ويقطع سليم باعسم وأخرج ولا أثر
لخضرة أنطافار وسوادها والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بسليمتها دون عكسه والذي كره محجة وشلا
كاليد والاشل منقبض لا ينبط أو عكسه ولا أثر لا تشارو عدمه في قطع لخل بخصى وعين
وأنف صحيح بأخشم وأذن سميع بأصم لا عين محجة بمحقة عيما ولا لسان ناطق بأخرس وفي
قلم السن قصاص لافي كسرها ولو قطع سن صغير لم يشغل فلا ضمان في الحال فان جاء وقت نباتها
بأن سقطت البواقى وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المنبت وجب القصاص ولا يستوفى له
في صغره ولو قطع سن منغور فنبت لم يسقط القصاص في الاظهر ولو نقصت يده أصبعاً فقطع
كامله قطع وعليه أرش أصبع ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المخطوع أخذ دية أصابعه الاربع

مدان من غالب قوت المحل فان اختلف
فلا تقي به والمدائة وأحد وسبعون درهما
وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع جب
وطمخه ومخنه وخبره وألها اعتياض ان لم يكن
وباوتسقا نفقة ثيابا كلها عنده كالعادة
وهي رشيدة أو أذن ولها ويجب لها آدم
غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن
وعسر ويختلف بالفصول ولحم يليق به
كمادة المحل ويقدر درهم ما قاض باجتهاده
ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تكفيها من
قميص وخمار ونحو سراويل ومكعب يزيد
في شتاء نحو جبة بحسب عادة مثله واقعه ودها
على معسر ليد في شتاء وحصير في صيف
ومتوسطا زلية وموسر طمخه في شتاء ونطع
في صيف تحتها مازلية أو حصير ولونوما
فراش ومخدة مع لحاف أو كساء في شتاء
ورداء في صيف وآلة أكل وشرب وطبخ
كقصعة وكوز وجرة وقدروا له تنظاف
كمشط ودهن وسدر ونحو مراكب تعين
لصنان وأجرة حمام اعتيدون ماء غسل
يسقيه لا مازين ككحل وخضاب ودواء
مرض وأجرة نحو طبيب ومسكن يليق بها
واخدام حرة تجب عدم عادة في بيت أبيها بن
يحل نظاره لها فيجب له ان يحبسها ما يليق به
من دون مال للزوجة نوعا من غير كسوة ودونه
جنسا ونوعا منها فله مد وثلاث على موسر
ومد على غيره لا آله تنظف فان كثروا
وتأذى بعمل وجب أن يرفعوا خدام من
احتاجت لخدمة النحو مرض والمسكن
والخدام امتناع وغيره ما عاكب فلو تفرت
بما يضر منها وتعطى الكسوة أول كل
سنة أشهر فان تلغت فيها لم تبدل أو ماتت لم
ترد أو لم تكس مدة فدين

(فصل) تجب المأون ولو على صغير
للاصغيرة بالتمكين والعبرة في مجنونة ومعسر
بتمكين وإيهام أو خاف الزوج على عدمه
فان عرضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فان
غاب وأظهرت التسليم كتب القاضي افاضى
بله ابعلمه فيجوز ولو بناه فان أبي ومضى زمن وصوله فرضها القاضي وتسقط بنشور تمنع فتح الاعلى كعبالة ومرض يضر وان

معه الوطع وتكره وج بلاذن الا العذر تكفوف وانحور يار في غيبته وسفر (١٠٣) ولو باذنه لامعه أو باذنه لحاجته كاحرامها ولو بلا

اذن مالم تخرج وله منه ما فلا مطلقا وقضاء
موسعا فان أبت فناشزة ولرجعية مؤن غير
تنظيف فلو أنفق لظن حل فأخاف لسترد
مابعد عدتها ولا مؤنة لحائل بائن وتجب
لحامل لها الا عن شبهة وفسخ بمقارن ووفاة
ومؤنة عدة مؤنة زوجة ولا يجب دفعها الا
بظهور وحل * (فصل) * أعسر مالا
وكسبا لا نقابة بأقل نفقة أو كسوة أو
مسكن أو مهر واجب قبل وطء فان صيرت
غير المسكن دين والا فله افسخ لالامة بمهر ولا
ان تبرع أبو لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع
غيره ان لم ينقطع خبره ولا بغيبه ماله دون
مسافة قصر وكاف احضاره ولا بغيبه من
جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة
بل له الجرة واليه بان يترك واجبها ويقول
افسخي أو اصبري ولا قبل ثبوت اعساره
عند قاض فيه له ثلاثة أيام ولها خروج فيها
لتحصيل نفقة وعليها رجوع ليلا ثم يفسخ
القاضي أو هي باذنه صبيحة الرابع فان سلم
نفقته فلا فان أعسر بنفقة الخامس بنت كما
لو أسير في الثالث ولو رضيت باعساره فلها
الفسخ بالالمهر * (فصل) * لزوم موسرا
ولو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة مؤنه
يومه وليامته كطباية أصل وفرع لم يكسها
وعجز الفرع عن كسب يليق وان اختلها
دينا ولا تصير بفوتها دينا الا باقتراض
قاض لغيبه أو منعه وعلى أمه ارضاعه اللبأ ثم
ان انفردت هي أو أجنبية وجب ارضاعه
أو وجدتها لم تجبر هي فان رغبت فليس
لابيه منها الا ان طلبت فوق أجرة مثل أو
تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن
استوى فرعاه مؤناه فالأقرب فالوارث
فان تفاوتوا أو تساوا ومن له ابوان فعلى
الاب أو اجداد وجدات فالأقرب أو أصل
وفرع فالفرع أو محتاجون قديم الاقرب
* (فصل) * الحضانة تربية من لا يستقل
والاناث ألبق بهن أو أولاهن أم فأمهات لها
وارثات القرى فالقرى فأمهات أب كذلك

وان شاء لقطها والاصح أن حكومة شابتن تحب ان لقط لان أخذت ديتن وان يجب في
الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع كف بلا أصابع فلا قصاص الا أن تكون كفه مثلها
ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه وأخذت دية الاصابع ولو شلت أصبعاه فمقطع يد كاملة
فان شاء لقطا الثلاث السليمة وأخذت دية أصبعين وان شاء قطع يده وقطع بها * (فصل) *
قدم الفو فو زعم موته صدق الولي بيمينه في الاظهر ولو قطع طرفا وزعم نقصه فالمذهب تصديقه
ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر والا فلا أو يديه ورجليه فقات وزعم سرية والولي
اندمالا بمكنا أو سببا فالاصح تصديق الولي وكذا لو قطع يده وزعم سببا والولي سرية ولو أوضع
موضعتين ورفع الحاجر وزعمه قبل اندماله صدق ان أمكن والاحاف الجريح وثبت أرشان قبل
وثالث * (فصل) * الصحيح بثبوت لكل وارث وينتظر ثابتهم وكال صبيهم ومجنونهم ويحبس
القاتل ولا يخلى بكفيل ولا يتفقوا على مستوف والا فقرة يدخلها العاجز ويستتيب وقيل
لا يدخل ولو بدرا أحدهم فقتله فلا يظهر لاقصاص وللأقرب قسط الدية من تركته وفي قول من
المبادوران بادر بعد عفوه غيره لزمه القصاص وقيل لان لم يعلم ويحكم فاض به ولا يستوفى
قصاص الاباذن الامام فان استقل عزروا بآذن لاهل في نفس لا طرف في الاصح فان أذن في
ضرب رقبة فأصاب غير هاعمد اعزروا ولم يعزله ولو قال أخطأت وأمكن عزله ولم يعزروا وأجرة
الجلاد على الجاني على الصحيح ويقص على الفور وفي الحرم والحرق والبرد والمرض وتحبس
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضيه اللبأ ويستغنى بعيرها أو نظام لحولين
والصحيح تصديقه في حملها بغير تخيلة ومن قتل بمعدن أو خنق أو تجويع ونحوه اقتص به أو
بسهرة فسيف وكذا خمر ولو أضع ولو جوع كتجويعه فلم يمت زيد وفي قول السيف
ومن عدل الى سيف فله ولو قطع فسرى فالولي خرقته موله القطع ثم الحز وان شاء انتظر
السرية ولو مات بجائفة أو كسر عضو فالخز وفي قول كفله فان لم يمت لم ترد الجوائف في
الاظهر ولو اقتص مقطوع ثم مات بسرية فلولي به خزوله عفوه بنصف دية ولو قطعت يده
فاقتص ثم مات فلولي به الخزان عفوا لاثني له ولو مات جان من قطع قصاص فهدر وان ماتا
سرية معا أو سبق المجنى عليه فقد اقتص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق
عني آخر جهها فخرج يسارا وقصد اباحتها فهدر وان قال جعلتها عن اليمين وظننت اجزاءها
فتكذبه فالاصح لا قصاص في اليسار وتجب دية ويبقى قصاص اليمين وكذا لو قال دهشت
فظننتها اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين * (فصل) * موجب العمد القود والدية بدل عند
سقوطه وفي قول أحدهما مبهما وعلى القولين للولي عفو على الدية بغير رضا الجاني وعلى
الاول لو أطلق العفو فالمذهب لاديه ولو عفا عن الدية لغاؤه العفو بعده عليها ولو عفا على غير
جنس الدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسقط القود في الاصح وليس المحجور فاس عفوع
مال ان أو جبنأ أحدهما والا فان عفا على الدية ثبتت وان أطلق فكما سبق وان عفا على أن
لامال فالمذهب أنه لا يجب شيء والمبذرى الدية كفاكس وقيل كصبي ولو تصالحا عن القود على
ما تقي بعير لغان أو جبنأ أحدهما والا فالاصح العمة ولو قال رشيد اقطعني ففعل فهدر فان
سرى أو قال اقتني فهدر وفي قول تجب دية ولو قطع ففعا عن قوده وارشه فان لم يسر فلا شيء
وان سرى فلا قصاص وأما ارش العضو فان جرى المفاوضية كما وصيت له بارش هذه الجناية
فوصية لقاتل أو لفظا ابراء أو اسقاط أو عفو سقط وقيل وصية وتجب الزيادة عليه الى تمام
الدية وفي قول ان تعرض في عفو مليا يحدث منها سقطت فلو سرى الى عضو آخر فاندمل ضمن

فأخت نفالة ثبتت أنت فبنت أخ قصمة وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لاب ولاب عليهن لام وتثبت لاني قرية غير محرم كبت خالة

فأمهاته فالأقرب من الحواشي فلا نفي
في قرعة ولا حضنة أغير حرور وشبه دوا من
ومعلم عليه ولذات لبن لم ترضع الولد ونكحة
غير أبيه إلا لمن له حق في حضنة ورضي
فان زال المانع ثبت الحق والممير اقترق
أبواه فعند من اختار منها ما وخبر بين أم
وجد أو غيره من الحواشي كآب وأخت أو
نحالة وله بعد اختيار تحول للأخ أو لآب
اختير منع أنثى زيارة أم ولا يمنع أما زيارتهما
على العادة وهي أولى بقر يضهما عندها
رضي والافعهدها وان اختارها ذكراً فعندها
ليسلا وعنده نهاراً أو أنثى فعندها أبداً
ويزورها لآب على المأذون وان اختارهما
أقرع أولم يختار فالأم أولى ولو سافر أحدهما
لانتقله فالقيم أولها فالعصبة ان أمن خوفاً
* (فصل) * عليه كفاية رقيقة غير مكاتبه
من غالب عادة ارقاء البلد فلا يكتفي بسترعورة
ببلادنا وسن أن يناوله مما يتعم به وتسقط
بعضى الزمن ويبس قاض فيهما له فان فقد
أمره باجباره أو بإزالة ملكه وله اجبار أمته
على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل وعلى
قطعه قبل حولين وارضاؤه بعدهما ان لم
يضر ولحرقه حق في تربيته فليس لاحدهما
قبضه قبل حولين وارضاؤه بعدهما
الابتراض بلا ضرر ولا يكاف مما لو كمالا
يطبقه وله بخارجة رقيقة بتراض وهي ضرب
خراج معلوم يؤديه كل يوم أو نحوه وعليه
كفاية دوابه المحترمة فان امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو ازاله ملك أو ذبح ما كول
فان امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يجاب
ما يضر ومالاً روح له كفنة ودار لا تجب
عمارة * (كتاب الجنابات) *

هي عمد وشبهه وضماً لأنه ان لم يقصد عين
من وقت به نكحاً أو قصدها بما يتلف غالباً
فعمد أو غيره فشمهم ولا قودا في عمد ظلم
كفر زارة بمقتل أو غيره وتأم حتى مات فان
لم يظهر أثر ومات حال نشبه عمد ولا أثره فيها
لا يؤلم كجاءه عقب ولو لم يمه طعماً أو شرباً أو طمأناً حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً وجاعاً أو عطاشاً فعمد ولا فان لم

دية السراية في الاصم ومن له قصاص بنفس سرية طرف لوعفا عن النفس فلا قطع له أو عر
الطرف فله جزا الرقبة في الاصم ولو قطعه ثم عفا عن النفس بمجانافان سري القناع بان بطلار
العفو والافيصح ولو وكل ثم عفا فاقصص الوكيل جاهه لا فلا قصاص عليه والاطهر وجوب
دية وانما عليه لا على عاقلة والاصم انه لا يرجع بها على العافي ولو وجب قصاص عليها ففسكه
عليه جاز وسقط فان فارق قبل الوطع رجح بنصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل

* (كتاب الديات) * في قتل الحر المسلم مائة بعير مثله في العمد ثلاثون دية وثلاثون
جذعة وأربعون خلفاً أي حاملاً وخمسة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون
وبنات لبون وحقوق وجذاع فان قتل خطأ في حرم مكة أو الاشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب أو محرماً ذارحم فثلثة وخطأ وان ثلث فعلى العاقلة مؤجلة والعمد على
الجاني مؤجلة وشبهه العمد مثله على العاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب ومريض الا برضاؤه ويثبت
جل الخلفه بأهل خبرة والاصم اجزأها قبل خمس سنين ومن لم يمه وله ابل فنها وقبل من غالب
ابل بلده والافعال بلدة أو قبيلة بدوى والا فاقرب بلاد ولا يعدل الى نوع وقيمة الا بتراض ولا
عدمت فالقديم ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم والجديد قيمته بتأنيده بلده وان وجد به ضرر
أخذ وقيمة الباقي والمرأفة الخنثى كنصف رجل نفساً وجرحاً ويهودى ونصراني ثلث مسلم
ويجوسى ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له أمان والمذهب أن من لم يبلغه الاسلام ان تسلك بدنه
يبدل فدية دينه والافك مجوسى * (فصل) * في موشحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم خمسة أبعرا
وهاشمة مع ايضاح عشرة ودونه خمسة وقيل حكومة ومنقلة خمسة عشر ومأومة ثلث الدية ولو
أوضح فهشم آخره ثلث ثالث وأقر رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثالث
والشجاج قبل الموشحة ان عرفت نسبتها منها وجب قسط من أرشها والا فحكومة كجرح سائر
البدن وفي جائفة ثلث دية وهي جرح ينفذ الى جوف كبطان ومصدرو تغر نحر وجبين وخاصة
ولا يختلف أرش موشحة بـكبرها ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما
فموشحتان ولو انقسمت موشحته عمداً وخطأ أو شملت رأساً وجهاً فموشحتان وقيل موشحة ولو
وسع موشحته فواحدة على الصحيح أو غيره فثنتان والجائفة كموشحة في التعدد ولو نفذت في
بطان وخرجت من ظهر فخاف ثنتان في الاصم ولو أوصل جوفه سنانه طرفان فثنتان ولا يسقط
ارش بالتمام موشحة وجائفة والمذهب أن في الاذن دية لا حكومة وبعض بقسطه ولو
أبسهما فدية وفي قول حكومة ولو قطع يابستين فحكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف دية
ولو عين أحول أو عمش وأعور وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء فان نقص فقسطا فان لم
ينضب فحكومة وفي كل جفن ربع دية ولو لامعى ومارن دية وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث
وقيل في الحاجز حكومة وفيهما دية وفي كل شفة نصف دية ولسان ولو لا لسان وأرت وألثغ
وطفل دية وقيل شرط الطفل ظهوراً ثم رنطق نحر يكة ابكاء ومص ولا خرس حكومة وكل سن
لذ كرحم مسلم خمسة أبعرة سواء كسر الظاهر منها دون السخ أو قلعها به وفي سن زائدة حكومة
وحركة السن ان قات وكسحجة وان طالت المنفعة فحكومة أو نقصت فالاصم كسحجة ولو قلع
سن صغير لم يشغرم تعدد بان فساد المنيب وجب الارش والاطهر أنه لو مات قبل البيان فلا نفي
وان لو قلع سن من مشغور فعادت لا بسقط الارش ولو قلع الاسنان فحسابه وفي قول لا يرد على
دية ان انحدر جان وجنابة وكل على نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية اللعين في
الاصم وكل يد نصف دية ان قطع من كف فان قطع من فوقه فحكومة أيضاً وفي كل أصبع

يسبق ذلك فشمه عمدوان سبق وعلمه فعمدوا لانصف دية شمه ويجب قود بسبب فيجب على مكره لان أكرهه على قتل نفسه أو قتل زيد
أو عمرو أو صموءل شجرة فزاق ومات وعلى مكره لان قال اقتلني أو أكرهه (١٠٥) على رعي صيد فأصاب رجلا فقاتل فان وجبت دية

وزعت فان اختص أحدهما بالوجوب
قودا اقتص منه وعلى من ضيف بمؤرم يقتل
غالباً غير مجبر فقاتل فان ضيف به مجزاً ودسه
في طعامه الغالب أكله منه وجهله فشمه
عمد وعلى من أنقى غيره فيما لا يمكنه التخلص
منه وان التقمه حوت فان أمكنه ومنعه
عارض فشمه عمد أو مكث فهدر أو والتقمه
حوت فعمدان علم به والافش به ولو ترك
علاج جرحه المهلك فقتل ولو لم يمسكه أو ألقاه
من عال أو حفر به ثم ارفقته أو ورداه آخر
فالقود على الآخر فقط

(فصل) ووجد من اثنين معا فعلا
مره فان كثر قود وفتح عضوين فقاتل
أو مرتباً فالاول ان أنهاء الى حركة مذبح
بأن لم يسبق ابصار ونطاق وحركة اختيار
ويعزر الثاني والا فان ذنب كثر بعد جرح
فهو القاتل وعلى الاول ضمان جرحه والا
فقاتلان ولو قتل من يضاحركه حركة
مذبح ولو ضرب يقتله أو من عهده أو
ظنه عبداً أو كافراً غيـر حر بي أو ظنه قاتل
أبيه أو حربي يبادرنا فأخلف لزمه قود

أو يدارهم أو صلبهم فهدر
(فصل) أركان القود في النفس قاتل
وقاتل وقتل وشمرط فيه مامر وفي القاتل
عصمة فهدر حر بي ومرتكز ان حصن
قتله مسلم ومن عليه قود لقاتله وفي القاتل
الترام فلا قود على صبي ومجنون وحر بي
ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن أو
مجنوناً وعهد حلف أو أنا صبي فلا قود
ومكافأة حال جنسية فلا يقتل مسلم بكافر
ويقتل ذوا أمان بمسلم وبذى أمان وان
اختلفا ديناً أو أسلم القاتل ولو قتل موت
الجريح ويقتص في هذه امام بطلب وارث
ويقتل مرتد بغير حر بي ولا حر بيـره ولا
مبعض عنه له وان فاته حر بي ويقتل رقيق
برقيق وان عتق القاتل لامكاتب برقيقه

عشرة أبخرة وأغلة ثلاث العشرة وأغلة اجمام نصفها والرجلان كالدين وفي حلتها ديتها
وحلتيه حكومة وفي قول دية وفي اثنين دية وكذا ذكر ولو اصابه شئ وعين وحشفة
كذكر ولو اصابه شئ منها وقيل من الذكروا حكم بعض مارن وحلمة وفي الالين الدية
وكذا شفرها وكذا سلخ جلدان بقي حياته مستقرة وخزغـير السالح رقيقته * (فرع) * في
العقل دية فان زال بجرح له أرش أو حكومة وجبا وفي قول يدخل الاقل في الاكثر ولو ادعى
زواله فان لم ينتظم قوله وفعله في حلوانه فله دية بلا عين وفي السمع دية ومن أذن نصف وقيل
قسط النقص ولو زال أذنيه وسمه فديتان ولو ادعى زواله وانزعج لاصـباح في نوم وغفلة
فكاذب والا فيحلف ويأخذ دية وان نقص فقسطه ان عرف والا فحكومة باجتهاد فاض
وقيل يعتبر سماع قرينه في محضته ويضبط التفاوت وان نقص من أذن سدت وضبط منه سماع
الاخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت وفي ضوء كل عين نصف دية فلو قطعاً هالم يزود ان ادعى
زواله مثل أهل الخبرة أو يحسن بتقريب عقرب أو حديدة من عينه بغتة ونظر هل ينزعج وان
نقص فكالسمع وفي الشم دية على الصحيح وفي الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه والموزع
عليه اثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشـهية والحلقية ولو عجز عن
بعضها خافته أو بآفة مماويه فدية وقيل قسط أو بجناية فالذهب لا تكمل دية ولو قطع
نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فان بطل معه حركة
لسان فجز عن التقطيع والترديد فديتان وقيل دية وفي الذوق دية ويدرك به حالوة وجوضة
ومراوثة ولوحة وعذوبة وتوزع عليهن فان نقص فحكومة وتجب الدية في المضع وقوة امانه
بكسر صاب وقوة حبل وذهاب جماع وفي افضائهم من الزوج وغيره دية وهو رفع ما بين مدخل
ذكر ودر وقيل ذكر ودر بول فان لم يمكن الوطء الا بافضاء فليس للزوج ومن لا يستحق افضاءها
فأزال البكارة بغير ذكر فارشها أو بذكر لشبهه أو مكرهه فمهر مثل ثياب أو أرش البكارة وقيل
مهر بكمرو مسخرة لاشئ عليه وقيل ان أرال بغير ذكر فأرش وفي البطش دية وكذا المشي
ونقصها حكومة ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجساعه أو دية فديتان وقيل دية * (فرع) *
أزال أطرافاً لطائف تقتضي ديات فقاتل سرية فدية وكذا الوحة الجاني قبل اندماله في الاصح
فان خرد او الجنبايات خطأ أو عكسه فلا تدخل في الاصح ولو خرد غير تعددت * (فصل) *
تجب الحكومة فيما لا مقدرفيه وهي جرحه نسبه الى دية النفس وقيل الى عضو الجنابة نسبه
نقصها من قيمته ولو كان رقيقاً بفسادها فان كانت بطرفه مقداراً شرط أن لا تبلغ مقدرة فان
بلغته نقص القاضي شيئاً باجتهاده أو لا تقدر فيه كفخذ فان لا تبلغ دية نفس ويقوم به
اندماله فان لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص الى الاندمال وقيل يقدره فاض باجتهاده وقيل
لا غرم والجرح المقدركو ضمة يتبعه الشين حواليه وما لا يتقدر يفرد بحكومة في الاصح
ونفس الرقيق قيمته وفي غيرهما نقص من قيمته ان لم يتقدر في الحر والا فنسبه من قيمته
وفي قول ما نقص ولو قطع ذكره أو أنثياه ففي الاظهر قيمتان والثاني ما نقص فان لم ينقص
فلا شئ * (باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة) *

صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوقع بذلك فدية معاقلة على العاقلة وفي قول قصاص
ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصباح ومراهق

(١٤ - منهاج) ولا قود بين رقيق مسلم وحر كافر ويقتل باصـله لا بطرفه ولا له ولوندا عيا مجبولاً وقتله أحدهما فان الحق به
فلا قود ولو قتل أحد شعبتين حائزين الاب والآخر الام معاً وكذا امرت بالاولا وجبة فلكل قود وقدم في معية بقرعة وغيرها سبق فان اقتص

أحدهما ولو مبادر فالوارث الآخر قتله أو زوجية فلا ذل ولا يقتل شريك من امتنع قود له معنى فيه لا قاتل غيره بغير حين عهد وغيره أو مضمون وغيره ولو داوى جرحه بحد فقتل نفسه أو عبداً (١٠٦) لا يقتل غالباً أو جهل حاله فقتله عمد فان علمه فشر يك جرح نفسه ويقتل

جمع بواحد ولولى عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم ولو ضرر به بسياط وضرب كل لا يقتل قتلا وان تواطوا والا فالدية باعتبار الضربات ومن قتل جمعا مرتبا قتل بأولهم أو معاً بقرعة وللباقيين الديات فلو قتله غير من ذكره صي ووقع قودا وللباقيين الديات * (فصل) * جرح عبده أو حرياً أو مرتداً فقتل وعصم فقاتل فهدر ولو رماه فقتل وعصم فدية خطأ ولو ارتد جريح ومات فقتله هدر ولو ارتد قود الجرح ان أوجبه والا فالقتل من أرشه ودية قتل أمان أسلم فقاتل فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حر عبداً فقتل ومات سرية وديته للسلبي فان رادت على قيمته فالزيادة لو رثته ولو قطع يد عبداً فقتل ثم مات سرية فلا بد الاقل من الدية والارث * (فصل) * كالنفس في سائر غير هافية طاع جمع بدخام أو علمياً أو بانوهار والشجاعة حارسة تشق الجلد ودامية تدميه وباضعة تقطع اللحم وتلاحة تغوص فيه وسحقاق تصل جادة العظام وموضحة تصله وهانئة تهشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تخرقها ولا قود الا في موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض مارن وان لم يكن وفي فطام من مفصل حتى في أصل فخذ ومنكب ان أمكن بلا اجافة وفي فخذ عين وقطع اذن ومارن وشفة ولسان وذكروا نيتين واليمين وشفرين لافي كسر عظام الاسنان وأمكن وله قطع مفصل أسفل الكسر ولو كسر عظمه وابانه قطع من المرفق أو الكوع والعكوة الباقي ولو أوضع وهشم أو فقل أو وضع وأخذ أروش الباقي ولو قطع من كوعه لم يقطع شأ من أصابعه فان قطع من زرو لا غرم وله قطع الكف ويجب بإبطال البصر وسمع وبطاش وذوق وشم وكلام فسلوا وضحه أو

متبعة كالغ ولو صاح على صيد فاضطرب صي وسقط فدية مخففة على العاقلة ولو طلب سلطان من ذكرب بسوء فاجهضت ضمن الجنين ولو وضع صبي في مسبعة فأكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكنه انتقال ضمن ولو تبع بسيف هارباً منه فمضى بنفسه بجاء أو ناراً أو من سطح فلا ضمان فلو وقع جاهلاً لمعى أو طامة ضمن وكذا لو انخفض به سقف في هر به في الاصم ولو سلم صي الى سباح ليعلمه فغرق وجبت ديتو يضمن بحفر يترعدوان لافي ملكه وموان ولو حفر بدهليزه يترعدوان جلا ففسقاً فلا طهر ضمانه أو بملك غيره أو مشترك بلا اذن فمضمون أو بطريق ضيق يضرب المارة فكذا أو لا يضرب واذن الامام فلا ضمان والافان حفر لمصلحة فالا ضمان أو مصلحة عامة فلا في الاظهر ومجد كطريق وما تولد من جناح الى شارع فمضمون ويجل اخراج الميازيب الى شارع والتالف بهام مضمون في الجدي فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان وان سقط كله فنصفه في الاصم وان بنى جداره ما نال الى شارع فكجناح أو مستويان فالسقط فلا ضمان وقيل ان أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن ولو سقطاً بالطريق فمثر به شخص أو تلف مال فلا ضمان في الاصم ولو طرح قمامات وقشور بطبخ بطريق فمضمون على الصحيح ولو تعاقب سببها هلاك فعلى الاول بان حفر ووضع آخر حجراً عدواناً فمثر به ووقع بها فعلى الواضع فان لم يتعد الواضع فالتقول تضمن الحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً فمثر بهما فالضمان اثلاث وقيل نصفان ولو وضع حجراً فمثر به رجل فدرجته فمثر به آخر ضمنه المدحرج ولو مثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق ومات أو أحدهم ما ذل ضمان ان اتسع الطريق والا فالذهب اهدار قاعد ونائم لا عاتر بهما وضمان واقف لا عاتر به * (فصل) * اصطدام بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة وان قصد انقص فمهما غاظة أو أحدهما فكل حكمه والصحيح ان على كل كفارتين وان ماتا مع مركوبيهما فكذلك وفي تركة كل نصف قيمة دابة الاخر وصبيان أو مجنونان ككاملين وقيل ان أركبهما الولي لم يلق به الضمان ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ما دبتهم ما أو عاملان وأسقطا فالدية كما سبق وعلى كل أربع كفارات على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف غرقى جنينيهما أو عبداً فهدر أو سلهينتان فكذلك ابنتين والملاحان كراكبين ان كانتا لهما فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمانه وان كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ولو أشرفت سلهينة على غرق جاز طرح متاعها ويجب لرجاء نجاة لراكب فان طرح مال غيره بلا اذن ضمن والا فلا ولو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو على أنى ضامن ضمن ولو اتهم على ألقى فلا على المذهب وانما يضمن ملتصق لخوف غرق ولم يختص نفع الالتقاء بالملق ولو عاد حجر منجنيق فقتل أحد رمايه هدر قسطاً وعلى عاقلة الباقيين الباقي أو غيرهم ولم يقصدوه فغماً أو قصدوه فعمد في الاصم ان غلبت الاصابة

* (فصل) * دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عها ويقدم الاقرب فان بقي شيء فمن يليه ومدل بالابوين والقديم التسوية ثم معتنق ثم عصيته ثم معتنقه ثم عصيته والا فمعتنق أبي الجاني ثم عصيته ثم معتنق الاب وعصيته وكذا أبا وعصيته يعقله عاقلتها ومعتنقون كعنتق وكل شخص من عصبة كل معتنق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتنق ولا يعقل عنتق في الاظهر فان فقد العاقل أولم يعقل بيت المال عن المسلم فان فقد فكله على الجاني في الاظهر وتوجب على العاقلة دية نفس كاله ثلاث سنين في

كل لطمه تذهب ضواً غالباً فذهب قبل به كفعله فان ذهب والأذهب بأخف ممكن كتقريب حديدة بحجارة ولو قطع أصابعاً فقتل كل غير هافلا قود في المتأكل * (باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) * لا تؤخذ يسار يمين ولا شفة سفلى بعلما

وعكسهما ولا تأثم بالآخرى ولا حادث بموجود ولا زائد بزيادة أو أصلى دونه أو بمحل آخر ولا بضرب تفاوت كبير وطول وقوة والعبرة في موضحة بمساحة ولا بضرب تفاوت غلط لحم وجداد ولو أوضع رأسا ورأسه أصغر (١٠٧)

كل سنة ثلاث وذى سنة وقبل ثلاثا وأما سنة ستين في الأولى ثلاث وقبل ثلاثا وتحمل العاقلة العبد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلث ذية وقبل في ثلاث ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقبل ست والاطراف في كل سنة قدر ثلث ذية وقبل كلها في سنة وأجل النفس من الزهوف وغيرهما من الجنابة ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصبي ومجنون ومسلم عن كافر وعكسه ويهـ قتل يهودى عن نصرانى وعكسه في الاظهر وعلى الغنى نصف دينار والنوسـ ط ربع كل سنة من الثلاث وقبل هو واجب الثلاث ويعتبران آخر الحول ومن أعسر فيه سقط * (فصل) * مال الجنابة العبد يتعلق برقبته ولبيده بيعه لها وفداءه بالاقبل من قيمته وأرشها وفي القديم بأرشها ولا يتعلق بذمته مع رقبتها في الاظهر ولو فداءه ثم جنى سلمه للبيع أو فداءه ولو جنى ثانيا قبل الفداء ببيعها أو فداءه بالاقبل من قيمته والارشين وفي القديم بالارشين ولو أهتقه أو باعه وصححناهما أو قتله فداء بالاقبل وقبل القولان ولو هرب أو مات برى سيده الا اذا طلب فتمعه ولو اختار الفداء فلا يصح أن له الرجوع وتسليمه ويفدى أم ولده بالاقبل وقبل القولان وجناباتها كواحدة في الاظهر * (فصل) * في الجنين غرة ان انفصل ميتا بجنابة في حياتها أو موتها وكذا ان ظهر بالانفصال في الاصح والافلا أو حيا وبقي زمانا بالآلم ثم مات فلا ضمان وان مات حين خرج أو دام آلمه ومات ذية نفس ولو ألفت جنينين فغرتان أو يدا فغرة وكذا اللحم قال القوابل فيه صورة خفية قبل أو قلن لو بقي لتصور وهى عبد أو أمة ميمز سليم من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يجز بهرم ويشترط بلوغها نصف عشر ذية فان فقدت فخمسة أربعة وقبل لا يشترط فلا فدية قيمتها وهى لورثة الجنين وعلى عاقلة الجنانى وقبل ان تعد فعليه والجنين اليهودى أو النصرانى قبل كسلم وقبل هدر والاصح غرة كذاث غرة مسلم والرفيق عشر ذية أو يوم الجنابة وقبل الاجهاض لسيدها فان كانت مقطوعة والجنين سليم قومت سلمية في الاصح وتحمله العاقلة في الاظهر * (فصل) * يجب بالقتل كفارة وان كان القاتل صبيًا ومجنونا وعبدًا أو ذميا وعامة أو مخطئا ومتهمة سببا يقتل مسلم ولو بدار حرب وذمى وجننى وعبد نفسه ونفسه وفي نفسه وجه لا امر أو وصى حربيين وباغ وصائل ومقتص منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهى كظهار لكن لا اطعام في الاظهر * (كتاب دعوى الدم والقسامة) *

يشترط أن يفصل ما يدعيه من عمد وخطا وانظر ادو شركة فان أطلق استغفله القاضى وقبل يعرض عنه وأن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحدهم لا يحلفهم القاضى في الاصح ويجزى بان في دعوى غصب وسرقة واتلاف وانما تسمع من مكاف ما تزم على مثله ولو ادعى انفراد بالقتل ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية أو عمد او وصفه بغيره لم يطل أصل الدعوى في الاظهر وتثبت القسامة في القتل بعمل لوث وهو قرينة لصدق المدعى بأن وجد قتل في محلة أو قرية صغيرة لا عدائه أو تفرق عنه جمع ولو تقابل صلحان لقتال وانكسفه وامن قتل فان التهم قتل فلوث في حق الصف الآخر والا ففي حق صفه وشهادة العدل لوث وكذا عبيد أو نساء وقبل يشترط تفرقهم وقول نسوة وصبيان وكفار لوث في الاصح ولو ظهر لوث فقال أحد ابنيه قتله فلان وكذبه الآخر بطل اللوث وفي قول لا وقبل لا يطل بشكذيب فاسق ولو قال أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر عمرو ومجهول حامي على كل من عينه وله ربع الذية ولو أنكر المدعى

استقل عزرو يا ذن لاهل في نفس فان أذن له في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمد عزره ولم يعزله أو خطا بمكاف عزله لا ماهر اولم يعزره ان حلف وأجرة جلاله يروق من المصالح على جانبيه فودفورا وفي حرم وحر وبردومرض لا مسجد وتجبس ذات جـ ل ولو بتمصديقها في قود حتى ترضه الملبأ

ومن والاحلف الجريح وثبت أرشان * (فصل) * القود للورثة ويحبس جان الى كمال صبيهم ومجنونهم وحضور غائبهم ولا يستوفيه الا واحد براض أو بقرعة مع اذن ولا يندخلها عاجز ولو بدرا أحدهم فقتله بعد ظهوره قود أو قبله فلا ولا بقية قسط ذية من تركه جان ولا يستوفى الا باذن امام فان

ويستغنى عنها من قتل بشئ قتل به أو بسيف الابن وتهر فسيف ولو فعل به كفعله من نحو اجافة فلم يثبت قتل بسيف ولو قطع فسرى خالولي أو قطع ثم خزا وانتظر السراية ولو اقتصر مقطوع (١٠٨) بدفنت سراية وتسوا بادية خالولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع

يدين ولها فلانئ ولو مات جان بقوديد فهدروا ما تأسراية معا أو سبق المجنى عليه فقتل مقتص والاف نصف دية ولو قال مستحق عين أخرجهما فأخرج يسار أو قصدا باحتها فهدرة أو جعلها عنها طائنا أجزاءها أو أخرجهما دها وظناها اليمين أو القاطع الأجزاء فدبه لها ويبقى قودا ليمين الافي ظن القاطع الأجزاء * (فصل) * وجب العمد قود والدية بدل فلو عفا عنه مجانا أو مطلقا فلا شئ أو عن الدية لغا فان اختارها عقت عفوه مطلقا أو عفا عليه ما بعد عفوه عنها وجبت وان لم يرض جان ولو عفا على غير نفسه أو أكثر منها ثبت ان قبل جان والافلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره باذنه فهدر ولو قطع فعفا عن قوده وأرشه مع لأوش السراية وان قال وعفا بعد الان عفا عنه بالغا وصية ومن له قود نفس بسراية طرف فعفا عنه افلا قطع أو عن الطرف فله خزال رقية ولو قطعه ثم عفا عن النفس فسرى القطع بان بطلان الدفوع ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود فنسكحها به مستحقة جازوسة طافان فارق قبل وطع رجع بنصف رأس * (كتاب الديات) * دية حرم مسلم مائة بعير مثلية في عمد وشبهه ثلاثون شقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة بقول خبيرين وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنو لبون وحقات وجذعات الافي حرم مكة وأشهر حرم أو محرم رحم فثلاثة ودية عمد على جان مججلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب الا برضا من لزمته فن ابله فغالب محله فأقرب تحمل وما عدم فقيمته من غالب نقد محل العدم ودية كتابي ثلاث مسلم ومجوسى ونحو وثني ثلث خسر وأثنى وخمسة نصف حرو من لم يبلغه اسلام ان غسل بماء لم يبدل فدية

عليه الاوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو ظهر لو ث بأصل قتل دون عمد وخطأ فلا قسامة في الاصح ولا يقسم في طرف واتلاف مال الافي عبد في الاظهر وهى أن يحلف المدعى على قتل ادعاءه خسر بين عينا ولا يشترط موالاتهما على المذهب ولو تخلفا جانون أو أنجاء بنى ولو مات لم بين وارثه على الصحيح ولو كان لقتل ورثة وزعت بحسب الارث وجبر الكسر وفي قول يحلف كل خصين ولو نكل أحدهما حلف الآخر خسر بين وأخذ حصته والاصبر للقائب والمذهب أن عين المدعى عليه ببلوث والمردودة على المدعى أو على المدعى عليه مع لو ث واليمين مع شاهد خسر بين ويجب بالقسامة في قتل الخطأ أو شبهه العمد دية على العاقلة وفي العمد على المقسم عليه وفي القديم قصاص ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خسر بين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خسر بين وفي قول خسر بعشرين ان لم يكن ذكره في الايمان والافينغى الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح ومن استحق بدل الدم أقسم ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد قاله فضل تأخير اقسامه ليسلم فان أقسم في الردة صح على المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه * (فصل) * انما يثبت وجب القصاص باقرار أو عدلين والمال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين ولو عفا عن القصاص لم يقبل للمال رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح ولو شهد هو وهما بن اسميه قبلها اوضح لم يجب أرشها على المذهب ولا يصرح الشاهد بالمدعى فلو قال ضربه بسيف فخرجه فثبت حتى يقول فمات منه أو فقتله ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسال دمه ثبت دامية ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظام رأسه وقبل يكتفى فأوضح رأسه ويجب بيان محلها وقدرها ليتمكن قصاص ويثبت القتل بالسحر باقرار الابينه ولو شهدا ورثة يجرح قبل الاند مال لم يقبل وبعده يقبل وكذا بما لم يرض موته في الاصح ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل يحملونه ولو شهدا ثنات على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله فان صدق الاول الاولين حكم بهما أو الاخرين أو الجميع أو كذب الجميع بطلنا ولو أقر بعض الورثة بقتله فغفر بعض سقط القصاص ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة لغت وقيل لو ث * (كتاب البغاة) * هم مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكه لهم وتأويل ومطاع فيهم قبل وامام منصوب ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعة وتسكف ردى كبيرة ولم يقاتلوا تركوا والاف قطع طريق وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضهم فيما يقبل قضاء قاضينا الا أن يستحل دماءنا وينفذ كتابه بالحكم ويحكم بكتابهم بسماع البينة في الاصح ولو أقاموا حدا وأخذوا زكاة وحزبه وخراجا وفرقوا سبهم المرتزقة على جندهم صح وفي الاخير وجه وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والافلا وفي قول يضمن الباغى والمتأول بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يقابل البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينتمون فان ذكر أو مظامة أو شبهة أزالها فان أصروا نصحهم ثم آذنتهم بالقتال فان استهواوا اجتهد وفعل ما رآه صوابا ولا يقابل مدبرهم ولا مفتنهم وأسيرهم ولا يطاق وان كان صبييا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطيع باختياره ويرد سراحهم ويخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم ولا يستعمل في قتال الا لضرورة ولا يقابلون بعظيم كثار ومجنبي الا ضرورة بان قاتلوا به أو أخطأوا بئسا ولا يستعان

دينه والاف نسكجوسى * (فصل) * في موضحة رأس أو وجه ولو صغرت والتخمت نصف عشر دية صاحبها وهاشمة عليهم أو وضعت أو أحو جثله عشر وبدونه نصفه ومنقلة هـ ما ومومة ثلاث دية كجائفة وهى جرح ينفذ لجوف باطن بحبل أو طريق له كبطن

وصدروا ثغرة فخرجوا جبين ولو أوضع وحشم آخر ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل نصف عشر الرابع فثم أم الثالث وفي الشجاج قبل موضحة ثان
عرفت نسبتها منها إلا أكثر من حكومة وقسط من الموضحة والا لحكومة ولو أوضع (١٠٩) موضعين بينهما الحلم وجلد أو انقسمت موضحة

عدا وغيره أو شملت رأسا ووجهها أو وسع
موضحة غير فوضحة والجائفة كموضحة
فلو نفذت من جانب إلى آخر فائفتان

(فصل) في أذنين ولو بياض دية
وبعض قسطه وبياضتين حكومة وكل عين
نصف ولو عين أحول وأور وأعشى أو بها
بياض لا ينقص ضوياً فإن نقصه فقسط إن
انضبط والا لحكومة وكل جفن ربع ولو
لاعى وكل من طرفي مارن وحارثت وكل
شفة نصف وفي لسان ولو لا لكن وأرت
وألتغ وطفل دية ولا خرس حكومة وكل سن
نصف عشر وإن كسرها دون السنخ أو
عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها فإن
بطلت منفعتها لحكومة بكرائة ولو قلعت
الأسنان فحسابه ولو قلعت سن غير منغور
وبان فساد منبتها فأرش وفي الحيين دية ولا
يدخل فيها أرش أسنان وكل يدور رجل
نصف فان قطع من فوق كف أو كب
لحكومة أيضا وكل أصبع عشر دية وأغلة
أبهام نصفه وغيره ثلاثة وحلته أديتها وحلته
غيرها لحكومة وكل من أنثيين وألبين
وشفرين وذكر ولو أصغر وعين وسلخ
جلد إن بقي حياة مستقرة ثم مات بسبب
من غير السالخ دية وحشفة كذ كرو في
بعضها قسطه منها كبعض مارن وحلته

(فصل) تجب دية في عقل فان زال بماله
أرش وجب مع دية فان ادعى زواله اختبر
في غفلاته فان لم ينتظم قوله وفعله أعطى
بلا حلف والاحلف جان وفي جمع ومع أدنيه
ديتان ولو ادعى زواله فانزعج أصباح في غفلة
حلف جان والاندع وبأخذ دية وإن نقص
فقسطه إن عـرف والا لحكومة باجتهاد
قاص كشم وضوء ولو فة أعينه لم يرتوان
ادعى زواله مثل أهل الخبرة ثم اخن
بتقريب نحو عقرب بغتة وفي كلام وإن لم
يحسن بعض حروف لا يجابية وتوزع على

عليهم بكافر ولا بمن يرى قتالهم مدبرين ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم لم ينفذ أمانتهم
علينا ونفذ عليهم في الأصح ولو أعانهم أهل الذمة عالين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم أو
مكرهين فلا وكذا إن قالوا لنناجوا زه أو أنهم يحقون على المذهب ويقالون كبقاة
(فصل) شرط الامام كونه مسلما مكافحاً إذا كراقرشاً مجتهداً شجاعاً إذا رأى وسع وبصر
ونطق وتنقده الامامة بالبيعة والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه
الناس الذين يتيسر اجتماعهم وشرطهم صفة الشهدود وباستخلاف الامام فلو جعل الأمر
شورى بين جميع فكاستخلاف غير ائمة أحدهم وباستيلاء جماعة الشروط وكذا فاسق
وجاهل في الأصح (قلت) لو ادعى دفع زكاة إلى البيعة صدق بيمينه أو جزية فلاح على الصحيح وكذا
خراج في الأصح ويصدق في حد إلا أن يثبت بيعة ولا أثر له في البدن والله أعلم

(كتاب الردة) هي قطع الاسلام بنية أو قول كفر أو فعل سواء قاله استنزاء أو عنادا
أو اعتقاداً في نفي الصانع أو الرسل أو كذب رسولاً أو حال بحر ما بالاجماع كل زنا وعكسه أو نفي
وجوب جمع عليه أو عكسه أو عزم على الكفر فدا أو تردد فيه كفر والفعل المكفر ما عـده
استنزاء صريحاً بالدين أو جوداله كإلقاء معصية بقاذورة وسجود أصم أو شمس ولا تصح ردة
صبي ومجنون ومكره ولو ارتد فغن لم يمتل في جنونه والمذهب مع ردة السكران واسلامه
وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً وقيل يجب التخصيص في فعله الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم
بالشهادة فلو قال كنت مكرهاً واقتضته فريضة كأمس كقار صدق بيمينه والا فلا ولو قال لفظ
لفظ كفر فادعى كراهية صدق مطلقاً ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال
أحداهما ارتد ففان كافر فان بين سبب كفره لم يرتد ونصيه في عوكذا إن أطلق في الاظهر
وتجب استنابة المرتد والمردة وفي قول تسحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان أصرا
قتلوا وإن أسلم صحت ترك وقيل لا يقبل اسلامه إن ارتد إلى كفر حتى كثر نادقوا باطنية وولد
المرتدان انعتق قبلها أو بعدها أو أحد أبويه مسلم فسلم أو مرتدان فسلم وفي قول مرتد وفي قول
كافر أصلي (قلت) الاظهر مرتد ونقل العرافيون الاتفاق على كفره والله أعلم وفي زوال ملكه
عن ماله بها أقوال اظهرها أن هلك مرتداً بان زواله بها وإن أسلم بان انه لم يرتد وعلى الاقوال
يقضى منه دين لزمه قبلها وينفق عليه منه والأصح يلزمه غرم اتلافه فيها ونفقة زوجات وقف
نسكا حهن وقريب وإذا وقف فناملكه فتصرفه إن احتمل الوقف كعتق وتديب ووصية وموقوف
إن أسلم نفذ والا فلا ويبيع وهبته وورثته وكاتبه باطلة وفي القديم موقوفة وعلى الاقوال يجعل
ماله مع عدل وأئمة عند امرأة ثقة ويؤجر ماله ويؤدى مكاتبه الخجوم إلى القاضي

(كتاب الزنا) إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه حال عن الشهية مشتهى يوجب الحد ودبر
ذكر وأنثى كقبول على المذهب ولا حد في فاحضة ووطء وزوجه وأئمة في حبض وصوم واحرام
وكذا أمنه المازوجة والمعتدة وكذا املوكته المحرم ومكره في الاظهر وكذا كل جهة أباح بها عالم
كنسكاح بلا شهود على الصحيح ولا بوطء ميتة في الأصح ولا بيمينه في الاظهر ويجحد في مستأجرة
ومبيحة ومحرم وإن كان تزوجها وشرطه التكليف إلا السكران وعلم تحريمه وحد المحسن
الرجم وهو مكاف حر ولو دعى غيب حشـفته بقبول في نسكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والأصح
اشترط الغيب حال حرية وتكليفه وأن السكامل الزاني بنساقص محسن والبكر الحرمانية

ثمانية وعشرين حرفاً ربية ففي بعضها قسطه ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس
فديتان وفي ذوق وتذكر به حلاوة وجوضه ومرارة وملاوحة وعدو دية وتوزع عليهن فان نقص فمسكهم وفي مضغ وجساع وقوة امناء وحبل

وافاضاها وهو رفع ما بين قبل ودبر فان لم يمكن وطه الابه فليس لزواج وطوها ولو ازال بكارها فلا شيء أو غيره بغير ذلك كره حكومة أو به وعذر
فهر مثل نيب وحكومة وفي بطش ومشي ونقص (١١٠) كل كس مع ولو كسر صلبه فزال مشيه وجاعه أو ومنه نديتان

(فرع) فعل ما لوجب ديانات منه
أو خرافا لجان قبل اندمال واتحاد الحز
والوجب عمدا أو غيره فدية *(فصل)*
تجب حكومة فيما لا مقدرفيه وهي جزء
نسبة لدية نفس نسبة ما نقص من قيمته
بعد البره بفرضه وقياسا بصلاته فان لم يبق
نقص اعتبر أقرب نقص الى البره ولا يتابع
حكومة ماله مقدوم مقدره ولا مالا مقدوله
دية نفس أو متبوعه فان بلغت نقص قاض
شيئا باجتهاده والمقدركو ضعة يتبعه الشين
حواليه وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها
مانقص ان لم يتقدر في حرو والافسبته من
قيمه ففي ذكره وأنشيه قيمته

*(باب موجبات الدية والعاقلة وجناية
الرقيق والغرة والكفارة)* صاح أو سلب
سلاحا فان كان على غير قوى تميز بطرف
عال فوقع فوات فنبه عمد والافهدر ككلو وضع
جوابه سبعة فأكله سبع وان عجز عن
تخلصه ولو صاح على صيد فوقع غير ميم من
طرف عال خطأ ولو ألفت جنينا بيعت
نحو سلطان البهاضين ولو تبس نحو سلاح
هار بانه فرمى نفسه في مهلك كازعالبه
لم يضمنه أو جاهلا أو انخسف به سقف ضمنه
ككلو علم صيدا العموم ففرق أو حفر بئرا
عمدا أو أأبد هاربه وسقط فيها من دعاه
جاهلا هو ويضمن ما تلف بقمامات وتشور
نحو بطخ طرحت بطريق أو بجناح أو
ميزاب الى شارع وان جازا خواجه فان تلف
بالخارج فالضمان أو وبالداخل فنصفه
بجدار بناء ما الى شارع ولو تعاقب
سببها ذلك كأن حفر بئرا ووضع آخر
جراعدا وان اعتبر به انسان ووقع بها فعلى
الاول فان وضعه بحق فالخافر ولو وضع جرا
وآخران جرا فاعتبر بهما آخر فاضمان أن ثلاث
أو وضع جرا فاعتبر به غيره فدرجه فاعتبر به
آخر ضمنه المدرج ولو عثر به أعدا أو نائم

جلدة وتغريب عام الى مسافة قصر فاقوها وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غير هاتي
الاصح ويغرب غريب من بلاد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده منع في الاصح ولا تغرب المرأة
وحدها في الاصح بل مع زوج أو محرم ولو بأجرة فان امتنع بأجرة لم يجز في الاصح والعبد
خسوس ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وقول لا يغرب ويثبت بيينة أو اقرار مرة ولو أقر
ثم رجع سقط ولو قال لا اتحدوني أو هرب فلا في الاصح ولو شهد أو بعة بزناها أو أربع أنها
عذر لم تعد هي ولا قاذفها ولو عين شاهد زنا به لزمه والباقيون غير هالم يثبت ويستوفيه
الامام ونائبه من حرو وبعض ويستحب حضور الامام وشهوده ويحد الرقيق سيده أو الامام
فان تنازعا فالاصح الامام وان السيد يغربه وأن المكاتب كحر وان الفاسق والكافر
والمكاتب يحدون عبيدهم وأن السيد يعزرو ويسمع البيينة بالعقوبة والرجم بدور حجارة
معدلة ولا يحفر للرجل والاصح استحبابه للمرأة ان ثبت بيينة فلا يؤخر لرض وحر وبرد
مفرطين وقيل يؤخر ان ثبت باقرار أو يؤخر الجلد للمرض فان لم يرج برؤه جلد لا بسوط بل
بعشكال عليه مائة غصن فان كان خسوس ضرب به مرتين ونعسه الاغصان أو ينكس بعضها
على بعض ليناله بعض الاثم فان برأ أجزاءه ولا جلد في حرو وبرد مفرطين وإذا جلد الامام في
مرض أو حرو وبرد فلا ضمان على النص فبمقتضى أن التأخير مستحب

(كتاب حد القذف) شرط حد القاذف التكليف الا للسكران والاختيار ويعزرو المميز
ولا يحد بقذف الولد وان سلب فلحر ثمانون والرقيق أو بعون والمقذوف الا حصان وسبق في
الامان ولو شهد دون أربعة برناحدوا في الاظهر وكذا أربع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب
ولو شهد واحد على اقراره فلا ولو تقاذفا فليس تقاضا ولو استعمل المقذوف بالاستيغاء لم يقع
الموقع *(كتاب قطع السرقة)* يشترط لوجوبه في المسروق أمور كونه ربع دينار خالصا
أو قيمته ولو سرق بعاسيكة يساوي ربعه مضرو باذلا قطع في الاصح ولو سرق دينار ظاهرا فلو ساء
لا يساوي ربعه قطع وكذا ثوب رث في جيبه تمام ربع جهله في الاصح ولو أخرج نصابا من حرز
مرتين فان تخلف علم المسالك واعادة الحرز فالخراج الثاني سرقة أخرى والاقطع في الاصح ولو
نقب وعاء حنطة ونحوها فان نصب نصاب قطع في الاصح ولو اشترى كافي اخراج نصابين قطعوا والا
فلا ولو سرق خمر او خنزيرا وكلبا او جادمية بلا دبح فلا قطع فان بلغ اثناء الخمر نصابا قطع على
الاصح ولا قطع في طنبور ونحوه وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع (قلت) الثاني أصح والله
أعلم الثاني كونه ملكا لغيره ولو ملكا لغيره وغيره قبل اخراجه من الحرز أو نقص فيه عن
نصاب بأكبر وغيره لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النص ولو سرقا وادعاه أحدهما له أولهما
فكذبه الآخر لم يقطع المدعى وقطع الآخر في الاصح وان سرق من حرز شر يكره مشتركا فلا
قطع في الاظهر وان قل نصيبه الثالث عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع وسيد
والاظهر قطع أحد زوجين بالآخر ومن سرق مال بيت المال ان فرضا طائفة ليس هو منهم
قطع والا فالاصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وكسدة وهو فقهير فلا والاقطع
والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه لا حصره وقيل لا يل تسريح والاصح قطعه بموقوف وأم
ولدسرقها نائمة أو مجنونة الرابع كونه محرزا بلا حطة أو حصانة مؤذنه فان كان بصحراء أو
مسجد اشترط دوام لحاظ وان كان بحصن كفي لحاظه معناه اصطبل حرز دواب لا آنية وثياب

أو واقف بطريق اتسع ومانا أو أحدهما در عاقر فان ضاق هدر فاعاد ونائم وضمن واقف *(فصل)* اضطدم وعرة
جران فعلى عاقلة من قصد دية مغلطة وغيره نصفها مغلطة وعلى كل أوفى تركته نصف قيمة ذابة الاخر ومن أركب صبيبن أو مجنونين نعديا

ولو لباضه منهما وادابتهما أورقبقان فهندرا وسطيتان فكدا بنين والملاحان كرا كبين فان كان فيه مال أجنبي لزم كالأصناف الضمان ولو
أشرفت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب (١١١) فان طرح مال غيره بلا إذن ضمنه كالألقا

متاعك وعلى ضامته أو نحوه وخاف غرقا
ولم يختص نفع الالتقاء بالملق ولو قتل حجر
مجنون أحد رمانه هدر قطعه وعلى عاقلة
الباقين الباقي أو غيرهم بلا قصد نفعاً أو به
فعمد ن غلبت الإصابة * (فصل) * عاقلة
جان عصيته وقدم أقرب فان بقي شيء فمن يلية
ومدل باليؤين فعتق فعصيته فعتقه فعصيته
فعتق أبي الجاني فعصيته فعتقه فعصيته
وهكذا ولا يعقل بعض جان ومعتق ولو ابن
ابن عمها وعتيقها تعلقه عاقلها ومعتقون
وكل من عصبة كل معتق كمعتق ولا يعقل
عتق فبيت مال عن مسلم فعلى جان وتوجب
عليه كعاقلة ذية نفس كاملة ثلاث سنين
في كل سنة ثلث وكافر معصوم سنة وامرأة
وخنثى سنتين في الأولى ثلث وتعمل عاقلة
رقية فاق في كل سنة قدر ثلث كغير نفس ولو
قتل مسلمين فقي ثلاث وأجل نفس من
زهوق وغيرهما من جنانية ومن مات في أثناء
سنة فلا شيء ويعقل كافر ذو أمان عن مثله
لا فقير ورفيق وصبي ومجنون وامرأة
وخنثى ومسلم عن كافر وعكسه وعلى غنى
ملك آخر السنة فاضلاع حاجته عشرين
دينارا نصف دينار ومتوسط ملك دونها
وفوق ربع أربعة * (فصل) * مال جنانية
رقبة يتعاق برقبته فقط واسبده بيعه لها
وفداؤه بالقل من قيمته والارش وقهسان
منع بيعه ثم نقصت قيمته والافوت فداء
ولو جنى قبل فداء باعه فيها أو فداء بالقل
من قيمته والارشين ولو ألتفه فداء بالقل
كأم ولد وجناتهما كواحدة ولو هرب أو
مات برئ سيده الا ان طلب فذعه ولو اختار
فداء فله رجوع وبيع * (فصل) *
في كل جنين انفصل أو ظهر ميتا ولو لحاقه
صورة خطية بقول قوا بل بجنانية على أمه
الحية وهو معصوم غرة وان انفصل حيافان
مات عقيب أو دام ألمغفات فدية والأفلا

وعرصة دار وصفها حرز آنية وثياب بذلة لالحى ونقد ولونام بصعراء أو مسجدة على ثوب أو
توسد متاعا فحمرز فلوا نقلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقرية بصعراء ان لاحظه حمرز
والأفلا وشرط الملاحا قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثته ودار منفصلة عن العمارة ان
كان بها قوى يقطان حرز مع فتح الباب واغلاقه والأفلا وملتصلا حرز مع اغلاقه وحافظا ولونام
ومع فتحه ونومه غير حرز ولا وكذا ان اراقى الاصع وكذا يقطان تغلفه سارق في الاصع فان خات
فالمذهب أنهم احرزها رزمن أمن واغلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة بصعراء ان لم تشد أطناها
وترخى أذيالها فهى وما فيها كمتاع بصعراء والا فحرز بشرط حافظ قوى فيها ولونام وما شية
بأبنية مغلقة متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظا وببرية بشرط حافظا ولونام وابل بصعراء محرزة
بحفاظا يراها ومطلوعة بشرط التفات قائدها اليها كل ساعة بحيث يراها أو أن لا يزيد قطار
على تسعة وغيره مطلوعة ليست محرزة في الاصع وكفن في قبر بيت حمرز حمرز وكذا بقية
بطرف العمارة في الاصع لا بجنسية في الاصع * (فصل) * يقطع مؤجرا حرر وكذا
مغيره في الاصع ولو غصب حرزا لم يقطع ماله وكذا أجنبي في الاصع ولو غصب مالا أو حرزه
بحرزه فسرقة المالك منه مال الغاصب أو أجنبي المغصوب فلا قطع في الاصع ولا يقطع ختلس
ومنتهب وجاد ودية ولو نعب وعاد في ليلة أخرى فسرقة قطع في الاصع (قلت) هذا اذا لم يعلم
المالك النعب ولم يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعاً والله أعلم ولو نعب وأخرج غيره فلا قطع
ولو نعب وان في النعب وانفرد أحدهما بالانحاج أو روضه ناقب بقرب النعب فأخرجه آخر قطع
المخرج ولو روضه بوسط نعبه فأخذ خارج وهو يساوى نصابين لم يقطع على الاظهر ولو رماه
الى خارج حرزا أو روضه بماء جار أو طهر دابة سائرة أو عرض له ليجها به فأخرجه قطع أو واقفة
فقتل بوضعه فلا في الاصع ولا يضمن حر بيد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغيرا بقلادة فكذا في
الاصع ولو نام عبد على بعيره فقاذه وأخرجه عن القافلة قطع أو حر فلا في الاصع ولو نقل من بيت
مفاق الى صحن دار بابها مفتوح قطع والا فلا وقبل ان كانا ملقين قطع وبيت خان وصحنه
كبيت ودار في الاصع * (فصل) * لا يقطع صبي ومجنون ومكره ولا يقطع مسلم وذى
بمال مسلم وذى وفي معاهد أو ال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والأفلا (قلت) الاظهر
عند الجمهور ولا قطع والله أعلم وثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الاصع وبقاير السارق
والمذهب قبول رجوعه ومن أقر بعقوبة الله تعالى فالصحيح أن للقاضي ان يعرض له بالرجوع
ولا يقول ارجع ولو أنكر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر
حضوره في الاصع أو أنه أكره أمة غائب على زنا حذر في الحال في الاصع وثبت بشهادة رجلين
فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ولو
اختلف شاهدان كقوله سرق بكرة والاخر عشيبة فباطلة وعلى السارق رد ما سرق فان تلف
ضمنه وتقطع عينه فان سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى واربعا رجله
اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغمس محل قطعه بزيت أو دهن مغلى قيل هو تمة للعدو الاصح أنه
حق لامة طوع فؤنه عليه وللإمام اهماله وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم
ومن سرق مرارا بلا قطع كفت عينه وان نقصت أربع أصابع (قلت) وكذا لو ذهبت الخس
في الاصع والله أعلم وتقطع يد زائدة أصبعها في الاصع ولو سرق فسقطت عينه بآفة سقط القطع

ضمان والعزة رقيق يميز بلا عيب مبيع وهرم يبلغ عشرة دية الام وتفرض كابد ديناراً فضله اذ به فالعشر فقيمه لو رثة جنين وفي جنين رقيق
عشر أخصى قيم أمه من جنانية الى العشاء لسيده وتقوم سبعة والواجب على عاقلة * (فصل) * على غير حربي ولو صبي أو مجنون أو رقية أو معاهدا

وشريكاً كفارة بقتله معصوماً عليه ولومعاهد اوجنياد وبعده ونفسه * (باب دعوى الدم والقسامة) * شرط لكل دعوى أن تكون معاملة
كقتله عداً أو شبهه أو خطأً أفراداً أو شركة فان أطلق (١١٢) سن استقصاه ولمزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون كل غير حربي مكافواً وأن

لا تناقضها أخرى فلا دعى انفراداً بقتل ثم
على آخر لم تسمع الثانية أو عداً ونفسه بغيره
عمل بنفسه وانما ثبت القسامة في قتل ولو
لرقيق بمخلوث وهو قرينة تصدق المدعى
كان وجد قتل أو بعهده في محلة أو قرية
صغيرة لانه أو تفرق عنه محصورون أو
أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو
صبي أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان
وانكشفاً عن قتل بلوث في حق الآخر
ولو ظهر لوث فقال أحد ابنه قتله زيد وكذبه
الآخر ولو فاسقاً بطل أو مجهول والآخر
عمر ومجهول حلف كل على من عينه وله
ربع دية ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف
ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا قسامة وهي
حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرئياً
وأخيره ليس لم أول خسين عينا ولو متفرقة
ولومات لم يبين وارثه وتوزع على ورثته
بحسب الارث ويحجر كسر ولو نكل أحدهما
أو غاب حلفه الآخر وأخذ حصته وله صبر
للعائيب وعين مدعى عليه بلالوث ومردودة
ومع شاهد بخسون والواجب بالقسامة
دية ولو ادعى عداً بالوث على ثلاثة حضر
أحدهم حلف خسين وأخذ ثلث دية فان
حضر آخر فكذا ان لم يكن ذكره في الأيمان
والا اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة
فمن لا وارث له * (فصل) * انما يثبت قتل
بسكر باقرار وموجب قودبه أو بعدلين
ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين
ولو عفا عن قود لم يقبل للمال الأخذ بمران
كأش دشم بعد ابضاح وايصرح الشاهد
بالاضافة فلا يكفي حرب فلت حتى يقول
منه أو قتله وتثبت دامية بضره فادماه
أو فأسال دمه وموصحة بأوضح رأسه
ويجب لقود ببيان أو تقبل شهادته لمورثه
بحرح اندمل أو بمال في مرض لا شهادة
عالة بقتل بينة جنابة يحملونها ولو شهد

أو يساره فلا على المذهب * (باب قاطع الطريق) *

هو مسلم مكافله شوكة لا يختلسون يتعرضون لا تحرقا فلة يعتمدون الهرب والذين يغالبون
شرذمة بقوتهم قطاع في حقهم لا لعاقلة عنالمة وحيث يلحق غوث ليس بقطاع وقد الغوث
يكون للهد أو اضعف وقد يغالبون والحالة هذه في بلادهم قطاع ولو علم الامام قوماً يخطفون
الطريق ولم يأخذوا مالا ولا نفساً عزهم بحبس وغيره وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة قطع
يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراوه وعناؤه وان قتل قتل حتماً وان قتل وأخذ مالا قتل
ثم نصاب ثلاثاً ثم ينزل وقيل يبقى حتى يسيل صديده وفي قول يصاب قلباً ثم ينزل فيقتل ومن
أعانهم وكثر جمعهم عزرب بحبس وتغريب وغيرهما وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه
وقتل القاطع يغالب فيه معنى القصاص وفي قول الحد في الاول لا يقتل بولد وذى ولومات
فدية ولو قتل جمعاً قتل واحد ولا يباين ديات ولو عفا وإليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل
حداً ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فله مثله ولو جرح فاندمل لم يحنتم قصاص في الاظهر
ونسقط عقوبات تخص القاطع بتوابعه قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب ولا تسقط سائر
الحدود فيها في الاظهر * (فصل) * من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جادتم
قطع ثم قتل ويبادر بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جادته ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضر وقال
عجلوا القطع في الاصح وإذا أخر مستحق النفس حقه جاد فاذاب أقطع ولو أخر مستحق طرف
جادد على مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف فان بادر فقتل فلم مستحق الطرف دية
ولو أخر مستحق الجلد حقه فالقياس صبر الاخرين ولو اجتمع حدود لله تعالى فقدم الانحف
فالاخف أو عقوبات لله تعالى والا تدين فقدم حد قذف على زنا والاصح تقديمه على حد
شرب وأن القصاص قتلاً وقطاعاً يقدم على الزنا * (كتاب الاشربة) *

كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحد شاربه الا صيباً وجنونا وحريراً ودمياً وموجراً وكذا
مكره على شربه على المذهب ومن جهل كونهما أخر الميحد ولو قرب اسلامه فقال جهات
تحريرهما ليحد أو جهات الحد دويحد بدردى خير لا يخبر عن دقيقه بها ومجربون هي فيه
وكذا حكمة وسعوط في الاصح ومن غص بلقمة أساغها بخمر ان لم يحد غيرها والاصح
تحريرها الدوام وعطش وحد الحرار بعون ورقيق عشرون بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف
ثياب وقيل يتعين سوط ولو رأى الامام بلوغاً ثمانين جاز في الاصح والزيادة تعزيران وقيل
حد ويحد بانفرازه أو شهادة رجلين لا بريح خرو وسكر وفيه ويكفي في اقرار وشهادة شرب خرا
وقيل يشترط وهو عالم به مختار ولا يحد حال سكره وسوط الحدود بين قضيب وعصا ورطب
ويابس ويفرقه على الاعضاء المقاتل والوجه قيل والرأس ولا تشديده ولا تجرد ثيابه
ووالى الضرب بحيث يحصل زجر وتنبكيل * (فصل) * بعز في كل معصية لا حد لها
ولا كفارة بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ ويحتمل الامام في جنسه وقدره وقيل ان يتعلق
بأدنى لم يكف توبيخ فان جلد وجب أن ينقص في عبادة عن عشرين جلد وحر عن أربعين
وقيل عشرين ويستوى في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا مستحق حد فلا تعزير للامام
في الاصح أو تعزير فله في الاصح * (كتاب الصيال وضمان الولاة) *

له دفع كل صائل على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان قتله فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال
انسان على اثنين بقتله فشهده عليه على الاثنين فان صدق الولي الاولين فقط حكمهم ما ولا بطلت ولو أقر بعض ورثة
بعض بعض سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آتته أو هبته اغت ولا لوث * (كتاب البغاة) * هم مخالفو امام

بأنه باطل فنادوا وشكوا لهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقبلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا ولا تقبلوا ولا يجب قتل القاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم (١١٢) فيما يقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا

وأموالنا ولو كتبوا يحكم أو يسمع بيننا فلنا تنفيذ والحكم به أو يعتد بما استوفوه من عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتقة على جندهم وحلف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة إلا أن ثبت موجبها بيننا ولا أثر لها بدينه وما تملفوه علينا أو عكسه ضرورة حربهم دركذي شوكة بلاتأويل ولا يقبلون ما لم يقاتلوا حتى يبعث أميننا فانما يسألهم ما ينعمون فان ذكروا مظلمة أو شبهة أزالها فان أصروا وعظمهم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال فان استمروا فعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل متخلفهم وأسيرهم ولا يطلق ولو صيبا وأمرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد به دأمن غائلهم ما أخذوا ولا يستعمل ولا يقبلون بما يميم كذا ومنجنيق ولا يستعان عليهم بكافر الاضرة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو امنوا حربيين ليعينوهم فذع عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بقهرهم قتالنا مختارون انتقض عهدهم فان قال ذميون ظننا أنهم محقون وأن لنا العانة الحق فلا يقبلون كبتة * (فصل) * شرط الامام كونه أهلا لقضاء قريشيا نجادا وتنقذ الامامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم بصفة الشهود وباستخلاف الامام كعمله الامر شوري بين جمع وباستيلاء متغلب ولو غير أهل * (كتاب الردة) * هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزم أو قولا أو فعلا استهزاء أو عنادا أو اعتقادا كنفى الصانع أو نفي أو تكذيبه أو جحد بجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في كفر أو القاء مصحف بقاذورة أو سجود لخلق فتصح ردة سكران كاسلامه ولو ارتد

ويجب عن بضع وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة لا مسلم في الاظهر والدفع عن غيره كعوض نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت جرة لم تدفع عنه الا بـ كسر هاضمها في الاصح ويدفع الصائل بالانخاف فان أمكن بكلام واستغاثة حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال ولو عشت يدها صاعا بالاسهل من ذلك الحية وضرب شديقه فان عجز فسلها فندرت اسنانه فهدر ومن نظر الى حرمه في داره من كوة أو ثقب عمد اقرباه بخفيف كصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه بخرجه فبات فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للناظر قبل واستئثار الحرم قبل وانذار قبل رميه ولو عزز ولي ووال وزوج ومع لم فضمون ولو حدة درافلا ضمان ولو ضرب شارب بنعال وثياب فلا ضمان على الصبح وكذا أربعون سوطا على المشهور أو أكثر وجب تسطه بالعدد وفي قول نصف دية ويجزيان في فاذف جلد أحد أو ثمانين ولم يستقل قطع سبعة الا خوفا لا خطرا في تركها أو الخطا في قطعها أكثر ولا بوجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطران زاد خطر الترك لا لسلطان وله والسلطان قطعها بالخطر وفصد وحجامة فلو مات بجائز من هذا فلا ضمان في الاصح ولو فعل سلطان بصبي مامنع فدية مغالطة في ماله وما وجب بخطا امام في حدود حكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال ولو حده بشاهدين فبانا عبد دين أو ذميين أو مراهقين فان قصر في اختيارهما فاضمان عليه والا فالقولان فان ضحنا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين والعبد دين في الاصح ومن حجم أو فصد باذن لم يضمن وقتل جلد وضربه بأمر الامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه ونظامه والا فالقصاص والاضمان على الجلادان لم يكن اكراه ويجب ختان المرأة بجزء من اللعنة بأعلى الفرج والرجل بقطع ما يغطي حشفته بعد البلوغ ويندب تجميله في سابعه فان ضعف عن احتماله أخر ومن خنته في سن لا يجتمعه لزمه قصاص الا والدا فان احتمله وخنته ولي فلا ضمان في الاصح وأجرته في مال المحتون

* (فصل) * من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسا ومالا ليل او نهارا ولو بالثأر وانت بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان ويحترز عما لا يعتاد كرض شديد في وحل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن حل حطبا على ظهره أو بهيمة فكل بناء فسد سقط ضمنه فان دخل سوقا فتلف به نفس أو مال ضمن ان كان زحاما فان لم يكن وغرق ثوب فلا الاثوب أعشى ومستهدير لهيمة فيجب تنبيهه وانما يضمنه اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بيان وضعه بطريق أو عرض له الدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فأتلفت زعرا أو غيره فهو الزرع ضمن صاحبها أو لا ضمن الا أن لا يفرط في رباطها أو حضر صاحب الزرع ونهاون في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الاصح وهرة تلفت يرا أو طعما ان عهد ذلك منها ضمن مالكها في الاصح ليل او نهارا ولا في الاصح * (كتاب السير) *

كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل عين وأما بعده فالكفار حالان أحدهما يكونون ببلادهم ففرض كفاية اذا فعله من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباقيين ومن فرض الكفاية القيام بأقامة الحج وحل المشكلات في الدين وعلوم الشرع كنه سيروا حديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا طعما جائع اذا لم يندفع بزكاة

(١٥ - منهاج) نحن أهل ويجب تفصيل شهادة بردة ولو ادعى كراهها وقد شهد بينة بلفظ كفر أو فعلا أو برونه فلا تقبل ولو قال أحدنا بنين مسلمين مات أبي مرتدا فان بين سبب ردة فنيه في والالا استنصل ونجب استنابة مرتدا حلالا فان أصغر قتل أو أسلم صح

ولو زندقه أو فرعه ان اتعقد قبائلها أو فيها أو أحد أصوله مسلم فسلم أو مرتدون فمرتدون فملكه موقوف ان مات مرتد ابان زواله بالردة ويقضى منه دين
لزمه قبائلها وما آتلفه فيها أو يمان منه ماله وتصرفه (١١٤) ان لم يحتمل الوقف باطل والافوقوف ان أسلم نفذ ويجعل ماله عند عدل

وأمنه عند نحو محرم أو يؤجر ماله و يؤدي
مكاتبه النجوم لقاض * (كتاب الزنا) *
يجب الحد على من تزعم عالم بخبره بإيلاج
حشلة أو قدرها بطرح محرم لعينه مشتمى
طبعاً بلا شبهة ولو كثرة أو مبيحة ومحرم
وان تزعمه لا يغير الإيلاج ووطء حاملته
في نحو حبس وصوم وفي دبر وأمنه المزوجة
أو المعتدة أو المحرم أو وطء باكره أو
بتحليل عالم أو لمبة أو بهيمة والحد للمحسن
رجم عذر وجمارة معتدلة ولو في مرض وحر
وردمه طرطمين وسن حفر لامرأة لم يثبت
زناها باقرار والمحسن مكاف حر ولو كافراً
وطئ أو وطئت بقبيل في نكاح صحيح ولو
بناقص وبكر حر مائة جلدة وتغريب عالم
لمسافة قصر فأكتر ويجب تأخير الجلد
لحر وبرد مفرطين ومرض أن رجى برؤه
والاجلاد بعد كمال عليه مائة غصن ونحوه
مرة فان كان خمسون فمرتبتين مع مس
الاغصان له أو انكاس فان برئ أجزاء
وتعيبين الجهة للامام ويغرب غريب
من باد زناه لبلده وللدون المسافة منه
ومسافر لغريمه عقده فان عاد لماله أولدون
المسافة منه جدد ولا تترتب امرأه الابنحو
محرم ولو بأجر فان منع لم يحرم ولا غير حزنصف
حر ويثبت باقرار ولو مرة أو بينة ولو أقر
ثم رجع سقط لان هرب أو قال لا تحذوني
ولو شهد أربعاً بغيره أو أربعة بأنهم اعذراء
فلا بد من توفيه الامام من حر ومكاتب
ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد
الرفيق الامام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فان
تسارعا فالامام والسيد تغزيره وسماع بيعة
بعقوبته ان كان أهلاً
* (كتاب حد القذف) *

وبيت مال وتحمل الشهادة وأداؤها والحرف والصنائع وماتم به المعاش وجواب سلام على
جماعة ويسن ابتداءه لا على قاضي حاجة وآكل وفي جام ولا جواب عليهم ولا جهاد على صبي
ومجنون وامرأة ومريض وذئ عرج بين وأقطع وأشل وعبد وعادم أهبة قتال وكل عذر منع
وجوب الحج منع الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا من لصوص المسلمين على الصحيح
والدين الحال يحرم سفر جهاد وغيره الا باذن غيري والمؤجل لا وقيل يمنع سفر الخوف ويحرم
جهاد الا باذن أبويه ان كانا مسلمين لا سفر تعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان أذن أبواه
والغريم ثم رجعا وجب الرجوع ان لم يحضر الصنف فان شرع في قتال حرم الانصراف في
الاطهر الثاني يدخلون بلدة لثانية لزم أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب
الممكن حتى على فقير ولد ومدين وعبد بلاذن وقيل ان حصلت مقاومة باحرار أشترط اذن
سيده والا فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أخذ قتل وان جاوز الاسر فله أن
يسلم ومن هو دون مسافة قصر من البلدة كالمهاومن على المسافة يلزمهم الموافقة بقدر
الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يلزمهم قبل وان كفوا ولو أسروا مسلمة أو امرأة أو صبى
النهوض اليهم خلاصه ان توفعه * (فصل) * يكره غزو وبغير اذن الامام أو نائبه
ويسن اذابت سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة بالثبات وله الاستعانة بكفار تؤمن
خباياهم ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قاومناهم وبعبء باذن السادة ومرافقين
أقوياء وله بذل الالهة والسلاح من بيت المال ولا يصح استتجار مسلم للجهاد ويصح
استتجار ذمي للامام قبل وغيره ويكره لغزو قتل قريب ومحرم أشد (ثالث) الا أن يسهمه بسب
الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى ومشكل
ويحرم قتل راهب واجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاطهر فيس ترقون وتسي
نساؤهم وأموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار
ومنجنيق وتبييتهم في غفلة فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك على المذهب ولو الفتح حرب
فتترسو ابنتاه وصبيان جاز رميهم وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم
فلا تظهر تركهم وان تترسو عساكرهم فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركهم والاجاز رميهم
في الاصح ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يرد عدد الكفار على مثلنا الا متحرفاً لقتال
أو متحيزاً الى فئة يستجربها ويجوز الى فئة بعيدة في الاصح ولا يشرك متحيز الى بعيدة الجيش
فيما غنم بعدهم فارقته وشارك متحيز الى قريبة في الاصح فان زاد على مثلين جاز الانصراف
الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد عن مائة في الاصح وتجوز المبارزة فان
طلبها كافراً استحب الخرج اليه وانما تحسن ممن حرب نفسه وباذن الامام ويجوز ائتلاف
بنائهم وشجرهم حاجة القتال والغفر بهم وكذا ان لم يرج حصول النافان رجى ندم
الترك ويحرم ائتلاف الحيوان الا ما يقتلون عليه لدفعهم أو لظفر بهم أو غنمناهم وخلفنا
رجوعه اليهم وضربه * (فصل) * نساء الكفار وصبيانهم اذا أسروا رقيقاً وكذا
العبيد ويجوز للامام في الاحرار الكاملين يفعل الاحط للمسلمين من قتل ومن وفاء
بأسرى أو مال واسترقاق فان خفي الاحط حبسهم حتى يظهر وقيل لا يسترق وثني وكذا عرقي
في قول ولو أسلم أسيرهم دمه وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق واسلام كافر قبل

احصان وتقدم في الاعان ولو شهد بزدادون أربعة نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقادف لم يتقاصوا ولا يستقل مقذوف ظفر
بأسبقه لم يكف * (كتاب السرقة) * أركانها سرقة وسارق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع محتاس ومنتهب وجاد وشرط

في السارق ما في القاذف فلا يقطع حربي ولومه اهداوصي ومجنون ومكر وجاهل وفي المسروق كونه زبغ دينار خالصا أو قيمته فلا يقطع برقع
سبيكة أو حليا لا يساوي برعامضروا ولا يمانعهم قبل اخراجه ولو بمادون (١١٥) نصاين اشتر كالتي اخراجه ولا يغير مال بل بثوب رث في

جيبه تمام نصاب جهله ويحمر بلغ اناؤه نصاينا
وبالة اللهو بلغ مكسر هاذلك وينصبت طنه
فلوسا لا تساويه أو انصب من وعاء يشبهه
أو اخرجه دفعتين فان تخلف علم المالك
واعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه
لغيره فلا يقطع بسرقة ماله ولو لم يكن قبل
اخرجه ولا يمانع ما له ولا يمانع ما له فيه
شركة ولو سرقة واحدة أو ادعى أحدهما أنه له أو لهما
فكذبه الآخر قطع مع الآخر دونه وكونه
لا شبهة له فيه فيقطع بأمر ولد سرقة ماله ضرورة
وعمل زوجه ويخو باب مسجد لا يحصره
وقناديل تسرح ومال بيت مال وهو مسلم
ومال صدقة وموقوف وهو مستحق ومال
بعضه أو سببه وكونه محرزا بلحاظ دائم
أو حصانة مع لحاظ في بعض عرقا فعرصة دار
وصفتها حرز خسيس آنية وثياب وتخزين
حرز حلي ونقد ونوم ونحو محصر على متاع
أو توسده حرز لا ان موضعه بقربه بلا ملاحظ
قوى أو انقلب عنه وداره مفصلة عنه
العمارة حرز بلا ملاحظ قوى يقظان بها ولو
مع فتح الباب أو انهم مع اغلاقه ومصلحة حرز
باغلاقه مع ملاحظ ولونائما ومع غيبته زمن
أمن ثم اراو خيمته وما فيها بصهر علم تشدد
أطنابها ولم ترخ أذيالها استناعت بقر به والا
فمحرزان مع حافظ قوى ولونائما بقر بها
وما شية بصهر محرزة بحافظ اراها وبأبنة
مغلقة بعامة محرزة بها ولو بلا حافظ
وببرية محرزة بحافظ ولونائما وسائرة محرزة
بساتق اراها أو قائدا أكثر الالتفات لها مع
قطر ابل وبغال ولم يزد قطار في عمران على
سبعة وكفن مشروع في قبر بيت حصين
أو عتبة بعمران محرز

(فصل) * يقطع مؤجر حرز ومعيه لامن
سرق مغصوبا أو من حرز مغصوب أو مال
من غصب منه شيئا ووضع معه في حرزه ولو
نقب في ليلة وسرق في أخرى قطع الا ان ظهر

النقب ولو نقب وأخرج غيره فلا يقطع كالموضع في النقب فأخذه الآخر ولو رماه الى خارج الحرز أو أخرجه بما عجار أو ربح هابة أو دابة سائرة قطع
ولا يضمن حربي ولا يقطع سارقه ولو صغيرا معه مال يلبس به أو نائما على بغير فخرجه عن قافلة فان كان رقيقا قطع كالموقع في بيت مغلق الى

ظفر به يعصم دمه وماله وصغار وبه لا زوجته على المذهب فان اسدت ترقن انقطع نكاحه في
الحال وقيل ان كان بعد دخول انتظرت العدة فاعلمها تعق فيها ويجوز ارقاق زوجته في وكذا
عنته في الاصح لا عتيق مسلم وزوجته على المذهب واذا سدت زوجان أو أحدهما ما انفسخ
النكاح ان كانا حربيين أو رقيقين واذا أرق وعليه دين لم يسقط فيقضي من ماله ان غنم بعد
ارقاقه ولو انترض حربي من حربي أو أشترى منه ثم أسلم أو قبل اجزية دام الحق ولو أنفك
عليه فأسلم فلا ضمان في الاصح والمال المأخوذ من أهل الحرب فورا غنيمته وكذا ما أخذ
واحد أو جميع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة القطة على الاصح فان أمكن كونه لمسلم
وجب تغريبه وللغنائم التبسط في الغنيمه بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام
يعتادأكله عموما وعاف الدواب تبنا وشعيرا ونحوهما وذبح ما كول اللحم والصحيح جواز
الفاكهة وأنه لا تجب قيمة المذبح وأنه لا يخص الجواز بمحتاج الى طعام وعاف وأنه لا يجوز
ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردها
الى المغنم وموضع التبسط دارهم وكذا ما لم يصل عمران الاسلام في الاصح ولغنائم رشيد
ولو محجور اعليه بغلس الاعراض عن الغنيمه قبل قسمة والاصح جوازه بعد فراق الجيش
وجوازه لجميعهم وبطلانه من ذى القربى وسالب والمعرض كن لم يحضر ومن مات فحقه لوارثه
ولا تغل الا بقسمة ولهم الثلث وقيل يملكون وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا
وعلى العقار بالاستيلاء كالمقول ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع وأراده بعضهم ولم ينازع
أعطيه والا قسمت ان أمكن والا أفرع والصحيح أن سواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه
ووقف على المسلمين وخراجه أجرة تؤدى كل سنة لصالح المسلمين وهو من عبادان الى حديثة
الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا (قات) الصحيح أن البصرة وان كانت داخلية في
حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دجائها وموضع شرقها وان ما في السواد من
الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم وفتحت مكة صلحا فادورها وأرضها الحيازة ملك يبيع
(فصل) * يصح من كل مسلم مكاف مختار أمان حربي وعد محصور فقط ولا يصح أمان
أسير لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده وبكتابة ورساله ويشترط علم
الكافر بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكني إشارة مفهومة للقبول ويجب
أن لا تزيد مدته على أربعة أشهر وفي قول يجوز ما لم تبلغ سنة ولا يجوز امان بضر المسلمين
كجاسوس وليس للامام نيل امان ان لم يخف خيانتة ولا يدخل في الامان ماله وأهله بدار
الحرب وكذا ما معه منهم في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفران أمكنه اظهار دينه استحب له
الهجرة والا وجبت ان أطاقها ولو قدر أسير على هرب لزمه ولو أطاقوه بلا شرط فله اغتيالهم
أو على أنهم في أمانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو يقتلهم ولو شرطوا أن لا يخرج من دارهم
لم يجوز الوفاء ولو عاهد الامام علما يدل على قلعة وله منها جارية جاز فان فتحت بدل لاته أعطيا
أو بغيرها فلا في الاصح فان لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجرة مثل فان لم
يكن فيها جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء أو بعد الفاقر قبل التسليم وجب بدل أو قبل ظفر
فلا في الاظهر وان أسلمت فالذهب وجوب بدل وهو أجرة مثل وقيل قيمتها
(كتاب الجزية) * صورة عقدها أفركم بدار الاسلام أو أذنت في اقامتكم بها

محن دار أو نحو خان بابه مافتوح لا يفعله

ومن أقر بعقوبة لله فله قاضى تعريض رجوع

(فصل) * تثبت السرقة بين رد وبر جليلين وباقراره للمصل فيه ما وقبل رجوع مقر لقطع

ولا قطع الا بطلب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا أو بزنا بأمته حد حالا

ويثبت بر جل وامرأتين المال فقط وعلى السارق رد ما سرق أو بدله وتقطع يده اليمنى ولومه عيبه أو سرق مرارا فان عاد فرجله اليسرى فیده اليسرى فرجله اليمنى من كوع وكتب ثم عزز وسن غمس محل قطعه بدهن مغلى لمصلحته فمؤنته عليه ولو سرق فسقطت يده سقط القطع

(باب فاطم الطريق) * هو ما ترم مختار مخيف يقاوم من يبرزه بحيث يبعده غوث فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقتل عزرا أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز فقامت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فمكسه أو يقتل قتل حتما أو أخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتما ثم ينزل فان خيف تغيره قبلها أنزل والغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير كفء ولومات فدية ويقتل بواحد من قتلهم ولاب قين ديات ولو عفا وليه بمال وجب وقتل حدا وتراعى المماثلة ولا يقتحم غير قتل وصاب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تنخصه

(فصل) * من لزمه قتل وقطع وحذف وطالبه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فان أخره سحق الجلد صبرا لا خرا حتى يستوفى أو القلع صبرا مستحق القتل فان بادر وقتل عرر ولمسحق القطع دية أو عقوبات لله قدم الاخف أو ولا دى ندم حقه ان لم يفوت حق الله أو كان قتلا (كتاب الاشربة) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله ولولتد أو عطش أو درديا على ما ترم تحريمه مختار عالم به وبخبره ولا ضرورة وحده وان جهل الحد لا لتد أو عطش ومستهل كما ويحق وسعوط وحدر أربعون وغيره عشرون ولا بخسوط وأيد ولا مام زيادة قدره وهى تعازير وحدث باقراره بشهادة رجلين أنه شرب مسكرا وسوط العقوبة

بين قضيب وعصا ورطب وبابس ويفرقه على في سكره ولا في مسجدها فعل أجزأ

على أن تمذلو اجزية وتنقادوا لحكم الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدرها لا كف اللسان عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد وقتا على المذهب وبشرط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخات اسماع كلام الله أو رسولاً أو بأمان مسلم صدق وفى دعوى الامان وجه ويشترط لعقدها الامام أو نائبه وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا نخافه ولا تعقد الا للهود والنصارى والمجوس وأولاد من نهود أو تنصر قبل النسخ أو شككنا فى وقته وكذا زاعم التمسك بحرف ابراهيم وزيورداود صلى الله عليه وسلم ومن أحد أبويه كتابى والاخر وثنى على المذهب ولا جزية على امرأة وخشى ومن فيه رقى ومضى وبجنون فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم ويوم فلاصح تلفق الافاقة فاذا بلغت سنة وجبت ولو بلغ ابن ذى ولم يبدل جزية ألحق بما منه وان بذلها لعقده وقيل عليه بجزية أبيه والمذهب وجوبه على زمن وشيخ هرم وأعى وراهب وأجـير ورفعة يعجز عن كسب فاذا تمت سنة وهو مسر فى ذمته حتى يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة واليهامة وقرها وقيل له لا فامة فى طرقه المحتدة ولو دخله بغيره يراذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه ممنوع فان استأذن أذن ان كان مصلحة للجسمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان التجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأتد الا بشرط أخذ شئ منها ولا يقسم الا لثلاثة أيام ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا نخرج اليه الامام أو نائب يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن نبش وأخرج وان مرض فى ذمته من الحجاز وعلمت المشقة فى نقله تركه والانقل فان مات وتعدرت له دفن هناك (فصل) * أقل الجزية دينارا لكل سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة ولو عقدت بأكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه فان أبوا فلاصح أنهم فاقضون ولو أسلم ذى أومات بعد سنين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا وبسوى بينهما وبين دين آدمى على المذهب أو فى خلال سنة تقسط وفى قول لاشى وتؤخذ بها نة فيجلس الآخذ ويقوم الذى ويطأ طى رأسه ويحنى ظهره ويضعها فى الميزان ويقبض الآخذ لحية ويضرب لهزمته ويكاهم مستحب وقيل واجب فعلى الاول له توكيل مسلم بالاداء وحواله عليه وان يضمها (قلت) هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطا والله أعلم ويستحب للامام اذا أمكنه أن يشرط عليهم اذا مالحوا فى بادهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها وتجعل على غنى ومتوسط لا فقير فى الاصح ويذكر عدد الضيفان رجالا ونساء وكنس الطعام والادام وقد رهما والكل واحد كذا أو علف الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام ولو قال قوم نؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فلا مام اجابتهم اذا رأى ويضعف عليهم الزكاة فن خمسة أبعرة شنان وخسة وعشرين بنتا شخصاض وعشرين دينارا دينار ومائتى درهم عشرة وخمس العشرات ولو وجب بنتا شخصاض مع جيران لم يضعف الجيران فى الاصح ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه فى الاظهر ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لاجزية عليه (فصل) * يلزمنا الكف عنهم وضمان مائة الفه عليهم نفسا ومالا ودفع أهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا ببلادهم يلزمنا الدفع وغنهم جميع احدثا كنيسة فى بلد احدثناه أو أسلم أهل عليه وما تقع عنوة لا يجدونهم اقيه ولا يقررون على كنيسة

الاعضاء ويتق المقاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفيفة ولا يجد (فصل) * عزز لمعية لا حد فيها ولا كفارة غالبا بخو حبس وضرب باجتهاد امام ولينقصه عن

أدنى حد الممزر وله تعزير من عفا عنه مستحقه * (كتاب الصبال وضمان الولاة وغيرهم والحنن) * له دفع صائل على معصوم بل يجب في بضع ونفس ولو لم يملكه قصدها غير مسلم يحقون الدم فيه دلالة لاجرة ساقطة (١١٧) وليدفع بالانخاف ان أمكن كهروب فزجوا شغالة

فصرب بيد فبسط فبعضا فقطع فقتل ولو عضت يده خالصها بقل فم فبضر به فبسطها فان سقطت أسنانه هدرت كأن رعى عين ناظر محمد اليه مجردا أو الى حرمته في داره من نحو ثقب بخفيف كحصاة وليس للناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأعماه أو أصاب قرب عينه فمات ولو لم يندره والتعزير بمن يلبسه مضمون لا الحد والزائد في حديثين بقسطه والمستقل قطع غدة لم يكن أخطر ولا بوان علا قطعها من صغير ويحجون ان زاد خطر ترك ولو لم يها علاج لا خطر فيه فلو ما تابحنا فلا ضمان ولو فعل به ما مانع فدية مغالطة في ماله وما وجب بخطا امام فعلى عاقلة ولو حذر بشاهد دين ليسا أهلا فان قصر فالضمان عليه والافعلى عاقلة ولا رجوع الاعلى متجاهرين بفسق ومن عالج باذن لم يضمن وفعل جلا بامر امام كفعله وان علم خطأه فالضمان على الجلا لان لم يكرهه والا فعليهما ويجب ختم مكاف مطابق رجل بقطع قافته وامر أم يجز من بنارها ومن لسابع ثاني ولادة ومن ختم مطبقا لم يضمنه ولي وموته في مال يخون * (فصل) * صاحب دابة ضمن ما أتلفته غالبا أو تلف بيولها وروثها أو ركضها بطريق كن حمل خطبا فحلك بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيره والتالف مدبر أو أعجب أو معه ما ولم ينهبهما وان كانت وحدها فأتلفت شيئا ضمنه ذو يد فرط لان قصر مال الكه واتفاف عادمضمين * (كتاب الجهاد) * هو بعد الهجره والكفار ببلادهم كل عام فرض كفاية اذا فقه من فيه كفاية سقط كقيام بجميع الدين وبجل مشكله وبعلم الشرع بحيث يصلح للقضاء بأمر معروف ونحو من منكر واحياء الكعبة بجميع وعسرة كل عام ودفع ضرر معصوم وما يمت به المعاش

كانت فيه في الاصح أو صلحا بشرط الارض لنا بشرط استكانهم وابقاء الكنائس جاز وان أطلق فالاصح المنع أولهم قررنا والاصح والاصح المنع من المساواة وانهم لو كانوا بمحلة منطصة لم يمنعوا ويمنع الذي ركوب خيل لا حبر ولا يغال نفيسة ويركب با كف وركاب خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ الى أضيق الطرق ولا يفر ولا يصدر في محاسن ويؤمر بالغيار والزنا فوق الثياب واذا دخل حاما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد أو رصاص ونحوه ويمنع من اسماعه المسلمين شر كل قوليهم في عزير والمسيح ومن اظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد ولو شرط هذه الاورغال والتم بتمتقض العهد ولو فاتونا أو امتنعوا من الجزية أو من اجراء حكم الاسلام انتقض ولو زنى ذمي مسلمة أو أصابها بشكاح أو دل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلمة من دينه أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء عفا لاصح أنه ان شرط انتقاض العهد انتقض والا فلا ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو بغيره لم يجب ابلاغه أمانه في الاظهر بل يختار الامام فيه قتلا ورقا ومناوفا فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق واذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الاصح واذا اختار ذمي نبذ العهد والحق بدار الحرب بلغ المأمن

* (باب الهدنة) * عهدها الكفار اقليم يختص بالامام ونايبه فيها والبلدة يجوز لوالى الاقليم أيضا وانما عقد صلحة كضمانا بقلة عدد وأهبة أو جاء اسلامهم أو بذل خربة فان لم يكن جازت أو بعة أشهر لاسنة وكذا دونها في الاظهر ولضعف تجوز عشرين فقط ومتى زاد على الجائر فقولنا تفرق الصفقة واطلاق العقد يفسده وكذا شرط فاسد على الصبح بأن شرط منع فلنا سرنا أو ترك مالنا لهم أو اتعقد لهم ذمة بدون دينار أو بدفع مال اليهم وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء ومتى صح وجب الكف عنهم حتى تنقضى أو ينقضوها به صريح أو قتالنا أو مكتابة أهل الحرب بعبورنا أو قتل مسلم واذا انتقضت جازت الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم ولم ينقض الباقون بقول ولا فعل انتقض فيهم أيضا وان أسكروا باعتزلهم أو اعلام الامام بقتالهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله نبذ عهدهم اليهم ويبلغهم المأمن ولا يند عقد الذمة بتهمة ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان شرط رد من جاء أولم يذ كر رد الجفافت امرأ لم يجب دفع مهر الى زوجها في الاظهر ولا يرد صبي ويحجون وكذا عبدا وحر لا عشرة له على المذهب ويرد من له عشرة طلبته اليها لالا غيرها الا أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه ومعنى الرد أن يجلي بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب ولنا التعريض له به لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جاءهم مرتدانا منهم الوفاء فان أبوا فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا * (كتاب الصبدال والذباخ) *

ذ كاة الحيوان المأكول بذبح في حاق أولية ان قدر عليه والافيه مرق حيث كان وشرط ذابح وصائد حل منا كنه وتقتل ذ كاة أمة كخابية ولو شارك مجوسي مسلم في ذبح أو اصطيد حرم ولو أرسل كلبين أو سهمين فان سبق آله المسلم فقتل أو أنه الى حركه مذبح حل ولو انعكس أو جرحا معاً أو جرحا أو مرتباً ولم يذف أحدهما حرم ويحل ذبح صبي مميز

ورد سلام على جماعة وابتداء سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وانما يجب الجهاد على مسلم ذ كرمه مستطيع غير صبي ويحجون ولو خاف طريقا وحرم سفره موسر بلاذن رب دين حال وجهاد ولا بلاذن أصله المسلم لا سفر تعلم فرض فان أذن ثم رجع وجب رجوعه ان لم

يحضره الف والاحرم انصرافه وان دخلوا بلدة لثانعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من
 بهما بقدر كفاية واذا لم يمكن تأهب لقتال وجوز (١١٨) أسرا فله اسد سلام ان علم انه ان امتنع قتل وأمنت المرأة فاحتة والاثنين

ولو أسروا مسلما لثانين وض لخلاصه ان
 ربحي * (فصل) * كره غزو بلا إذن امام
 وسن أن يؤمر على سرية بعثها وأخذ
 الدية بالثبات وله اكتراء كفار واستعانة
 بهم ان أمناهم وقاومنا الفر يقين وبعيد
 ومراهقين أقوىاء بأذن مالك أمرهما
 ولكل بذل أهبة وكره قتل قريب ومحرم
 أشد الا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل صبي
 ومجنون ومن به رق وأنثى وخنثى قاتلوا
 وغيرهم لا الرسل وحصار كفار وقتلهم بما
 يعم لا يحرم مكة وتبييتهم في غفلة وان كان
 فيهم مسلم ورمى مترسين في قتال بذرايرهم
 أو بأدنى محترم ان دعت ضرورة وحرم
 انصراف من لزمه جهاد عن صفان
 قاومناهم الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة
 يستجديهم أو لوبعيدة وشار كالمالي يبعد
 الجيش فيما غنم بعد مفارقتهم ويجوز بلا
 كره لقوى اذ نله امام مبارزة فان طلبها
 كافر سنت له والا كرهت وجاز اتلاف الغير
 حيوان من أموالهم فان ظن حصوله
 لنا كره وحرم لحبوان محترم الحاجة

* (فصل) * ترق ذراير كفار وبعيدهم
 بأسر ويفعل الامام في كامل ولو عتيق
 ذمي الاحط من قتل ومن وفداه بأسرى
 أو بمال وارفاق فان خفي حبسه حتى يظهر
 واسلام كافر بعد أسره يعصم دمه والخيار
 في الباقي لكن انما يهدى من له عز يسلم به
 وقبله يعصم دمه وماله وفرعه الحر الصغير
 أو المجنون لازوجه فان رقت انقطع نكاحه
 كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق ولا يرق
 عتيق مسلم واذا رق وعليه دين لغير حربي
 لم يسقط فيقضى من ماله ان غنم بعد رقه ولو
 كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم
 أحدهما لم يسقط وما أخذ منهم بالرضا
 غنية وكذا ما وجد كاقطة فان أمكن كونه
 مسلم وجب تعريضه ولغاغن لالمن لحقه م

وكذا غنم يرميز ومجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة أعشى ويحرم صيده برى وكلب
 في الاصح وتحتل ميتة السمك والجراد ولو صادهما مجوسى وكذا الدود المتولد من طعام تكل
 وفاكهة اذا أكل مع في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل أو باع سمكة حية حل في الاصح
 واذا رمى صيداً متوحشا أو بعيراً نذراً وشاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فاصاب شيئاً
 من بدنه ومات في الحال حل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكذلك
 (قلت) الاصح لا يحل بارسال الكلب وصححه الرويانى والشاشى والله أعلم ومضى تيسر
 لحوقه بعد أو أسامة عانة بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفي في النادى المتردى جرح يفضى الى
 الزهوق وقيل يشترط مدنف واذا أرسل سهماً أو كلباً أو طائراً على صيد فاصابه ومات فان لم
 يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركه كهاوت عذوبه بلا تقصير بأن سل السكين فمات قبل
 امكان أو امتنع بقوته ومات قبل القدرة حل وان مات انتصيره بان لا يكون معه سكين أو
 غصبت أو نشبت في الغمد حرم ولورماه فقد نصفين حلا ولو أبان منه عضو ايجرح مدنف
 حل العضو والبدن أو بغير مدنف ثم ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مدنف فالحرم العضو وحل
 الباقي فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العضو وذكاة كل
 حيوان قدر عليه بقطع ككل الحلقوم وهو مخرج النفس والمرى وهو مجرى الطعام
 ويستحب قطع الودجين وهما عرقان في صفحتي العنق ولو ذبحهما من فضاء عصى فان أسرع
 فقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل والا فلا وكذا ادخال سكين باذن ثعلب
 ويسن تحرا بل وذبح بقر وغنم ويجوز عكسه وان يكون البعير قائماً معقولاً وكسبة
 والبقرة والشاة ضبعة جنبها الا يسرو وترك رجلها اليمنى ويشد باقي القوائم وان يحد شفرته
 ووجهه للقبلة ذبحته وان يقول باسم الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم
 الله واسم محمد * (فصل) * يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد يجرح تحديد
 ونعاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر او سن او سائر العظام فلو قتل بمنقل
 أو ثقل محد كبندة وسوط وسهم بلا نصل ولا حد أو سهم وبندقة أو جرحه نصل أو ثقبه
 عرض السهم في مرويه ومات بهما أو انخنى باحبولة أو أصابه سهم فوقع بارض أو جبل ثم
 سقط منه حرم ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل ويحل الاصطياد بجوارح
 السباع والطير ككل وفهد وباروشاهين بشرط كونها معلة بأن تنزح جارحة السباع
 بزجر صاحبها ويسترسل بارساله ويسلك الصيد ولا يأكل منه ويشترط ترك الاكل في جارحة
 الطير في الاظهر ويشترط تسكر هذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة ولو ظهر كونه معلماً
 ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشرط تعليم جديد ولا أثر للعق الدم وبعض
 الكلب من الصيد نجس والاصح أنه لا يعنى عنه وانه يكفي غسله بماء وزاب ولا يجب أن
 يفور ويطرح ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بشقها حل في الاظهر ولو كان بيده سكين
 فسقط وان جرح به صيداً أو احتسكت به شاة وهو في يده فاقطع خاقومها ومريشها أو اسرسل
 كاب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو اسرسل كاب فاغراه صاحبها فزاده دوه في الاصح ولو أصابه
 سهم باعانة ربح حل ولو أرسل سهما لا اختار قوته أو الى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في
 الاصح ولو رمى صيداً طنه حجر أو سرب طباء فاصاب واحدة حلت وان قصد واحدة فأصاب

بعد تبسط في غنية بدار حرب والعود الى عمران غيرهما بما يعتاد كالعوماء وشعر ونحوه وذبح لا كل بقدر حاجة ومن غيرهما
 عاد الى عمران لزمه رد ما بقى الى الغنية ولغاغن حراً ومكاتب غير صبي ومجنون ولو مجبوراً اعراض عن حقه قبل ما سكه وهو باختيار تلك لالسالب

ولذي قربي والمعروض كدروم ومن مات فحقه لو ارثه ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع وأزاده بعضهم ولم ينزع أعطيه والا قسمت ان أمكن والا
أقرع وسواد العراق فتح عنوق قسم ثم بذلوه ووقف علينا وخرجه أجره ومن (١١٩) عبادان الى حديثه الموصل طولا ومن القادسية

الى حلوان عرضا لكن ليس للبصرة حكمه
الا الفرات شرق دجلتها ونهر الضرة
غربها وأبنته يجوز بيعها وفتح مكة
صلحوا وما كنها وأرضها الحياة ملك

(فصل) لمسلم مختار غير صبي ومجنون
وأسير أمان حربى محصور وغير أسير ونحو
جاسوس أربعة أشهر فأقل بما يفيد
مقصوده ولورسالة وإشارة ان علم الكافر
الامان وايسر لما نبذه بلاثمة ويدخل فيه
ماله وأهل بيته بدارنا ان أمنه امام وكذا بدارهم
ان شرطه امام وسن مسلم بدار كفر أمكنه
اظهار دينه ولم يرج ظهوره راسا لام بمقامه
هجرة ووجبت ان لم يمكنه وأطاقها كهر ب
أسير ولو أطاقوه بلا شرط فله اغتيالهم أو
على أنهم في أمانه أو عكسه حرم فان تبعه
أحد فاعل أو على أن لا يخرج من دارهم
ولم يمكنه ما مخرجهم وفاء ولا امام معاقدة كافر
يدل على قاعته كذا بأمانة منها فان فتحها بديلته
وفيها الامة حية لم تسلم قبله أعطيتها أو
أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظاهر
فقتلها والا فلا شيء له *(كتاب الجزية)*
أركانهم اعاد ومعه قودله ومكان ومال وصيغة
وشرط فيها ما في البيع وهي كافر تركم
أو ذنت في اقامتكم بدارنا على أن تلتزموا
كذا وتنفادوا الحكمنا وقبلنا ورضينا وصدق
كافر في دخالتهم سمع كلام الله أو رسولا
أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه اماما وعليه
اجابة اذا طلبوا وأمن وفي المعقود له كونه
متمسكا بكتاب الجسد على لم نعلم تمسكه به
بعد نسخه حواذ كرا غير صبي ومجنون
وتلفق افاقة جنون كثر ولو كل عقده ان
الترزم جزية والا باسغ المأمن وفي المكان
قبوله فيمنع كافر اقامة بالجاز وهو مكة
والمدينة والجماعة وطرقها وقراها فلو دخله
بلاذن امام أخرجه وعزر عالميا بالخير
ولا يأذنه الا لمصلحة لنا كرسالة ونجارة فيها

غيره ساحت في الاصح ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجد ميتا حرم وان جرحه وغاب ثم
وجد ميتا حرم في الاظهر *(فصل)* مالك الصيد بضبطه بيده وبحرجه مذفوف
وبازمان وكسر جناح وبوقوعه في شبكة نصها او بالجماعة الى مضيق لا يفلت منه ولو وقع صيد
في ماله وصار موقدا وعليه بتوكل وغيره لم يملكه في الاصح ومتى ماله لم يزل ماله
بانفلاته وكذا يارسال المالك في الاصح ولو تحول جسمه الى برج غير لزمه رده فان اختلط
وعسر التمييز لم يصلح بيع أحدهما واهيته شيئا منه لثالث ويجوز اصابه في الاصح فان باعهما
والعدد معلوم والقيمة سواء صنف والا فلا ولو جرح الصيد انسان متعاقبان فان ذففت الثاني
أو أزم من دون الاول فهو للثاني وان ذففت الاول فله وان أزم من فله ثم ان ذففت الثاني بقطع
حلقوم ومريء فهو حلال وعليه للاول ما نقص بالذبح وان ذففت لباقة قطعها أو لم يذففت ومات
بالجرح حين فخرام ويضمنه الثاني للاول وان جرحا معا وذففا أو أزمنا فلهما وان ذففت أحدهما
أو أزم من دون الآخر فله وان ذففت واحد أو أزم من آخر وجهل السابق حرم على المذهب

(كتاب الاضحية) هي سنة لا تجب الا بالترحم ويسن لم يدها ان لا يزيل شعره ولا ظفره في
عشر ذي الحجة حتى يضحي وان يذبحها بنفسه والا يشهد بها ولا تصح الامن ابل وبقر وغنم
حشرط ابل أن يطعن في السنة لسادسة وبقر ومعز في الثلاثة وضأن في الثانية ويجوز ذكرك
وأنتى وخصى والبهيرو والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز
وسبع شياه أفضل من مشاركه في بعير وشرطها اسلامه من عيب ينقص لحافا لا تجزئ عفاها
ومجنونة ومقلوعة بعض أذن وذات عرج وعور ومرض وجرب بين ولا يضرب سيرها ولا فقد
فرون وكذا شق الاذن وخرفتها في الاصح (قلت) الصحيح المنصوص بضرب سير الجرب والله
أعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين وخصلتين خفيفتين
ويبقى حتى تغرب آخر التشرى (قلت) ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طوعها ثم مضى
قدر الركعتين والخصلتين والله أعلم ومن نذر معية فذبحه الله على ان أضحي به فله لزمه ذبحها في
هذا الوقت فان تلفت قبله فلا شيء عليه فان أتلفه لزمه أن يشترى بقبه متماثلها أو يذبحها
فيه وان نذرى ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في الاصح وتشرط
النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين وكذا ان قال جمعاتها أضحية في الاصح وان وكل
بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل أو ذبحه وله الاكل من أضحية تطوع واطعام الاغنياء
لا تأكلهم ويأكل كل تشاؤ في قول نصها والاصح وجوب تصديق بعضها والافضل بكها الا لما
يتبرك بها كلها وينصدق بجدها أو ينتفع به وولد الواجبة يذبح وله أكل كاه وشرب فاضل
لبنها ولا تضحية لرقيق فان أذن سيد موهنت له ولا يضحي مكاتب بلاذن ولا تضحية عن الغير
بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يوص بها *(فصل)* يسن أن يعق عن غلام بشاتين وجارية
بشاة وسننا وسلامتها والاكل والتصدق كالأضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظام وان نذبح يوم
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها وينصدق برنته فيها أو فضة أو يؤذن في
اذنه حين يولد ويحلق بئر *(كتاب الاطعمة)*

حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقبل ان أكل مثله في
البرحل والا فلا ككلب وجمار وما يعيش في بر وبحر كضفدع وسرطان وحية حرام

كبير حاجقه والا فلا ياذنه الا بشرط أخذ شيء منها ولا يقيم الا ثلاثة فان مرض فيه وشق نقله أو خيف منه تركه فان مات وشق نقله دفن ثم ولا
يدخل حرم مكة فان كان رسولا أخرجه امام يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل وفي المال كونه دينارا أو أكثر كل سنة لكن لا يعقد له به بأكثر

وسنما كسبة غير فقيرة في قديمنا وسنما كسبة غير فقيرة في قديمنا وسنما كسبة غير فقيرة في قديمنا
الجزية برفق وأن بشرط على غير فقيرة في قديمنا (١٢٠) يمر به منازلة على جزية ثلاثة أيام فأقل وبذلك عدد ضياعان رجلا وخيلا

ونزلهم ككنيسة وفضل مسكن وجنس
طعام وأدم وقدره مال الكل منا والعلف
لأجنته وقدره الا لشعيرة فقيرة وله اجابة
من طلب أداء جزية باسم زكاة ان رآه
وتضعفها عليه لا الجبران ولا يأخذ قسط
بعض نصاب ثم المأخوذ جزية

* (فصل) * لزنا الكف مطلقا والدفع
عنهم لا بدار حرب خات عن مسلم الا ان
شرط أو ان تردوا بجوارنا وضمان ما نتلفه
عليهم نفسا ومالا ومنهم احدث كنيسة
ونحوها وهم مدمها لا يبالى دفع ثمنها صلحا
وشرط لتابع احداثها أو ابقائهم أو اهلهم
ومنهم مساواة بناء ابناء جاز مسلم وركوب
تحليل وبسرج أو ركوب نخود حديد والجأؤهم
لنحننا الى اضيق طريق وعدم توقيفهم
وتصديرهم بحسب به مسلم وأمرهم بغير
أوزار فوق الثياب وبتغييرهم بخوغاتم
حديدان تجردوا بكان به مسلم ومنهم
اظهاره منكر بيننا فان خالفوا عزرروا ولم
ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أوجزىة أو
اجزاء حكمنا انتقض ولو زنى ذمي بمسلمة ولو
بنكاح أو دل أهل حرب على عورة لنا أو دعا
مسلم الكفر أو سب الله أو نبيا أو الاسلام
أو القسر أو بما لا يدينون به أو نحوها
انتقض عهدهم ان شرط انتقاضه به ومن
انتقض عهدهم بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل
تجديدهم فلا امام الخيرة فيه فان أسلم
قبها تعين من ومن انتقض أماله لم ينتقض
أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار الحرب
بلغها * (كتاب الهدنة) *

انما يعقدونها لبعض اقليم واليه أو امام
واغيره امام الصلحة كضلعنا أو رجاء اسلام
أو بذل جزية فان لم يكن ضعف جازن
الى أربعة أشهر والا فالى عشرين بحسب
الحاجة فان زيد بطل في الزائد يفسد العقد
اطلاقه وشرط فاسد كنعن فلأسرنا أو ترك

وحبوان البر يحل منه الانعام والحبيل وبقرو وحش وحصار وطبي وضبع وضب وأرنب
ونعلب ويربوع وفلك وسهمور ويحرم بغل وحصار أهلى وكل ذى ناب من السباع ومخلب
من الطيور كاسد وغر وذب وذب وفيل وقرود وبار وشاهين وصقرو ونسر وعقاب وكذا ابن
أوى وهرة وحش في الاصح ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحادأة وفأرة وكل
سبع ضار وكدار خنوق وبغاة والاصح حل غراب زرع وتحرير ببغاوطاوس ويحرم
نعامة وكر كى ووط واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان
اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعوبة وزر زور لا خطاف وغل ونحل وذباب وحشران تكلفساء
ودود وكذا ما تولد من مأ كول وغيرة وما لانص فيه ان استطابه أهل يسار وطباع سليمة
من العرب في حال رفاهية حل وان استخبطوه فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا وعمل بتسميتهم
وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به واذا اظهرتغير لحلم بحلاله حرم وقيل يكره
(قلت) الاصح يكره والله أعلم فان علمت طاهر افاطاب حل ولو تبحس طاهر تكمل ودبس
ذائب حرم وما كسب بخامرة نجس كعبامة وكنس وكروه ويسن أن لا يأكله ويطعمه
رقية وناسخه ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذ كاه من خاف على نفسه موتا أو مرضا مخوفا
ووجد محرما لزمه أكله وقيل يجوز زقن توقع حلالا قري بالبحر غير سد الرمي والافنى قول
يشبع والاطهر سد الرمي الا ان يخاف تلفا ان اقتصر وله أكل آدمي ميت وقتل مرتد وحري
لا ذمي ومستهأن وصبي حربي (قلت) الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين لا كل والله
أعلم ولو وجد طعام غائب أكل وغرم أو حاضر مضطرا لم يلزمه بذله ان لم يفضل عنه فان أتر
مسلم جاز أو غير مضطرا لزمه اطعام مضطرا مسلم أو ذمي فان منع قلبه قهره وان قتله وانما
يلزمه بعوض ناجزان حصر والافنسيمة فلو أطعمه ولم يذكره وضا فالاصح لا عوض ولو
وجد مضطرا ميتة وطعام غيره أو محرم ميتة وصدا فالذهب أكلها والاصح تحريم قطع
بعضه لا كله (قلت) الاصح جوازه وشرطه فقد الميتة ونحوها وان يكون الخوف في قطعه
أقل ويحرم قطعها لغيره ومن معصوم والله أعلم * (كتاب المسابقة والمناضلة) *

هما سنة ويحل أخذ عوض عليهما وتصح المناضلة على سهام وكذا امرأ يقو وماح ورمي
بأجبار ومجنبي وكل نافع في الحرب على المذهب لا على كرمه ولجان وبنديق وسباحة
وشطرنج وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة على خيل وكذا فيل وبغل
وحمار في الاظهر لا طير وصراع في الاصح والاطهر ان عقدهما لازم لاجازة فلا يحددهما
فسخه ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص فيه ولا في مال وشرط المسابقة
علم الموقف والغاية وتساويهما في ما تعين الفرسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد
والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من
سبق منك فلان في بيت المال أو على كذا من أحدهما فيقول ان سبقتني ذلك على كذا أو
سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح الا بمحال فرسه
كف للفرس ما فان سبقهما أخذ الما لين وان سبقه وجا آ معاذ لا شيء لاحد وان جاء مع
أحدهما فمال هذا لنفسه ومال المتأخر للمحال وللذى معه وقيل للمحال فقط وان جاء
أحدهما ثم المحال ثم الآخر فالاول في الاصح وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط

مالناهم أو رد مسلمة أو عقد جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم وتصح على أن يقضها امام أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى
فسدت بلغناهم أو منهم أو وصحت لزنا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح أو نحوه كقتالنا أو مكتابة أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم

بلا انكار باقيمهم واذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم وله بأماره خيانة نبذه ذنبا لاجزية ويبلغهم مأمنهم ولو شرط رد من جاءهم منهم أو أطلق لم يرتدوا صف اسلام الا ان كان في الاولى ذكر احرار غير مبي وجنون (١٢١) طلبته عشرته أو غيرها وقد روي قهره ولم يجب دفع

مهر لزواج والرد بخلافه ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولما تعريض له ولو شرط رد مرتد لم يمتهم الوفاء فان أبوا فافاضون وجاز شرط عدم رده

(كتاب الصيد والذبايح) * أركان الذبح ذبح وذابح وذبيح وآلة فالذبح قطع حاقوم ومري عن مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقة دورام من قفاه أو أذنه عصى وشرط في الذبح قصد فلو سقطت مديته على مذبحة شاة أو أخته صكتهم فاندحت أو استرسلت جازحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهمها لاصيد فقتل صيد أحرم كجازحة غابت عنه مع الصيد أو حركته وغاب ثم وجدته ميتا لا ان زماه طائنه جحرا أو سرب طباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسن تحربل فائمه مقولة ركبة بسرى وذبح نحو بقرة مضطجعا لجنب أسير مشدود أو فائمه غير رجل عني وأن يقطع

الودجين ويحدم مديته ويوجه ذبيحته لقبله ويسمى الله وحده ويصلى على النبي وفي الذابح حل نكاحنا لاهل ملته وكونه في غير مقدور بصيراو كره ذبح أمعي وغيره ميز وسكران وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره لا ماسبق اليه آله الا أول فقتلته أو أنفته الى حركة مذبوح وفي الذبيح كونه مأكولا فيه حيانه مستقرة ولو أرسل آله على غير مقدور فخرسته ولم يترك ذبحه بتقصير حل الاعضا أو بأنه يخرج غير مذبذف وماتعذر ذبحه لوقوعه في نحو يترك حل يخرج بزهرق ولو بسهم لا بجازحة وفي الآلة كونهما محددة يخرج كدديد وقصب وحجر الاعظاما فلو قتل بفيل غير جازحة كبندقه ومديته كالة أو بمنقل ومحدد كبندقه وسهم حرم لان حرجه سهم في هواه وأترسقطا بأرض ومات أو قتل باعانه ربح للسهم وكونه في غير مقدور جازحة سباع أو طير

للتأني مثل الاول فسد ودونه يجوز في الاصح وسبق ابل بكف وخيل بعنق وقيل بالقوائم فهم ما يشترط للمناضلة بيان ان الرمي بمبادرة وهي ان يبدرا أحدهما باصابة العدد المشروط أو بحاطة وهي ان تعاقب اصابتهم ما يطرح المشترك فن زاد به دكذا ففاضل وبيان عدد نوب الرمي والاصابة ومسافة الرمي وقد الغرض طول وعرضا الا ان بعدد موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليبين مسافة الرمي من قرع وهو واصابة الشن بلا خدش أو خرق وهو ان يشقه ولا يثبت فيه أو خسق وهو ان يثبت أو مرق وهو ان ينفذ فان أطلقا اقتضى الفرع ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان عين لغا جاز ابداله بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد والظاهر اشتراط بيان البادى بالرمي ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب زعيمان يختاران أحدهما بآواز ولا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فان اختار غيرهما طائنه رامي فبان خذلا فبطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد وفي بطلان الباقي قولنا الصفة فان صحها فظلم جميعا الخياراتان أجازوا وتنازعا فحين يسقط بدله فصح العقد وانضل حزب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة أن تحصل بالنضل فلو تلف وترأوقوس أو عرض شئ انصدم به السهم وأصاب حسب له والالم بحسب عليه ولو نقلت ريج الغرض فأصاب موضعه حسب له والا فلا يحسب عليه ولو شرط خسق فثقب وثبت ثم سقط أو أوقى صلابة فسقط حسب له

(كتاب الايمان) * لا تنعقد الا بذات الله تعالى أو صفة له كقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نطس بيده وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين وما انصرف اليه سبحانه عند اطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب تنعقده اليمين الآن بر بدغيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كالأشياء والموجود والعالم والحي ليس بيمين الابنية والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته يمين الآن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور ولو قال وحق الله فيمين الآن يري بالعبادات وحروف القسم بامور أو واثائه كاثائه والله وتالله وتختص التثاء بالله ولو قال الله ورفع أو نصب أو جرف ليس بيمين الابنية ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن فيمين ان نواها أو أطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا أو مستقبلا صدق باطننا وكذا ظاهره على المذهب ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن أو أرادين نفسه فيمين والافلا ولو قال ان فعلت كذا فأناب ودي أو برى من الاسلام فليس بيمين ومن سبق لسانه الى لفظها بلا قصد لم تنعقد وتصح على ماض ومستقبل وهي مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولمه الحنث وكفارة أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة أو ترك مباح أو فعله فالافضل ترك الحنث وقيل الحنث وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جازقيل وحرام (قات) هذا أصح والله أعلم وكفارة طهار على العود وقتل على الموت ومنذور مالى

(فصل) * يخبر في كفارة اليمين بين عتق كالتطهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت بلده وكسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة أو أزار أو لحاف وقفازين ومنطقة ولا يشترط صلاحيته لا مدفوع اليه فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح له وقطن وكنان وحرب لا مرق أو رجل وليس لم تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لم يمتهم صوم ثلاثة

(١٦ - منهاج) ككذب وفهرو صقر معلمة بأن تنزجر بزجر وتسرسل بأرسال وتغسل ولاتأكل منه مع تكرر يظن به تأذنها ولو علمت ثم أكلت من صيد حرم واستأنف تعليمها (فصل) * يملك صيد باطل منعه قصدا كضبط بيد وتذيف وازمان ووثوقه

فيمارسه والجائنه المضيق بحيث لا ينقلب منها ولا يزول ملكه عنه بانقلابه وبارساله ولو تحول خامة لم يجر عليه لزمه تمكن فان سمر غيبه لم يصح تأكل أحدهما شيئا منه لثالث فان علم العدد (١٢٢) واستوت القيمة وباعه صخر ولو جرحا صيدا أو أبطا لمنعته فلمها أو

أحدهما فله أو مر تبأ وبطلها أحدهما فله ثم بعد ابطال الأول بازمان ان ذفف الثاني في مذبح حل وعليه للأول أو ش أوفى غيره أو لم يذفف ومات بالجر حين حرم ويضمن للأول ولو ذفف أحدهما فيه وأزمن الآخر وجهل السابق حرم

(كتاب الاضحية) التضحية سنة وتجب بخونذرو كرم لم يدها زاله نحو شعر في عشرين الحجة وتشريق حتى يضحى وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل شرطها نعم وبلوغ ضأن سنة أو اجذاعه وبقرو معز سنتين وابل خمساً وفقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين لأفباعين بنذروان وكل يذبح كفت نيته وله نفو يضها لمسلم ميمز يجزئ بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع شياه فواحد من ابل بقرة فضأن فغير فشرك من بعير ووقت من مضى قدر ركعتين وخمسين خفيفات من طلوع شمس نحو إلى آخر تشريق والافضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاعها كرم ومن نذره عينة أوفى ذمته ثم عيز لزمه ذبح فيه فان تلفت في الثانية بقي الاصل أوفى الاولى بلا تقصير فلا شيء أو بدله لزمه الاكثر من مثلهما وقيمتهما البشع فريها كرية أو مثلين فأكثر وسن أكل من أضحية تطاوع واطعام أغنياء لا عليهم ويجب تصدق بالحكم منها والافضل بكائها الاقرباء كالأوسن ان جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجدها أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولد غيرها وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لاحد عن آخر بغير اذنه ولو ميتا ولا لرقب فان أذن سيده وقعت لسيده أو لأمه كاتب

(فصل) سن ان تلزمه نفقة ففرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذ كرشاتان وغيره شاة وطبخها وحاو وأن لا يكسر فامها وأن تذبح سابع ولادنه ويسمى فيه ويخلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق برثته ذهباً ففضة وبؤذ في أذنه البني ويقام في البسري ويحتمل بتمر في الفوجين يولد

أيام ولا يجب تباعها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر به بد بمال الا اذا ملكه سيده طعما أو كسوة وقلائدك بل يكفر بصوم فان ضره وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلاذن أو وجد بلاذن لم يصم الا باذن وان أذن في أحدهما فالاصح اعتبار الحلف ومن بعضه حروله مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق *(فصل)* حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال فان مكث بلا عذر حنث وان بعث متاعاً وان اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب لم يحنث ولو حلف لا يساكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا الوبي بينهما جدار ولكل جانب مدخل في الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الاحوال حنث فالتحنيث باستدامة التزوج والتطهر غلط للدهول واستدامة طيب ليست تطبيقاً في الاصح وكذا وطع وصوم وصلاة والله أعلم ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهايز داخل الباب أو بين بابين لا بدخول طاق فدام الباب ولا يصعد سطح غير محوط وكذا محوط في الاصح ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله لم يحنث فان وضع رجله فيها معتمدا عليها حنث ولو انهدمت فدخل وقديق اساس الحيطان حنث وان صارت فضاء أو جعلت مسجداً أو حماماً أو مستاناً فلا ولو حلف لا يدخل داراً حنث بدخول ما يسكنها بلك لا باعارة واجارة وغصب الا أن يريده مسكنه ويحنث بما يملكه ولا يسكنه الا أن يريده مسكنه ولو حلف لا يدخل داراً حنث لا يكتم عبده أو زوجته فباعها أو طلقها فدخل وكام لم يحنث الا أن يقول داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحنث الا أن يريده مادام ملكه ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فترع ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث بالأول في الاصح أو لا يدخل بيتاً حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب أو خيمة ولا يحنث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبيل أو لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنث فلو جهل حضوره فخلف حنث الناسي (قلت) ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستثناء لم يحنث وان أطلق حنث في الاظهر والله أعلم

(فصل) حلف لا يأكل الرأس ولا نيته حنث برؤس تباع وحدها لا طير وحوت وصيد الابل تباع فيه مفردة والبيض يحمل على مرائل يائنه في الحياة كدجاج ونعام وحمام لا سمن وجراد والاعم على نعم وخبيل ووحش وطير لا سمن وشحم بطن وكذا كرش وكبد وطحال وقاب في الاصح والاصح تناوله لحم رأس ولسان وشحم ظهر وجنب وان شحم الظهر لا يتناوله الشحم وان الألية والسنام ليسا شحما ولا لحما ولا لينة لا يتناول سناما ولا يتناولها والدم يتناولها وشحم ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقر يتناول جاموسا ولو قال مشيرا إلى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هيئتها وبطعنها وخبزها ولو قال لا آكل هذه الحنطة حنث بمطبوخة ونيشة ومقالية لا بطعنها أو سويقها وعجينها وخبزها ولا يتناول رطب تمر أو لبس أو لاصب زبيب أو كذا العكس ولو قال لا آكل هذا الرطب فتمر فأكله أو لا آكل هذا الصبي فكله شيئا فلا حنث في الاصح والخبز يتناول كل خبز كحنطة وشعير وأرز وباقلي وذرة وجص فلو ترده فأكله حنث ولو حلف لا يأكل كل سو يقا فسلطه أو تناوله باصبع حنث وان جعه له في ماء فشربه فلا أو لا يشربه فبالعكس أو لا يأكل لبناً أو مائعا

آخر

يعق عنه وهي كضحية وسن لذ كرشاتان وغيره شاة وطبخها وحاو وأن لا يكسر فامها وأن تذبح سابع ولادنه ويسمى فيه ويخلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق برثته ذهباً ففضة وبؤذ في أذنه البني ويقام في البسري ويحتمل بتمر في الفوجين يولد

*** (كتاب الأطعمة) *** حل ودود طعام لم ينلر دوجرادوسمك في حياة أوموت وكرة قطعهم او حرم ما يعيش في بروج كصفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بترجين مات بذكاة أمه ونم ونخيل وبقر وحش وجار وطي (١٢٣) وضبع وضب وأرنب ونبع ونبع ونبع وفنك وسور وور وغباب زرع وزعامة وكركي وأوز

ودجاج وحمام وهو ما عاب وما على شكل صفور بأنواعه كعندليب وصعوة وزرزور ولا حمار أهلى ولا ذناب ومخبط كاسد وفرد وكصرون وسرولابن آوى وهرة ورنجة وبغاثة وبيغا وطاوس وذباب وحشران كنفساء ولا مأمر يقتله أو نهى عنه كعقرب وحية وحدأة وفأرة وسبع ضار وتكطاف ونحل ولا ما قلد من مأكول وغيره وما لانص فيه ان استطابه عرب ذو بسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخبثوه فلا فان اختلفوا فالأكثر فقه ريش فان اختلفت أولم تحسب بشئ اعتبر بالاشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرم متجنس وكره جلاله تغير لهما الى أن يطيب لا بنحو غسل وكره طهر ما كسب بخسامة تجس كحجم وسن أن ينسأله مملوك وعلى مضطرس مدرمه من محرم وجده فقط وايس نبيا الا أن يخاف مخدورا فيشبع وله قتل غدير آدمي معصوم لا كاه ولو وجد طعام غائب أكل وغرم أو حاضر مضطرا لم يلزمه بذله فان أثر مسلم بازا أو غير مضطرا لزمه لمعصوم بشئ مثل مقبوض ان حضر والا فني ذمة ولا عن ان لم يذكر فان منع فله قهره وان قتله أو وجد ميتة وطعام غير لم يذله أو وصي يدا حرم با حرم أو حرم تعين وحل قطع جزئه لا كاه ان فقد نحو ميتة وكان خوفه أقل

*** (كتاب المسابقة) *** هي سنة ولو بعوض لازمة في حق ما يترمه فليس له فسحها ولا ترك عمل ولا زبادة ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون المعقود عليه عدة قتال كذى حافر وحف ونصل ورمي بأحجار ومجنبت قلا كطير ومصراع وكره محسن وبنديق وعوم وشاطر فخ وخاتم بعوض وجنس أو بغلا وجاروا علم مسافة

ومبداء طاقا وغاية لرا كبين ولرا ميين ان ذكرت ونسأوقه ما وتعين المراكبين ولو بالوصف والرا كبين بالعين وتعينون بها وامكان سبق كل وقباعة المسافة بالاندور وعلم عوض ويعتبر عند شرطه منها محال كفه هو ومركو به يغتم ولا يغرم فان سبقتهما أخذ العوضين أو

آخر فأكله بخبر حنت أو شربه فلا ولا بشر به فبالكس أو لا يأكل من فأنأكله بخبر جامدا أو ذابا حنت وان شرب ذابا فلا وان أكله في عسيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة فو يدخل في فاكهة وطيب وعنب ورمون وأترج ورطب وياوس (قلت) ولهمون ونبق وكذا بطيخ ولب فسدتق وبنديق وغبرهما في الاصح لا قتله وخيار وباذنجان وخز ولا يدخل في الثمار يابس والله أعلم ولو أطلق بطيخ وغرو جوز لم يدخل هندي والطعام يتناول قونا وفا كاه وأداما وحلوى ولو قال لا أكل من هذه البقرة تناول لجهادون ولدولين أو من هذه الشجرة فتمردون ورق وطرف غصن *** (فصل) *** حاف لا يأكل هذه الثمرة فان ختمت بثمر فأكله الثمرة لم يحنث أو لا يأكله فان ختمت لم يبر إلا بالجميع أوليا كان هذه الرمانة فانما يبر بجميع حباتها أو لا يابس هذين لم يحنث بأحد هما فان لبسهما معا أو مرتبا حنت أو لا يابس هذا ولا هذا حنت بأحد هما أو لا كان ذال الطعام غدا فبات قبله فلا شئ عليه وان مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنت وقبلة فولان ككمره وان أتلفه بأكل وغيره قبل الغد حنت وان تلف أو أتلفه أجنبي فككمره أو لا قضين حنت عند رأس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر فان قدم أو مضى بعد الغروب قدر ما كانه حنت وان شرع في السكيل حينئذ ولم يفرغ لسكرته الا بعد مدة لم يحنث أو يتكلم فسح أو قرأ أو فلاح حنت أو لا يكلمه فسلم عليه حنت وان كاتبه أو راسله أو أشار اليه بيد أو غيره فلا في الجديد وان قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءته لم يحنث والا حنت أو لا ماله حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب يدينه ومدبر ومعاقل عتقه بصلة وما وصى به ودين حال وكذا مؤجل في الاصح لا مكاتب في الاصح أو ليضر بنسبه فالبر بما يسمى ضرر بالولايش تترط ايلام الا أن يقول ضربا شديدا وايس وضع سوط عليه وعص وخنق ونف شعير ضرر با قبل ولا طعم ووكز أو ليضر بنسبه مائة سوط أو خشبة فشد مائة وضرب بهما ضربة أو بعشكال عليه مائة شعير اخبر ان علم اصابة الكل أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم الكل (قلت) ولو شل في اصابة الجميع بر على النص والله أعلم أو ليضر بنسبه مائة مرة لم يبر بهذا أولا فأرقل حتى استوفى فهر ب ولم يمكنه اتباعه لم يحنث (قلت) الصحيح لا يحنث اذا أمكنه اتباعه والله أعلم وان فارقته أو وقف حتى ذهب وكانا ماشيين أو أبرأه أو احتال على غريم ثم فارقته أو أقلس ففارق له بوسر حنت وان استوفى وفارقته فوجد ناقصا ان كان من جنس حقه لكنه أردا لم يحنث والا حنت عالم وفي غيره القولان أولا أرى منكرا الارتفاع الى القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنت ويحمل على قاضي البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الثاني أو الارتفاع الى قاض بر بكل قاض أو الى القاضي فلان فراه ثم عزل فان قاض ما دام قاضيا حنت ان أمكنه رفعه فتركه والا فكاه كره وان لم ينو بر رفع اليه بعد عزله *** (فصل) *** حاف لا يبيع أولا يشتري فعقد لنفسه أو غيره حنت ولا يحنث بعد كيله أولا يزوج أولا يطلق أولا يعقق أولا يضرب فو كل من فعله لا يحنث الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره أولا ينكح حنت بعد كيله لا بقبوله هو لغيره أولا يبيع مال ز يدباعه بأذنه حنت والا فلا ولا يهب له فأوجب له فلم يقبل لم يحنث وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح ويحنث بعمرى ورقبي وصدة لا عارة ووصية ووقف أولا يتصدق لم يحنث بجهة في الاصح أولا يأكل طعاما اشتراه زيد لم يحنث بما اشتراه مع غيره وكذا الوفال من طعام

سبغها وجاء ما لم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما فعوض هذا لنفسه وعوض المتأخر للعمل ومن معه والافوض المتأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول أو دونه ص (١٢٤) وسبق ذي خف بكتدو ذي خافر بعنق وشرط للمناضلة بيان بادئ وعددي وإصابة

وبيان قدر غرض وار تظاعه ان لم يغالب عرف لامبادرة بأن يبدو أحدهما بإصابة المشروط من عدمه لموم مع استوائهما في المرمى أو اليأس منه فيه وبحسابة بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر كذا منه ونوب ويحمل المعلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وبهم فان عين لغا جازا بداله بمثله وشرط منه مفسد وسن بيان صفة أصابة لغرض من قرع وهو مجردها أو خرق بأن يثقبه ويسقط أو خسق بأن يثبت فيه وان سقط أو مرق بأن ينفذ فان أطلقا في القرع ولو عين زعيان جزين متساويين جاز لا بقرعة فان عين من ظنه راميا فأخلف بطا ل فيه وفي مقابله لافي الباقي ولهم الفسخ فان أجازوا وتنازعا في مقابله فسخ وإذا فضل حزب قسم العوض بالسوية لا لإصابة إلا ان شرط وتعتبر بنصه ليلو تلف وتر أو قوس أو عرض ما انصدم به السهم وأصاب حسبه والالم يحسب عليه ان لم يقصر ولو نقات ربح الغرض فأصاب بحسبه والاحسب عليه ولو شرط خسق فافي صلابة فسقط حسبه * (كتاب الايمان) * البين تحقيق محتمل بما اختص الله تعالى به كوالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفس يده الآن بر يد غير اليمين وبما هو فيه أغاب كل رجم والخالق والرازق ولرب ما لم ير غيره أو فيه وفي غيره سواء كالوجود والعالم والحي ان أراد وبه فته كعناخته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه الآن بر يد بالحق العبادات وباللذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها وحروف القسم بقاء وواته ويختص الله بالتأمل ولو قال الله بتثليث آخره أو تسكينه فكناية وأقسمت أو أقسمت أو حافت أو ألعف بالله لأفعلن عين الان نوى خبرا وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن عين ان أراد عين نفسه لان فعات كذا فأنام ودي أو نحو ذلك وتصح على ماض وغيره وتكره الا معية في طاعة ودعوى وحاجة فان حافت على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه

اشتراف يدي في الاصح ويحنت بما اشتراه سلما ولو اخذ لما ما اشتراه بمشترى غيره لم يحنت حتى يتيقن أكاه من ماله أولا يدخل دارا اشتراه از يدلم يحنت بدار أخذها بشفعة * (كتاب النذر) * هو ضربان نذر لجناح كان كلمته فته على عتق أو صوم وفيه كفارة عين وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء (قلت) الثالث أظهور وجه العراقيون والله أعلم لم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة عين أو نذر لزمته كفارة بالدخول ونذر تبرر بأن ياتزم تبرر بان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شقي مريض فته على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعاق عليه وان لم يعاقبه بشي كته على صوم لزمه في الاظهر ولا يصح نذر معصية ولا واجب ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة عين على المريح ولو نذر صوم أيام نذب تجبيلها فان قيد بتفريق أو موالاته واجب والاجاز أو سنة معينة صامها أو فطر العبد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضاء وان أفطرت بحيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر (قلت) الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله أعلم وان أفطر يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة فان شرط التتابع وجب في الاصح أو غير معينة بشرط التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق وبه قطعها اتباعا لعمته لبا آخر السنة ولا يقطعه حيض وفي قضائه القولان وان لم يشرطه لم يجب أو يوم الاثنين أو بدالم يقض أثاني رمضان وكذا العبد والتشريق في الاظهر فلو لزمه صوم شهر بن تيسا لكفارة صامهما يقضى أثنائهما وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم وتقتضى زمن حيض ونفاس في الاظهر أو يوما بعينه لم يصح قبله أو يوما من أسبوع ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم نفل فنذر انما لزمه على الصحيح وان نذر بعض يوم لم ينعقد وقيل يلزمه يوم أو يوم قدوم زيد فالأظهر انه عقادة فان قدم ليلا أو يوم عيد أو في رمضان فلا شيء عليه أو نذر أو يوم فطر أو صائم قضاء أو نذر أو واجب يوم آخر ع هذا أو هو صائم نفلا فكذلك وقيل يجب تميمه ويكفي ولو قال ان قدم زيد لله على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمرو لله على صوم أول خيس بعده فقد ماني الاربعاء وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى الآخر * (فصل) * نذر المشي الى بيت الله أو اتباعه فالذهب وجوب اتباعه بجمع أو عمرة فان نذر الاتيان لم يلزمه مشي وان نذر المشي أو أن يجمع أو يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشي فان كان قال أجمع ماشيا فن حيث يحرم وان قال أمشي الى بيت الله تعالى فن ذورة أهله في الاصح واذا أوجبت المشي فركب له ذرا جراه عليه دم في الاظهر أو بلا عذر أجزأه على المشهور وعليه دم ومن نذر حجا أو عمرة لزمه فعله بنفسه فان كان معصوا بالاستناب ويستحب تجبيله في أول الامكان فان تمكرك فآخر فئات حج من ماله وان نذر الحج عامه وأمكنه لزمه فان منعه مرض وجب القضاء أو عدو فلا في الاظهر أو صلاة أو صوم ما في وقت فغنه مرض أو عدو وجب القضاء أو هدي بالزمنه حله الى مكة والتصدق به على من يها أو التصديق على اهل بلده عين لزمه أو صوم ما في بلد لم يتعين وكذا ماله الا المسجد الحرام وفي قول ومسجد المدينة والاقصى (قلت) الاظهر تعينهما كالسجدة الحرام والله أعلم أو صوم ما مطلقا فيوم أو أياما ثلاثا أو صدقة فيما كان أو صلاة فركتان وفي قول ركعة فعلى الاول يجب القيام فيها مع القدرة وعلى الثاني لا أو عتقا فعلى الاول رقبة كفارة وعلى الثاني رقبة (قات) الثاني هنا أظهر والله أعلم واعتق كاذرة

وأيضا عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن عين ان أراد عين نفسه لان فعات كذا فأنام ودي أو نحو ذلك وتصح على ماض وغيره وتكره الا معية في طاعة ودعوى وحاجة فان حافت على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه

كفارة أو مكسب ما كرهه أو تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كمن ذر ماله * (فصل) * خير في كفارة عين بين اعتناق صهار وغنيل عشرة مساكين كل مدام جنس فطرة أو مسمى كسوة ولوملبوسا لم تذهب قوته (١٢٥) ولم يصلح للمدفع له كقميص صغير وعمامة وأزاره

وسراويله انكبير لا تخوف فان عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفرقة فان كان أمة فعل لم تصم الا باذن كغيرها والصوم بضره وقد حثت بالأذن ومبعض كحر في غير اعتناق * (فصل) * حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حث وان بعث متاعه كالحلف لا يسكنه وهما فمافكثا لينة حائل لان خرج أحدهما حالا وحلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام ويحث باستدامة نحو لبس ومن حلف لا يدخل الدار حث بدخوله داخل بابها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا يصعد سطح ولو محوطا لم يسقف ولو صارت غير دار فدخل لم يحث أو لا يدخل دار زيد حث بما ملكها أو تعرف به فان أراد مسكنه فيه أو لا يدخل داره أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه فدخل وكلم لم يحث الآن يشيرون لم يرد مادام ملكه أو لا يدخل دارا من الباب حث بالمنفذ أو بيتا فبمسماه أو لا يدخل على زيد فدخل على قوم هو فبهم حث وان استثناء وفي نظيره من السلام يحث ان لم يستثنه * (فصل) * حلف لا يأكل رؤسا حث برؤس نعم لا برؤس طير وصيد الا ان كان من بلد تابع فيه مفردة أو بزيادة مفارق بائنه حيا كدجاج ونعام أو لحافا لحسم ما كول ولوحلم رأس واسان لا سلك وجراد ويتنول لحم ظهره وجنب لا بطن وعين والشحم عكسه والالبه والسمام ليسا شحما ولا لحما ولا يتناول أحدهما الآخر والسم يتناولهما وشحم يحظر ظهره ودهنها ويتناول لحم البقر جوارح وساقه ورواحش والخبز كل خبز ولون أرز وبقلا وذريرة وحب وان ترد والطعام قونا وفاكهة والفواكه رطبيا وعنبيا ورمانا وأرجا ورطبيا وبابا واهوا ونبقا وبطيخا ولب فسدت

معية أجزأه كاملة فان عين ناقصة تعينت أو صلاة قائم يجوز فاعدا بخلاف عكسه أو طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة وتشجيع جنازة والسلام * (كتاب القضاء) *

هو فرض كفاية فان تعين لزمه طلبه والا فان كان غيره أصح وكان يتولاه فلام فضول القبول وقيل لا ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول ويندب الطالب ان كان حاملا يرجو به نشر العلم أو محتاجا الى الرزق والا فلا ولي تركه (قلت) ويكره على الصحيح والله أعلم والاعتبار في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي مسلم مكاف حذ كره عدل سمع بصير ناطق كاف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة بما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة وبمجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه وتواتر السنة وغيره والمصلحة والمرسل وحال الرواية وقوة وضعها ولسان العرب لغة ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجزاء واختلافوا القياس بأنواعه فان تعذر جمع هذه الشروط فولى سلطان له شوكة فاسمقا أو مقلدا نفذ قضاؤه للضرورة ويندب للإمام اذا ولي فاضليا أن يأذن له في الاستخلاف فان نهي لم يستخلف فان أطلق استخفاف فيما لا يقدور عليه لا غير في الأصح وشرط المستخلف كالأصفي الا أن يستخاف في أمر خاص كسماع بيعة فيكني علمه بما يشق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاده مقلده ان كان مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جازمه مطلقا بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز وقيل بشرط عدم قاض في البلد وقيل يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوه ما ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكتفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضين في بلد وخص كلاهما كان أو زمان أو نوع جاز وكذا ان لم يخص في الأصح الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم * (فصل) * جن قاض أو أئمة عليه أو عي أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه بغيره فله أو نسيان لم ينفذ حكمه وكذا الوفاق في الأصح فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا يثبت في الأصح وللإمام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة والافلال لكن ينفذ العزل في الأصح والمذهب أنه لا ينزل قبل بلوغه خبر عزله وإذا كتب الإمام اليه اذا قرأت كتابي فأنت معزول فقرأه انزل وكذا ان قرئ عليه في الأصح وينزل بموته وانعزاله من أذن له في شغل معين كببيع مال ميت والأصح انعزال نائبه المطابق ان لم يؤذن له في استخلاف أو قيل استخلاف عن نفسه أو أطلق فان قال استخلف عني فلا ولا ينزل قاض بموت الإمام ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح أو بحكمكم ما حكم جازا الحكم قبلت في الأصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولا يثبت فحكمه عزل ولو ادعى شخص على معزول انه أخذ ماله برشوة أو شهادة عديد مثلا - ضرر وفصلت خصومتهما وان قال حكم بعبء دين ولم يذ كر مالا - ضرر وقيل لاحق تقوم بيعة بدعواه فان حضر وأنكر صدق بلاعين في الأصح (قلت) الأصح بين والله أعلم ولم ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع ونشترط بيعة وان لم تتعاق بحكمه حكم بينه ما خليفته أو غيره * (فصل) * يكتب الإمام لمن يولييه ويشهد بالكتاب

وغیره لا قنائه وخيارا واذنجانا وجزرا ولا يتناول التمر بابسا ولا البطيخ والتمر والجوز هذبا ولا الرطب ثمرا ولا العنب زبيبا ولا كوسها ولو قال لا آكل ذا البر حث به على هيبته ولو لم يطلبوا لا على غيرها أو اذا فبالجميع أو اذا الرطب فأكله ثمرا أو لا أكله هذبا - هذا الصبي أو ذا العبد

فكلمة كماله لم يحنث أولاً آكل من ذى البقرة أو من ذى الشجرة حنث بما يؤكل منهنما لا بولد ولبن ونحو ورق أو لآكل سو يقافله أو تناوله
باله أو ما تعافا كاله بخبز حنث لأن شربه أولاً أثم به (١٢٦) فبالعكس أولاً آكل سمنافاً كاله بخبز أو في عسيدة وعينه ظاهرة حنث * (فصل) *

حافظ لا يأكل ذى النثرة فاختلطت بترفاً كاله
الابعض غرة لم يحنث أولاً كانهما فاختلطت
أو ذى الرمانة لم يبر إلا بالجميع أولاً يلبس ذين
لم يحنث بأحدهما أولاً إذا حنث به أو
لأكلن إذا غدا فتلغ أو مات في غده بعد
تسكنه أو أتلفه قبله حنث أولية قضى حقه
عند رأس الهلال فابعض عند غروب آخر
الشهر فان خاف مع تمكنه حنث لأن
شرع في مقدمة القضاء حينئذ فتأخر أو
لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة أولاً
يكلمه فلم عليه حنث لأن كاتبه أو راسله
أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده
وفواها أولاً مال له حنث بكل مال وإن قل
حتى يدره ودينه ولو وجب لا يكتب أو
ليضر بنه بر بما يسمى ضرر بالول أو طماور كزنا
ولا يشترط الإلام الآن يصفه بنحو شديد
أو ليضر بنه مائة سوط أو خشيبة فضر به
ضريبة بمائة مشدودة أو في الثانية بعد كمال
عليه مائة غصن برون شل في إصابة الكل
أو مائة مرة لم يبرم هذا أولاً يفارقه حتى
يستوفي حقه ففارقته ولو بوقوف أو بفاس
أو برأه أو أحوال أو احتال حنث لأن فارقته
غيره وإن استوفى وفارقه ووجده غير
جنس حقه وجهه له أو رديته لم يحنث أو
لأرأى منكراً الارتفاع إلى القاضي فزأه
بالرفع إلى القاضي البلد فان مان وتمكن فلم
يرفعه حنث أو إلى قاض بر بكل قاض أو
إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا
فان نوى مادام قاضاً وتمكن فلم يرفع حتى
يعزل حنث * (فصل) * حلف لا يفعل
كذا أو أطلق حنث بفعله لا بفعل وكيله إلا
فيما لو حلف لا ينسكج فيحنث بقبول وكيله
له لا بقبوله هو لغيره ولا يحنث بفاسداً
بنسكج أولاً بحنث بنسكج تطاقع في
حياة أو لا يتصدق لم يحنث به أولاً كل
طعاماً أو من طعام اشتراه زيد حنث بما

شاهد من يخرجان معه إلى البلد يخرجان بالحال وتكفي الاستفاضة في الأصح لا بمجرد كتاب
على المذهب ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله ويدخل يوم الاثنين وينزل وسط
البلد وينظر أولاً في أهل الحبس فن قال حبست بحق أدامه أو طاماً على خصمه حجة فان كان
غائباً كتب إليه ليحضر ثم الاوصياء من ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه فن وجده
فاسقاً أخذ المال منه أو ضمه فاعضده بمعين ويخذه من كياوكاتبه أو يشترط كونه مسلماً عدلاً
عارفاً بكتابة محاضر وسجلات ويستحب فقهه وفور عقل وجودة خط ومترجماً وشرطه عدالة
وحرية وعدد والاصح جواز أعمى واشترط عدد في اسماع قاض به صمم ويخذه لثأديب
وسجل الاداء حتى ولتعزيز ويستحب كون مجلسه قسماً بآبار زامصوناً من أذى حرو بردلثاً
بالوقت والقضاء لا مسجداً ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين وكل حال
يسوء عمله ويندب أن يشاور الفقهاء وأن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل
معروف فان أهدي إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولا يتهمه حرم قبولها وإن كان يهدى ولا
خذه ومجاز بقدر العادة والاولى أن يشيب عليها ولا ينظف ذكهم انفسه ورقيقه وشريكه في
المشترك وكذا أصله وفرعه على الصحيح ويحكم له ولهؤلاء الامام أو قاض آخر وكذا نائبه على
الصحيح وإذا أقر المدعى عليه أو نكل لحلف المدعى وسأل القاضي ان يشهد على اقراره عنده أو
عينه أو الحكم بما ثبت والأشهاد به لزمه وأن يكتب له محضر بما جرى من غير حكم أو سجلاً
بما حكم استحب اجابته وقيل تجب ويستحب نسختان احدهما له والاخرى تحفظاً في ديوان
الحكم وإذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الاجماع أو قياس جلي نقضه
هو وغيره لا خفي والقضاء ينظف ظاهره الا باطنه ولا يقضى بخلاف علمه بالاجماع والاطهر انه
يقضى بعلمه الا في حد والله تعالى ولورأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان انك
حكمت أو شهدت به مالم يعمل به ولم يشهد حتى يتذكر وفيهم ما وجهه في ورقة مصونة عندهما
وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على خط مورثه إذا وثق بخطه وأمانته والصحيح
جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده * (فصل) * ليس بين الخصمين في دخول
عليه وقبام لهما واستماع وطلاق فوجه وجواب سلام ومجلس والاصح رفع مسلم على ذي
فيه وإذا جاسأفله أن يسكت وإن يقول ليتكلم المدعى فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان
أقر بذلك وإن أنكر فله ان يقول لاه دعي لك بينة وإن يسكت فان قال لي بينة وأريد تحليفه
فله ذلك أولاً بينة لي ثم أحضرها قبلت في الأصح إذا اذحم خصوم قدم الاسبق فان جهل أو
جاؤا معاً أقرع ويقدم مسافرون مستوفزون ونسوة وإن تأخروا مالم يكثر ولا يقدم سابق
وقارع الا بدعوى ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم وإذا شهد شهود دفع عرف عدالة
أو فسقاً عمل بعلمه الا واجب الاسكت كالبأن يكتب ما يميز به الشاهد والمشهود له وعليه وكذا
قدرا ليس على الصحيح ويبعث به من يكافئ شافه المزكى بما عنده وقبل تكفي كتابته وشرطه
كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله لصحة أو جوار أو معاملة والاصح
اشتراط لفظ شهادته وأنه يكفى هو عدل وقيل يزيد على ولي ويجب ذكر سبب الجرح
ويعتمد فيه المعايينة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرف سبب الجرح
وناب منه وأصلح قدم والاصح أنه لا يكفى في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط

اشتراه وحده ولو سلم الا ان اختلط بغيره ولم يظن أكلمه منه أولاً يدخل دار اشتراه زيد لم يحنث بدار أخذها بلا شراء كشفعة * (باب)
* (كتاب النذر) * أركانه صيغة ومنذور وفادور شرط فيه اسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما يندره وفي الصيغة لفظ يشتر بالترام كنه على أو على

كذا وفي المندور كونه قرينة لم تتعين كمتق وعياد ونقراة سورة معينة وطول قراة صلاة وصلاة جماعة فلو نذر غير هالم يصح ولم يلزمه كندارة والنذر
ضربان نذر الجاح بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبرا غضا بالترام قرينة كان (١٢٧) كلفه فعل كذا وفيه ما التزمه أو كفارة عين ولو قال

فعل كفاة عين أو نذر لزمته ونذر تبرير بأن
يلتزم قرينة بلا تعليق كعلي كذا أو بتعليق
بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كان شفي الله
مرضى فعل كذا فيلزمه ذلك حالا أو عند
وجود الصفة ولو نذر صوم أيام سن تجيله فان
قيد بتعريف أو موالاة وجب أو سنة معينة
لم يدخل عيد وتشريق وحيض ونفاس
ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من
غيرها استثناف سنة الآن شرط تتابعها أو
مطابقة وجب تتابعها شرطه ولا يقطعه
ملا يدخل في معينة ويقضيه غير من حيض
ونفاس متصلا بآخر السنة أو الاثنين لم
يقضها ان وقعت فيما سر أو في شهرين
لزمه صومها تباعا أو سبقا أو يوم بعينه من
جمعة تعين فان نسبها صام يومها ومن نذر
اتمام نقل لزمه أو صوم بعض يوم لم ينقذ
أو يوم قدوم زيد انقذ فان صامه عنه والا
فان قدما يسلا أو يوما مما سر سقط
واللزمه القضاء أو التالى له وأول خميس
بعد قدوم عمر وفقدم في الاربعاء صام

الخمس عن أولها وقضى الآخر

* (فصل) * نذراتيان الحرم أو شيء منه
لزمه نسك أو المشى اليه لزمه مع نسك مشى
من مسكنه أو أن يحج أو يعتمر ماشيا لزمه
مشى من حيث أحرم فان ركب أجزاء لزمه
دم أو نسكا وهضاب أناب وسن تجيله أول
تمكنه فان مات بعده فعلى من ماله أو ان
يفعله عاما معينا وتمكن لزمه فان فات به بلا
عذر أو بمرض أو خطا أو نسيان بعد
أحرامه قضى أو صلاة أو صوما في وقت ففاته
قضى أو أهاده شيء إلى الحرم لزمه حله اليه
ان سهل وصرفه لسا كينه أو صدقا على
أهل بلد من لزمه أو صوما يمكن لم يتعين
أو صلاة به فكأن تكاف أو صوما فيوم أو
أياما فتسلا أو صدقة فتقول أو صلاة
فركتان بقيام قادر أو صلاة قاعد اجاز

* (باب القضاء على الغائب) * هو جائز ان كان عليه دين أو ادعى المدعى حدوده فان قال
هو قلم تسمع بيته وان أطلق فلا يصح أن تسمع وأنه لا يلزم القاضي نصب مسخر ينكر على
الغائب ويجب أن يحلفه بعد البيعة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب ويجري ان في دعوى
على صبي أو مجنون ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف ولو حضر المدعى عليه وقال لو وكيل
المدعى أبرأني موكل أم بالتسليم واذا ثبت مال على غائب وله مال قضاء الحاكمة منه والا فان
سأل المدعى انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه فينهى سماع بيعة ليحكم بهم ثم يستوفى أو
حكم يستوفى والانهاء أن يشهد عدلين بذلك ويستحب كتاب به يذكرك فيه ما يميز به المحكوم
عليه ويختتمه ويشهدان عليه ان أنكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيته وعلى
المدعى بيعة بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه فان أقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم
ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان أحضر فان اعترف بالحق طو لب
وترك الاول والا بعث الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر
قاضي بلد الغائب ببلد الحاكمة فشافه بحكمه ففي اضاءه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء
بعلمه ولو ناداه في طرفي ولايتهما أهضاه وان اقتصر على سماع بيعة كتب سمعت بيعة على فلان
ويسميها ان لم يعد لها والا فلا يصح جواز ترك التسمية والكاتب بالحكم يرضى مع قرب
المسافة وبسماع البيعة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة

* (فصل) * ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومروقات سماع
بيته وحكمهم أو كتب الى قاضي بلد المال يسلمه للمدعى ويعتمد في العقار حدوده أو لا يؤمن
فلا تظهر سماع البيعة ويبلغ المدعى في الوصف ويذكر القيمة وأنه لا يحكم بها بل يكتب الى
قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذ به ويعينه الى الكاتب ليشهد واعلى عينه والا يظهر أنه
يسلمه الى المدعى بكفيل بيده فان شهدوا بعينه كتب ببرائة الكفيل والا فعلى المدعى مؤنة الرد
أو غائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة بصفة
واذا وجب احضار فقال ليس بيدي عين به هذه الصفة صدق بيته ثم للمدعى دعوى القيمة فان
نكل لحاف المدعى أو أقام بيعة كاف الاحضار وجب عليه ولا يطلق الاباحضار أو دعوى
تلف ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها فقال غصب مني كذا فان بقي
لزمه ردده والا فقيمة سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيه أو يحلفه ثم يدعى القيمة ويجري ان فيمن
دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم تألفه فقيمة أم هو باق فيطلبه
وحيث أوجبنا الاحضار فثبت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه والافهى ومؤنة الرد
على المدعى * (فصل) * الغائب الذي تسمع البيعة عليه ويحكم عليه من بمسافة بعيدة
وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه لبلد وقيل مسافة قصر ومن بقربه كالحاضر فلا تسمع
بيته ويحكم بغير حضوره الا لتواريه أو تعززه والا يظهر جواز القضاء على غائب في قصاص
وحدوق ومنعه من حذله تعالى ولو سمع بيعة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل يحجره
ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بيعة ثم ولي وجبت الاستمادة اذا استعدى على حاضر
البلد أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره أو بمرتب لذلك فان امتنع بلا عذر أحضره بأوان
السلطان وعورره أو غائب في غير ولايته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضر بل

فانما لا عكسه أو عتقا قرينة أو عتق كفرة أو معيبة أجزاء كاملة فان عين نافصة تعينت * (كتاب القضاء) * توليه فرض كفاية فن تعين له في
ناحية لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سنا أو لمضو لا ولم يتنع الأفضل كرهاله أو مساوفا كذا ان اشترى وكفى والاسناله وشرط القاضي

كونه أهلاً للشهادات كما في مجتهده وهو العارف بأحكام القرآن والسنة والقياس وأنواعها وأحوال الروايات ولسان العرب وأقوال العلماء فان فقد الشرط فولي سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل نفذ (١٢٨) قضاؤه للضرورة وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فان أطلق التولية

استخلف فيما يجزئ عنه أو لاذن فطابقا وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع

بينه فذكر في علمه بما يتعلق به وبحكمه باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا يشترط عاينه بخلافه وجاز نصب أكثر من قاض يجعل ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلاً للقضاء في غير عقوبة الله ولا ينفذ حكمه الا برضاهما به قبله ان لم يكن أحدهما قاضياً ولا يكفي رضا جان في ضرب دية على عاقلته ولو رجع أحدهما قبله امتنع

يسمع بينه ويكتب اليه أو لانايب فالاصح يحضره من مسافة العدوى فقط وهي التي يرجع منها بمكر لبالوان الخدرة لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها للحاجات * (باب القسمة) * قد يقسم شركاء أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حر عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم وجب قاسمان والافقاسم وفي قول اثنان وللإمام جعل القاسم كما كفي التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال فان لم يكن فأجرته على الشركاء فان استأجره وسعى كل قدر الزمة والا فالاجرة موزعة على الحصص وفي قول على الرأس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهره وثوب نفيسين وزوجي خفاف ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبهم القاضي ولا ينضمهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يبيط نفعه المقصود كمام وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الاصح فان أمكن جعله حامين أجيب ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي لا تصرف الاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالاجزاء ككتلى ودار منفعة أبنية وأرض مشبهة الاجزاء فيجب للممتنع فتعدل السهام كبلأ أو وزناً أو ذرعا بعد الانصباء ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء ميز بحد أو جهة وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعمل من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء فان اختلفت الانصباء كنصف وثلث وسدس جزئت الارض على أقل السهام وقسمت كما سبق ويحترز عن تفريق حصص واحد الثاني بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبساط وقرب ماء ويجب برعليها في الاظهر ولو استوت قيمة دارين أو خانوتين طلب جعل كل لواحد فلا اجبار أو عييد أو ثياب من نوع أجبر أو نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في أحد الجانبين بئراً أو شجرة لا يمكن قسمته فيرد من يأخذ قسماً قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمته الاجزاء افرأ في الاظهر ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ولو تراضيا بقسمة مالا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الاصح كقولهم ارضنا بهذه القسمة أو بما أخرجه القرعة ولو ثبت بينة غامط أو حلف في قسمة اجبار نقضت فان لم تكن بينة وادعاء واحد فله تحليف شريكه ولو ادعاه في قسمة تراض وقائمه يبيع فالاصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى (قلت) وان فاء اقرار نقضت ان ثبت والافحاف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم شائعة باطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة أو من النصيبين معينين سواء بقيت والابطلت والله أعلم

* (فصل) * زالت أهليته بخوجنون وانما انزل فلواعاد لم تعد ولايته وله عزل نفسه وللإمام عزله بخال وبأفضل وبصلحة والاحرم وبفقدان وجد صالح ولا ينزل قبل بلوغه عزله فان علمه بقرائه كتاباً انزل به أو بقرائه عليه وينزل بانعزاله نائبه لا قيم يتيم ووقف ولا من استخلفه بقول الامام استخفاف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الامام ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمته بكذا ولا شهادة كل يحكمه الا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع الابينة أو مالا يتعلق بحكمه أو على معزول شئ فكغيرهما * (فصل) * تثبت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولى بخبران أو باستفاضة وسن أن يكتب وليه ويبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله ويدخل يوم اثنين كنهيس فسبت وينزل وسعالمحل وينظر أولاً في أهل الحبس فن أقرب بحق قبل مقتضاه ومن قال طامت فملى خصمه حجة فان كان غائبا كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء فن وجده عدلاً قوياً أقره أو فاسقاً أخذ المال منه أو وضعفأضده معين ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكر احرازها بكتابة محاضر وسجلات شرطاً فيها عفيها وافر عقل جيد خيلاً ندباً

* (كتاب الشهادات) شرط الشاهد مسلم حر مكاف عدل ذو مروءة غير متهم وشرط العدالة اجتناب الكبرياء والاصرار على صغيرة ويحرم اللعب بالترد على الصحيح ويكره بشطرنج فان شرط فيه مال من الجانبين فمما روي باح الحداء وسماعه ويكره الغداء بلا آله وسماعه ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور وعود وخنجر ورمز ماعراقى واستماعها لا يراع في الاصح (قلت) الاصح تحريمه والله أعلم ويجوز دف لعرس وختان وكذا غيرهما في الاصح وان كان فيه جلاجل ويحرم ضرب الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص الا ان يكون فيه تكسر كغسل الخنث ويباح قول شعر وانشاده الا أن يهجو أو يفتش

ومتزوجين وأصم مسمي أهل شهادة ولا يضرهما العمى ويتخذ القاضي من كيين ودرة لتأديب وسجننا لاداء حق ولعقوبة او ويجلس ارفيقا وكره سجدة قضاء عند تعبر خلفه بهو غضب وان يعامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء وحرم قبوله هدية من

لا عادته قبل ولايته أو زاد عليها في محلها ومن له خصومة أو أجازوسن أن يثبت عليها أو يردّها أو يضمها بيت المال ولا يقضي بخلاف علمه ولا به في عقوبة الله أو قامت بينة بخلافه ولا لنفسه وبعضه وورثته كل وشريكه في المشرق وترك ويقضي لكل غيره ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو بالحكم بما ثبت والاشهاد (١٢٩) به لزمه أو أن يكتب له محضاً أو سجلاً سن اجابته

ونسختان أحدهما ماله والاخرى بدووان الحكم وإذا حكم فبان بمن لا تقبل شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جليّ بان أن لا حكم وقضاء رتب على أصل كاذب ينقض ظاهره ولو رأى ورقة فهم بالحكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بذلك لم يعمل به حتى يذكروه حلف على ماله به تعلق اعتماداً على خط نحو مورثه ان وثق بأمانته وله رواية الحديث بخط محفوظ * (فصل) * تجب نسوية بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضره سكنت أو قال لستمكم المدعى فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذلك أو أنكر سكنت أو قال للمدعى أنك حجة فان قال لي حجة وأريد حلفه مكن أولاً ثم أقامها قبات وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم فبقرة بدوى وسن تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قالوا وحرم اتخاذ شهود لا يقبل غيرهم بل من علم حاله عمل بعلمه والاستزكاه كان يكتب ما عير الشاهد والمشهد له وعليه وبه ويبعث به لكل من ترك ثم يشافه المبعوث بما عنده باللفظ شهادة ويكفي أنه عدل وشرط المزك كاشاهد مع معرفته بجرح وتعديل وخبرة باطن من يعدله بصحة أحواله ومعاملة ويجب ذكر سبب جرح ويعتمد فيه معاينة أو سماعاً منه أو استفاضة ويقدم على تعديل فان قال المعدل تاب من سببه قدم ولا يكفى قول المدعى عليه هو عدل

* (باب القضاء على الغائب) *

هو جاز في غير عقوبة الله ان كان للمدعى

أو يعرض بامر أمينة والمرأة تخاف بخلاف أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق والمشى مكشوف الرأس وقبله زوجة وأمة بحضرة الناس واكثر حكايات مضحكة وأيس فقيهه قباء وقلنسوة حيث لا يعتادوا كباب على لعب الشطرنج أو غناء أو سماعاً وأدامة رقص يسقطها والامر فيه يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن وحرقة دنشة كجمامة وكس ودبغ بمن لا تليق به نسوة طاهرات اعتادها وكانت حرفة أبيه فلا في الأصح والتمه أن يجزأ إليه نفعا أو يدفع عنه ضرراً فتد شهادته لبعده ومكاتبه وغريم له ميت أو عليه حجر لمس وبما هو وكيل فيه وبراعة من ضمنه وبحراة موثره ولو شهد موثر له مريض أو جريح بمال قبل الاندمال قبلت في الأصح وترد شهادته عاقلة بفسق شهود قتل وغرماء مفلس بفسق شهود دين آخر ولو شهدا لاثنتين بوصية فشهدا للشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الأصح ولا تقبل لأصل ولا فرع وتقبل عليه ما وكذا على أبيهما بإطلاق ضرورة أمهم ما أو قذفها في الاظهر وإذا شهد لفرع وأجنبي قبلت للأجنبي في الاظهر (ثالث) وتقبل لكل من الزوجين ولا خ وصديق والله أعلم لم ولا تقبل من عدوه ومن يبغضه بحيث يمتنى زوال نعمته ويحزن بسروعه ويفرح بمصيبته وتقبل له وكذا عليه في عداوة دين ككافر ومبتدع وتقبل شهادته مبتدع لا نكفره لا يغفل لا يضبط ولا مبادر وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكداً كطلاق وعتق وطفوع قصاص وبقاء عدة وانقضائها وحمله وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم بشاهدين فباناً كافر من أو عديم أو صبي من نقضه هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر أو عديم أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب فلا وتقبل شهادته غيرها بشرط اختباره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقدرها لا كثر من سنة ويشترط في توبة معصية قواية القول فيقول القاذف قد في باطل وأنا نادى عليه لا أعود اليه وكذا شهادة الزور (ثالث) وغیر العقولية يشترط انقلاع دندم وعزم أن لا يعود وردظلامه آدمي ان تعلقت به والله أعلم * (فصل) * لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشترط للزنا أربعة جال ولا قرار به اثنان وفي قول أربعة وصال وعقد مالى كبيع واقله وحالة وضمان وحق مالى تكميل أو أجل رجل وامرأتان وغير ذلك من عقوبة الله تعالى أولاً آدمي وما يطلع عليه جال غالباً كنيكاح وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار وكلة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان وما يختص بعرفته النساء أولاً براه رجال غالباً كبراءة وولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بما سبق وبأربع نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين وما ثبت بهم ثبت برجل وعين الا عيوب النساء ونحوها ولا يثبت شيء بامرأتين وعين وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطلب عين خصمه فله ذلك فان نكل فله أن يحلف عين الردي الاظهر ولو كان بيده أمة وولدها فقال رجل هذمه مستولدي تعلقت به هذا في ماله وحلف مع شاهد ثبت الاستيلاء بالنسب الولد وحريته في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد فالذهب انتراعه ومصره حراً لو ادعت ورثة

(١٧ - منهاج)

حجة ولم يقل هو مقر ولا قاضي نصب مستخبر يشكر ويجب تحليفه بعد حجة ان الحق عليه يلزمه اذاؤه كالأدعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم يحلف ولو حضر وقال ابرأني من موكل أمر بالتسليم وله تحليفه انه لا يعلم ذلك وإذا حكم بحال وله مال في عله قضاء منه والا فان سأل المدعى انما الحال الى قاضي بلد الغائب أنماها بشهادة عدلين بحكم أو بسماع حجة ويسمى ان لم يعدلها والا فله ترك

تسميتها ومن كتاب به يذكر فيه ما عير الخصم من ونحوه ويشهد ان عا جري ان أنكر الخصم فان قال ليس المكتوب اسمي حلف ان لم يعرف
أولست الخصم وثبت انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من بشره فيه معاصر المدعى والافان مات أو أنكر بعث للكتاب ليطلب من الشهود
زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه الحاكم في عمله (١٣٠) بحكمه قاضيا ماضيا في عمله وهو قضاء بعلمه والانهاء بحكم قضى مطلقا وبسماع حجة

يقبّل فيما فوق مسافة عدوى وهي
ما يرجع منها مبكر الى عمله يومه

(فصل) ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن
اشتباها كبروان وعقار فجمع حجه
وحكم به او كتب الى قاضي بلد العين ليسلها
للمدعى ويعتد في عقار لم يشتر حدوده أولا
يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة
متمم وسمع الحجة فقط وكتب الى قاضي
بلد العين بما قامت به فيه عن السالكين مع
المدعى بكفيل يبدنه ان لم تكن أمة والافان
أمين فان قامت بعينها كتب ببراءة الكفيل
أو عن المجلس فقط كلف احضار ما يسهل
احضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر المدعى
عليه العين حلف ثم للمدعى دعوى بدائها
فان نكل لحلف المدعى أو أقام حجة كاف
الاحضار وحسب عليه فان ادعى تلفها حلف
ولو غصبه عينا أو دفعها له لبيعهها فمعهدها
وشك بأبائية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه
ردّه ان بقي أو بدله ان تلف أو غصبه ان باعه
سمعت واذا أحضرت العين فثبتت للمدعى
فخوة الاحضار على خصمه والافهسي ورونة
الرد عليه ***(فصل)*** الغائب الذي
تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو
قواري أو تعزّز ولو سمع حجة على غائب
نقدم قبل الحكم لم تعد بل يخبره ويمكنه من
جرح ولو سمعها فانهزل فولي أعيدت ولو
استعدى على حاضر أضره بدفع ختم فان
امتنع بلاعد فمير تب لذلك فبا عوان
السلطان ويجزّره أو غائب في غير عمله أو فيه
وله ثم نائب أو فيه مصلح لم يحضره بل يسمع
حجة ويكتب والأحضره من عدوى ولا
تخضر مخدرة وهي من لا يكثر خروجها
لحاجات ***(كتاب القسمة)***

مالا ورثهم وأقاموا شاءا وحلف مع بعضهم أخذ نصيبه ولا يشارك فيه وينال حق من لم
يحلف بنكوله ان ضرره وكامل فان كان غائبا أو صيدا أو مجنونا فالذهب أنه لا يقبض نصيبه
فاذا زال عذره حلف وأخذ بغيره يرأد عاده شهادة ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف
وولادة الابلا بصار وتقبل من أصم والاقوال كعقد يشترط سماعها وابصار فائلا ولا يقبل
أعشى الا أن يقر في أدنه فيتعلق به حتى يشهد عنه قاض به على الصحيح ولو حلفا بصير ثم عصى
شهدان كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب ومن سمع قول شخص أو رأى فعله
فان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان
جهلها لم يشهد عنه وموته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة على متقبعة اعتمادا على صوته فان
عرفها بعينها أو باسم ونسب جازو يشهد عنه الاداء بما يعلم ولا يجوز التحمل عليها تعريف
عدل أو عدلين على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة على عينه بحق فطالب المدعى
التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب مالم يثبت تأوله الشهادة بالتسامع على نسب من
أب وقبيلة وكذا أم في الاصح وموت على المذهب لا عنق وولاء ووقف ونكاح ومالك في الاصح
(قلت) الاصح عند المحققين والاكثر في الجميع الجواز والله أعلم ونشرط التسامع
سماعه من جمع يؤمن قواطعهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا تجوز الشهادة على
مالك بمجرد ديدول لا يدوتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلا في الاصح بشرطه تصرف ملاك
من سكنى وهدم وبناع وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرائن ومخاتل الضرر والاضافة
(فصل) تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالى وكفاية
الصك في الاصح واذا لم يكن في القضية الا اثنتان لزمهما الاداء فلو أدى واحد وامتنع الآخر
وقال احلف معي عصى وان كان شهودا فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنتين لزمهما في
الاصح وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فيما يثبت بشاهد وعين والافلا وقيل لا يلزم الاداء
الامن تحمل قصد الاتفاقا ولوجوب الاداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى وقيل دون
مسافة قصر وأن يكون عدلا فان دعى ذرفسق فجمع عليه قبل أو تخلف فيه لم يجب وأن
لا يكون معذورا بمرض ونحوه فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسميها
(فصل) تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الا دعى على المذهب
وتحملها بأن يستريحه فيقول أنا شاهد بكذا أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمي يشهد
عند قاض أو يقول أشهد أن فلان على فلان ألفان ثمن مبيع أو غريم وفي هذا وجه
ولا يكفي سماع قوله فلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا وليبين الفرع
عند الاداء جهن التحمل فان لم يبين ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولا يصح التحمل على شهادة
مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع وان
حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق أو عبد
فأدى وهو كامل قبلت ويكفي شهادة اثنتين على الشاهدتين وفي قول بشرط لكل رجل
أو امرأة اثنتان بشرط قبولها تعذرا أو تعسر الاصيل بموت أو عصى أو مرض يشق حضوره أو

غيبه
وشرط منصوبه أهلية للشهادات وعلمه بقسمة وكذا تعدد التقويم وأوجهه ما كفيه وأجره من بيت المال فعل
الشركاء فان أكثر واقسامه أو عين كل قدر الزمة والافلا حجة على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالسكينة كجوهرة
ونوب نفيسين منهم الحاكم والام عندهم ولم يحجبهم كسيف يكسر وحكام وطاحونة صغيرين ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي لا يخفى

أجبر بطالب الآخر لا عكسه وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع (أحدها) بالأجزاء كمثل ودائرة متفقة الأبدية وأرض مشبهة بالأجزاء فيجبر الممتنع
 فيجزأ ما يقسم بعدد الانصباء ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء ميز وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من كل بنادق جزءا من كل بنادق
 على الجزء الأول ان كتب الاسماء أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء فان اختلفت (١٣١) كنصف وثلاث وسدس جزئي على أهلها ويكتب

تفريق حصص واحد (الثاني) بالنسبة
 كأرض تختلف قيمة أجزائها ويجبر عليها
 فيها وفي منقولات نوع وفي عقود كالكين
 صغار متلاصة فة أعيان ان زالت الشركة
 (الثالث) بالرد كان يكون بأحد الجانبين
 نحو بئر لا يمكن قسمته فيرد أخذ قسطا
 قيمته ولا اجبار فيه وشرط لما قسم بتراض
 رضابعد قرعة كرضينا بهذه والأول افرار
 وغيره بيع ولو ثبت بحجة غاط أو حيف في
 قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي بالأجزاء
 نقضت وان لم يثبت فله تخفيف شريكه ولو
 استحق بعض مقسوم معين وليس سواء
 بطلت والابطال فيه

(كتاب الشهادات)

المشاهد حرم كاف ذو مروءة يقظ ناطق غير
 مجبور بسفه ومتهم عدل بان لم يأت كبيرة
 ولم يصرف على صغيرة أو غلبت طاعاته كالمب
 بنرد وبشرط ان شرط مال والا كره
 كعناء بلا آله واستماعه لاحد ادعاه ودف ولو
 يجلاجل واستماعها وكاستعمال آله
 مطربة كطنبور وعود وصنج ومزمار
 عراقى وبراع وكوبة وهي طبل طويل
 ضيق الوسط واستماعها الارقص الا يتكسر
 ولا انشاء شعر وانشاده واستماعه لا يفتش
 أو تشبيب معين من أمر أو امرأته
 حليمة والمروءة توفى الاندلس عرفا بقسطها
 أكل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه فباء
 أو قلنسوة حيث لا يعتاد وقبله حليمة
 بحضرة الناس واكثر ما يضحك أو لعب
 شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص وحرفة
 دينية كالحجج وكس ودبغ بمن لا تليق به
 والهمة جرتفع أو دفع ضرر فترد لرقية
 وغيره له مات أو جرح بطلس وبعاهو محل
 تصرفه وببراءة مضمونة ومن غرما مجبور

غيبه لمساقة عدوى وقيل قصروا أن يسمى الاصول ولا يشترط أن يذكروهم الفروع فان ركوهم
 قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يجز *(فصل) * رجوعا عن
 الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة فلا أو بعده لم ينقض
 فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجما أو جلد أو موت وقالوا نعمدنا فعليه مسم قصاص
 أو دية مغالطة وعلى القاضي قصاص ان قال نعمدت وان رجس هو وهم فعلى الجميع قصاص
 ان قالوا نعمدنا فان قالوا خطأ نافع عليه نصف دية وعليهم نصف ولو رجس مترك فالاصح انه
 يضمن أوولى وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا
 بطلاق بائن أو رضاع أو لعان وفرق القاضي فرجهما دام الفراق وعليهم م مهر مثل وفي قول
 نصله ان كان قبل وطء ولو شهدا بطلاق وفرق فرجهما فقامت بينة انه كان بينهما مراضع فلا
 غرم ولو رجس شهود مال غرموا في الاظهر ومتى رجعوا كهم وزع عليهم م الغرم أو بعضهم
 وبقي نصاب فلا غرم وقيل يغرم قسطه وان نقص النصاب ولم يرد الشهود عليه فقسط وان
 زاد فقسط من النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامرأتان فعليه نصف وهما نصف أو
 وأربع في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجس هو أو ثنتان فلا غرم في الاصح وان شهد
 هو وأربع بمال فقيل كرضاع والاصح هو ونصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن
 وان رجس ثنتان فالاصح لا غرم وأن شهدوا حصان أو صفة مع شهود تعليق طلاق وعق
 لا يغرمون *(كتاب الدعوى والبيّنات)*

تشرط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص وقذف وان استحق عيناه فله أخذها ان لم
 يخف فتنة والا وجب الرفع الى قاض أو دينه على غير ممنوع من الادعاء طال به ولا يحل أخذ شيء له
 أو على منكر ولا يئنه أخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان فقد على المذهب أو على مقرر
 ممنوع أو منكر وله بينة فكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا جاز لا أخذه كسر باب ونقب
 جدار لا يصل المال الا به ثم المأخوذ من جنسه يملكه ومن غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الى قاض
 يبيعه والمأخوذ مضمون عليه في الاصح فيضمنه ان تلف قبل تملكه ويبيعه ولا يأخذ فوق حقه
 ان أمكن الاقتصار وله أخذ مال غريم غيره والاظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافقه فاذا أسلم زوجان قبل وطء فقال أسلمنا معا فالف كاح باق وقالت مرتبة
 فهو مدعى ومتى ادعى فقد اشترط بيان جنس ونوع وقد روي صحة وتكسر ان اختلفت بهما
 قيمته أو عيناته ضبط كحيوان وصفها بصفة السالم وقيل يجب معها ذكر القيمة فان تلفت وهي
 متقومة وجب ذكر القيمة أو نكاحا لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نسكتها بولي مرشد
 وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط فان كانت أمة فالاصح وجوب ذكر العجز عن طول
 وخوف عنت أو عقدا ماليا كببيع وهبة كفى الاطلاق في الاصح ومن قامت عليه بينة ليس
 له تخفيف المدعى فان ادعى أدعاء أو إبراء أو شراء عين أو هبتها أو قباضها حلفه على نفيه وكذا
 لو ادعى علمه بغسق شاهده أو كذبه في الاصح واذا استعمل لياق بدافع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى
 رق بالغ فقال أنا حر فالقول قوله أو رقي صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له ان

فلس يفسق شهود دين آخر وابعضه لا عليه ولا على أبيه بطلاق ضرة أمة أو قذفها ولا لزوجه وأخيه وصديقه ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قبلت
 لغيره أو شهدا ثنتان لاثنين بوصية من تركه فشهدا هما بوصية منها قبلتا ولا تقبل من عدو شخص عليه وهو من يحزن بفرجه وعكسه وتقبل على
 عدو دين ككافر ومبتدع ومن مبتدع لا ينكح فره لاداعية ولا خطا في لثله ان لم يذ كبر ما ينفي الاحتمال ولا مبادر الا في شهادة حسبة في حق الله أو

رمضان شاهد و شرط انحر زنا أربعة و مال
وما قصد به مال كبير و اقاله و خيار و جلان
أو رجل وامرأتان و لغير ذلك من عقوبة
وما يظهر لرجال غالباً كـ كاح و طلاق
واقترار بنحو زنا و موت و وكالة و وصاية
ر شهادة على شهادة رجلان و ما لا يروونه غالباً
كـ بكارة و ولادة و حيض و رضاع و عيب امرأة
تحت ثوبها يثبت عن مرد أو أربع ولا يثبت
برجل و عين الامال أو ما قصد به مال ولا
يثبت شئ تأمرأتين و عيز و يذكر في حلفه
صدق شاهده و انما يخلف بعد شهادته
و تعديله وله ترك حلفه و تخليف خصمه
فان نسكل فله أن يخلف عين الرد ولو قال لمن
بيده أمة و ولدها هذه مستولى على ما يذاني
ملكى منى و حلف مع شاهد ثبت الایلاذ
لانسب الولد و حریته أو غلام كان لى
و اعتقته و حلف مع شاهد ان نزعه و صار
حر او لادعوا مالاً مورثهم و أقاموا اشاهدا
و حلف بعضهم ان فرد بنصيبه و بطل حق
كامل حضر و نسكل و غيره اذا زال عذره
حلف و أخذ بنصيبه بلا إعادة شهادة و شرط
لشهادة بفعل كزنا ابصاراً فيقبل أصم و بقول
كـ قد هو و سمع فلا يقبل أصم و أسمى الا أن
يقرب في أذنه فيمسكه حتى يشهد أو يكون عماه
بعد تحمله و المشهود له و عليه معروف
الاسم و النسب و من سمع قول شخص أو
رأى فعله و عرفه باسمه و نسبته شهد به ما ان
غاب أو مات و الا بشاره كـ لولم يعرفه بها
ومات و لم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على
منقبة اعتماداً على صوته فان عرفها بعينها
أو باسم و نسب جاز و أدى بما علم لا بتعريف
عدل أو عدلين و العمل بخلافه ولو ثبت على
عينه حق سجّل القاضى بحجاسة لا باسم
و نسب لم يثبتوا له بلا معارض شهادة بنسب

لم يعرف استنادها الى التقاط فلوا أنكر الصغير وهو محرم فأنكره لغو وقيل كبالغ ولا تسمع دعوى دينه ووجل في الاصح ***(فصل)*** أصمر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكرنا كل فان ادعى عشرة فقال لا تلزمني العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فبنا كل فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بحظه ويأخذها واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كأقرضك كذا كفاه في الجواب لا تسحق على شيئا أو شفعة كفاه لا تسحق على شيئا أولا لا تسحق تسلم الشقص ويحلف على حسب جوابه هذا فان أجاب بنفي السبب المذكور وحلف عليه وقيل له حلف بالنسي المطلق ولو كان بيده مرهون أو مكرى وادعاه ما ليكه كفاه لا يلزمه تسليمه فلوا دترف بالمالك وادعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا بيينة فان عجز عنها وخاف أو لان اعترف بالمالك بحده الرهن والاجارة فحلفه أن يقول ان ادعت لمكاملة طلقا فلا يلزمه تسليمه وان ادعت مرهونا فاذكره لا تجيب واذا ادعى عليه عينا فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقرة أو مسجد كذا فالاصح أنه لا تنصرف الخصومة ولا يترع منه بل يحلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بيينة وان أقر به لمعين حاضر يمكن تخصمته وتحليفه سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر وقيل يسلم الى المدعى وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك وان أقر به لغائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعى بيينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معه وقيل على حاضر وما قبل اقرار عبده كه قوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا كأرض فعلى السيد ***(فصل)*** تعلمطين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال وفي مال يبايع نصابز كاة وسبق بيان التغليظ في اللعان ويحلف على البت في ذله وكذا فعل غيره ان كان اثباتا وان كان نفيافعل نفي العلم ولو ادعى دينالمورثه فقال أبرأني حلف على نفي العلم بالبراءة ولو قال جنى عبدك على بما يوجب كذا فالاصح حلفه على البت (قلت) ولو قال جنت به ميتك حلف على البت قطعاه والله أعلم ويجوز البت بظن مؤكدي عتم دخله أو خط أبيه وتعتبر بيينة القاضى المستحلف فلوروى أو تأول خلافها واستثنى بحيث لا يسمع القاضى لم يدفع اثم اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه معين لو أقر بطلوبهم الزمه فأنكر حلف ولا يحلف قاض على تركه الظالم في حكمه ولا شاهد أنه لم يكذب ولو قال مدعى عليه أنا صبي لم يحلف ووقف حتى يبايع واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا لبراءة فلوا حلفه ثم أقام بيينة حكمهم ولو قال المدعى عليه قد حلفني مرة فليحلف أنه لم يحلفني مكن في الاصح واذا انكسر حلف المدعى وقضى له ولا يقضى بنكوله والنكول أن يقول أنا ما كل أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف فان سكنت حكم القاضى بنكوله وقوله للمدعى احلف حكم بنكوله واليمين المردودة في قول كبينة وفي الاظهر كقرار المدعى عليه فلوا أقام المدعى عليه بعد هاينة بأداء أو ابرأ لم تسمع فان لم يحلف المدعى ولم يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم وان تعلل باقامة بيينة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا وان استتمهل المدعى عليه حين استخاف لينظر

نجمع يؤمن كذبهم ويلائق به أو يبدو تصرف تصرف ملائمة مدة طويلة حساباً
شهادة وكتابه الصلح فرضاً كفاية وكذا الاداء ان كانوا جعاً لوط لم ين واحد أو اثنين أولم يكن
فرض من وانما يجب ان دعى من مسافة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض

والمعذور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي من يسمعهها * (فصل) * تقبل شهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة الله واحصان ونحماها بأن يسترعيه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند حاكم أو يبين سببها كشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا وليس بين الفرع عند الادعاء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو (١٣٣) حدث بالاصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصرح أداء

كامل نحمله ناقصا ويكفي فرعان لاصحابين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر جعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته * (فصل) * رجوعا عن الشهادة قبيل الحكم امتنع أو بعد لم ينقض ولا تستوفى عقوبة فان كانت استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا تعمدنا وعلما أنه يستوفى منه بقولنا لزمهم قودان جهل الولي تعمد هم ترك وقاض فلورجع هو وهم فالة ودولية مناصفة أو ولي ولو معهم فعايه دونهم ولو شهدوا بينونة وفرق القاضي فرجعوا الزمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع فهو مال غرموا موزع عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أدونه فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو وضاع ثلث فان رجع هو أو ثلثان فلا غرم وفي مال نصف فان رجع ثلثان فلا غرم كالأربع شهود احصان أو صفة * (كتاب الدعوى والبيّنات) * المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معا وقالت مرتبافهم مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وان استحق عينا فكذا ان خشى بأخذها ضررا أو ديناً على غيره ممنع طالبه أو ممنع أخذ جنس حقه فيما لم يسمعه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله فعل ما لا يصل للعمال الآيه والمأخوذ مضمون ان تلف قبل نكاحه ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن وله أخذ مال غريم غيره متى ادعى نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصلة تؤثر عينا تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي

حسابه لم يعمل وقبل ثلاثة ولو استعمل في ابتداء الجواب أمهل الى آخر المجلس ومن طوابير كفة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلما خالص وألزمناه اليمين فنسكل وتعذر رد اليمين فالاصح أنهم تأخذ منه ولو ادعى ولي صبي دينه فانسكروا بكل لم يحلف الولي وقبل يحلف وقبل ان ادعى مباشرة سببه حلف * (فصل) * ادعى عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيينة سقمانا في قول تسعة عملان ففي قول تقسم وقول يقرع وقول توقف حتى تبين أو يصطالحا ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت كما كانت ولو كانت يده فقام غريمه بيينة وهو بيينة قدم صاحب البدل ولا تسمع بيئته إلا بعد بيينة المدعى ولو أزيلت يده بيينة ثم أقام بيينة بملكه مسنداً الى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبة شهوده سمعت وقدمت وقبل لا ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منكم فقال بل ملكي وأقاما بينتين قدم الخارج ومن أقر غريمه بشئ ثم ادعاه لم تسمع إلا أن يذكر انتقالاً ومن أخذ منه مال بيينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للأخر شهادتين ويمين رجح الشاهدان في الاظهر ولو شهدت لأحدهما عاقل من سنة وللآخر من أكثر فالأظهر ترجح الأكثر وأصحاب الاجرة والزيادة الحادثة من موثذولو أطلق بيينة وأرخت بيينة فالذهب أنهم ما سواؤه وأنه لو كان لصاحب متأخرة التار يخيد قدم وانهم لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أولاً ولم يزل ملكه ويجوز الشهادة بملكه الآن استصحاباً لما سبق من ارث وشراء وغيرهما ولو شهدت باقراره أمس بالملك له استديم ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمره وجودة ولا ولده انفصالاً ويستحق حلالاً في الاصح ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة معلقة رجوع على بائعه بالثمن وقبل لا إلا اذا ادعى في ثلاث سابق على الشراء ولو ادعى ملكه مطلقاً فشهدوا له مع سببه لم يضر وان ذكر سبباً وهم سبباً آخر ضرر * (فصل) * قال آجرتك البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة وأقاما بينتين تعارضتا وفي قول يقدم المستأجر ولو ادعى شيئاً في يد ثالث وأقام كل منهما بيينة أنه اشتراه ووزن له غنمه فان اختلف تار يخ حكم للأسبق والانعراضتا ولو قال كل منهما بملكه بكذا وأقاما هما فان اتحد تار يخهما تعارضتا وان اختلفا لزمه الثمنان وكذا ان أطلقا أو أحدهما في الاصح ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مامات على ديني فان عرف أنه كان نصرانياً صدق النصراني فان أقاما بيئتين مطلقتين قدم المسلم وان قيدت ان آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى تعارضتا وان لم يعرف دينه وأقام كل بيينة أنه مات على دينه تعارضتا ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فليراث بينهما فقال النصراني بل قبله صدق المسلم بيمينه وان أقاماهما قدم النصراني فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الابن في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بيينة المسلم على بيئته ولومات عن أبي بن كافر بن وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا صدق الابوان باليمين وفي قول توقف حتى يبين أو يصطالحوا ولو شهدت أنه اعتق في مرض موته سالما وأخرى غائما وكل واحد ثالث ماله فان اختلف تار يخ قدم الأسبق وان اتحد أقرع وان أطلقا تقابل يقرع وقبل في قول

وشاهد بن عدول ورضاهان شرط ويزيد فيمن بهارق عجزا عن تصليح اتمتع وخوف زنا ولا يمين على من أقام بيينة إلا ان ادعى خصمه مسقطاً فيحلف على نفيه واذا استعمل لياقي بدافع أمهل ثلاثة ولو ادعى رق غير صبي ومجنون فقال أنا حر ماله حلف أو رفقه ما وبسببه لم يصدق إلا بحجة أو يبيده وجهل لقطعه ما حلف وانكارهما الغرور ولا تسمع دعوى بموجب * (فصل) * أصر على سكونه عن جواب الدعوى فكفا كل

فان ادعى عشرة لم يكف لا يلزمى حتى يقول ولا بعضه او كذا يحلف فان حلف على نفيها فقط فذا كل عباد ونه فيحلف المدعى على استحقاقه أو شفعه أو مالا مضافا لسبب كافر ضحك كفى لا تستحق على شيا أو لا يلزمى تسليم شئ وحلف كما أجاب أو مرهونا أو مؤجرا بدخمه كفاه لا يلزمى تسليمه أو ان ادعت ما كماله مالا فلا يلزمى تسليمه (١٣٤) أو مرهونا أو مؤجرا فذا كره لا يجب فان أقر بالملك وادعى رهنا أو اجارة كاف

بينه أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تنعذر بخلافه لم تنزع ولا تنصرف الخصومة بل يحلف انه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينه وان أقر به الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لغائب انصرف فان أقام المدعى بينه فضاء على غائب والا وثف الامر الى قدمه وما قبل اقرار رقيق به كعقوبة فالمدعى والجواب عليه ومالا كأرش فعلى السيد * (فصل) * سن تغلف بين لافي نجس أو مال لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما فى الاعيان من زمان ومكان ويزادة أسماء وصفات ويحلف على البت لافي نفي مطلق الفاعل لا ينسب له فعله أو على نفي العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع اثم اليه بين الفاحشة نحو قورية ومن طلب منه عين على ما لو أقرب له لزمه حلف ولا يحلف قاض على تركه ظاهرا فى حكمه ولا شاهدا أنه لم يكذب ولا مدعى صبا بل يهل حتى يبلغ الا كافرا أثبت وقال قبحاته واليمين تقطع الخصومة حالا لا الحق فتسمع بينه المدعى بعد ولو قال الخصم حلفنى فيحلف أنه لم يحلفنى مكن * (فصل) * نكل **==** أن قال بعد قول القاضى احلف لا أو أنا كل أو سكت بعد ذلك فحكم بنكوله أو قال للمدعى احلف حلف المدعى وقضى له لا بنكوله ويمين الرد كإقرار الخصم فلا تسمع بعده حاجة بسقط فان لم يحلف المدعى سقط حقه وتسمع حجته فان أبدى عذرا كاقامة حجة أمهل ثلاثة ولا يهل منه لذلك حين يستحلف الا برضا المدعى وان استهل فى ابتداء الجواب لذلك أمهل الى آخر المجلس ان شاء ومن طوب بجزية فادعى مسقطا فان وافقت الظاهر حلف والا طوب بها أو تركه فادعاه بطالبها ولو ادعى ولى صبي أو مجنون حقه فأنكر ونكل لم يحلف الولى * (فصل) * ادعى كل منهما شيا وأقام بينه وهو بيد ويعتق ثالث سقطتا أو بيدهما أو لا بيد أحدهما رجحت بينته ان أقامها بعد بينه الخارج ولو أزيلت يده بينته وأسندت بينته الى ما قبل ازالته يده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكى اشترىته منك فقال بل ملكى ربح الخارج فلو أزيلت يده ياقرا لم تسمع دعواه بغير

يعتق من كل نصفه (ثالث) المذهب يعتقد من كل نصفه والله أعلم ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعقبي سالم وهو ثلثه ووارثان حائزان أنه رجع عن ذلك ووصى بعقبي غانم وهو ثلثه ثبت لغانم فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فبعقبي سالم ومن غانم ثلث ماله بعد سالم * (فصل) * شرط القائف مسلم عدل يجرب والاصح اشتراط حذر لا عدد ولا كونه مدليا فاذا انداعيا مجبها ولا عرض عليه وكذا الواشتر كافي وطه فوالدت مكلمتهما وتنازعا بأن وطئا بشبهة أو مشتركة لهما ووطئ زوجته وطاق فوطئها آخر يشبهة أو نكاح فاسد أو أمتة فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحد منهما وكذا الوطئ منكوحه فى الاصح فاذا ولدت لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها ما وادعياه عرض عليه فان تخلف بين وطئها ما حاضية فلثانى الا أن يكون الاول زوجا فى نكاح صحيح وسواء فيهما اتفاقا اسلاما وحرية أم لا * (كتاب العتق) * انما يصح من مطلق التصرف ويصح تعلية مضافته الى جزء فعق كاه مصر يحترق رواتعناق وكذا فخر رقة فى الاصح ولا يحتاج الى نية ويحتاج اليها كتابته وهي لا ملك الى عليك لاسلطان لاسبيل لخدمة أنت مائبة أنت مولاي وكذا اكل صريح أو كتابة لاطلاق وقوله بعد أنت حرة ولامة أنت حرة صريح ولو قال عتقتك اليك أو خيرتك ونوى تفويض العتق اليه فاعتق نفسه فى المجلس عتق أو اعتقتك على ألف أو أنت حرة على ألف فقبل أو قال له العبد أعتقنى على ألف فأجاب عتق فى الحال ولزمه ألف ولو قال عتقتك نفسك بألف فقال اشترى بالمذهب صحة البيع ويعتق فى الحال وعليه ألف والولاء لسيد ولو قال لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون ذلك عتقا ولو أعتقه عتق دونها ولو كان لرجل والحال لا آخر لم يعتق أحدهما بعق الآخر واذا كان بينهما عتق أحدهما كاه أو نصيبه عتق نصيبه فان كان معسرا بقى الباقي لشريكه والاسرى اليه أو الى ما يسره وعليه قيمة ذلك يوم الاعناق وتقع السراية بنفس الاعنان وفى قول بأداء القيمة وقول ان دفعها بان أنها بالاعناق واستبدال أحد الشريكين الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجرى الاقوال فى وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تحب قيمة حصته من الولد ولا يسرى تدبير ولا يمنع السراية دين مستغرق فى الاظهر ولو قال لشريكه الموسر أعتقت نصيبك فقبلك قيمة نصيبى فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعناق ولا يسرى الى نصيب المنكر ولو قال لشريكه ان أعتقت نصيبك فنصيبى حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعناق وعليه قيمته ولو قال فنصيبى حرة فاعتق الشريك فان كان المعاق معسرا عتق نصيب كل عنه والولاء لهما وكذا ان كان موسرا أو بطلنا الدور والا فلا يعتق شئ ولو كان عبد لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فأعتق الآخران نصيبهما معا فالقيمة عليهم ما نصطان على المذهب وشرط السراية اعتناقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر والمريض معسرا لافى ثلث ماله والميت معسرا ولو أوصى بعقبي نصيبه لم يسر * (فصل) * اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه عتق ولا يشتري اطفال قريبه ولو وهب له أو وصى له فان كان كاسبا فعلى الولى قبوله

ولو ادعى ولى صبي أو مجنون حقه فأنكر ونكل لم يحلف الولى * (فصل) * ادعى كل منهما شيا وأقام بينه وهو بيد ويعتق ثالث سقطتا أو بيدهما أو لا بيد أحدهما رجحت بينته ان أقامها بعد بينه الخارج ولو أزيلت يده بينته وأسندت بينته الى ما قبل ازالته يده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكى اشترىته منك فقال بل ملكى ربح الخارج فلو أزيلت يده ياقرا لم تسمع دعواه بغير

ذكر انتقال ويرج شاهدان على شاهد مع عين لا يبر يادته هود ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا يجوز حة على مطاعة ويرج بشار يخ سابق
والصاحبه أحرقة زيادة حادته من يومئذ ولوشهدت بمالكه أمس لم تسمع حتى تقول ولم يرل ملكه أو لانعلم من يلاله أو بنين سيده ولو أقام حجة مطاعة
بذلك دابة أو فخر لم يستحق ولد أو ثمة طاهرة ولو اشترى شيئاً أخذ منه بحجة (١٣٥) غير ان رار ولو مطاعة رجوع على بائعه بالثمن ولو ادعى

ملكه كالمطاعة فشهدت له مع سيده لم يضره وان
ذكر سببا وهي آخر ضرر * (فصل) *
اختلفا في قدر مكترى أو ادعى كل على ثالث
بيده شئ أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة
فان اختلفا نار يخهما احكم للاسبق والا
سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا ان لم
يمكن جرع والالزمه الثمنان ولو مات عن ابنين
مسلم ونصراني فقال كل مات على ديني فان
عرفت نصرانيته حلف النصراني فان أقام
كل بينة مطاعة قدم المسلم وان قيدت بأن
آخر كلامه نصرانية حلف النصراني أو
جهل دينه ولكل بينة أو لا بينة حلفا ولو
مات نصراني عنهم فقال المسلم أسلمت بعد
موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم
بينته النصراني أو قال المسلم مات قبل اسلامي
والنصراني بعده واتفقا على وقت الاسلام
فكسبه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين
مسلمين فقال كل مات على ديننا حلف
الأبوان ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته
سالم أو آخره غامضا وكل ثلث ماله فان اختلف
نار يخ قدم الاسبق أو اتحد أقرع والاعتق
من كل نصفه أو شهد أجنيبان أنه وصى
بعتق سالم ووارثان أنه رجوع ووصى بعتق غام
وكل ثلثه تعين غام فان كانا حزين فله قين
فسالم وثالثا غام * (فصل) * شرط القائب
أهلية الشهادات وتجربة فاذا اتداعيا وان لم
ينفقا اسلاما وحرية مجهولا أو ولد
موطوأتم ما وأمكن كونه من كل كان
وطئ المرأة بشبهة أو أحدهما زوجة الآخر
بشبه أو ولدته لمساكين ستة أشهر وأربع
سنيين من وطئها عرض عليه فان تخلل
حيضة فلثاني إلا أن يكون الأول زوجا في
نكاح صحيح * (كتاب الاعتاق) *
أركله عتيق وصيغة ومعنى وشرط فيه

ويعتق وينفق من كسبه والا فان كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقة في بيت المال أو
موسرا حرم ولو ملك في مرض موته قريبه بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من رأس المال أو
بعوض بلا محاباة فن ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقيل لا يصح الشراء والاصح صحته ولا يعتق
بل يبيع للدين أو بمحاباة فقدرها كهبة والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريبه سيده
فقبل وقبلنا باستقلاله عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية * (فصل) * أعتق في مرض موته عبدا
لا علك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شئ منه ولو أعتق ثلاثة لا علك غيرهم
قيمة ثم سوا عتق أحدهم بقرعة وكذا لو قال أعتقت لثلاثكم أو لثلاثكم حر ولو قال أعتقت لثلاث
كل عبدا أقرع وقيل يعتق من كل ثلثه والقرعة أن يؤخذ ثلاث رقاع متساوية يكتب في ثنتين
رق وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق
عتق ورق الآخرا أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم آخر ويجوز أن يكتب أسماءهم ثم تخرج
رقعة على الحرية فن خرج اسمه عتق ورقا وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثمائة أقرع سبهى ورق وسهم عتق فان خرج العتق لذى المائتين عتق ورقا وللاثلاث
عتق ثلثمائة أو لالأول عتق ثم يقرع بين الآخرين سبهى ورق وسهم عتق فن خرج غم منه
الثلاث وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة كسمة قيمة ثم سواهم جملوا اثنين
اثنين أو بالقيمة دون العدد كسمة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل الأول
جزأ والاثنين جزأ والثلاثة جزأ وان تعذر بالقيمة كأربعة قيمة ثم سواهم في قول يجوزون ثلاثة
أجزاء واحد وواحد واثان فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتبقي الثلث وللاثنتين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فاعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد
في رقعة فيعتق من خرج أو لاول والثاني (قلت) أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في
استصحاب وقيل لا يجب وإذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم
كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم وان خرج بمطهر عبد آخر أقرع
ومن عتق بقرعة حكم بقرعة من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذ وله كسبه من يومئذ غير
محسوب من الثلث ومن بقى رقبته انقضى يوم الموت وحسب من الثمانين هو وكسبه الباقي قبل
الموت لا الحادث بعده فلو أعتق ثلاثة لا علك غيرهم قيمة كل مائة وكسب أحدهم مائة أقرع فان
خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع فان خرجت لغيره عتق ثلثه
وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه * (فصل) * من عتق عليه رقيق باعتاق أو كتابة
وتدبير أو استيلاء أو قرابة وسراية فولاؤه ثم لعصبته ولا يرث امرأة بولاء الامن عتيقها وأولاده
وعتقائه فان عتق عليها أبوها ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الاب لا وارث فماله للبنت والولاء
لأعلى العصبان ومن مسره فولاؤه عليه المنة وعصبته ولو نكح عبد معتقه فانت بولد
فولاؤه لولي الام فان أعتق الاب انجر الى مواليه ولو مات الاب رقيقا وعتق الجسد انجر الى
مواليه فان أعتق الجد والاب رقيقا انجر فان أعتق الاب بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لولي
الام حتى يموت الاب فينجر الى موالى الجد ولو ملك هذا الولد أباه جرولاؤه اخوته اليه وكذا

ما في واقف وأهلية ولا عتق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه وفي الصيغة لفظ بشعره صريح وهو مشتق تحريرا واعتاق وفك
وقبة أو كناية كلال ملك على مالك لا سلطان لا سبيل لا خدمة أنت سائبة أنت مولى وصيغة طلاق أو طهار ولا يضر خطأ بتد كبير أو تأنيث وصح
معلقة أو مضافا لجزئه فيعتق كما ومطوضا اليه فلو قال خيرتك ونوى تفويضا أو اعتاقتك اليك فاعتق نفسه عتق وبعوض ولو في بيع والولاء

لسيده ولو أعتق حامله لولاه تبعها لاعتكسه أو مشتركا أو نصيبه عتق نصيبه وسرى بالاعتاق لاسرى به ولو مدينا كإلاديه وعليه لشريكه قيمة ما أسرى به وقت الاعتاق أو العلق وحصة من مهر لاقية من ثمن من الولد ولا يسرى بتدبير ولو قال الوسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبه فإنكر حاتف ويعتق نصيب المدعى فقط باقراره (١٣٦) أو أنسريه كان أعتقت نصيبك فنصيبه حر فأعتق وهو وسر سري ولزمه القيمة

فلو قال له وقال مع نصيبك أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت فالقيمة به بعده بشرط السرية عما كنه باختياره فالو ورث جزء بعضه لم يسروا الميت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله * (فصل) * ملك حر بعضه عتق ولا يشترى إوابه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم تلزمه نفقة - فعلى الولي قبوله ويعتق والالم يحز ولو ملكه في مرض موته مجانا عتق من رأس المال أو بعوض بلا صحابة فن ثلثه ولا يرثه فان كان مدينا يسير للدين أو بها فقد ردها كملكه مجانا والباقى من الثالث ولو وهب لرفيق جزء بعض سيدة فقبل عتق وسرى وعلى سيدة قيمة باقيه * (فصل) * أعتق في مرض موته عبدا لأهلك غيره ولادين عتق ثلثه أو ثلاثة معا كذلك وقيمة منهم سواء أوقال أعتقت ثلثكم أو ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقرعة بأن يكتب في رقعة بين رق وفي ثلثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق عتق ورق الآخر أو الرقيق وأخرجت أخرى باسم آخر أو تكتب أسماءهم ثم تخرج رقعة على العتق فن يخرج اسمه عتق ورقا أو مختلفة كائنة ومائتين وثلث مائة أفرع كأمرفان خرج للثاني عتق ورقا أو لثالث عتق ثلثا أو للأول عتق ثم أفرع فن يخرج ثم منه الثالث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه كسنة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة وثلاثة مائة خزنوا كذلك وان لم يمكن كأربعة قيمتهم سواء سن أن يحزوا ثلاثة واحد واحد وان كان فان خرج لواحد عتق ثم أفرع لتقيم الثالث أو للاثنيين

ولا نفسه في الأصح (قلت) الأصح المنصوص لا يجزى والله أعلم

* (كتاب التدبير) * صريحه أنت حر بعد موتى أو أذا مت أو متى مت فأنت حر أو أعتقتك بعد موتى وكذا تبرتك أو أنت مدبر على المذهب ويصح بكافة عتق مع نية تملكيت سيالك بعد موتى ويجوز مقيدا كان مت في ذا الشهر أو المرض فأنت حر ومعلقا كان دخلت فأنت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومان عتق والافلاو يشترط الدخول قبل موت السيد فان قال ان مت ثم دخلت فأنت حر بشرط دخول بعد الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل الدخول ولو قال أذا مت ومضى شهر فأنت حر فلا وارث استخدمه في الشهر لا يبيعه ولو قال ان شئت فأنت مدبر أو أنت حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة متصلا فان قال متى شئت فالترخي ولو قال لا أميد - ما اذا متنا فأنت حر لم يعتق حتى يموتان مان أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا يميز في الاظهر ويصح من سفبه وكافر أصلي وتدبير المرتدين على أقوال ملكه ولو دبر ثم ارتد لم يبطال - على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطال ولحر بي حل مدبره لدارهم ولو كان كافر عبدا لم يدبره نقض وبيع عليه ولو دبر كافر كافر فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير نزع من يد سيدة وصرف كسبه اليه وفي قول يباع وله يبيع المدبر والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب ولو رجع عنه بقول كأبطاله فسخته نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية والافلاو عاق مدبر بصفة صح وعتق بالاسبق من الموت والصفة وله وطء مدبرة ولا يكون رجوعا فان أولدها بطل تدبيره ولا يصح تدبير أم ولد ويصح تدبير مكاتب وكاتبه مدبر

* (فصل) * ولدت مدبرة من نسكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر ولو دبر حاملا ثبت له حكم التدبير على المذهب فان ماتت أو رجع في تدبيره أدام تدبيره وقيل ان رجع وهو متصل فلا ولو دبر حلاص فان مات عتق دون الام وان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدت المعلق عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت بالصفة عتق ولا يتبع مدبر أولده وجنانيته كجنانية قن ويعتق بالموت من الثالث كله أو بعضه بعد الدس ولو علق عتقا على صفة تخص بالمرض كان دخلت في مرض موتى فأنت حر عتق من الثالث وان احتملت الصحة فوجدت في المرض فن رأس المال في الاظهر ولو ادعى عبدا للتدبير فأنكر ذاك ليس برجوع بل يخالف ولو وجد مع مدبر مال فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه وان أقام بينتين قدمت بينته * (كتاب المكاتب) *

هي مستحبة ان طلبها رقيق أمين قوي على كسب قبل أو غير قوي ولا تكره بحال وصية غنها كاتبك على كذا منجما إذا أديته فأنت حر وبين عدد النجوم وقسط كل نجم ولونك لفظ التعليق ونواجز ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب ويقول المكاتب قببات وشرطه حاتكاف واطلاق وكتابة المريض من الثالث فان كان له مثله فصحت كتابة كله فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمة مائة عتق وان أدى مائة عتق ثلثا ولو كاتب مرتد بنى على أقوال ملكه فان وقفناه بطلت على الجدي ولا تصح كتابة مرهون ومكرى وشرط

رق الآخران ثم أفرع بينهما فبعث من خرج له العتق وثالث الآخر واذ عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من العوض

الثالث بان عتقهم ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم أو بعضهم أفرع ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعناق فلا يحسب من الثالث ومن رقيق قوم بأقل قيمه من موت الى قبض وحسب كسبه الباقي قبله من الثلثين فلوا عتق ثلاثة لأهلك غيرهم قيمة كل مائة وكسب

أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للكاتب عتق وله المائة أو غيره عتق ثم أقرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربعه وله ربع كسبه
 * (فصل) * من عتق عليه من بهرق ولو بكاتبه أو تدبير فولاؤه وله صيته يقدم بفوائده الاقرب وولاء ولده عتقة من عبد له أو لها فان عتق الاب
 أو الجد أنجز لمولاه أو الاب بعد الجد أنجز لمولاه ولو لمالك هذا الولد أباه (١٣٧) حر ولاء اخوته اليه * (كتاب التدبير) *

هو تعليق عتق بموته وأركانها صيغة ومالك
 وحمل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي
 الصيغة اللفظ بشعره صريح كأنك حر أو
 أعتقتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو
 كناية تكتليك سيديك بعد موتى وصح مقيدا
 كانت في ذال الشهر أو المرض فانت حر
 ومعلقا كان دخالت الدار فانت حر بعد
 موتى وشرط دخوله قبل موت سيده فان قال
 ان مت ثم دخلت فانت حرة بعد ولوم تراخيا
 وللوارث كسبه قبله لانحو بيعه كذا مات
 ومضى شهر فانت حر وليس تدين بيرا أو قال ان
 أومتى شئت اشترطت المشيئة قبل الموت
 فيهما فورا في نحو ان ولو قال لا بعد هما اذا
 متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتانا فان مات
 أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه وفي
 المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح
 من سفهيه وكافرو تدبير مرند موقوف
 ولحربي حمل مدبره لدارهم ولودبر كافر
 مسلمان بيع عليه أو كافر أو مسلم نزع منه وله
 كسبه وبطل بنحو بيع وبالإلابة ردة
 ورجوع اللفظ وانكار روطه وحمل له
 وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق
 كل بصلغة ويعتق بالاسبق * (فصل) *
 حل من دبرت حاملا مدبر لان بطل قبل
 انفصاله تدبيرها بلا موت كعلق عتقها حاملا
 وصح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان باعها
 فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر
 كفن في جنانية ويعتق بالموت من الثلث بعد
 الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كان
 دخلت في مرض موتى فانت حرة ووجدت
 فيه باختياره وحلف فيما معه وقال كسبه
 بعد الموت وقال الوارث قبله

* (كتاب المكاتب) * هي سنة بطاب

العوض كونه دينام ووجلا ولو منفعة ومنجما بنجمن فأكثر وقيل ان ملك بعضه وباقيه حرم
 بشرط أجل وتنجيم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار وعند انقضائه صححت أو على أن يبيعه
 كذا فسدت ولو قال كاتبك وعتقتك هذا الثوب بألف ونجيم ألف وعلق الحرية بأدائه
 فالذهب صحة الكتابة دون البيع ولو كاتب عبدا على عوض ومنجما وعلق عتقه بمادته فالنص
 صحته أو يوزع على قيمته يوم الكتابة فن أدى حصته عتق ومن عجز رفق وتصح كتابة بعض من
 باقيه حر ولو كاتب كله صح في الرق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم
 يأذن وكذا ان أذن أو كان له على المذهب ولو كاتباه معا أو وكلا صح ان اتفقت النجوم وجعل
 المال على نسبة ملكهما فلا يجوز فجزء أحدهما وأراد الاخراج فابتداء عقد وقيل
 يجوز ولو أبرأ من نصيبه أو عتقه عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا * (فصل) * يلزم
 السيد أن يحيط عنه جزأ من المال أو يدفعه اليه والخط أولى وفي النجيم الاخير ألبق والاصح أنه
 يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع
 والا فالسبع ويحرم وطء مكاتبته ولا حد فيه ويجب مهر والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب
 وصارت مستولدة مكاتبته فان عجزت عتقت بموته وولدها من نكاح وزنا مكاتب في الاظهر
 يتبعها رقا وعتقا وليس عليه شيء والحق فيه للسيد وفي قول لها فلو قتل فقيمه لذي الحق
 والمذهب أن أرش جنانية عليه وكسبه ومهره ينفق منها عليه وما فضل وقف فان عتق فله والا
 فلا سيد ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدى الجميع ولو أتى بمال فقال السيد هذا حرام ولا
 بينة لحلف المكاتب أنه حلال ويقال للسيد يأخذه أو يبرئه عنه فان أبي قبضه القاضى فان
 نكل المكاتب حلف السيد ولو خرج المؤدى مستحقا رجع السيد ببذله فان كان في النجيم
 الاخير بان أن العتق لم يقع وان كان قال عند أخذه أنت حر وان خرج معيبا فله رده وأخذ
 بذله ولا يتزوج الاباذن سيده ولا يتسرى باذنه على المذهب وله شراء الجوارى لخدمة فان وطئها
 فلا حد والولد نسب فان ولدته في الكتابة أو بعد عتقه لدون ستة أشهر تبعه وقا وعتقا ولا نصير
 مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق لفي ستة أشهر وكان بطؤها فهو حرة وأم ولد
 ولو عمل النجوم لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع غرض كونه حظه أو خوف
 عليه والا فيجبر فان أبي قبضه القاضى ولو عمل بعضها لبرئه من الباقي فأبرأ لم يصح الدفع ولا
 الأبراء ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها فلو باع وأدى الى المشتري لم يعتق في الاظهر
 وبطال السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذ منه ولا يصح بيع رقبته في الجدي فلو
 باع فأدى الى المشتري ففي عتقه القولان وهبته كبيعه وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق
 عبده وتزوج أمته ولو قال له رجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم

* (فصل) * الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الا أن يجز عن الاداء وجائزة
 للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فاذا عجز نفسه فلا سيد الصبر والفسخ بنفسه وان
 شاء بالحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استعمل المكاتب عند حلول النجيم استحب امهاله
 فان أمهل ثم أراد الفسخ فله وان كان معه عروض أمهاله ليبيعها فان عرض كساد فله أن

(١٨ - منهاج) أمين مكتسب والافباحة وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه ماني معتق وكاتبه مريض من
 الثالث فان خالف مثليه صححت في كله أو مثله ففي ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم
 وفي الصيغة اللفظ بشعره بالاجابا ككاتبك على كذا منجما مع اذا أدت به فانت حر اللفظ أو نية وقبول كقبول ذلك وفي العوض كونه دينام ولو

منفعة مؤجلة منجم النجمين فأكثر ولو في بعض مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في أثرائه
 صحت لا محالة أن يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوباً بألف ونجمه وعلق الحربة بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاه على عوض ووزع على
 قبحه وقت الكتابة حتى أدى حقه عتق ومن (١٣٨) عجز رقباً لبعض رقيق ولو كاتبه معاصم ان انقضت النجوم وجعلت على نسبة

ملكهم ما فلو عجز فجزه أحدهما وأبقاه
 الآخر لم تجز ولو أبرأه من نصيبه أو أعتقه
 عتق وقوم الباقي أن أبرأه وعاد الرق
 * (فصل) * لزوم السيد في هبة قبل عتق
 حطاً منقول من النجوم أو دفعه من جنسها
 والحط وكون كل في الأخير ورابعاً بها
 أول وحرم تمتع بمكاتبه ويجب بوطئه مهر
 لاسد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت
 مستولدة مكاتبه وولدها الرقيق الحادث
 يقبضها رفاً وعتقاً والحق فيه لاسد ولو قتل
 فقيمة له ويعونه من أرض جنابة عليه
 وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله
 والا فلا سيده ولا يعتق شيء من مكاتب الا
 بأداء الكل ولو أنى بمال فقال سيده حرام
 ولا يئنه حلف المكاتب يقول لاسد خذ
 أو أبرئه عنه فان أبي قبضه القاضي فان
 نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيها
 ورده أو مستحقاً بان أن لا عتق وان قال عند
 أخذه أنت حر وله شراء ما له تجارة لا تزوج
 الا بأذن سيده ولا وطئه فان وطئها فلا حد
 والولد نسيب فان ولدته قبل عتق أبيه أو
 بعده لدون ستة أشهر تبعه ولا نصير أم ولد
 أولها ووطئها معه أو بعده وولده لسة
 أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عمل لم يجز
 السيد على قبض ان امتنع لغرض والا أجبر
 فان أبي قبض القاضي أو عمل بعض البرية
 فقبض وأبرأ بطلاناً مع اعتبار عن نجوم
 لا يبيعها ولا يبيعه وهبته فلو باع وأدى
 للمشتري لم يعتق وبطال السيد المكاتب
 والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء
 مما يملكه مكاتبه ولو قال له غيره اعتق مكاتبك
 بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم
 * (فصل) * الكتابة لازمة للسيد فلا

لا يزيد في المهر على ثلاثة أيام وان كان ماله غائباً أمهله الى الاحضار ان كان دون مرحلتين
 والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فلا سيد الفسخ فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداعته
 ولا تنفسح بجنون المكاتب ويؤدى القاضي ان وجد له مالا ولا يجنون السيد ويدفع الى وليه
 ولا يعتق بالدفع اليه ولو قتل سيده فلو ارثه فصاص فان هلك على دية أو قتل خطأ أخذها
 معه فان لم يكن فله تجيزه في الاصح أو قطاع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو
 قطعه ففعل على مال أو كان خطأ أخذها معه ومما يسببه الاقل من قيمته والارث فان لم يكن
 معه شيء وسأل المستحق تجيزه بعزله القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت فيه
 الكتابة وللسيد فدأوه وابقاؤه مكاتباً ولو أعتقه بعد الجنابة أو أبرأه عتق ولزمه الغداء ولو قتل
 المكاتب بطلت ومات رقيقاً وللسيد فصاص على قاتله المكاتب والافاقية وبسبب كل
 تصرف لا تبرع فيه ولا خطر والا فلا يصح باذن سيده في الاظهر ولو اشترى من يعتق على
 سيده صح فان عجز وصار سيده عتق أو عليه لم يصح بلاذن وبان خفيه القولان فان صح
 تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه وكاتبه باذن على المذهب * (فصل) * الكتابة الفاسدة
 اشترط أو عوض أو أجل فاسد كالهبة في استقلاله بالكسب وأخذ أرض الجنابة عليه
 ومهر شبهة وفي أنه يعتق بالاداء وبقية كسبه وكالتعليق في أنه لا يعتق ببراء وتبطل بموت
 سيده وتصح الوصية برقبه ولا يصرف اليه سهم المكاتبين وتخال فهم ما في أن للسيد فسخها وان
 لا هلك ما يأخذ به بل يرجع المكاتب به ان كان منقوماً وهو عليه ببيعة يوم العتق فان تجانسا
 فأقوال التقاص ويرجع صاحب الفضل به (قلت) أصح أقوال التقاص سقوط أحد
 الديتين بالآخر بلا رضا والثاني برضاها والثالث برضا أحدهما والرابع لا يسطو والله
 أعلم فان فسخها السيد فليشهد فلو أدى المال فقال السيد كنت فسخت فانكره صدق العبد
 بيمينه والا صح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانما هو الحجر عليه لا يجنون العبد ولو ادعى
 كتابة فانكره سيده أو وارثه صدقاً ويحلف الوارث على نفي العلم ولو اخذت لفافى قدر النجوم أو
 صفتها فحالفها ان لم يكن قبض ما يدعيه لم تنفسح الكتابة في الاصح بل ان لم يتفق ففسخ القاضي
 وان كان قبضه وقال المكاتب بعض المقبوض وبيعة عتق ورجع هو بما أدى والسيد
 ببقية وقديتقصان ولو قال كذبك وأنا يجنون أو فسخ عتق على فانكره العبد صدق السيدان
 عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو قال البعض فمقال بل
 الآخر والكل صدق السيد ولو مات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أو كذا فان أنكره صدقاً وان
 صدقاه فمكاتب فان عتق أحدهما نصيبه فالاصح لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر
 عتق كله ولاؤه للاب وان عجز قوم على المعتق ان كان موسراً والا فنصيبه حر والباقي قن
 للآخر (قلت) بل الاظهر العتق والله أعلم وان صدقة أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب
 المكذب قن فان أعتقه المصدق فالمذهب أنه يقوم عليه ان كان موسراً
 * (كتاب أمهات الاولاد) * اذا أحبل أمته فولدت حياً أو ميتة أو ما يجب فيه غرة
 عتقت بموت السيد أو أمه غيره بنكاح فالولد رقيق ولا نصير أم ولداً لمكاتها أو بشبهة فالولد حر

يفسخها الا ان عجز المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وان حضر ماله وليس لحاكم أداء منه وجائزة للمكاتب فله ترك ولا
 الاداء والفسخ ولو استعمل عند الحمل لعجز من امهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة أو لاضرار ماله من دون مرحلتين وجب ولا
 تنفسح بجنون ولا بجبر سفيه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب في أداء ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على

سيده لزمه قود أو أورش بمعامه فان لم يكن فله تجيزه أو على أجنبي لزمه قود أو الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه مال بعجزه الحيا كم يطلب المستحق ويبيع بقدر الارش و بقيت الكتابة فيما بقي والسيد قد اؤمه ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجنابة عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ولسينده قود على قاتله ان كافأه والا فالقيمة والمكاتب تصرف لا تبرع فيه (١٣٩) ولا خطر وشراء من يعتق على سيده و يعتق بعجزه وشراء من يعتق عليه باذن وتبعه زنا وعتقا

*(فصل) * الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة الا في تعليق معتبر والفاسدة بكتابة بعض أو فساد شرط أو عوض أو أجل كالهيبة في استقلاله بكسب وأخذ أورش جنابة عليه وهو وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في أنه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح الوصية به ولا يصرف له سهم المكاتبين وتختالفها في أن للسيد فسخها وانما تبطل بنحو تنسأه السيد ويجز سلفه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما آذاه أو يبده ان كان له قيمة وهو عليه بقيمة وقت العتق فان اتحد فالتقص ولو بسلارضا ويرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدهما أشهد فلو قال بعد قبضه كنت فسختها فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر سيده أو وارثه حلف ولو اختلغا في قدر النجوم أو صفتها تنال فاثم ان لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحيا كم وان قبضه وقال المكاتب بعضهم ودعة عتق ورجع عما آذى والسيد بقبضته وقد يتقاصن ولو قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد ان عرف ذلك والا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الاؤل أو بضاف قال بسل الآخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبو كما فصدقه فمكاتب فن اعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم ان عتق نصيب الآخر فالولاء للاب وان عجزا دقنا ولا سراية وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكذب فن يحلفه فان اعتق المصدق وكان موسرا سري العتق

*(كتاب أمهات الاولاد) *

حبلت من حرأته فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنسكاح أو زنا بعد وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو شبهة فحر ولا نصير أم ولد وان ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرض جنابة عليها تزويجها جبر ولا يصح تملكها من غيرها ورهنها كولدها التابع لها وعتقهما من رأس المال ثم كتاب متن المنهج لشيخ الاسلام ذكرى الانصارى رحمه الله

ولا نصير أم ولد اذا ملكها في الاظهر وله وطء أم الولد واستخدامها واجارتها وأرض جنابة عليها وكذا تزويجها بغير اذنها في الاصح ويحرم بيعها ورهنها وهبتها ولو ولدت من زوج أو زنا فالولد للسيد يعتق بموته كهي وأولادها قبل الاستيلاء من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم وعتق المستولدة من رأس المال والله أعلم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبمزيد شكره تنو البركات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الآتي بالمعجزات الباهرات وعلى آله وصحبه ذوى الفضل والسيادات أما بعد فقد تم بحمدته تعالى طبع كتاب المنهاج للامام أبي زكريا يحيى النورى في فقه الامام الشافعى رضى الله عن الجميع وأسكنهم من الجنة أعلى مكان رفيع ولتتم الفائدة على القارى حلى هامش بهنج شيخ الاسلام ذكرى الانصارى وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لغيره القدير أحمد البابي الحلبي ذى العجز والتقصير في شهر محرم الحرام سنة ١٣٠٨

هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين آمين



To: www.al-mostafa.com